

سِرِّ صَنَاعَةِ الْأَعْرَابِ

تأليف
إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ أَبِي الْفَتْحِيْجِ عُثْمَانَ بْنِ حِينَيِّ
الموافق لسنة ٢٩٦ هـ

حققه وعلق عليه
أحمد فريد أحمد
جامعة الأزهر

قدم له
الدكتور/ فتحي عبد الرحمن حجازي
جامعة الأزهر

أبحزة الأول



أمام الباب الأخضر، سيدنا الحسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الدكتور/ فتحى عبد الرحمن حجازى

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوازي تعمه، ويكافئه مزيد فضله،
والصلوة على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الأطهار،
وصحابته الأبرار وتابعهم بمحاسن إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن لغة القرآن أشرف اللغات حيث نزل بها القرآن، وجعلها رب العالمين
محشوّيًّا لما صدر الشرعية الغراء، وتاريخ الإنسانية منذ خلقها رب الأرض
والسماء، وما سيكُون في عالم الآخرة في دار البقاء، فهذه اللغة إلهية تكفي ما
حوّلته الأولى والآخرة.

فإذا كانت العربية بهذا الشأن العظيم، وهذا المدد المقطع النظير، فهل
يتنهى الباحثون من البحث فيها؟ وهل تنتفع قtronها وثمراتها؟، والجواب النام ما
جاء في قول المولى - جلت قدرته - : «ولو أتانا في الأرض من شجرة أقلام
والبحر يمده من بعده سبعة أبغر ما نفذت كلمات الله إن الله عزيز حكيم».



كما يقول - سبحانه - :

**﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِّكَلْمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنَفَّدَ كَلْمَاتُ رَبِّي
وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَادًا﴾.**

ولهذا الأمر وسواء قام أهل الإيمان بخدمة هذه اللغة لينالوا شرف العيش مع القرآن، وسنة خير الانام، ولكل وجهة هو مولىها، فمنهم من قام على ضبط كلمات هذه اللغة في حركاتها وسكناتها إلى ما قبل الحرف الاخير، وهذا ما عرف في نهاية المطاف «علم اللغة» ، وقد تناولوا فيه اللهجات العربية المتعددة، وما يتفرع عن هذه اللهجات من معانٍ مختلفة أو مترابطة، وشغل العلماء بهذا الفن إلى يوم الناس هذا، وإلى يوم الدين - إن شاء الله - .

ومنهم من قام بضبط أواخر الكلمات إعراباً وبناء وهذا يعرف بعلم «التحو». .

ومنهم من نظر في تصرف الكلمات واشتقاقاتها وما يدور منها في الأزمنة والأمكنة والمعانٍ وغير ذلك، وهذا ما عرف بعلم «التصريف».

ومنهم من درس الأساليب الجميلة: نثراً وشعرًا، وتاريخ هذه الأساليب، وما حوت من مقاصد وما فيها من سمات وعرف هذا بعلم «الأدب» وللأدب مدارسه، ومذاهبه، ومناهجه في المشارق والمغارب، وما زالت دراساته ثرة إلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين ، وذلك كلـه فى محـيط هـذه اللـسـنة القرـآـنية، فـكـيف يـكون الـأـمـر مع أـرـفـع الـأـسـالـيـب؟ .

ولا أطيل في هذه الألوان من الدراسات وأعود إلى ما نحن فيه، وهو دراسة «فقه اللغة» والتي منها هذا الكتاب الذي أقدمه اليوم وهو:
«سر صناعة الإعراب»

للعلامة الموفق، والأستاذ الكبير صاحب الخصائص:
«أبو الفتح عثمان بن جنى» الموصلى «م ٣٩٢

وهذا الإمام في كل الفنون - كما سمعت من شيوخى - عقلية حبها الله تعالى - بالمعنى الأصيل والتدقيق التام، والغوص وراء المعانى الدقيقة حتى يصل إلى لآنها، ولهذا ترى كتابه «الخصائص» من أشهر الكتب في أيدي الباحثين في فقه اللغة العربية، ولا يخلو بحث علمي من الرجوع إليه، كاليحر يعترف منه الناس أجمعون، وهذا دليل واضح على المعنية هذا الإمام.

وكتاب «سر صناعة الإعراب» بحث في حروف الكلمات، وخصائص هذه الحروف، وأحوالها، بحيث إذا ضمت في الكلمة شعّت أسرارها متماشقة من معانى الكلمة الواحدة، حتى إذا انتظمت الكلمات في جملة رأيت معنى كافياً شافياً تقف عنده، وتتأمله طويلاً، وربما ظلت العبارة دهرًا يقف عندها الباحثون، كما في كلام رسول الله ﷺ، ولهذا قال - صلوات الله وسلامه عليه - «أوتيت جوامع الكلم»، فكيف تكون الكلمات جاسعة للمعاني بدون هذا الإشعاع؟

إذا كان هذا في كلام رسول الله ﷺ فكيف يكون الحال مع آيات الله المتزلة؟ فإذا ما رأيت قطعة أدبية من هذا الكلام المتنقى فإنك مستقى أمامها محللاً دارساً، وتقطف من ثمراتها الدائمة بلا انقطاع إلى زمان لا ينتهي، ومن هنا نرى عظمة هذه اللغة التي تتناول الموضوع الواحد أقلام متعددة، ليظهر كل باحث كفاءته، ووجهه له، ثم تقرأ القرآن فترى المعنى الذي تناوله رب العالمين بهذه اللغة السامية لا ينقطع أبداً، لأن القرآن كلام الله، وكلام صفت، وما كان صفة الله فهي دائمة بذوق الله.

في أيديها القارئ الباحث دونك كتابٌ في فقه اللغة عن نظيره، وانقطع مثيله، جاء بتوفيق الله مستكملاً في بابه، وهو ذرورة ستام أثوابه، تدخل في صدور العلماء المحل الأرفع، وفي قلوب الباحثين المقام الأسمى.

وقد قام المحقق أحمد فريد أحمد بتحقيقه، وإخراجه، معلقاً عليه - شكر الله له - ليكون في ميزان حسنته يوم لا ينفع مال ولا بنون.

كما أنتي قدمت الكتاب بهذه الكلمة الموجزة عن لغة القرآن لأبنائي أبناء هذا الزمان إلى أن الله - تعالى - كرمهم فقال: « وإنه لذكر لك ولقومك » حتى يعودوا إلى لغتهم وتراثهم ويعيشوا عليه أعزوة مكرمين، والله من وراء القصد، وهو الهدى سواء السبيل.

الدكتور / فتحي عبد الرحمن أحمد حجازى

عضو هيئة التدريس - كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر الشريف

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الفتح عثمان بن جنى^(١)، الموصلى التحوى اللغوى. وأبو «جنى»
كان عبداً رومياً يونانياً، ملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلى.
فإن أباه ينسب بالولاء إلى الأزد، وهو روميُّ الأصل وما يؤكد ذلك قوله
ابن جنى:

فإن أصبح بلا نسب	تعلمى في الورى نسبى
على أنه أولى إلسى	فروم سادة نجحب
قياصرة إذا نطقروا	أدم الدهر ذو الخطب
أولادك دعا النبي لهم	كفى شرقاً دعاء تبسى

و甄ى علم رومي، ويقال: إنه مغرب «كتى»، وذكر ابن ماكولا في
الإكمال: «وحکى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبي الفتح كان يذكر أن أباه كان
فاضلاً، بالرومية».

مولده ونشأته:

ولد ابن جنى بالموصل، قبل الشلايين والثلاث مائة، ولم يعرف تعيين
تاريخ مولده.

(١) جن: بكسر الجيم وتشديد اللون ويعدها ياء، وهو مغرب: كتى.

فقد قال البعض إنه ولد سنة ٣٢٠ ، وقيل ٣٢٢ ، وقيل: ٣٠٠ هـ . وقد نشأ ابن جنى بالموصل، يَدَأ حياته بطلب العلم، والاجتهداد في الأخذ من العلماء الكبار، حيث كانت بغداد وقتها، يَلِد العلم والمعرفة، وعاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك.

حياته العلمية :

قرأ ابن جنى الأدب في صباحه على العلامة الزاهد، أبي على الفارسي، وأخذ التحور عن الشيخ الخبر اللغوي الكبير أحمد بن محمد الموصلى الشافعى المعروف بـ «الأخشن»، وقرأ «مجالس ثعلب» على الشيخ: أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم.

وقرأ على الأديب الكبير والعالم التحرير: أبي الفرج على بن الحسين الأصبهانى، صاحب «الأغاني»، فقد حفلت حياته بالعلم والتعلم والتحصيل، وأكثر من أخذ عنه شيخه أبو على الفارسي التحوى، فقد صحبه أربعين سنة، وقرأ عليه الكثير، مثل كتاب «الكتاب» لسيبوه، والتواتر لأبي زيد، وكذا الهمز، وكتاب الإبدال لابن السكينة، والأوسط، والتصريف للأخشن، وكذا التصريف لأبي عثمان المازنى، وغيرها من الكتب عليه وعلى غيره من مشايخه.

وقد كان ابن جنى يروى عن أبي على الفارسي، ويُنقل عن سيبويه.

وقد حظى ابن جنى بمعاصرة أبي الطيب المتنبى فترة طويلة بحلب، عند سيف الدولة الحمدانى، وكذلك في شيراز عند عضد الدولة، وكان المتنبى يكثر من الثناء على ابن جنى.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال ياقوت الحموي: « فهو من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالتحو
والتصريف، وصنف في ذلك كتباً بَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز بها المتأخرین».

وقال ابن خلkan: «كان إماماً في العربية، وكان شاعراً مجيداً خليعاً وكان
بعين واحدة».

وقال المتنبي: «عليكم بالشيخ الأعور ابن جنی فسلوه فإنه يقول ما أردت
وما لم أرد».

وقال العماد في حديثه عن الحسن بن صافر المعروف بملك النحاة: «هل
من سببواه إلا من رعيته، ولو عاش ابن جنی لم يسعه الأحمل غاشيتها».

وقال ابن ماكولا: «وكان نحوياً حاذقاً مجوداً».

وقال الشعالي: «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في
الأدب».

فقد كان ابن جنی واسع الرواية والدرایة في اللغة، وكان حُقاً إمام العربية.

عقيدته ، منهجه ، مذهبه:

ذكر السيوطي في المزهر: أن ابن جنی كان معتزلياً، كشیخه أبي على
الفارسی .

فإن آراءه في كتبه تدل على ذلك، حيث نفيه للمجاز وقوله بخلق العبد
لل فعل .

وأخذه يقول: «المنزلة بين المترفين».

وكان ابن جنى متشيئاً، يصنع صنائع الشيعة في عصره، حيث عصر الظلم والظلام، في عهد معاذ الدولة، كان يأمر الناس بسب معاوية رضى الله عنه، وسب السلف على المساجد، وعدم ذكر فضائل الصحابة ورضوان الله عليهم، والمغالاة وفساد الولاية لأنّ بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وكان ابن جنى حنفي المذهب، وهذا واضح من كلامه في كتبه، ونصرته لذهب الحنفية على الشافعية وغيرها من المذاهب.
وكان بصرى المذهب في النحو على مذهب شيخه.

حياته وصفاته:

كان ابن جنى أعور العين، وقال أهل التراجم: وكان ممتعًا ياحدى عينيه في الكتابة عن عورة.

وكان ابن جنى رجل جدّاً وأمراً صدق في أقواله وأفعاله، فلم يعرف عنه ما عُرف عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى في زمانه على كثير من أهل اللغة والأدب.
فقد كان عفّ اللسان، طيب الجنان، ليس من همه إرضاء الملوك وذوى السلطان.

وكان له من الولد ثلاثة: عليّ، وعال، وعلاء.
ويقول فيهم ياقوت الحموي: «وكلهم أدباء فضلاء، قد خرّجهم والدهم، وحسن خطوطهم، فهم معذودون في الصحيحي الضبيط، وحسن الخطأ».

مصنفاته :

- ١- الخصائص.
 - ٢- النعام.
 - ٣- سر صناعة الإعراب، «وهو كتابنا هذا».
 - ٤- تفسير تصريف المازني «النصف».
 - ٥- المحسب.
 - ٦- المقضب.
 - ٧- اللمع في العربية.
 - ٨- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي.
 - ٩- الانفاظ المهمزة.
 - ١٠- شرح المقصور والمدود.
 - ١١- تفسير المذكر والمؤذن ليعقوب.
 - ١٢- شرح مستلقي آيات الحمامة واشتقاق أسماء شعرائها.
 - ١٣- تعاقب العربية.
 - ١٤- تفسير معاني ديوان المتنبي.
 - ١٥- المحاسن في العربية.
 - ١٦- المحسب في شواذ القراءات.
 - ١٧- تفسير أرجوزة أبي نواس.
 - ١٨- تفسير العلويات.
 - ١٩- المخاطريات.
 - ٢٠- التوادر المعنمة.
 - ٢١- كتاب البشرى والظفر.
 - ٢٢- كتاب المذكر والمؤذن.
 - ٢٣- كتاب مقدمات آيوب التصريف.
- ٢٤- رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات.
- ٢٥- كتاب الوقف والإبداء.
- ٢٦- كتاب المعانى المحررة.
- ٢٧- كتاب الفائق.
- ٢٨- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.
- ٢٩- كتاب القرق.
- ٣٠- كتاب الخطيب.
- ٣١- كتاب الإراجيز.
- ٣٢- كتاب ذى القد.
- ٣٣- كتاب شرح الكافى في القوافي.
- ٣٤- التذكرة الاصبهانية.
- ٣٥- التهليب.
- ٣٦- شرح الفصيح.
- ٣٧- المهدب.
- ٣٨- البصيرة.
- ٣٩- الرجز.
- ٤٠- المسائل الواسطية.
- ٤١- علل الشتيبة.
- ٤٢- كتاب شرح الإبدال ليعقوب.

موضوع الكتاب

موضوع الكتاب قائم على ما يسمى بـ «حرنف المباني دون حروف المعانى»، وقد تعرض لذكرها أيضًا. فالكتاب يبحث بحثاً شاملًا في الدراسة التصريفية لـ «حرنف المعجم».

سبب تصنيف الكتاب:

ذكر ابن جنى في مقدمته للكتاب:

أن رجلاً ذا منزلة عالية في عصره هو الذي طلب منه ذلك، ولم يشر إلى اسم الرجل - ولكن هناك ما يقرب لذلك - وهو ما خط على غلاف نسخة شهيد على باشا: «كتاب سر صناعة الإعراب» صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جنى التحسوى رحمه الله، إلى أبي بكر الواحد بن عُمرٍس بن فهد بن أحمد الأزدي».

فكتاب سر صناعة الإعراب يمتاز بالأسلوب الواضح السهل، والمادة العلمية الغزيرة، والشمول والاستقصاء لدى الأحرف العربية.

وفاته:

قال ابن التديم في «الفهرست»: «توفي ببغداد ليلة الجمعة من صفر» ، وتولى الصلاة عليه الشريف الرضي وكان بينهما صداقة وكيدة».

وقد رثاه صديقه الشريف الرضي:

الا باللقوم للخطوب الطوارق وللمعظم يرمى كل يوم بمسارق
وللنفس قد صارت شعاعاً من الجوى لفقد الصفايا وانقطاع العلاتق
لها كل يوم موقف من مسروع وملفت في عقب ماضى مفارق
نجوم من الإحران يرمى بهما الردى مغاربها فوت العيون الروامق

ويقول بعد توجع كثير:

لتبك أبا الفتح العيون بدمها
والستها من بعدها بالمناطق
أذهب من تلك الغليل بدامع
تسرع من هذى الغرام بمناطق
شقيق إذا الثالث الشقيق وأعرضت
خلائق قومي حانيا عن خلاقي

وصف الشیخ

تم تحقيق الكتاب اعتماداً على أربع نسخ خطية، وكذلك بالنظر في الجزء المطبع سنة ١٩٥٤م ، ١٣٧٤هـ بطبعة الخلبي، وكذلك بالنسخة المطبوعة لدى دار القلم - بيروت.

أولاً: النسخة العراقية، وهي المحفوظة لدى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وتقع تحت رقم (٢١٦٠)، وهي مصورة لدى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم (٦٠٢١).

ثانياً: النسخة التركية، المحفوظة بمكتبة على ياشا في استانبول تحت رقم (٢٣٩٤)، ومنها صورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - القاهرة، ورقمها (٥١) نحو.

ثالثاً: النسخة الإيرلنديّة، بـمكتبة ليدن تحت رقم (٤٣١)، ومنها صورة في المهد بالقاهرة رقم (٥٥) تحوـ.

رابعاً: النسخة الفرنسية، بـمكتبة باريس، تقع تحت رقم (٣٩٨٨)، وعدد أوراقها ٢٢٩ ورقة ذات وجهين، في كل صفحة ٢١ سطرًا تقريباً.

منهج التحقيق

- ١- مقابلة النسخ مع المطبع، واكتفيت بضبط النص نسبتاً علمياً صحيحاً، مع عدم الإشارة إلى النسخ إلا في بعض الموضع.
- ٢- عزو الآيات القرآنية إلى سورتها.
- ٣- تخريج الأحاديث الواردة في الكتاب من مصادرها من كتب السنة النبوية، مع ذكر درجتها من حيث الصحة والضعف.
- ٤- خرجت الشواهد الشعرية من مصادرها كالدراوين، وكتب اللغة والأدب والمعاجم وغير ذلك.
- ٥- خرجت الأمثال وأقوال العرب ومذاهب التحويين من مصادرها الأصلية.
- ٦- شرحت المفردات الغريبة الواردة في نص الكتاب.
- ٧- عمل فهارس عامة للكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلي الله على محمد وسلم تسليماً كثيراً.

حقوق وعلق عليه
أحمد فريد أحمد
جامعة الأزهر

صفحة العنوان للجزء الأول من المخطوطة

دَمَسْكَ الْمَعْلُومَ الْجَيْرِيَّ وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ
كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ بِقَاعَ الْأَخْرَى إِنْ شَاءَ فَمُشَاهِدٌ
أَوْ مَا زَانَتْ مَا وَقَى لَدُولِمْ (غَنَّاطِبِهِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ شَفَرَوْنَ)
لَمْ يَنْهِيْ سَيِّدَ الْأَوْلَى وَلَمْ يَنْهِيْ سَيِّدَ الْأَوْلَى
شَفَرَوْنَ بِأَشْبَابِهِ مُرَامِيَّاً عَنْ حَوْرَتِهِ مِنْ أَيْمَانِهِ مُعَوْرَاتِهِ نَسْبَلَ الْأَمَارَ
شَفَرَوْنَ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ
شَفَرَوْنَ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ
الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ
وَأَوْلَى الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ الْمَرْسِيَّ
شَفَرَوْنَ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ
شَفَرَوْنَ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ
شَفَرَوْنَ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ كَمَنْ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرَادِيَّ

أول الجزء الأول من المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

رسمتَ - أطال الله بقاءك، وأحسنَ إمتاعَ العلم وأهلهِ بك، فلذلك يحمد الله مازلتَ جَمِيلًا له ولهم، وقفًا عليه وعليهم، إن أظلم شَيْءً منه كنتَ لهم فيه سراجاً، أو طَمَسَ مَنَارَ له وَجَدْتَ إِلَيْهِ مَنْهاجًا، أو قُدِّمَ غَيْرُكَ عَنْهِ قَمَتَ بِأَعْيَانِهِ، مَرَامِيًّا عن حوزتهِ من أسماءٍ ووراثةٍ، مُقْتَلًا أَكَارَ اسْلَاقَ الْغَرْبِ الْأَطَايبِ الَّذِينَ خَصَّهُمُ اللهُ - تَعَالَى - إِلَيْكَ يَأْرُفُ الْمَرَاتِبَ، وَاتَّضَادُهُمْ مِنْ سَلَالَةِ النُّجَاهَ، وَالنُّجَاهَ - أَنْ أَضْعَفَ كِتَابًا يَشْتَغلُ عَلَى جَمِيعِ أَحْكَامِ حِرْفِ الْمَعْجمِ، وَأَحْوَالِ كُلِّ حِرْفٍ مِنْهَا، وَكِيفَ مَوْاقِعُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنْ اتَّقْصَى الْقُولُ فِي ذَلِكَ وَأَشْبَهُهُ وَأَوْكَدَهُ، فَاتَّبَعْتُ مَا رَسَمْتَهُ، وَاتَّهَيْتُ إِلَى مَا مَثَّلْتَهُ، وَلَمْ أَجِدْ مَعَ مَا آتَيْتَهُ - وَأَنْتَ، أَدَمُ اللهِ عَزَّكَ، أَعْدَلُ شَاهِدٍ لِي بِمَا لَيْ بِمِنَ الْغَرَائِبِ وَالْمَذَلِّ بِهِذِهِ الصِّنَاعَةِ الْكَثِيرِ مُتَحَلِّهَا وَالْقَانِعِ بِالتَّمْوِيهِ فِيهَا، الْقَلِيلُ مُحَصَّلُهَا وَالْمَطَالِبُ نَفْسَهُ بَادِئَ فِرْوَاهُهَا لَا مَقِيمًا عَنْرَا لِي فِي الْوَقْوفِ دُونَ أَمْرِكَ، وَلَا مُهَمَّاً عَلَيَّ الْإِخْلَالُ بِمَوْجَبِ حَقِّكَ، لِمَا يَصْلِنِي بِكَ مِنْ مَرْعِيَ الْنَّمَمِ، وَيَضْمَنِي إِلَيْكَ مِنْ وَكِيدِ الْعِصَمِ - وَأَنَا بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى وَمَسْعَوْنِهِ، وَطَوْرِهِ وَمَشِيَتِهِ، أَلْبَغَ مِنْ ذَلِكَ فَوْقَ قَدْرِ الْكَفَايَةِ، وَأَحْرَرَ فِيهِ بِتَسْوِيقِ اللهِ قَصَبَ السَّيْقَ إِلَى الْعَاهَةِ، وَاجْتَنَبَ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْهَابَ وَالْإِطَالَةِ، إِلَّا فِيمَا تَضَمَّنَ تُكَيْنَا، أَوْ أَثَارَ دَفِينَا، وَأَتَبَعَ كُلَّ حِرْفٍ مِنْهَا عَما

رويته عن حُدَّاق أصحابنا وجِلْتُهم، وحدوتهم على مقاييسهم وأمثالهم، ما أفترِّ في
بلوغًا لأمتك، وإصابة لغَرْضك. وأذكر أحوال هذه الحروف في مخاريجها
ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورَسْخُوها،
وصححها ومعتلتها، ومطبقها ومتَّجَّعْها، ومساكتها ومحركتها، ومضغوطها
ومهتوتها، ومتَّحرِّفها ومشَّرِّفها، ومستَّرِّبها ومُكَرَّرها، ومستَّعلِّبها ومتَّخِضَّها، إلى
غير ذلك من أحكامها وأجناسها. وأذكر فَرَقَ ما بين الحرف والحركة، وأين محل
الحركة من الحرف، هل هي قبَلَه، أو معَه، أو بعْدَه؟ وأذكر أيضًا الحروف التي هي
فروع مستحسنة، والحروف التي هي فروع مستَّبَحة، والحركات التي هي فروع
متولدة عن الحركات، كتفع الحرف عن الحرف. وأذكر أيضًا ما كان من الحروف
في حال سكونه له مخرجٌ ما، فإذا حُرِّكَ ألقَّته الحركة، وأزالَّه عن محله في حال
سكونه. وأذكر أيضًا أحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع
واضعها، وكيف الفاظها ما دامت أصواتاً مقطعة، ثم كيف الفاظها إذا صارت
اسماءً مغربية، وما الذي يتوالى فيه إعلانات بعد نقله، مما يبقى بعد ذلك من
الصحة على قديم حاله، وما يكن تركيبه ومجاورته من هذه الحروف مما لا يمكن
ذلك فيه، وما يحسن وما يحيى في ما ذكرنا. ثم أفرد فيما بعد لكل حرف منها
باباً أُغْنِيَ فيه ذكر أحواله وتصرفة في الكلام، من أصليته وزريادته، وصحته
وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه.

وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مولفة؛ لأن ذلك كان يقود
إلى استبعاد جميع اللغة، وهذا مما يطول جدًا، وليس عليه عقدنا هذا الكتاب،
 وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة، أو متزمعة من أبنية الكلم التي هي
مصوّفة فيها لما يخصها من القول في نفسها، وأثْرُوا ذلك شيئاً فشيئاً على تأليف

حروف المعجم دون مدارج الحروف، كما أشرتَ بل أسررتَ. وسأجيئُ لطاعتكم الشخص، بانكشاف أسرار هذا العلم، وبِدُورِها لمن يتدرّعه وهو عازٍ عنه، ويقرُّب إليه وهو ناءٌ عنه، ويُظْهِرُ الْأَطْفَلَ له والخفاوة، وهو الغاية في الجهل به والغباء، ومنْ إذا قامَتْ سُوْفَه بين الرّاعِي والمهمَّجِ، فقد علا عند نفسه أرفعَ الدرج، وأنسى ما عليه في عقوبة العلم ومُرْوِقِه من جُملة حَمَّاتِه، وأشْبَاعِه وحَقْدِه، ولو لا مكانَكَ لَمَا مَكَّنَه من اكتلاءِ غَرَّه وعِيُونَه، واجتلاحِ أَبْكَارِه وعُوْنَه. على أن ما أخذَ من هذا الوجه خِداعًا وحيلة، ومُوازِيَةً وغَيْلَةً، فَأَخْرِيَ به الْأَلا يَكُونُ عند الله زَاكِيًّا، ولا من دَاهِ الجهل شَافِيًّا. جعلنا الله من إذا أُعمِّ عليه شَكْرٌ، وإذا وُعْظَ اعتِيرٌ، يجعل ما عَلَّمَنَاه خالصًا لِوِجْهِهِ، مُدْنِيًّا من رِضاه، مُبْدِيًّا عن غضبه، فإنما نحن له وبِهِ، وَالْحَمْدُ لِللهِ، وَصَلَوَاتُهُ التَّامَةُ الزَّاكِيَّةُ، الطَّيِّبَةُ الْمَبَارِكَةُ، عَلَى مُحَمَّدِ الْمَرْتَضِيِّ وَآلِهِ وَهُوَ حَسْبُنَا وَكَفِيْ.

« أعلم أن الصوت عَرَضَ يخرج مع النفس مستطيلًا متصلًا، حتى يعرض له في الحال والفهم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أيًّما عرض له حرفًا. وتختلف أحجام الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تقطعت لذلك وجدته على ما ذكرته لك؛ ألا ترى أنك تستدي الصوت من أقصى حلقك. ثم تبلغ به أي المقطع ثنتين، فتجده له جَرْسًا ما، فإن انتهت منه راجعاً عنه، أو متتجاوزاً له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعت بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره وإن جُزِّت إلى الجيم سمعت غير ذيئك الأولين.

وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متتحركاً؛ لأن الحركة تُلْقِي الحرف عن موضعه ومستقره، وتحجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قِبَلِه؛ لأن الساكن لا يمكن

الابتداء به، فتقول: إِلَهُ، إِقْ، إِجْ، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصرًا للصوت من بعضها؛ ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: إِدَهْ، إِلَهْ، فـلا تجد للصوت مثيلًا هناك، ثم تقول: إِسْ، إِصْ، إِزْ، إِذْ، إِفْ، فتجد الصوت يتبع الحرف، وإنما يعرض هذا الصوت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها لأنك لا تتوى الأخذ في حرف غيرها، فيتمكن الصوت فيظهر، فأسا إذا وصلت هذه الحروف ونحوها مماسبيته في أماكنه إن شاء الله، فإنك لا تخس معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو: يَصِيرُ، وَيَسْلَمُ، وَيَرْأَقُ، وَيَثْرَدُ، ويُضْيغُ، وإنما كان ذلك كذلك من قبل أن أخذك في حرف آخر وتأهيك له، قد حالا بينك وبين التلثُّ والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصوت، وسترى ذلك مُلْحِظًا بمعونة الله تعالى.

فإن اتبع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممدداً حتى ينقد، فيقضى حسيراً إلى مخرج الهمزة، فيقتطع بالضرورة عندها إذ لم يوجد مقطعاً فيما فوقها.

والحروف التي اتسع مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو وأوسعها إليها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مختلف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها مفتوحين غير معرضين على الصوت يضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سُقْلَا وعلوها قد اكتفت جبئي اللسان وضغطته، وتتجأج الحنك عن ظهر اللسان، فجري الصوت متتصعداً هناك، فلا يجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو فتضم لها معظم

الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النسخ، ويحصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والقم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المتبوع من الصدر، وذلك قوله في الالف «أَلْ» وفي الياء «إِيْ» وفي الواو «أُوْ». ولأجل ساذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباعين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والقم بالناثي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلًا أملس ساذجًا، كما يجري الصوت في الالف عملاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامن أنامله على خروق الناثي المسوقة، ورأواه بين عمله، اختلفت الأصوات، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والقم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استمعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضاً وتر العود، فإن الفساري إذا ضربه وهو مرسكل سمعت له صوتاً، فإن حصر آخر الوتر بعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فإن أدناها قليلاً سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر غفلًا غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أداء وهو مضغوط محصور أملس مهتزًا، وبختلف ذلك يقدر قوة الوتر وصلابته، وضيقه ورخاؤه، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والحقيقة بالضرائب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلًا غير محصور كجريان الصوت في الالف الساكنة، وما يتعرضه من الضغط والمحصر بالأصابع كالذى يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا. وإنما أردنا بهذا التمثل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحرروف، له تعلق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم.

فقد ثبت بها قدماء معرفة الصوت من الحرف، وكشفنا عنها بما هو متلاز للإلتئام في بابهما، ووضحت حقيقتهما لتأملهما.

فاما القول على لفظهما، فإن الصوت مصدر صات الشي يصوت صوتا، فهو صات، وصوت تصوينا فهو مصوت، وهو عام غير مختص، يقال: سمعت صوت الرجل، وصوت الحمار، قال الله تعالى: «إن أنكر الأصوات لصوت الحمير»^(١).

وقال الشاعر^(٢):

كأنما أصواتها في السوادي أصواتُ حِجَّ من عُمَانَ غَادِي

وقال ذو الرمة، وهو من آيات الكتاب^(٣):

كانَ أصواتَهَا مِنْ إِبْغَالِهِنَّ بَنَاءً أَوْ أَخْرَى الْمَيْسِ، أصواتُ الْفَرَارِيْعِ

يريد: كان أصوات أواخر الميس من إبغالهن بنا أصوات الفراريع، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر لضرورة الشعر، ومثله كثير، إلا أنا ندعه لشهرته، ولأن هذا الكتاب ليس موضوعا له. والميس: خشب الرجل.

(١) سورة لسان : الآية (١٩).

(٢) ذكر ابن دريد البيت في جمهورة العرب (٤٩/١) كما ذكره ابن منظور في اللسان في مادة (حجج) ولم يتبه لقائله. والحج: التمجاج.

(٣) إبغالهن : من وغل إذا ذهب قائمـة، الميس : يقصد به الرجال وهو فيحقيقة شجر عظام شبيه في بنائه وورقه بالقرمـب إذا تقادم أسوأه وصار كالابنـس ويظل حتى تستخدـم منه الرجال الفراريع : جمع فرج وهو القـيـ من ولد الدجاج، وفروجه الدجاجـة وتجمـع فرارـيع ويريد الشاعـر كان أصوات الرجال من يـعـدهـا عنـا كـاصـوتـاتـ الفـرارـيعـ وقد ذـكـرـ الـبيـتـ في دـيوـانـ ذـي الرـمـةـ (٩٩٦).

فإنما أنت لـأـنـه أراد الاستفـائـةـ، وهذا من قـبـحـ الضـرـورـةـ، أـعـنى تـائـيـثـ المـذـكـرـ؛ لـأـنـه خـرـوجـ عنـ أـصـلـ إـلـىـ فـرعـ، وإنـماـ المـسـتـجـازـ مـنـ ذـلـكـ رـدـ التـائـيـثـ إـلـىـ التـذـكـيرـ؛ لـأـنـ التـذـكـيرـ هوـ الـأـصـلـ، بـدـالـةـ أـنـ الشـيـءـ مـذـكـرـ، وـهـوـ يـقـعـ عـلـىـ المـذـكـرـ وـالـمـؤـنـتـ. قـلـمـتـ بـهـذـاـ عـمـومـ التـذـكـيرـ، وـأـنـهـ هوـ الـأـصـلـ الـذـيـ لـأـنـكـسـ.

ونظير هذا في الشذوذ قوله، وهو من أبيات الكتاب^(١):

إـذـاـ يـعـضـ سـتـيـنـ تـعـرـقـتـسـاـ كـفـيـ الـأـيـامـ فـقـدـ أـبـيـ الـبـيـمـ

وهذا أسهل من تائيث الصوت قليلاً، لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنة، وهي من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستفادة ولا من لفظها. ونظائر هذا كثيرة.

وفي وجه آخر، وهو أنه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر، والمصادر قلما تجمع، كما نقول: قوم صَوْمَ وَزَوْرَ وَضَيْفَ.

ومنها ما حكاه الأصمسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول، وذكر إنساناً، فقال: قـلـانـ لـغـوبـ، جـاءـهـ كـتـابـ، فـاحـتـقـرـهـ، فـقـلـتـ لـهـ: أـتـقـولـ جـاءـهـ كـتـابـ؟ فـقـالـ: نـعـمـ أـلـيـسـ يـصـحـيـفـ؟ فـقـلـتـ لـهـ: مـاـ الـغـوبـ؟ فـقـالـ: الـأـخـمـ.

ومثله قولُ ليـدـ^(٢):

(١) ذكر هذا البيت في الكتاب (٥٢١) ونسبه إلى جرير وهو يقول البيت يعني به هشام بن عبد الملك، كما ذكر ابن منظور الـبيـتـ فيـ الـلـسـانـ فيـ مـاـدـةـ (عـرقـ). والـسـيـنـ: جـمـعـ سـيـنـةـ وإـذـاـ قـبـلتـ مـفـلـقـةـ تـصـدـ بـهـ السـيـنـ الـمـجـلـيـةـ، وـتـغـرـبـ أـكـلـ ماـ عـلـيـهـ ويـقـصـدـ أـنـ سـنـاتـ الـجـذـبـ أـجـهـاتـهـ وـأـخـدـتـ قـوـتـهـ وـأـمـوـالـهـ.

(٢) ليـدـ هوـ أـبـوـ عـقـيلـ، ليـدـ بنـ أـبـيـ رـيـبةـ بنـ مـالـكـ بنـ مـالـكـ وـيـتـهـيـنـ نـسـبـهـ إـلـىـ مـعـذـ بنـ عـدـنـانـ وـقـدـ قـالـ هـذـاـ الـبـيـتـ فـيـ مـعـلـقـتـهـ فـيـ وـصـفـ النـاقـةـ، فـمـقـبـيـ: أـيـ جـرـىـ الـخـارـ، وـقـدـمـهاـ فـجـمـلـ الـإـسـانـ -

فمضى وقدّمها، وكانت عادة منه إذا هي عرّدت إقدامها

قالوا: أنت «الإقدام» لأنّه ذهب بها إلى التقدمة. قالوا: ونحوه قول الآخر.

..... غفرنا، وكانت من سجّلتنا الغفر^(١)

أنت «الغفر» لأنّه أراد المغفرة. ونحو هذا قوله عن اسمه «تلقّطه بعض السيّارة»^(٢) لأن بعضها سيّارة. وقال الآخر^(٣):

أنهجرُ بيتاً بالحجاز تلقمتْ به الحوفُ والأعداء، أم أنت زاهرَ

أراد المخافة، فانت لذلك. ولكن ميسوبيه: «ذهبتْ بعضُ أصحابه» فانت البعض

لأنه【صيغ في المعنى】، وهذا كثير، إلا أنا ندع اغترافه كراهة لطول الكتاب.

وأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه: أن «ح ر ف» أيّها وقعت في الكلام يراد بها حَد الشيءِ وحِدّته، من ذلك حرف الشيءِ، إنما هو حدٌ وناحيته، وطعم حريف: يراد به حدّته. ورجُل مُحارف، أي محدود عن الكسب والغير، ويقال أيضًا فيه: مُحارف بالليم، ومثله مفجّرٌ ومُجَلف، كان الخير قد حُرِف عنه وجُلف، كما يُجَلف القلم وتحسوه. وقولهم: الحرف فلان عنـي، من هذا أيضًا، كأنه جعل بيتي وبينه حدًا بالبعد والانعدام. وقال أبو عبيدة في قوله

= تحرى أسماء لكي لا ت عند عليه، عرّدت: تركت الطريق وعدلت عنه. ويقصد الشاعر: أن الحمار يقدم الآثان أسماء عادة إذا عرّدت أي حاولت أن تترك الطريق وتعدل عنه وتغير وأصل التعريـد: القرار. وقد ذكر البيت في شرح العلاقات السبع للمذكور على الجندى/١٣٨

(١) سورة يوسف: الآية (١٠).

(٢) ذكر عَيْزُ الـبيـت في اللسان مـادـة (غـفر)، وـذـكـر الـبيـت في شـرح القـصـادـ العـشـر (٢٢٤) وـالـبيـت :

أَرْبَدَ بْنَ مَصْبُوحٍ قَلُوْغَرْكُمْ جَنِي

غـفرـنا، وكانت من سـجـلـنا الغـفرـ

(٣) ذـكـر الـبيـت في اللـسان في مـادـة (حـوف)، ثـلـفـتـ بـهـ حـوفـ : أي أحاطـتـ بـهـ وـشـلـهـ.

تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ»^(١) أي: «الآيودم». وتقول: إنما أنت على حَرْفٍ، أي: لا أنت بـك». وهذا راجع إلى ما قاتمناه؛ لأن تأويله أنه قلق في دينه، على غير ثبات ولاطمأنينة ولا استحكام بصيرة، فكانه معتمد على حرف دينه غيرُ واسطِ فيه، كالذى هو على حرف الجبل ونحوه. وقال أحمد بن يحيى: أي على شك. وهذا هو المعنى الأول. ومن هنا سُميَت حروف المجم حروفاً، وذلك أن الحرف حدٌ منقطع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه. ويجوز أن تكون سُميَت حروفاً لأنها جهات للكلام ونواحٍ كحرف الشِّئ ووجهاته المحددة به. ومن هذا قبيل: فلان يقرأ بحرف ابن عمرو وغيره من القراء، وذلك لأن الحرف حدٌ ما بين القراءتين وجهته وناحيتها. ويجوز أيضاً أن يكون قولهم «حرف فلان» يراد به حروفه التي يقرأ بها، أي: القارئ يزدَّيها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها، فيكون الحرف في هذا، وهو واحدٌ واقعاً موقع الحروف وهي جماعة، كقوله تعالى: «وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَانِهِ»^(٢) أي: والملائكة، قوله سبحانه: «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا»^(٣) أي: والملائكة، وكقولنا: «أهْلُكَ النَّاسُ الدِّينَارُ وَالدرهم» أي الدنانير والدرهم، وكقولنا «الأسد أشدُّ من الذئب» أي: الأسد أشد من الذئب، وهذا واسع في كلامهم. ونحوه أيضاً «الملك أفضلُ من الإنسان» أي: الملائكة أفضل من الناس. ومن هنا سُميَت أهل العربية أدوات المعانى حروفاً، نحو: من، وقد، وفي، وهل، وبِلْ، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والمحدود له. ومنه قولهم لهؤلاء البقلة الخادمة «الحُرْفُ» سُميَ بذلك لجدته، والعرب أيضاً تسميه «الثُّقَاءُ». ومنه قولهم «ناقة حَرْفٌ» أي: ضامر، وتأويله أنها قد تحدثت أعطاها بالضم والهزال، وليس هناك

(١) سورة الحج : الآية (١١). (٢) سورة الحاقة : الآية (٧).

(٣) سورة النبأ : الآية (٢٢).

سِمَنْ يكون معه رَكْل واسترخاء، وقال بعضهم: الحرف: التي التقلت من هُرَاز إلى سِمَنْ. وتاريله هذا القول أنها قد انحرفت من حال إلى حال. وقال بعضهم: الحرف: التي كأنها حرف جيل في شدتها وصلابتها، وهذا واضح جليّ. وقال بعضهم: الحرف: التي كأنها حرف السيف في مضارتها وحدتها، وهذا أيضاً مفهوم غير خفي. وقال بعضهم: شَبَّهَتْ لضمُّرها بحرف من حروف المعجم، قالوا: وهو الهاء^(١) لدقتها وقوسيها. وقال أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: سُمِّيَ حرفاً لأنها انحرفت عن السِّنَنَ. وهذه كلها معانٍ متقاربة. ومن هنا قولهم لكتبَ الرِّجَلِ وطَعْمَتِه: «الحِرْفَةُ»، كأنها الجهة التي انحرفت إليها عما سواها من المكاسب، والمحَرَاف: المِيلُ، سُمِّيَ بذلك لخدته، أو لأنَّه يُعرف به حدُّ المِيرَاجِ وقدرُها، أي: يُسْبِّبُ به قال القطامي يصف جراحه^(٢).

إذا الطيبُ بمحرافيه عنَّ لهـا زادت على التـَّقْرِ أو تحرـيكها ضـجـماً

الضـجـمـ: المـيلـ والـاخـتـلـافـ. والـتـحـرـيفـ فـيـ الـكـلـامـ: تـغـيـرـ عـنـ معـناـهـ، كـانـهـ مـيلـ بـهـ إـلـىـ غـيـرـهـ، وـالـحـرـفـ بـهـ تـحـوـيـهـ، كـماـ قـالـ اللـهـ عـزـ اـسـمـهـ فـيـ صـفـةـ الـيـهـودـ «يـحـرـفـونـ الـكـلـمـ عـنـ مـوـاضـعـهـ»^(٣) أـيـ يـغـيـرـونـ مـعـانـيـ التـورـاةـ بـالتـسـوـيـهـاتـ وـالـشـيـهـاتـ. وـيـقـالـ: انـحرـفـ الـإـنـسـانـ وـغـيـرـهـ عـنـ الشـئـ، وـتـحـرـفـ، وـاحـرـوفـ، قـالـ^(٤):

(١) اختلاف اللسان في الحرف الشَّيْءِ به وهو الآلف لدق النافقة، وتنبه بحرف الجيل إذا وصفت بالعظم ((اللسان مادة (حرف)).

(٢) ذكراليت في اللسان في مادة [حرف] وفي رواية أخرى (على التـَّقْرِ) وهو الورم وفي مادة [ضجـمـ] من اللسان، كما ذكر البيت في ديوان القطامي (١٠٢).

(٣) سورة النساء : الآية (٤٦).

(٤) ذكره ابن منظور في اللسان مادة [حرف] وتنبه إلى التـَّجـاجـ في صفة ثور حضركتناساً، أـيـ إنـ أـصـابـ مـوـانـعـ، وـغـلـوـاءـ الشـئـ: مـوـانـعـ، كـماـ ذـكـرـ فـيـ مـادـةـ [ظـلـفـ]ـ، وـالـظـلـفـ لـلـبـقـرـ وـالـخـنـمـ كـالـخـافـرـ للـقـرـنـ وـالـبـلـلـ، وـالـظـلـفـ، الـظـلـفـ: أـيـ شـنـادـ.

وَانْ أَصَابَ عُدُواًءَ اخْرَوْرَفَا عَنْهَا، وَوَلَاهَا الظُّلُوفَ الظُّلُوفَا

يصف ثوراً يحتضر كناساً. وأنشد أبو زيد:

مَشْيَ الْجَمِيلَةِ بِالْحُرْفِ الْقُلْ^(١)

وقال : الحرف : مسیل الماء، وتؤیله أنه انحرف فصال الماء عنه، ولم يستقم، فيثبت عليه، فهذا كله يشهد لمعنى الحرف. وهذه الطريقة من الاشتغال إنما يتحقق حقيقتها من كان سبّطا^(٢) مرتاحاً، لا كثراً رياضاً. فقدأتنا على ذكر معنى الصوت والحرف، وتنطلي ذلك الحركة.

* اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، وكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو التحويين يسمون الفتحة **الالف الصغيرة**، والكسرة **الياء الصغيرة**، والضمة **الواو الصغيرة**. وقد كانوا في ذلك على طريق مستحبة؛ إلا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف تواأم كواهل، قد تجدنهن في بعض الاحوال أطول وأتمّ منهن في بعض، وذلك قوله: يخاف وينام، ويسيير ويطير، ويقوم ويسمون، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما، فإذا أوقعت بهن الهمزة أو الحرف المدغم ازدادن طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يشاءُ ويداءُ، ويُسوءُ وبهُو، ويجنُ ويفي. وتقسون مع الإدغام: شابة، ودابة، ويطيب بذكر، ويسير راشد، وتُمودَ التوب، وقد قُوصَ زيد بما عليه؛ أفلأ ترى إلى زيادة الامتداد فيهن برقع الهمزة

(١) ذكر البيت في اللسان في مادة [نقل] الجميلة: الناقة المهرمة، التقل الأرض الكثيرة الحصى. وذكر البيت ياقوت الحموي في معجم الأدباء (١٣١/٦).

(٢) سبّطا : أي سهلاً.

والمدغم بعدهن، وهن في كلا موضعيهن يسمين حروفًا كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً يابعاً في القياس منه.

ويذلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، إنك متى أشيعت واحدة منها حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين «عَمَر» فإنك إن أشيعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامِر. وكذلك كسرة عين «عَيْب» إن أشيعتها نسأط بعدها ياء ساكنة، وذلك قوله: عِيَب. وكذلك ضمة عين «عَمَر» لو أشيعتها لانشأت بعدها واء ساكنة، وذلك قوله: عُومَر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها.

وبيزد ذلك وضوحاً لك أن جميع حروف المجمع غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات شئت، ولا تجده مع ذلك بِنِوَا في اللفظ ولا استكرياهما، سواكن كن الحروف أو متحركتات، وذلك نحو الام من سَمَّ وسِلَمَ وسُلْمَى، وكذلك العين من سَعْدٍ وسَعْدٍ وسِعْلَةٍ وسِعْدَةٍ وسِعْيدٍ وسَعْودٍ. فاما استكرياهم المخرج من كسر إلى ضم بناء لارما، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف، إنما هو استقال منهم للخروج من قبيل إلى ما هو أثقل منه. وأنت لو رُمْتَ أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الآلف لم تستطع ذلك البة، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكُفَّة لا تجدها مع الحروف الصحاح، وذلك نحو «فَعَلَ» من القَوْلُ والطَّوْلُ، أصله أن تقول: قَوْلٌ وطَوْلٌ، ثم تستقبل ذلك، فتشقلب الواو للكسرة قبلها ياء، فتقول: قَبْلٌ وطَبْلٌ، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا. ونحوهما: ميزان وميقات و咪عاد، كل هذه من الواو في: وزن وقت ووعد. وكذلك قالوا: مُوسِير وموْقِن، وأصلهما: مَيْسِرٌ وَمَيْقَنٌ، فكرهوا الياء بعد الضمة،

فأبدلواها واوًّا. وكذلك إن انكسر ما قبل الألف أو انضم قلت للكسرة ياء
وللضمة واوًّا، وذلك الياء في قرطيس، إنما هي بدل من الألف في قرطاس،
والواو في ضمير إما هي بدل من الألف في ضارب.

وإنما قلت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد
جئت ببعض الياء، وأذنت بضمها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت
أول قولك بأخره، وخالفت بين طرفيه. وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت
بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقع؛ لأنك لما جئت بالضمة تُوَقِّعْتُ
الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد نقضت بأخر لفظك أوّله، إلا أن ذلك وإن
كان مستقلاً، فليس يستحيل في الطاقة والطوع كاستحالة مجيء الألف بعد
الكسرة أو الضمة.

فإن قلت: فما بالك تقول: الغير، والعيبة، والطوك، والعوض، فتأنى
بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة.

فابلوباب: أنه إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قربنا بالحركة،
فلحقتا بالحروف الصدح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات بإيهما. وكذلك
قولهم: أجلوأذ، آخرأذ، وآخرأط، فتصبح الواو الأولى في الجلوأذ
وآخرأط من قبل أنها لما أدمغت في التي بعدها قوية، وصارعت الحروف
الصدح، فجاء ثباتها مع انكسار ما قبلها. وكذلك قالوا: قرن الرى، وقرنون
أي، فصححا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضمومةً ما قبلها، من قبل أنها قويت
بالإدغام، فحصلت عن القلب.

فإن قلت: فما بالك تقول: سوط وحوض وقوب وبيت وقين وشيش،
فتتصبح الواو والياء وهما ساكنتان وقبلهما حركة تخالفهما؟ وهلا قلبتهما الفا

لأنفتح ما قبلهما، كما تُقلب الواو ياء لسكنونها وانكسار ما قبلها في نحو: ميزان وميقات وميلاد، والياءُ واواً لسكنونها وانضمام ما قبلها في نحو الكُوْسَى والطُّوبِ؟ فالجواب في ذلك: أن بين الياء وبين الواو قُرْبًا وتساً ليس بينهما وبين الآلف؛ ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تُحدِّفان فيه وذلك قوله: هذا زيد، ومررت بزيد، ثم تقول: خربت زيداً، وتراهما تجتمعان في القصيدة الواحدة رِدْقِين نحو قول أمير القيس.

قد أشهدُ القارة الشعوَاءَ^(١) حمْلَنِي جَرَادَه معروقة اللَّهِبِين سُرْحُوبُ

ثم قال فيها :

كالدَّلْكُ بَثَتْ عَرَاهَا وَهِيَ مُقْتَلَةٌ وَخَانَهَا وَدَمُّهَا وَتَكْرِيبُ^(٢)

ولا يجوز معهما آلف في مكانتهما. فلما كان بين الواو والياء هذا التقارب، وتباعدتا من الآلف هذا التباعد وغيره مما سندكره في آمساكه إن شاء الله، جذبت كل واحدة منهما صاحبها إليها؛ لأنهما صارتتا بما ذكرناه من أمرهما يمتزلا حرفيين يتقارب مخراجهما، نحو الدال والطاء، والذال والظاء، فقلبت الواو للكسرة قبلها، والياءُ للضمة قبلها، ولما تباعدت الآلف منهما تباعدت الفتحة أيضاً من الكسرة والضمة، فلم تقوَ الفتحة في نحو سَوْط وحوْض وبيَت وقيَد على قلب

(١) الشعوَاءُ : فاشية مثفرقة، معروقة اللَّهِبِين : إذا عرى لهاها من اللحم السرجوب : من الحيل العتيق الخفيف، وقد ذكر البيت في اللسان مادة [عرف]. ذكر البيت في ديوان أمير القيس (٢٢٥).

(٢) ذكر البيت في اللسان في مادة [التكرب] والتكريب : ثات تَكَرَّبَ، وكل شديد العقد من حبل، أو بناء أو مُفْعِلٍ : مُكَرَّبٌ.

الواو والياء الفاء، واحتفل لما ذكرناه من التفاوت الذي بينهما، ولخفة الفتحة، محى الواو والياء ساكتين بعد الفتحة.

فإن قلت: فقد نرى الفتحة تقلب الواو والياء المتحركتين الفاء في نحو: قام، وباع، وخاف، وطال، وقد قدمت من قولك أن الحركة في الحرف تقوية ومحضها، فإذا جاز للفتحة أن تقلب الحرف المتحرك القرى، وهما الواو والياء، في نحو قام وسار، فهلما قلبت الحرف الساكن الصعيف في نحو: بيت وشيخ وحوض وسوط؟

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، ودعوى في سؤاله، وذلك أن الواو والياء في نحو قام وباع لم تقلبا أبداً لأن الفتحة قويت عليهما متحركتين، فقبلتهما، ولو كان ذلك كذلك لوجب قلب الواو ياء في نحو عوض وحوك، وقلب الياء وأوا في نحو عيبة وسيرة، بل كان ذلك مع الضمة والكسرة أوجب لنقلهما وقوتها تأثيرهما.

إنما كان الأصل في قام: قَوْمَ، وفي خاف: خَوْفَ، وفي طال: طَوْلَ، وفي باع: بَيْعَ، وفي هاب: هَبَّ، فلما اجتمع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقابلة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الآلف، وسرغها أيضاً افتتاح ما قبلها. وهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع، لا ما أدعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك. وستدل فيما تستقبل بإذن الله عز وجل على مضارعة حروف اللين للحركات.

فاما الكسرة في نحو عوض وطوك، فلو قلبت لها الواو المتحركة، كما قلبت الواو المتحركة في قام الفاء للفتحة واستقال حركتها، لوجب أن تقول:

عِضْ وَطِيلُ، فَلَا تُصِيرُ إِلَى حِرْفٍ تَأْمِنُ فِيهِ الْمُرْكَةَ، إِنَّمَا صَرَتْ إِلَى الْيَاءِ، وَالْيَاءُ
قَدْ يَمْكُنُ تَحْسِيرُكُهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي قَامٍ؛ لَأَنَّكَ قَدْ صَرَتْ مِنَ الْوَوْ إِلَى
حِرْفٍ تَؤْمِنُ بِحُرْكَتِهِ، وَالْيَاءُ فِي عَيْنَةِ كَالْوَوِ فِي عِوْضٍ، لَأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُمَا فَسْحَةٌ
تَجْتَلِبُ الْأَلْفَ الَّتِي تَؤْمِنُ بِحُرْكَتِهَا، فَلَذِلِكَ لَمْ تُقْلِبَا، فَاقْتِهِمَا.

عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْوَوْ وَالْيَاءَ السَّاِكِنَيْنِ الَّتِينَ
لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهُمَا، وَذَلِكَ نَحْرُو قَوْلَهُمْ فِي الْحِيْرَةِ: حَارِيٌّ، وَفِي طَيْيٍّ: طَائِيٌّ، وَاجْتَارٌ
غَيْرُ الْخَلِيلِ فِي «آيَةٍ» أَنْ يَكُونَ أَصْلَهَا «آيَةٍ» فَقَلِيلُ الْيَاءِ الْأَوَّلِ الَّتِي لَا فَتْحَةَ مَا
قَبْلَهَا. وَقَالُوا: أَرْضُ دَوَيْةٍ، مَنْسُوْبَةٌ إِلَى «الْدَّوَيْةِ»، وَأَصْلَهَا «دَوَيْةٍ»، فَقَلِيلُ الْوَوْ
الْأَوَّلِ السَّاِكِنَةِ الَّتِي لَا فَتْحَةَ مَا قَبْلَهَا، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ غَيْرُ مُقْبِسٍ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَمَعَ
ذَلِكَ فَشِيهْتَهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ.

فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا وَصَفْنَاهُ مِنْ حَالٍ هَذِهِ الْأَحْرَفِ أَنَّهُنْ تَوَابِعُ لِلْحُرْكَاتِ وَمُنْتَهَيَّةٌ
عَنْهُا، وَأَنَّ الْحُرْكَاتِ أَوَّلَاهُ وَأَجْزَاهُ مِنْهَا، وَأَنَّ الْأَلْفَ فَتْحَةٌ مُشْبِعَةٌ، وَالْيَاءُ كَسْرَةٌ
مُشْبِعَةٌ، وَالْوَوْ ضَعْمَةٌ مُشْبِعَةٌ. يَوْكِدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَرَبَ رِبَّا احْتَاجَتْ فِي
إِقَامَةِ الْوَزْنِ إِلَى حِرْفٍ مُجْتَلِبٍ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْحُرْفِ، فَتُشَيِّعُ الْفَتْحَةَ، فَتُوَلَّدُ بَعْدَهَا
الْأَلْفُ، وَتُثْبَعُ الْكَسْرَةُ، فَتُوَلَّدُ بَعْدَهَا الْيَاءُ، وَتُثْبَعُ الْضَّعْمَةُ فَتُوَلَّدُ بَعْدَهَا الْوَوْ، وَأَنْشَدَ
سَبِيبَهُ :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَتَانَا مُعْلَقٌ وَفَقْدَةٌ وَزِنَادٌ رَاعِيٌ^(١)

أَرَادَ «بَيْنَ نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَتَانَا» فَأَشَيَّعَ الْفَتْحَةَ، فَحَدَّثَتْ بَعْدَهَا الْأَلْفَ.

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي كِتَابِ سَبِيبَهِ (١٧١/١) وَلِسَبِيبِهِ إِلَى رَجُلٍ مِنْ قَبْسِ عِبَادَانَ وَذُكِرَ الْبَيْتُ فِي شَرْحِ
الْمَقْصُلِ لِابْنِ بَعْثَشِ (٩٧/٤)، وَذُكِرَ فِي لِسَانِ الْبَنْ مُسْتَلْبَرُ بِلَا نَسَبَةٍ فِي مَادَةِ «بَيْنَ» وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ
«بَيْنَ أَوْقَاتِ نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَتَانَا» أَيْ أَتَانَا بَيْنَ أَوْقَاتِ رَقْبَتَا الْيَاءِ، وَالْوَفْقَةُ: خَرْبَةٌ يَحْمِلُ فِيهَا الرَّاعِي
أَدَاتَهُ وَرَادَهُ، وَهُنَّ أَيْضًا جَمِيعُ الْسَّهَامِ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَدَمَ لَا يَخْشَبُ فِيهَا.

فإن قيل: فللام أضاف الظرف الذي هو «بَيْنَ» وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عُطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف، نحو: الماَلُ بَيْنَ الْقَوْمَ، والمالُ بَيْنَ زِيدَ وعُسْمَرَ، قوله «نَحْنُ نُرْقِه» جملة، والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف.

فالجواب: أن هنَا واسطة محنوفاً، وتقدير الكلام: «بَيْنَ أَوْقَاتٍ نَحْنُ نُرْقِه اتانا» أي: اتانا بين أوقات رقيتنا إياه، والجملة مما يضاف إليها أسماء الزمان، نحو: اتيتك زِمْنَ الْحَجَاجَ أَمِيرٌ، وأوَانَ الْخَلِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ، ثم إنه حذف المضاف الذي هو «أوقات» وأولى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحنوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها، كقوله تعالى ذكره: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ»^(١) أي: أهلها. هكذا علقتُ على أبي على في تفسير هذه اللحظة وقت القراءة عليه، وكلّ من يضبط ذلك، إلا من كان متقناً أصيلاً في هذه الصناعة.

ومثل البيت الذي مضى بيت آخر من أبيات الكتاب، وهو قول الفرزدق^(٢).

تَقْنَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرٍ تَقْنَى الدِّرَاهِيمَ تَقْنَادُ الصَّبَارِيفَ
أراد «الصباريف» فأثنى الكسرة، فتوالت عنها ياء. فاما «الدرّاهيم» فلا حجية فيه؛ لأنّه يجوز أن يكون جمع «درّهم» وقد نطق به العرب، قال:

(١) سورة يوسف آية رقم (٨٢).

(٢) ذكر في ديوان الفرزدق (٥٧-٥٥) وفي كتاب سيبويه (٢٨/١) يصف سرعة الناقة في سير الهواجر. والهواجر: وقت اشتداد الحر في الظهر. فرارها لشدة وقوعها في الحصى تعيشه فيقمع بعضه ببعض ويسمع له صليل كالذئاب إذا انتقدها الصبر في ليقظ رديتها عن جدها. وذكر في اللسان في مادة درهم. وذكر عجز البيت في المختصين (٣١٥/٢).

لو أنَّ عندي مائتي درهـام جـاز في آفاقـي خـاتـامي^(١)

وـمـثـلـ الـبـيـتـ الـأـلـوـلـ قـولـ أـبـيـ ذـؤـبـ^(٢):

بـيـنـاـ تـعـقـهـ الـكـمـةـ وـرـوـغـهـ يـوـمـاـ أـتـيـحـ لـهـ جـرـىـ سـلـقـعـ^(٣)

يريد «بين تعقه» إلا أن هذه الآلف وإن كانت إشباعاً^(٤) للفتحة، فإنها في هذا الموضع زيادة لازمة، وأنشذنا أبو على ابن هرمة برش ابته^(٥).

وـأـنـتـ فـيـ الـغـوـاـلـ حـينـ تـُرـمـيـ وـمـنـ ذـمـ الرـجـالـ يـمـتـزـاحـ^(٦)

أراد: يمتزح، فأشيع فتحة الزاي، وأنشذني أيضاً^(٧):

(١) ذكر البيت في مادة (درهم) في كل من المسحاح واللسان ونماذج المروض.

(٢) ذكر البيت في شرح أشعار الهنالين (٣٧).

تعقه: إلترمه فادس عنته، السكماء: جمع لكتئ وهو الابس السلاح وقيل هو الشجاع، كما أنه لم يجمع أيضاً على أكماء، وروفده: أي حاد من براغ إذا كان يحيد عما يدبره عليه ومحابسه والمراد تقاضيه للضربيات، أتيح: هي، له ، سلحف: الشجاع الجري المنسور أو هي الناقة الشديدة.

والمراد: عند إلتحام الجيش والمقاتلين يحاول الشجاع تقاضي الضربيات وقد أتيح له وهيأت له ناقة شديدة جريحة لا تهاب القتال.

(٣) إشباع الفتحة: الإشباع في اللغة هو المزمن يأكله باكثر ما عنده، وفي الاصطلاح العروضي هو مد الحرف المتحرك فينشأ عن هذا الحرف حرف ساكن من جنس حركة الحرف المتحرك وهذا لا يكون إلا في نهاية الشطر الأول، ونهاية الشطر الثاني أو في حرف الهاء، إذا لم يتل، ساكن. (دراسة عروضية في الأبيات ذات التفضيلة الواحدة)(الassistant أمين السيد (٢٦)).

(٤) البيت في شعر ابن هرمة (٩٢) وفي كتاب المصادر لابن جنن (٣٦٦/٢) وذكر في اللسان لأن منظور في مادة [نزع]، الغوايل: جمع غاللة وهي المهالك، متزاح: أي يحيد عنه.

(٥) البيان نسبة إلى ابن هرمة وذكر البيت الأول في المسائل المطلبية (ق٢/٢) وشرح المعلمات السبع للزوزي (٢٨٥) ولم يتبث في اللسان في مادة (شري) والمصادر (٣٦٦/٢).

الله يعلمُ أَنَا فِي تَلْفِتٍ يَوْمَ الْفِرَاقَ إِلَى أَحْبَابِنَا صُورٌ

وَأَنِّي حَوَّلْتُمَا بُشْرَى الْهُوَى بَصَرِي مِنْ حِيشَمًا سَكَوَا أَلَّيْ فَانْظُورْ

يريد : «انظر» فأشيع ضمة الظاء، فتشات عنها واو.

وقد أجرت العرب أيضاً الحرف مجري الحركة في نحو قولهم: لم يَخْشَ،
ولم يَسْعَ، ولم يَرِمَ، ولم يَغْزُ، فحدّثوا هذه الحروف للسجّم، كما يختلف له
الحركات في نحو لم يَقُمْ، ولم يَقْدُ.

وكذلك أيضاً أجروا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف «هند» اسم امرأة
معروفة، فإذا تحرك الأوسط متغير الصرف معروفة البة، وذلك نحو «القَدَمُ»، فصارت
الحركة في منع الصرف بمثابة الياء في «زَيَّب» والالف في «عَنَاقٍ» ونحوهما في
منع الصرف، ولها نظائر ستدّذكرها في أمثلتها إن شاء الله تعالى. أفلأ ترى إلى
هذه الحروف كيف تتبع الحركات التي قبلها وهي أبعاض لها، فقد صح ما قدمناه.
 وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تقلّق الحرف الذي تقترب
إليه، وتختذله نحو الياء، والضمة تختذله نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى
الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكمّلت الحركات حروفًا، يعني الفاء
ورياءً وواوً.

« واعلم أن الحروف في الحركة والسكن على ضربين: ساكن،
ومتحرك. فالساكن: ما يمكن تحمله الحركات الثلاث نحو كاف «بَكْرٌ»، وميم
«عَمَرُو»؛ لا تراك تقول: بَكْرٌ وعَمَرُو، وبَكْرٌ وعَمَرُو، وبَكْرٌ وعَمَرُو، فلما جاز أن
تحمله الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكنًا.

والمحرك : هو الذي لا يمكن تحمله أكثر من حركتين؛ لأن الحركة التي هي فيه قد استُغنى بكتورها فيه عن اجتلابيها له، وذلك نحو ميم «عُمر»، يمكن أن تحملها الكسرة والضمة، فتقول: عُمر وعُمر، ولا يمكن أن تجتطلب لها فتحة، لأنها قد كانت في أول اعتبارك إليها مفتوحة، والحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفقين ولا مختلفتين. وإذا كانت الركاث ثلاثة: فتحة، وكسرة، وضمة، فالمحرك إذن على ثلاثة أضرب: مفتوح، ومكسور، ومضموم. فالمفتوح: هو الذي إذا أشبعَ حركته حدثت عنها ألف، نحو ضاد «ضَرِبَ»، لك أن تُشبع الفتحة فتقول: «ضَارَبَ». والمكسور: هو الذي إذا أشبعَ حركته حدثت عنها ياء نحو ضاد «ضَيْرَابَ»، لك أن تُشبع الكسرة فتقول: «ضَيْرَابَ». والمضموم: هو الذي إذا أشبعَ حركته حدثت عنها واو، نحو ضاد «ضُرِبَ»، لك أن تُشبع الضمة فتقول: «ضُورِبَ»، إلا أن هذه الحروف اللاتي يحدُّن لاشبع الحركات لا يمكن إلا سواهن مدادات، والمدادات لا يتحرّكن أبداً.

« واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله، أو معه، أو بعده.

فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده. وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً، الاترى أنك تقول «قطط»، فتدغم الطاء الأولى في الثانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية في المرتبة قبلها، لكان حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية؛ لأن الحركة - على هذه المقدمة - مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية، بينما وبين الأولى، وإذا حَجَرَ بين الحرفين

حركة بطل الإدغام، فجوار الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها.

فقد بطل بما ذكرناه أن تكون حركة الحرف في الرببة قبله، وبقي أن تكون معه أو بعده، وفي الفرق بينهما بعض الإشكال.

فالذى يدل على أن حركة الحرف في الرببة بعده، أىك تجدها فاصلة بين المثلين أو المقاربين إذا كان الأول منها متتحركاً، فالمثلان نحو قوله: قَصْصَ، وَمَفْضَضَ، وَطَلَّلَ، وَسُرُّ، وَحُضْضَ، وَمِرَّ، وقدَّ. فلولا أن حركة الحرف الأول من هذين المثلين بعده لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولو لم تفصل لوجب الإدغام؛ لأنه لا حاجز بين المثلين، فإن ظهر هذان المثلان ولم يدعم الأول منهما في الآخر ظظهورهما دلالة على فصل واقع بينهما، وليس ههنا فصل البة غير حركة الحرف الأول.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون الفاصل بين المثلين في نحو : طَلَّلَ، وَسُرُّ إِنما هو حركة الحرف الآخر، دون ما ذهبت إليه من حركة الحرف الأول.

قيل: قد تقدم من القول ما فيه دلالة على أن الحركة لا يجوز أن تكون قبل الحرف. ويدل على فساد قول من قال إن الحاجز بين المثلين في نحو: جُدَّدَ، وَعُدَّدَ، إنما هو حركة الثاني أنه لو فُصل هنا بالحركة لوجب الفصل بها في نحو: شَدَّ، وَمَدَّ، وقدَّ، لأن الثاني من الحرفين متتحرك، فوجودك الإدغام في نحو شَدَّ، وَمَدَّ مع حركة الثاني منهمما، دلالة على أن الحركة في الحرف الثاني لم تفصل بينه وبين الأول، ولو كانت في الرببة قبله لوجب الفصل بها بينهما. وأيضاً فإنك تقول: شَدَّدَتْ وَحَلَّلَتْ، فيظهر الثاني من المثلين ساكتاً. وهذا أمر - كما تراه - واضح في المثلين.

وأما المقاريان فتحو قولك في «وَيْد» إذا سكتت الناء لإرادة الإدغام: «وَدَّ» فكانت الحركة في الناء قبل إسقانها فاصلة بينها وبين الدال، فوجب لذلك الإظهار، فلما سلت الناء كسرتها، وزالت الحركة أن تكون حاجزة بينها وبين ما بعدها، وسكتت الناء، واجتمع المقاريان، أبدلت الناء دالاً، وأدغمتها في الدال بعدها، كما تقول في أنتَ داود: انتَداود، فظهور الناء في «وَيْد» مادامت مكسورة، وإدغامها إذا سكتت، دلالة على أن الحركة قد كانت بينهما، وإذا كانت بينهما فهي بعد الناء لا محالة. فهله دلالة من القوة على ما ترى.

ودلالة أخرى تدل على أن حركة الحرف يمده، وهي أنك إذا أشبعت الحركة، ثمتها حرف مد، كما تقدم من قولنا في نحو ضربَ وقتلَ، إذا أشبعت حركة الفاء قلت: ضاربَ وقاتلَ، وضرُبَ وفُتِلَ إذا أشبعتَ قلت: ضُوربَ وفُوتِلَ، وكذلك ضرابَ وقاتلَ، إذا أشبعتَ قلت: ضيرابَ وقيتالَ، فكما أن الألف والياء والواو بعد الضاد والكاف، وكذلك الفتحة والكسرة والضمة في الرتبة بعد القاف، لأن الحركة إذا كانت بعضاً للحرف، فالحرف كلَّ لها، وحكم البعض في هذا تابع لحكم الكل، فكما أن الحروف التي نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها، وكذلك الحركات التي هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها في الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهذا واضح مفهوم لتأمله.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرك البتة، ثم تأتي بقية حرف اللين التي هي مكملة للحركة حرقاً، مستأنفة بعد الحركة التي حدثت مع الحرف البتة، كما قد شاهد بيتنا من الأشياء ما يصحبه بعض لغيره، ثم يأتي تمام ذلك البعض فيما بعد، فلا يلزم من هذا أن يكون ذلك البعض الذي شوهد أولاً مصاحباً لغيره، في حكم البقية التي جاءت من بعده بل يكون الجزء الأول

مصاحباً لما وُجد معه، والجزء الثاني آتياً من بعده. ونظير هذا: رجل له عشرون غلاماً، فقدِمَ ومهماً منهم عشرة، ثم واقي بعد استقراره بين واقي في جملته من غلاماته بقيتهم، فليس من تأخرَ منهم بموجب تأخر من تقدم منهم، فما انكربت مع ما مثلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف، وتكون المدة التي تحدث لإشباع الحركة مستقبلة فيما بعد؟.

فابلوجواب: أن هذا التمثيل إنما يصح فيما يمكن تقطنه وتجزؤه؛ لأنَّه قد يمكن أن يحضر بعض الغلامان مع مالكتهم، ويغيب بعض . فاما ما اتصلت أجزاءه وتابعت وتواترت شيئاً فشيئاً، ولم يكن قطعها ثم العود إلى تمامها، فقد جرى لذلك مجرى الجزء الواحد الذي لا يسوغ تجزؤه، فمحال أن يكون له حكم إلا وهو مشتمل عليه، وذلك حكم حرف المد الذي يحدث عن تكين الحركة ومتطلها واستطالتها، هو من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه، لأنَّه لا يمكن فصل الحركة منه والعود إلى استعماله؛ لأنَّ هذه المدة المستطيلة إنما تسمى حرقاً ليناً مادامت متصلة، فمعنى عقْتها عن الاستطالة بفصل ما فقد آخر جتها عن الدين والإستداد الذي في شرطها. وإذا كانت الحركة لاتصالها بالحرف في حكمه، كما أنَّ الألف بعد الضاد في ضارب، فكذلك الفتحة في الربة بعد الضاد.

وقول النحوين إنَّ الحركة تَحْلُّ الحرف مجاز لا حقيقة تختنه، وذلك أنَّ الحرف عَرَض . والحركة عَرَض أيضاً، وقد قالت الدلالة من طريق صحة النظر على أنَّ الأعراض لا تحمل الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنَّها قد حَلَّتْ، وصار هو كأنَّه قد تضمنها، تجزوأ لاحقيقة .

واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف بـأَنَّ التُّونَ السَاكِنَةَ إِذَا تَحْرَكَتْ زَالَتْ عَنِ الْخَيَاشِيمِ إِلَى الْقَمِ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ إِذَا تَحْرَكَتْ هَمْزَةُ، فَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الْحَرْكَةَ تَحْدُثُ مَعَ الْحَرْفِ، وَهُوَ لِعْسَرِيُّ اسْتِدَالَلُّ قَوِيٌّ. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الْخَصائِصِ فَسَادَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَبِي عَلَى.

قد فرغنا من ذكر مائة الأصوات والحرروف والحركات، وأين محل الحركات من الحروف. ونحوه يُتَبَعُ هذا القول على معنى قولهم: حروف المعجم، وعددها، واجناسها، وأصنافها، ثم نستأنف بعد ذلك القولَ على حرف حرف منها يحسب ما شرطناه على أنفسنا، وجعلناه في خَمْسَانَ كِتَابَنَا، بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْرَتْهِ.

إن سائل سائل فقال: ما معنى قولنا «حروف المعجم»؟ هل المعجم صفة لـحروف هذه أو غيرها وصف لها.

فالجواب: أن «المعجم» من قولنا «حروف المعجم» لا يجوز أن تكون صفة لـحروف هذه من وجهين:

أحدهما: أن «حروفاً» هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لـكانت نكرة، وـ«المعجم» معرفة كما ترى، ومحال وصف النكرة بالمعارة.

والآخر: أن الحروف مضافة إلى «المعجم»، ومحال أيضاً إضافة الموصوف إلى صفتة. والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف، على قول التحويين، في المعنى، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائز؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة، والأخ هو الظريف في المعنى. وليس يريد التحويون بالصفة ما يريد المتكلمون بها من نحو القدرة، والعلم، والثُّكُون، والحركة؛ لأن هذه الصفات غير الموصوفين بها؛ ألا ترى أن

السود غير الأسود، والعلم غير العالم، والحركة غير التحرك. وإنما الصفة عند التحريين هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل أو المفعول، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى ما يوجد فيه معنى الفعل نحو «ضارب» و«مضروب» و«مُثَلٌ» و«شبيه» و«نَجْوٌ» وما يجري منجرى ذلك. وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى لم يجز إضافة «الحرروف» إلى «المعجم»، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما انتفع بذلك من قبيل أن الغرض في الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف، والشيء لا تُعرفه نفسه؛ لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتاج إلى إضافته، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه؛ إلا ترى أنك تضيف المصدر إلى الفاعل تارة، نحو: عجبت من قيام زيد، وإلى المفعول أخرى، نحو: عجبت من أكل الحنز، وإنما جازت إضافة المصدر إليهما لأنه في المعنى غيرهما. وتجوز أيضاً إضافة الفاعل إلى المفعول، نحو: عجبت من ضارب زيد، و«هَذِيَا بِالْكَعْبَةِ»^(١) و«هَذَا عَارِضٌ مُفْطِرٌ نَّا»^(٢). وإنما جاز ذلك لأن الفاعل غير المفعول، ولأنه يجز: سُرُوتْ بطالعة الشخص، كما تقول: سُرُوتْ بطلع الشمس؛ لأن طلوعها غيرها، فجازت إضافته إليها، والطالعة هي الشمس، فلا تضيقها إلى نفسها.

فكذلك لو كان «المعجم» صفة لـ«الحرروف» لما جازت إضافتها إليه، وأيضاً فلو كان «المعجم» صفة لـ«الحرروف» لقللت «المعجمة» كما تقول: تعلمت الحروف المعجمة. فقد صبح بما ذكرناه أن «المعجم» ليس وصفاً لـ«الحرروف».

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد رحمة الله، من أن «المعجم» مصدر بمنزلة «الإعجمان» كما تقول: دخلته مدخلة، وأخرجته مخرجأ، أي: إدخلاً وإخراجاً. وحكى أبو الحسن سعيد بن مسدة

(١) سورة المائدة: الآية (٩٥).

(٢) سورة الأحقاف: الآية (٢٤).

الأخشن أن بعضهم قرأ «وَمَنْ يُهِنَّ اللَّهُ فِيمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ»^(١) يفتح الراء، أي: من إكرام، فكانهم قالوا: هذه حروف الأعجماء، فهذا أسد وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم «حروف المُعجم» يتزلة قوله: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، لأن معنى ذلك: صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع فالأولى غير الصلاة في المعنى، والجامع غير المسجد في المعنى أيضاً، وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما، وأقيمتا مقامهما، وليس كذلك «حروف المعجم» لأنه ليس معناه: حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، إنما المعنى أن الحروف هي المعجمة، فصار قولنا «حروف المعجم» من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم: هذه مطية رُكوب، أي: من شأنها أن تُركب، وهذا سُهْمٌ نضال، أي: من شأنه أن يُنْاضل به. وكذلك «حروف المعجم» أي: من شأنها أن تُعجم، فاعرف ذلك.

وقد اعترض فصلنا هذا أمر لا بد من شرحه وإياته بالاشتقاق. أعلم أن (ع) (ج) (م) إنما وقعت في كلام العرب للإيهام والإخفاء، ضد البيان والإفصاح. من ذلك قولهم: رجل عجماء، وامرأة عجماء، إذا كانوا لا يُصَحَّنون ولا يُسْيَّنون كلامهما. وكذلك العجم والعجم، ومن ذلك قولهم عجم الزبيب وغيره، وإنما سُمي عجماء لاستئثاره وخفايه بما هو عجم له. ومن ذلك قوله ﷺ^(٢) «جُرْجُ

(١) سورة الحج : الآية (١٨).

الآية في القرآن «وَمَنْ يُهِنَّ بِاللهِ فِيمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ».

(٢) (جُرْجُ العجماء جار)

صحبي : دواء البخاري في صحيحه : كذا / الركبة (ج/١٤٩٩) ب/ في الركبة الخامس

(٣٦٤/٣) ومسلم في صحيحه كذا / المحدود (ج/١٧١) ب/ جُرْجُ العجماء والمعدن والبتر

جيبار (١١/٢٢٥) وأبو داود في سنته كذا / الإماراة (ج/٣٠٨٥) ب/ ما جاء في الركبة

= (١٧٨/٣)، والترمذى في سنته كذا / الأحكام (ج/١٣٧٧) ب/ ما جاء في العجماء، وجُرْجُها =

العَجَمَاء جُبَارٌ يرَادُ بِهِ الْبَهِيمَةُ لِأَنَّهَا لَا تُوضَّحُ عِمَّا فِي نَفْسِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ تسميتهم صَلَاتِي الظَّهَرُ وَالْعَصْرُ «الْعَجَمَاءِينَ» لِمَا كَانُوا لَا يُفَصَّحُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ. قَالَ أَبُو عَلَى: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَجَمَتُ الْعُودُ وَنَحْوُهُ، إِذَا عَضَضْتَهُ، قَالَ: وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَمْرِيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَاجِعٌ إِلَى مَا قَدَّمْتَاهُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَبِيلٌ عَجَمَتُهُ لِأَنَّكَ لَا أَدْخِلُهُ فَالَّذِي لَعَنَّتْهُ فَقَدْ أَخْفَيْتَهُ فِي فَيْكَ. وَالْآخَرُ: أَنَّكَ قَدْ ضَغَطْتَ بَعْضَ أَجْزَائِهِ بِالْعَجَمِ، فَأَدْخَلْتَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ، فَأَخْفَيْتَهَا. وَرِجَامِسْتَ الْعَرَبَ الْأَخْرَى (أَعْجَمَ) مِنْ هَذَا. قَالَ قَوْلُ ذِي الرَّمَةِ^(١):

حَتَّى إِذَا جَعَلْتُهُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمَا مِنْ عَجْمَةِ الرَّمْلِ أَنْقَأَهُ لِهِاجِبٍ

فَالْعَجْمَةُ: مُعْظَمُ الرَّمْلِ وَأَشَدُهُ تِرَاكِمًا، سُمِّيَّ بِذَلِكَ لِتَدَخُّلِهِ وَاسْتِهْمَامِ أَمْرِهِ عَلَى سَالِكِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: اسْتَعْجَمَتِ الدَّارُ: إِذَا حَصَمْتَ، فَلَمْ تُحِبْ سَالِكَاهُ، قَالَ أَمْرُقُ الْقَيْسِ:

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهُ — وَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائلِ^(٢)

فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ فِيمَا بَعْدِهِ: إِنْ جَمِيعَ مَا قَدَّمْتَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ تُصْرِيفَ (عَجَمَ) فِي كَلَامِهِمْ مَوْضِعَ لِلِّإِبَاهَمِ وَخَلَافِ الْإِيْضَاحِ، وَأَنْتَ إِذَا قَلْتَ: أَعْجَمَتُ الْكِتَابَ،

= جبار (٦٥٢/٣) والنسائي في سننه ك/ الزكاة ب/ المعدن (٤٥/٥)، وأبي ماجه في سننه ك/ النبات (ج/ ٢٦٧٣) ب/ الجبار (٨٩/٢) وأحمد في سننه (٢٣٩/٢)، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٤٩٥، ٥٠١ وعبدالرازق في مصنفه (١٨٣٧٣)، والدارمي في سننه ك/ الزكاة ب/ في الركاز (٣٩٣/١) وأبو داود الطيبي في سننه (٢٣٠-٥)، والبيهقي في السنن ك/ الزكاة ب/ زكاة الركاز (١٠٥/٤) وأبي خزيمة في صحيحه (٢٢٢٦) والمحیدي في سننه (١٠٧٩) .

والطرانى في الكبير (ج/ ٣٩ - ١) كالهم من طريق عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

(١) ذكر البيت في ديوان ذي الرمة (٧٩)، الأنقاء: جمع النقاء وهو الكتاب من العمل.

(٢) ذكر البيت في ديوان أمرق القيس (١١٩) صم صداهما: أي لا صدى لاصوات اهلها فهي خاوية لا تأنيس فيها.

فإنما معناه: أوضحته وبيته، فقد ترى هذا الفصل مخالفًا لجميع ما قدمته، فمن ابن لك الجماع بيته وبين ما ذكرته؟

فالجواب: أن قولهم «أعْجَمْتُ» وزنه «أَعْجَمْتُ» و«أَفْعَلْتُ» هذه، وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيداً، أى: أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه: أبنت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وادئته وانقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له - فقد تأني «أَفْعَلْتُ» أيضاً براء بها السُّلُب والنفي، وذلك نحو: أشكيت زيداً: إذا زلت له عما يشكوه، أشدنا أبو علي قال: أشد أبو زيد^(١):

تمُّد بالاعناق أو تلويها وتشتكى لو اتنا تشكيها

أى: لو أتنا نزول لها عما يشكوه

ومنه قوله عز وجل: «إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيَهَا»^(٢) تاويله - والله أعلم - عند أهل النظر: أكاد أظهرها، وتلخيص حال هذه اللحظة: أى أكاد أزيل عنها خفاءها، وخفاء كل شيء: غطاؤه، ومن ذلك خفاء القرية، للكسا الذي يكون عليهما، وجمعه: أخفية، أشدنا أبو علي^(٣):

لقد عَلِمَ الْإِيمَانُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرَجَّجَهَا مِنْ حَالِكَ وَاتَّحَالَهَا

فقوله أخفية الكري: جمع خفاء، والكري: التوم، وجعل الأعين في

(١) ذكر الشیان في اللسان في مادة [چفا] ولم تُنسب لفاظها ولها ثالث وهو (مس حوانا فلم تُنفيها) أى فلما نرفع الحوية عن ظهرها كما ذكر في المصالحة (٣/٧٧).

(٢) سورة طه: الآية ١٥.

(٣) ذكر البيت في اللسان في مادة (چفا) ولم يُنسب لفاظه، ولقد نسب العيني البيت إلى الكبيت (٦١٢/٣) وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصل لازمخشري (٢٧/٥). وأخفية الكري: الأعين وكل من ستر شيء فهو له خفاء.

اشتمالها على النوم بمنزلة الخفاء في اشتماله على ما سُرّ به. وتصب «الخفية الكري» على التمييز، كما تقول: لقد علم الآياظ عيوناً تترجمها. فاختفيها في أنه «أزيل خفافها» بمنزلة قوله «لو أنت نشكيها» أي: نزول لها عما تشکوه. وكذلك: أيضاً يكون قولنا «أعجمت الكتاب» أي: أزلت عنه استعجامه، كما كان أخفها: أزيل خفافها، و«نشكيها»: بمنزلة نزع لها ما تشکوه.

ونظيره أيضاً «أشكلت الكتاب» أي: أزلت عنه إشكاله. وقد قالوا أيضاً: **عَجَمْتُ الْكِتَابَ**، فجاءت **فَعَلْتُ** للسلب أيضاً، كما جاءت **أَفَعَلْتُ**.

ونظير **عَجَمْتُ** في النفي والسلب قوله «مَرَضْتُ الرَّجُلَ» أي: داوىته ليزول مرضه، و«قَدَّيتُ عَيْنَهُ» أي: أزلت عنها القذى. ومنه «رَجُلٌ مُبْطَنٌ» إذا كان حَمِصَ البطن، كان يطنه أحد منه، فجاءت **فَعَلْتُ** للسلب أيضاً، وإن كانت في أكثر الأمر للإيجاب، نحو: عَلَمْتُه، وَقَدَّمْتُه، وَآخَرْتُه، وبِخَرْتُه، أي: أوصلت هذه الأشياء إليه. وكذلك **عَجَمْتُ الْكِتَابَ** أيضاً مثل **مَرَضْتُه** و**قَدَّيتُ عَيْنَهُ**.

ونظير **فَعَلْتُ** و**أَفَعَلْتُ** في السلب أيضاً **تَفَعَّلْتُ**، قالوا: **تَحَوَّلْتُ**، و**تَأَلَّمْتُ**، أي: تركت الحُبُوب والإثم، وإن كانت **تَفَعَّلْتُ** في أكثر الأحوال ثاني للإثبات، نحو تقدّمت، وتأخرت، وتعجلت، وتراجعت. وكذلك أيضاً **أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ وَعَجَمْتُه**، أي: أزلت استعجامه.

فإن قيل: إن جميع هذه الحروف ليس **معجمًا**، إنما المعجم بعضها، إلا ترى أن **الآلف**، **والخاء**، **والdal**، ونحوها ليس **معجمًا**، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف **حروف المعجم**؟

قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فاعجمت بعضها ، وترك بعضها ، فقد عُلم أن هذا المترنح بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يُعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهم جميعاً ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو يمايقم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان ؛ إلا ترى أنك إذا أعمجت الجيم بواحدة من أسفل ، والخاء بواحدة من فوق ، وترك الخاء غَفْلَاً ، فقد عُلم باختلافها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعني الجيم والخاد . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر المفروض نحوها . فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميتها بحرف المعجم . وهذا كله رأى أبي علي ، وعنه أخذته ، وقد أتيت في هذا الفصل من الاشتغال وغيره بما هو معانٍ قوله ، وإن خالفت لفظه ، وهو الصواب الذي لا يذهب عنه إلى غيره .

* واعلم أن العرب قد سَمِّت هذا الخلط المؤلف من هذه المفروض «البَرْكَم» ، قال أبو حاتم : إنما سُمِّي جَزْماً لأنه جُرم من «المُسْنَد» أي : أخذ منه ، قال : والمُسْنَد : خط حِمَير في أيام مُلكِهم ، وهو في أيديهم إلى اليوم باليسن . ومعنى جُرم : أي قُطع منه ووُلد عنه . ومنه جَزْم الإعراب ، لأنه اقطاع الحرف عن المرة ومد الصوت بها للإعراب .

* * *

باب أسماء الحروف

**وأجناسها، ومحارجها، ومدارجها،
وفروعها المستحسنة وفروعها المستقبحة،
وذكر خلاف العلماء فيها مستقصى مشروحا**

* اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعه وعشرون حرفاً، فاولها الألف، وأخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبو العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الياء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا ثبت على صورة واحدة، وليس لها صورة مستقرة، فلا أعتدتها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا، وسأوضح القول فيه بإذن الله عز وجل.

* اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كُتبت الهمزة وارأ مرة وبها أخرى على مذهب أهل الحجارة في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البينة لوجب أن تكتب الفا على كل حال. يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة،

لم يجز أن تكتب إلا الفاء، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً نحو: أخْذَهُ، وأخْذَهُ، وإبراهيم، فلما وقعت موصعاً لا بدّ فيه من تحقيقتها اجتمع على كتبها الفاء البتة. وعلى هذا وُجدت في بعض المصاحف «يَسْتَهِزُونَ»^(١) بالآلف قبل الواو، ووُجد فيها أيضاً «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْبِحُ بِحَمْدِهِ»^(٢) بالآلف بعد الياء، وإنما ذلك لتأكيد التحقيق.

وهذه علة في الهمزة كدت قدّيماً رأيتها، ثم غَيَّرتْ زماناً، فرأيت بعض كلام أبي بكر محمد بن الرئي - رحمه الله - وقد أوردها فيه غير مُسندة إلى غيره. ثم إلى رأيتها بعد ذلك في بعض كلام الفراء، فلا أدرى أصاب أباً بكر مع الفراء ما أصابني أنا من المواردة له، أم هو شيء سمعه، فمحكه واعتقد؟ وهي دلالة قاطعة قوية. وفيها دلالة أخرى، وهي أن كل حرف سميه ففي أول حروف تسميته لفظه يعنيه؛ ألا ترى أنك إذا قلت «جيم» فأول حروف الحرف «جيم»، وإذا قلت «داد» فأول حروف الحرف «داد»، وإذا قلت «حاء» فأول مالقطت به حاء. وكذلك إذا قلت «الف» فأول الحروف التي نطقت بها همزة. فهذه دلالة أخرى غريبة، على كون صورة الهمزة مع التحقيق الفاء.

فاما الآلف المدة التي في نحو سارَ وقامَ وكتابَ وحمارَ، فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أَحْمَدَ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَتْرَجَةَ، إلا أن هذه الآلف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجها، كما أن النون الساكنة في نحو «مِنْ» و«عَنْ»، والنون المتحركة في نحو «الْعَمَّ» و«الْقَرَّ» تسمى كل واحدة منها نوناً، وتكتبهان شكلاً واحداً، ومخرج الساكنة من المباشيم، ومخرج المتحركة من الفم، كما أن مخرج الآلف المتحركة التي هي همزة من الصدر، ومخرج الآلف فوقها من أول الحلق، فهاتان هنّا كتبتين هناك.

(١) سورة الانعام : الآية (٤٤).

(٢) سورة الإسراء : الآية (٥).

فاما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة المخروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء؛ وذلك أن جميع هذه المخروف إنماوجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخطأ، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ، كالهاء والقاف وغيرهما، فسيلها أن تُعتَد حرفًا كغيرها، فاما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل، فلا يخرجها من كونها حرفاً، وانقلابها دل دليل على كونها حرفاً الا ترى أن الألف والياء والواو والباء والهاء والتون وغيرهن قد يتبدل في بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يُعتَدَن حروفًا، وهذا أمر واضح غير مشكل.

* واعلم أن واضح حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالآلاف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، دعّمها باللام قبلها متصركة ليمكن الابتداد بها، فقال: هـ، وـ، لـ، يـ. فقوله «لا» بزنة ما، ويـ، ولا تقل كما يقول المعلمون: «لام الف»؛ وذلك أن واضح الخط لم يُرِد أن يُرِينا كيف أحوال هذه المخروف إذا ترَكَ بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعُرْفَنا أيضًا كيف تترَك الطاء مع الجيم، والسين مع الدال، والقاف مع الطاء، وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لما لم يمكن الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالآلاف بعدها ساكنة ليصبح لك النطق بها، كما صحّ لك النطق بسائر المخروف غيرها، وهذا واضح.

فإن قال قائل: فلِمَ اختبرت لها اللام دون سائر المخروف؟ وهلا جـ، لها بهمزة الوصل، كما فعلت العرب ذلك بالساكن لما لم يمكن ابتداؤه، نحو: راضـبـ، إـذـهـبـ، إـنـطـلـقـ، وـغـيرـ ذـلـكـ؟

فاليواب: أن همزة الوصل لوجي، بها قبل الألف توصلًا إلى النطق بالالف الساكنة لما أمكن ذلك، ولادتهم الحال إلى نقض الغرض الذي قصدوا له، وذلك أن همزة الوصل كانت تأتي مكسورة، كما جرت العادة فيها، ولو كُسرت قبلها لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فكنت تقول «أي»، فلاتصل إلى الألف التي اعتمدتْها. فلما لم يجز ذلك عدلو إلى اللام من بين سائر المزروع لما ذكره لك إن شاء الله. وذلك أن وضع الخط أجزاء في هذا على اللفظ لأنَّه أصل للخط، والخط فرع على اللفظ، فلما رأهم قد توصلوا إلى النطق بلام التعريف، بآن قدَّسوا قبلها الفاء، نحو الغلام والجارية، لما لم يكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضًا، قدَّم قبل الألف في «لا» لاماً توصلًا إلى النطق بالالف الساكنة، فكان في ذلك ضرب من المعاوضة بين المزروعين، وهذا بإذن الله غير مشكل.

وإذا كنا قد أجمعنا إيراد حروف المعجم على ما في أيدي الناس من التاليف المشهور، أعني على غير ترتيب المخارج، وذكرها حرفاً حرفاً، فليس ذلك ينبع لنا من سوقها على ترتيب المخارج، فإنه أوضح في البيان، ثم نعود فيما بعد إلى استقرارها على ترتيب: أ ب ت ث، إلى أن تأتي بإذن الله على جميعها.

* * *

ذكر الحروف على مراتبها في الأطراط

وهي : الهمزة، والالف، والهاء، والعين، والصاد، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء والنون، والطاء، والدال، والباء، والصاد، والزاي، والزي، والظاء، والدال، والباء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعدها، وهو الصحيح، فأمر ترتيبها في كتاب العين^(١) ففيه خطأ واضطراب ومخالفة لما قدمته آنفاً مما رتبه سيبويه^(٢)، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصححه.

* واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها، حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً. وهذه الستة حسنة يُؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي : النون الخفية، ويقال الخفية، والهمزة المخففة، واللف التفتحي، واللف الإمالة، والشين التي كاتلية، والصاد التي كالتاي.

(١) اتبع الخليل نظاماً عاماً استدعاه فلم يسع النظام الأبجدى ولم يسع نظام الألف يا، الهجائي والأسوات اللغوية عند الخليل على النحو الآتى:

ع ح ه خ غ ، ق ك، ج ش ض، ص س، ط د ت، ظ ذ ز، ر د ن، ف ب م، و آي همزة). ولقد حلل كتاب سيبويه بحاجة مهمة في هذا الموضوع، وأكير الفتن أن سيبويه قد أفاد من الخليل كثيراً ذلك أنه في (الكتاب) اعتمد على الخليل فهو يقل عنده وبثث آفوهاته وآرائه). (كتاب العين ٩/١).

(٢) قال سيبويه في كتابه (٤٣١/٤) : فما صل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : « الهمزة ، ه ، ع ، ح ، غ ، ل ، ق ، ض ، ج ، ش ، ي ، ل ، و ، ن ، ط ، د ، ت ، ص ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ز ، ف ، ب ، م ، و ».

وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحبة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير مقبولة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالثاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كاليم، ولا يصح أمر هذه الحروف الأربع عشر اللاحقة للستة والعشرين حتى كملتها ثلاثة وأربعين، إلا بالسمع والمشافهة. وسنفصل ذلك إن شاء الله.

* واعلم ^(١) أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها في الحلق:

(١) قال السيوطي في كتابه (الإنفاق في علوم القرآن) كلاماً نالغاً بهذا الشأن (الإنفاق في علوم القرآن) (٢/٣٣٨).

وأما مخارج الحروف، فالصحيح عند القراء ومتقدمي النحاة، كالمخلل أنها سبعة عشر، وقال كثير من الفرقين ستة عشر، فاستطعوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين وجعلوا مخرج الآلف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتر Burke، وكلما الياء. وقال قوم : أربعة عشر: فاستطعوا مخرج التون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد، قال ابن الحاجب : «وكيل ذلك تضريب ولا فنكل حرف مخرج على حدة». قال القراء: واختيار مخرج المحرف محققاً أن تلتقط بهمسة الوصل وتائب بالحرف بعدها ساكن أو مشدداً وهو أبين ملاحظة في صفات ذلك الحرف.

المخرج الأول : (الجلوف) للألف والواو، والباء الساكنين بعد حركة تماسهما.

الثاني : (أقصى الحلق) للهاء والهاء.

الثالث : (وسط) اللامين والياء.

الرابع : (أدنى للقمر) العين والباء.

الخامس : (أقصى اللسان) ما يلي الحنك وما فوقه من الحنك) الكاف.

السادس : (أقصاه من أسفل مخرج الفاف قليلاً وما يليه من الحنك للكاف.

السابع : (وسطه بيته وبين وسط الحنك) للجيم والشين والباء.

الثامن : الصاد المعجمة (من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراض من الخطاب اليسرى وقبل اليمين)

التاسع : اللام (من حافة اللسان من أدناها إلى متنه طرفة وما يليها وبين ما يليها من الحنك الأعلى).

= العاشر : للتون (من طرفه أسفل اللام قليلاً).

فأولها من أسلمه وأقصاه مخرج الهمزة والآلهاء، هكذا يقول سيبويه، وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أن الآلهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها. والذى يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب المزدوج منها إلى أسفل؛ فقلبتها همزة، ولو كانت الآلهاء معها لقلبتها آلهاء، وهذا واضح غير خفى.

« الحادي عشر : للراء (من مخرج التون لكنها لا تدخل في ظهر اللسان)

الثاني عشر : للطاء والدال والباء من طرف اللسان وأصول الثناء العليا مصعدا إلى جهة الخنث.

الثالث عشر : الحرف الصغير، والصاد والسين والزاي (من بين طرف اللسان وقويق الثناء السفلي).

الرابع عشر : للظاء، والاء، والدال (من بين طرفة وأطراف الثناء العليا).

الخامس عشر : للقاء، من باطن الشفة السفلية وأطراف الثناء العليا.

السادس عشر : للباء، والميم والواو (غير المذكورة بين الشهرين).

السابع عشر : (المجهوم) للقاء في الإدغام والتون أو الميم الماكنة.

قال في التشر : قال الهمزة والآلهاء اشتركتا مخرججاً وافتتحاً واستفلاً وانفردت الهمزة بالجهير والشدة، والعين والباء اشتركتا كذلك وانفردتا الماء بالهمز والرخاوة الحالصة، والغين والباء، اشتركتا مخرججاً ورخاوة واستعملاء وافتتاحاً. وانفردت الحسين بالشدة، وانشتركت مع الباء في الجهر وانفردت الشين مخرججاً وافتتاحيًّا واستفلاً، وانفردت الحسين بالرخاوة، والصاد والطاء اشتركتا صفة جهراً ورخاوة واستعملاء، وافتباقاً، وافتراجاً مخرججاً وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، والطاء، والدال والباء، اشتركت مخرججاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، وانشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت الباء بالهمز، وانفردت الباء بالهمز، وانشتركت مع الدال في الافتتاح والاستفال، والظاء، والدال والباء، اشتركت مخرججاً ورخاوة، وانفردت الطاء بالاستعلاء والإطباق، وانشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت مع الباء بالهمز، وانشتركت مخرججاً ورخاوة وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، وانشتركت مع السين في الهمز وانفردت الزاي بالجهير، وانشتركت مع السين في الافتتاح والاستفال فإذا أحكم الثارى العللى بكل حرف على حملته مُوكِّةً، فلابعد نفسي بإحكامه حالة التركب لأنه ينشأ عن التركب ما لم يكن حالة الأفراد يحسب ما يجاورها من مجائب ومقارب، وقوى وضعيف، ومُوكِّم ومرْكِب، فيجذب القوى الضعيف، ويقطب المضخم الرفق، ويصعب على اللسان التعلق بذلك على حمه إلا بالريادة الشديدة، فمن أحكم صحة التلقيح حالة التركب حصل حقيقة التجويد.

ومن وسط الخلق مخرج العين والخاء.
 وما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء.
 وما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف.
 ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف.
 ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج الجيم والشين والياء.
 ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضداد مخرج الصاد، إلا أنك إن
 شئت تخلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.
 ومن حافة اللسان من أدناها إلى متهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها
 من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثانية، مخرج اللام.
 ومن طرف اللسان بيته وبين ما فوق الثانية مخرج التون.
 ومن مخرج التون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لاتحرافه إلى اللام
 مخرج الراء.
 وبما بين طرف اللسان وأصول الثانية مخرج الطاء والدال والباء.
 وما بين الثانية وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين.
 وما بين طرف اللسان وأطراف الثانية مخرج الظاء والذال والباء.
 ومن باطن الشفة السفلية وأطراف الثانية العلامة مخرج الفاء.
 وما بين الشفتين مخرج الياء والميم والواو.
 ومن الخباشيم مخرج التون الحفيف، ويقال الحقيقة، أي الساكنة.
 فذلك ستة عشر مخرجاً.

ويذلك على أن النون الساكنة إما هي من الألف والڭياشيم، ألك لو امسكت بائفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلفة. وأما النون المتحركة فمن حروف الفهم كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الألف^(١).

وأما الهمزة المخففة فهي التي تسمى همزة **بَيْنَ بَيْنَ** – ومعنى قوله سبيروه «**بَيْنَ بَيْنَ**» أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها – إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة هي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة هي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها مكان الهمزة المخففة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تحكيمها بزنة المخففة، ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقربها بالضعف من الساكن، فالمحسوقة نحو قولك في سائ: سائ، والمكسورة نحو قولك في سيم: سيم، والمضمومة نحو قولك في لوم: لوم.

ويذلك على أنها وإن كانت قد قرئت من الساكن فإنها في الحقيقة متحركة، ألك تعتمدّها في وزن العروض حرقاً متحركاً، وذلك نحو قول كثير^(٢):

أَنْ زُمْ أَجْمَالُ وَفَارِقَ جِسْرَةٌ وَصَاحَ غُرَابَ الْبَيْنَ أَنْتَ حَزِينُ؟

الا ترى أن وزن قولك «**أَنْ زُمْ**: «**فَقُولُنْ**»، فالهمزة إذن مقابلة لعين «**فَقُولُنْ**»، وهي متحركة كما ترى.

وحديثنا أبو على، قال: أخذ أبو نواس لفظ سبيروه ومعناه، يعني قوله «**بَيْنَ بَيْنَ**»، فقال^(٢):

(١) ذكر البيت في ديوان **كثير** عزة.

(٢) ذكر البيت في ديوان أبي نواس (٦٩٣).

والمراد: يصف الشاعر ساقية ترتدي زي غلام لكنها لم تستطع أن تخفي انوثتها ولا دلالها ولا حتى طريقة كلامها أو هباتها العامة.

وَخُذْ مِنْ كَفَّ جَارِيَةً وَصِيفَ مَلِيعَ الدَّلَلِ تَلْثُغُ الْكَلَامِ
لَهُ شَكْلُ الْإِنَاثِ وَبَيْنَ يَيْمَنِ تَرِى فِيهِ تَكَادِيَةَ الْفُلَامِ

وأخبرني أيضاً قال: سألني سائل قديماً، فقال: هل يجوز المترم في أول
الجزء «متفاعل» من الكامل؟ قال: ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه،
فعدلت به إلى طريق الإعراب، قلت: لا يجوز، فقال: لم لا يجوز؟ قلت: لأن
الناء التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الأحوال، فيُكره الابتداء بحرف
قد يكون في بعض أحواله ساكناً في ذلك المثال يعنيه، كما كرهت العرب الابتداء
بالهمزة المخففة لأنها قد قررت من الساكن، أفالاً ترى إلى تناسب هذا العلم
واشتراك أجزاءه، حتى إنه ليُجاب عن بعضه بجواب غيره.

ومعنى قول سيبويه «بينَ بينَ» أي: هي ضعيفة ليس لها مكن المحققة ولا
خلوص الحرف الذي منه حركتها. قال عبد بن الأبرص^(١):

نَحْمَى حَقِيقَتَا وَيَعْنَى سُضُّ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ يَيْمَنِ

أي: يتساقط ضعيفاً غير معتمد به.

واما ألف الإمالة التي تجدها بين الألف والياء نحو قولهن في عالم وخاتم:
عَالَمٌ وَخَاتَمٌ.

واما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهن:
سُلَامٌ عَلَيْكَ، وَقَامَ زَيْدٌ. وعلى هذا كتبوا: الصلة الزكورة والخيرة بالواو؛ لأن
الالف مالت نحو الواو، كما كتبوا: إحدىهما وسَوَيْهُنْ بالياء لمكان إمالة الفتحة
قبل الألف إلى الكسرة.

(١) ذكر البيت في ديوان عبد بن الأبرص (١٣٦).

وأما الشين التي كالجيم فهي الشين التي يقل تفشيها واستطالتها، وتتراجع قليلاً متصلة نحو الجيم.

وأما الصاد التي كالزاي فهى التي يقل همسها قليلاً، ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي، وذلك قوله في بصدر: بصدر، وفي قصد: قصد. ومن العرب من يخلصها زايا، فيقول: يَزَدُّرُ، وَقَرَدُ. وقالوا في مثل لهم: «لم يُحِرِّمْ مِنْ فُرْدَ لَهُ» أي: مِنْ قُصْدَ لَهُ . وتأويل هذا أن الرجل كان يُضيّف الرجل في شدة الزمان، فلا يكون عنده ما يقرره، ويُسْعِيَ أن ينحر راحته له، فيقصدها، فإذا خرج الدم سخنه للضييف إلى أن يجمد ويقوى، فيطعمه إياه، فجري المثل في هذا، فقيل: «لم يُحِرِّمْ مِنْ فُرْدَ لَهُ» أي: لم يُحرِّم القرى من قُصْدَت له الراحلة، فحظى بدمها يستعمل ذلك فيمن طلب أمراً، فقال بعضه. وتفسir «فُرْدَ لَهُ» أي: قُصْدَ لَهُ، إلا أنه أُسكت الصاد تخفيفاً، كما يقال في ضُرُبَ زيد: ضُرُبَ، وفي قُلْ: قُلْ، فلما سكنت الصاد ضارعوا بها الدال التي يعدها بأن قلبوها إلى أشبه المروف بالدال من مخرج الصاد، وهي الزاي، لأنها مجهرة، كما أن الدال مجهرة، فقالوا: «فُرْدَ». فإن تحرك الصاد لم يجز فيها البدل، وذلك نحو صدر وصدى لا تقول فيه زدر ولا زدف وذلك أن المركبة قوَّتْ الحرفَ وحصته، فابعدته من الانقلاب، بل يجوز فيها إذا تحرك إشمامها رائحة الزاي، فاما ان تُخلص وهي متحركة زايا كما تخلص وهي ساكنة فلا. وإنما تقلب الصاد زايا أو تُسْمِي رائحتها إذا وقعت قبل الدال، فإن وقعت قبل غيرها لم يجز ذلك فيها.

فهذه أحوال المروف الستة التي هي فروع مستحبة.

فاما الشافية اللاحقة بهذه فهي مستحبة، وفي شرح أحوالها طوال، فتركتناه لذلك، لا سيما وليس الحاجة إليها كهنة، إلا أن المشافهة تأتي عليها، وتوضّح لك حالها.

* واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضاً بين الحركات، حتى إنك تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة منحرًا بها إليهما، وتجد الكسرة أيضاً مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بطرف من الكسرة، ولا تمجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة. وستذكر لمَ كان ذلك كذلك عَقِيبَ هذا الفصل إن شاء الله.

أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها لا إمالة نحو فتحة عن عايد وعارف، وذلك أن الإيمالة إنما هي أن تتحوّل بالفتحة نحو الكسرة، فتambil الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من حواس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، وكذلك الألف التي بعدها ليست الفاء محضة، وهذا هو التقياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، وكذلك الألف اللاحقة لها. وقد أمالوا أيضاً هذه الفتحة وإن لم تكون بعدها ألف فقالوا: منْ عمرو، ورأيت خطط رياح، وقرأ بعضهم: «فَلَانِمْ لَا يُكَذِّبُونِكَ»^(١) وقرئ أيضاً: «إِنَّا إِلَيْهِ راجعون»^(٢) و«رَأَى الْقَرَ»^(٣).

واما الفتحة الممالة نحو الضمة فالتي تكون قبل ألف التقحيم، وذلك تحوّل الصلاة، والزكاة، ودعاً، وغراً، وقام، وصاغ. وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة. وكذلك الألف التي بعدها ليست الفاء محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجري عليها حكمها.

(١) سورة الانعام: الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة : الآية (١٥٦).

(٣) سورة الانعام : الآية (٧٧).

وأما الكسرة المشوبة بالضمة فتحو قولك في الإملاء: مررت بمذعور، وهذا الحركة قبل هذه الباء مشوبة بالضمة، فالباء بعدها مشوبة بروائح الواو، على ما تقدم في الآلف.

وأما الضمة المشوبة بالكسرة فتحو قولك في الإملاء: ابن يبور، وهذا ابن يبور، تحوت بضم العين والباء نحو كسرة الراء، فأشتمتها شيئاً من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضاً بعدها هي مشوبة بروائح الباء، وهذه مذهب سيبويه، وهو الصواب؛ لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مُخالصة، فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمه. وأما أبو الحسن فكان يقول: مررت بمذعور، وهذا ابن يبور، فبضم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، وبخالص الواو وأواً محضة الباء. وهذا تكفل فيه شدة في النطق، وهو مع ذلك ضعيف في التقياس. فهذا وتحوه مما لا بد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشاقهه توضيحه، وتكشف عن خاص سره.

فإن قيل: فلم جاز في الفتحة أن ينْجَحَ بها نحو الكسرة والضمة، وفي الكسرة أن ينْجَحَ بها نحو الضمة، وفي الضمة أن ينْجَحَ بها نحو الكسرة، على ما قدّمت ومثلت، ولم يجز في واحدة من الكسرة ولا الضمة أن ينْجَحَ بها نحو الفتحة؟

فالجواب في ذلك: أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في المثلث، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة، وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها بمحرج الباء والواو، فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة لنطريقها إياهما، ولو تكفلت أن تُثِيمَ الكسرة أو الضمة رائحة من

الفتحة لا تجتهد إلى الرجوع إلى أول المثلث، فكان في ذلك التقاض عادة الصوت يتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدم إلى صدر الفم، والنفرود بين الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلابُ والنقض ترك ذلك، فلم يتكلّف البتة.

فإن قيل: فقد نراهم نحووا بالضمة نحو الكسرة في مذعورٍ ومتقدّرٍ ونحوهما، والضمة كما تعلم فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع في هذا، فهل جاز أيضاً في الكسرة والضمة أن يُنْحَى بهما نحو الفتحة؟

فالجواب: أن بين الضمة والكسرة من القرب والتقارب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يتكلّف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما تقدم ذكره في صدر هذا الكتاب، وفيما سندذكره أيضاً في أماكنه إن شاء الله، وهو مع ذلك قليل مستكره؛ إلا ترى إلى كثرة قُبْلٍ وبيعٍ وغِيظٍ، وقلة نحو مذعورٍ وابنٍ بُورٍ. ولعل أبا الحسن أيضاً إلى هذا نظر في امتناعه من إعلال الواو في مذعورٍ، وتركها وأواً محضة؛ لأن له أن يقول إن الحركة التي قبل الواو لم تتمكن في الإعلال والإشمام تمكن الفتحة في الإشمام نحو عالمٍ وقامٍ، ولا تمكن الكسرة في قُبْلٍ وبيعٍ، فلما كان الإشمام في مذعورٍ ونحوه عنده والعمل خلاً خباءً، لم يقو على إعلال الواو بعده، كما أعللت الآلف في نحو عالمٍ وقامٍ، والكسرة في نحو قُبْلٍ وغِيظٍ، فلذلك لم تعتد عنده الواو في مذعورٍ وابنٍ بُورٍ، وأخلصها وأواً محضة.

فهذا قول من القوة على ما تراه. وإن شئت فقل إن الضمة وإن نُحِنْ بها نحو الكسرة فلقربها منها، وتعُدُّ الفتحة منها فلم يجز فيها ما جاز في الكسرة القريبة. فلما بسط ذلك في الضمة حملت الكسرة عليها لأنها أختها وداخلة في

أكثر أحكامها، ويشهد لهذا القول أنهم أدمغوا التون في الميم لاشتراكهما في الغنة والهُوَى في القم، ثم إنهم حملوا الواو في هذا على الميم، فأدمغوا فيها التون لأن الواو ضارعت الميم بانهما من الشقة. ثم إنهم أيضاً حملوا الياء على الواو في هنا لأنها ضارعتها في المد، وإن لم تكن معها من الشقة، فاجازوا إدغام التون في الياء. فالميم نحو قولهم: مَنْ مَعْكَ؟ والواو نحو قولهم: مَنْ وَعَدْتَ؟ والياء نحو قوله عز اسمه ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾^(١) فكما جاز حمل الواو على الميم، ثم حمل الياء على السواو فيما ذكرنا، كذلك أيضاً جاز أن تحمل الكسرة على الضمة في امتناع إشمامها شيئاً من الفتحة. ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم، آخرها خوف الإطالة.

وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكرروا فروع الحسروف، نحو الف الإملاء، والف التخفيم، وهمزة بين بين، وإن يذكروا أيضاً الياء في نحو قُبْلٍ وَبِعْ، والواو في نحو مَذْعُورٍ وَبَيْنَ بُورٍ.

على أنه قد يمكن الفصل بين الياء والواو، وبين الالف، بأنها لا بد من أن تكون تابعة، وأنهما قد لا تتبعان ما قبلهما.

وما علمنا أن أحداً من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشاع، ومن وجد قوله قاله، والله عز وجل بعين على الصواب يقدرته، فاما التون إذا أدمغت بغنة، والطاء والمصاد والظاء إذا أدمغن بـإطياق، فقد قُلْبَن إلى لفظ ما أدمغن فيه البة، وما يبقى من رائحة الإطياق لا يخرج الحرف من أن يكون قد قُلْبَ إلى لفظ ما بعده؛ لأن شرط الإدغام أن يتماثل فيه الحرفان، فجرى الإطياق والغنة بعد الإدغام وفي قلة الاعتداد بهما مجرى الإشمام الذي لا

(١) سورة البقرة : الآية (٨).

حكم له، حتى صار الحرف الذي هو فيه في حكم الساكن البة، وستري القول فيه، والدلالة عليه إن شاء الله.

فاما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة **بَيْنَ بَيْنَ** وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً، فليست حركة **مُشَدَّدة** شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادها، وأخففت لضرب من التخفيف، وهي يزتتها إذا وُضِّعت ولم تختلس. وقد تقدمت الدلالة على أن همزة **بَيْنَ بَيْنَ** وغيرها من سائر المحركات في ميزان العروض الذي هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك، وكذلك غير هذه الهمزة من الحروف المخففة الحركات نحو قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا تَكُونُ لَا تَأْتِي﴾**^(١) وغير ذلك كله محرّك وإن كان مختلساً. يدل على حركته قوله تعالى ذكره **«شَهْرُ رَمَضَانَ»**^(٢) فيمن أخفي، ولو كانت الراء الأولى ساكنة، والهاء قبلها ساكنة، لاجتمع ساكنان في الوصل ليس الأول منها حرف لين والثاني مدغّماً نحو دابة وشابة.

وكذلك قوله عز وجل: **«أَمْ مِنْ لَا يَهِدُّى»**^(٣) لا يخلوا من أحد أمرين: إما أن تكون الهاء مسكنة البة، فتكون الناء من (يهتدى) مختلسة الحركة، وإما أن تكون الدال مشددة، فتكون الهاء مفتوحة بحركة الناء المنقوولة إليها، أو مكسورة لسكونها وسكون الدال الأولى. وكذلك **«يَخْصُّمُونَ»**^(٤) الحكم فيهما واحد. ومثل **«شَهْرُ رَمَضَانَ»**^(٥): **«إِنَّا نَحْنُ نَرْزَلُنَا الدُّكْرُ»**^(٦) و**«إِنَّا نَحْنُ نُحْسِنُ وَنُبْيِتُ»**^(٧)، ولا بد من أن تكون النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً، وهي يزنة

(١) سورة يوسف : الآية (١١).

(٢) سورة البقرة : الآية (١٨٥).

(٣) سورة يونس : الآية (٣٥).

(٤) سورة ياسين : الآية (٤٩).

(٥) سورة الحج : الآية (٤٣).

المحركة، فاما ان تكون ساكنة والخاء قبلها ساكنة فخطأ، وقول القراء إن هذا وتحوه مدغم سهو منهم، وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر.

ومن الاخفاء أيضاً قوله تعالى: «ويحيى من حي عن بيت»^(١). وقالوا في جمع حياء^(٢) وعياء^(٣): أحية وأعية، مختلين. وكذلك ما أنشده سيبويه من قول الراجز^(٤):

وغير سفع مثل يحاصم

باختلاس حركة الميم الأولى. فاما ما أنشده أيضاً من قوله^(٥):

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحه من عقاب كاسير

فقال سيبويه كلاماً يُظن به في ظاهره أنه أدغم الخاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله: «ومسح». واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه لأن السين ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فهذا لمحري - تعلق بظاهر لفظه، فاما حقيقة معناه فلم يرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، فستجوز ذكر الإدغام، وليس ينبغي لهن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر

(١) سورة الأنفال : الآية (٤٢). (٢) الحياة : فرج ذات الحق والظلف.

(٣) العياء : الفحل الذي لا يقوى على القراب.

(٤) ذكره سيبويه في الكتاب (٤٣٩/٤) وتبسيء إلى غيلان بن حبيب وذكر في اللسان في مادة (سم)، السفع: جمع أسفع وسعفاء، وهو الأسود واراد بها أثافي الشدور، والمثل: جمع مائلة وهي المتيبة القائمة، واليحاشم جمع يحاصم، وهو الأسود، فحافت الياء للضرورة.

(٥) في نسخة أخرى تسبب البيت إلى رؤبة ولم يتسبب في الكتاب (٤/٤٥) وفي اللسان مادة (كسر). ويقصد الشاعر بذلك الناقة فيقول: كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليتحتها على السير، عقاب كسرت جناحيها وقضتها عند انتقضاضها. والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير.

أن يظن سيبويه أنه من يتوجه عليه هذا الخلط الفاحش حتى خرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وقطع الجزء الذي فيه السين والخاء «وَسَّعَ حَمِي» : «مَقْاعِلُنْ»، فسالخاء بإزاء عين مَقْاعِلُنْ، فهل يليق سيبويه أن يكسر شعراً وهو من ينبع العروض ويحيوها وزن التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعترف بهذا العلم وادتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطا فيما يظهر ويبدو لهن يتساند إلى طبيعة، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره! ولعل آيا الحسن أراد بذلك التشبيح عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله. وقد تلا آيا الحسن في تعقب ما أورده سيبويه في كتابه جلة أصحابنا، كأبي عمر، وأبي عثمان، وأبي العباس، وغيرهم، فقلما خسره الله بذلك، إلا في الشيئ الترثى القليل من قوله، وأماماً ما أتشدأه أيضاً من قوله الراجز.

مني أناً لا يُورقني الكَرِي لِيَا، ولا أسمع أجراسَ المَطِي^(١)

فزعيم أن العرب تُشمُ القاف شيئاً من الضم. وهذا بذلك، من مذهب العرب، على أن الأشمام يقرب من السكون، وأنه دون روم الحركة، وذلك أن هذا الشعر من الرجز، وزنه:

متى أنا	مُلْأِيَّر
رق نَلْ كَرِي	
مَقْاعِلُنْ	مَسْتَقْلِلُنْ

فالقف من «يُورقني» بإزاء سين مُستَقْلِلُنْ، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتدلت بما في القاف من الأشمام حركة لصار الجزء إلى «مَقْاعِلُنْ»، وكان يكون كسرآ، لأن الرجز لا يجوز فيه «مَقْاعِلُنْ»، وإنما يأتي في الكامل.

(١) ذكرالبيت في الكتاب (٩٥/٣) ولم ينسب لمصاحبه وفي المصالص (١/٧٣) الكاري: المكاري، وهو الذي يكره دايته، والكراء: الأجر، والأجراس: جمع جرس بالفتح، وهو الصوت، وهو الجلجل الذي يعلق في عنق النابة.

فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتمد بها، والحرف الذي هي فيه ساكن أو كالساكن، وأنها أقل في النسبة والزنة من الحركة المخففة في همزة بين بين وغيرها مما قررناه الآن آنفاً.

فهذه عدة الحروف والحركات، وما لحق بهما من الفروع بأح�وط ما يمكن في معناه. ونحن نُتبع هذا ذكر أجناس الحروف، فإذا فرغنا منها بدأنا بالقول على حرف حرف، كما شرطنا بمشيئة الله عز وجل.

اعلم أن للحروف في اختلاف أجناسها اقسامات نحن نذكرها:

فمن ذلك اقسامها في الْجَهْرِ وَالْهَمْسِ، وهي على ضربين: مَجْهُورٌ، وَمَهْمُوسٌ. فالمسموسة عشرة أحرف، وهي : الهماء، والخاء، والكاف، والشين، والصاد، والباء، والسين، والباء، والفاء. ويجتمعها في اللفظ قوله «استَخْتَثْكَ خَصْفَة»، ويأتي الحروف - وهي تسع عشر حرفًا - مجھور.

فمعنى المجھور: أنه حرف أشیع الاعتماد في موضعه، ومنع القس ان يجري معه حتى يتقضى الاعتماد ويجري الصوت، غير أن اليم والتون من جملة المجھورة قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيما غنة، فله صفة المجھور.

واما المھمومس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه القس، وانت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جرى الصوت نحو: سَسَسَ كَكَكَ هَهَهَ، ولو تكلفت مثل ذلك في المجھور لما أمكنك.

واللحوظ اقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وما بينهما. فالشديدة ثمانية أحرف، وهي: الهمزة، والكاف، والكاف، والجيم، والباء، والدال، والباء، والباء، ويجتمعها في اللفظ: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ» و«أَجَدْكَ طَبَقَتْ». والحروف التي بين

الشديدة والرُّحْوَةُ ثُمَانِيَّةُ أَيْضًا، وَهِيَ: الْأَلْفُ، وَالْعَيْنُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلْمُ، وَالْتُّونُ، وَالرَّاءُ، وَالْمِيمُ، وَالْوَاءُ، وَيَجْمِعُهَا فِي الْلَّفْظِ: «لَمْ يَرَوْ عَنَّا»، وَإِنْ شَتَّتْ قَلْتَ: «لَمْ يُرَوْ عَنَّا»، وَإِنْ شَتَّتْ قَلْتَ: لَمْ يَرَوْنَا». وَمَسْوِيَ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَالَّتِي قَبْلَهَا هِيَ الرُّحْوَةُ.

وَمَعْنَى الشَّدِيدِ: أَنَّ الْحُرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي الصَّوْتُ مِنْ أَنْ يَجْرِي فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنْكَ لَوْ قَلْتَ: الْحَقُّ، وَالشَّطَّطُ، ثُمَّ دَمَّصَوْتَكَ فِي الْقَافِ وَالظَّاءِ لِكَانَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا.

وَالرُّخُو: هُوَ الَّذِي يَجْرِي فِي الصَّوْتِ؛ أَلَا تَرَى أَنْكَ تَقُولُ: الْمَسُّ، وَالرُّشُّ، وَالشَّجَّ، وَتَحْوِي ذَلِكَ، فَتَمْدُدُ الصَّوْتَ جَارِيًّا مَعَ السِّينِ وَالثَّيْنِ وَالْحَاءِ. وَلِلْحُرُوفِ انْقَسَامٌ آخَرُ إِلَى الْإِطْبَاقِ وَالْإِنْفَتَاحِ. فَالْمَطْبَقَةُ أَرْبَعَةُ، وَهِيَ:

الْضَّادُ، وَالظَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالظَّاءُ، وَمَا سَوَى ذَلِكَ فَمَفْتُوحٌ غَيْرُ مُطْبَقٍ. وَالْإِطْبَاقُ: أَنْ تَرْفَعْ ظَهَرَ لِسَانِكَ إِلَى الْخَنْكَ الْأَعْلَى مُطْبَقًا لَهُ، وَلَوْلَا الْإِطْبَاقِ لَصَارَتِ الظَّاءُ دَالًا، وَالصَّادُ سِينًا، وَالظَّاءُ دَالًا، وَلَجَرَجَتِ الْضَّادُ مِنَ الْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوْضِعِهِ شَيْءٌ غَيْرُهَا تَزُولُ الْضَّادُ إِذَا عَدَمَتِ الْإِطْبَاقِ إِلَيْهِ.

وَلِلْحُرُوفِ انْقَسَامٌ آخَرُ إِلَى الْإِسْتِعْلَاءِ وَالْإِنْخَافِ. فَالْمَسْتَعْلِيَّةُ سِبْعَةُ، وَهِيَ: الْخَاءُ، وَالْعَيْنُ وَالْقَافُ، وَالْضَّادُ، وَالظَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالظَّاءُ، وَمَا عَدَاهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ فَمَنْخَفَضٌ.

وَمَعْنَى الْإِسْتِعْلَاءِ: أَنْ تَتَصَدَّدَ فِي الْخَنْكَ الْأَعْلَى، فَأَرْبِعَةُ مِنْهَا فِيهَا مَعْ اسْتِعْلَاتِهَا إِطْبَاقٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَّا، وَأَمَّا الْخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْقَافُ فَلَا إِطْبَاقٌ فِيهَا مَعْ اسْتِعْلَاتِهَا.

وللحرروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال، فجميع الحرروف صحيح إلا الألف والياء والواو واللوائين من حروف المد والاستطاله، وقد ذكرناهن قبل، إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً، وهو الحرف الهاوي.

وللحرروف قسمة أخرى إلى السكون والحركة، وقد شرحنا أحکام ذلك.

وللحرروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة، وحرروف الزيادة عشرة، وهي: الهمزة، والالف والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء، ويجمعها في اللفظ قولك: «اليوم نتساء»، وإن شئت قلت: «هَوْيَتُ السَّمَان»، وإن شئت قلت: «سَالْتُمُونِيهَا»، وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتاليث.

وإن أخرجت من هذه الحروف السين واللام، وضمت إلية الطاء والدال والجيم، وصارت أحد عشر حرفاً تسمى حروف البدل، وسيأتيك ذلك مفصلاً إن شاء الله. ولستا تريد البدل الذي يحدث مع الإدغام، وإنما تريد البدل في غير إدغام.

ومن الحروف حرف منحرف؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجاذب ناحيتيه مُسْتَدِقَّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من بين الناحيتيين وما فوقتهما، وهو اللام.

ومنها المكرر، وهو الراء، وذلك إنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احْتُب في الإملاء بحروفين.

واعلم أن في الحروف حروفًا مُشَرِّبةً تُحْفَزُ في الوقف، وتُصْبَغَ عن مواضعها، وهي حروف القلقة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والياء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفظ والضغط، وذلك

نحو: الحق وذهب واحتلّتُ وخرج، وبعض العرب أشد تصويباً.

ومن المُشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو التفخ إلا أنها لم تُضغط ضغط الأول، وهي: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، وبعض العرب أشد تصويباً.

فأمّا حروف الهمس فإن الصوت الذي يخرج معها نفس، وليس من صوت الصدر، وإنما يخرج منثلاً، وليس كتفخ الزاي، والظاء، والذال، والضاد، والراء شبيهة بالضاد.

ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئاً ماذكرناه لأنّه لم يضغط، ولم يوجد متقدماً، وهي: الهمزة، والعين، والغين، واللام، والتون، والميم. وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً، حتى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأنّ أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، وذلك نحو قوله: خُذْهَا، وحُرْزْ، واحفَضْهُ، واحفَضْهُ، إلا أنك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها حَصْرُك إيه مع الهمزة، والعين، والغين، واللام، والتون، والميم.

ومن الحروف المهنت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف واللقاء.

ومنها حروف الدلّاق، وهي ستة: اللام، والراء، والتون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنّه يعتمد عليها بذلك اللسان، وهو صدره وطرقه.

ومنها الحروف المصمتة، وهي باقي الحروف. وفي هذه الحروف الستة سرّ طريف يُفتح به في اللغة، وذلك أنك متى رأيت اسمًا رباعيًا أو خماسيًا غير ذي زوائد، فلا بد فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة، وذلك

نحو جَعْفَرٌ: فيه الفاء والراء، وقُبْضَةٌ^(١): فيه الباء، وسَلَبَهُ^(٢): فيه اللام والباء، وسَقْرَجَلٌ: فيه الفاء والراء واللام، وقَرْدَقٌ: فيه الفاء والراء، وهَمَرَجَلٌ^(٣): فيه اليم والراء واللام، وقِرْطَبَهُ^(٤): فيه الراء والباء، فهكذا عامة هذا الباب.

فمني وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّأةً من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، وليس منه. ولذلك سُمِّيت الحروف غير هذه الستة «مُصْنَّمةً»، أي: حُصِّمت عنها أن تُبَنِّي منها كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّأةً من حروف الدلالة. وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعَرَّأةً من بعض هذه الستة، وهو قليل جداً، منه: الْمَسْجَدُ^(٥)، وَالْمَسْطُوْسُ^(٦)، وَالْمَدْهَدَقَةُ^(٧)، وَالْمَزْهَرَقَةُ. على أن الين والكاف قد حَسَّبَا الحال لتصانع العين ولذادة مُسْتَبَّها، وقرة القاف وصحبة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال لات عن صلاية الطاء، وارتفعت عن خفوت الناء، والسين أيضاً لات عن استعلاء الصاد، ورفقت عن

جهز الراي، فعثُبت وانسأّت.

واعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخريجهما فبح اجتماعهما، ولا سيما حروف الحلق، لا ترى إلى قلنها يحيط يكثر غيرها، وذلك نحو الضيقنة، والفتحة، والفتحة، وليس هذا ونحوه في كثرة: حَدِيدٌ، وجَدِيدٌ، وسَدِيدٌ، وشَدِيدٌ، وصَدِيدٌ، وغَدِيدٌ، وقدِيدٌ^(٨)، وقَدِيدٌ^(٩).

(١) قُبْضَةٌ: الجزيء الضخم. (٢) سَلَبَهُ: الطويل من الناس وللدخول.

(٣) الْهَمَرَجَلٌ: الجراد السريع. (٤) قَرْدَقٌ: القطعة من المفرقة.

(٥) الْمَسْجَدُ: المسجد. (٦) الْمَسْطُوْسُ: شجر كالخيزان.

(٧) الْمَدْهَدَقَةُ: شدة الضحك مثل الزهرقة. (٨) الْقَدِيدُ: الصوت والجلبة.

(٩) الْقَدِيدُ: من اللحم ما قطع طولاً ومُلْحٌ وجُفِّنَ في الهواء والشمس.

وكَدِيد^(١)، وَكَدِيد^(٢)، وَمَدِيد، وَتَدِيد^(٣)، وَلَا فِي كِشْرَةِ الْأَكْل^(٤)، وَالْبَلَل،
وَالْتَّلَل^(٥)، وَالْجَلَل، وَالْجَلَل، وَالْخَلَل، وَالْخَلَل، وَالْزَّلَل، وَالْشَّلَل، وَالْسَّلَل، وَالْعَلَل^(٦)،
وَالْغَلَل^(٧)، وَالْمَلَل، وَالْيَلَل، وَلَهُذَا وَنَحْوِه مَا كَانَ الْهَاءُ التِّي فِي آتَرْ «هَنَاء» مِنْ
قُول امرئ القيس :

وَقَدْ رَأَبْنِي قُولُهَا يَا هَنَاءَ
وَيَحْكُمُ الْفَحْكَتَ شَرَآ بَشَرَّ

بِدَلًا مِنْ الْوَادِ فِي هَنَاءَتْ وَهَنَاءَكْ؛ لَأَنَّ الْهَاءَ إِذَا قَلَّتْ فِي بَابِ «شَدَّدَتْ»
وَ«قَصَصَتْ» فَهِي فِي بَابِ «سَكَلَسْ» وَ«قَلَقْ» أَجْدَرُ بِالْقَلْلَةِ، فَاتَّضَافَ هَذَا إِلَى قُولِهِمْ
مِنْ مَعْنَاهُ : هَنَاءَكْ، وَهَنَاءَتْ، فَقَضَيْنَا بِاَنْهَا بَدَلَ مِنْ وَادِ.

وَاسْتَقْصَاءُ أَحْكَامَ حُسْنٍ تَرْكِبُ مَذْنَهُ الْحَرَوْفَ وَقُبْحَهُ مَا يَطْوُلُ الْكِتَابَ بِذِكْرِهِ،
عَلَى أَنَا سَنْفَرَدَ لِذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَصَلَّى يَشْتَهِلُ عَلَى جُمْلَ الْقُولِ عَلَيْهَا بِإِذْنِ اللَّهِ.

قَدْ أَتَى الْقُولُ عَلَى آخِرِ الْوَطَاءِ وَالْمُقْدَمَةِ التِّي احْتَجَنَا إِلَيْهَا قَبْلَ ذِكْرِ الْحَرَوْفِ
مَفْصِلَةً، وَهَذَا لَوْا نَالِ الْإِبْدَاءِ بِذِكْرِهِ، وَمَهِمَا تَرْكَتَاهُ مِنْ بَعْضِ أَحْكَامِ هَذِهِ الْحَرَوْفِ،
فَلَمَّا قَدَّمْنَا الْقُولَ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ لَمْ تُعْدَهُ، وَنَحْنُ نُورِدُهَا عَلَى تَرْتِيبِهِ : الْفَ،
يَا، تَا، ثَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

★ ★ *

(١) كَدِيد : مَا خَلَطَ مِنَ الْأَرْضِ.

(٢) الْمَدِيد : ظَاهِرُ الرِّقَّةِ، وَالْمَدِيدَانِ : جَانِبُ الْوَادِيِّ.

(٣) التَّدِيد : التَّدُّ وَالْمَلَلُ وَالظَّفِيرُ.

(٤) الْأَكْلُ : فَصَرُّ الْأَسْنَانِ وَالتَّرَاقِهَا وَإِقْبَالُهَا إِلَى دَاخِلِ الْفَمِ.

(٥) الْمَلَلُ : الْهَلَكَ.

(٦) الْعَلَلُ : الشَّرْبُ الثَّانِي.

(٧) الْغَلَلُ : شَدَّةُ الْمَطْشَ وَجَرَارَهُ.

بابُ الْهَمْزَةُ

اعلم أن الهمزة حرف متجهون، وهو في الكلام على ثلاثة أضرب: أصل، وبديل، وزائد.

ومعنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فاء الفعل، أو عينه، أو لامه. ومعنى قولنا زائد: أن يكون الحرف لا فاء الفعل، ولا عينه، ولا لامه. والبدل: أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحساناً وصيغة.

فإذا كانت أصلاً وقعت فاء، وعيناً، ولاماً. فالفاء نحو أنت وأذن وإبرة، وأخذ وأمر، والعين نحو قاتن وراس وجُونة^(١) وذنب وسائل وجار^(٢). واللام نحو فڑ وخططا وتي، وقرأ وهذا، واستبرأ واستدروا.

وليس في الكلام كلمة فاؤها وعيتها همزتان، ولا عييتها ولامها أيضا همزتان، بل قد جاءت أسماء مخصوصة وقعت الهمزة فيها فاء ولاما، وهي: آلة وأجرا، وأنخبرني أبو على أن محمد بن حبيب حكي في اسم علم مخصوصين: «آلة». وذهب سيبويه في قولهم: ألامة وأشامة إلى أنهما «فعالة» مما لامة همية، فاما «آبة» فذهب أبو يكر محمد بن السري فيما حدثني به أبو على عنه إلى أنها

(١) جونة : سلسلة مستديرة متشاءدة أدما، يجعل فيها الطيب والثاب.

(٢) جار : رفع صوته.

من ذات الياء من «أَيْتُ»، فأصلها عنده «أَبَايَة»، ثم عمل فيها ما عمل في عبادة، وصلابة، وعظابة حتى صرّن؛ عباءة، وصلابة، وعظامة، في قول من همز، ومن لم يهتز أخريجهن على أصولهن، وهو القياس القرى. وإنما حمل أبي بكر على هذا الاعتقاد في «أَبَاة» أنها من الياء، وأن أصلها «أَبَايَة» المعنى الذي وجده في «أَبَاة» من «أَيْتُ»، وذلك أن الآباء هي الأجيال، وقيل: القصبة، والجمع بينها وبين آيتٍ: أن الأجيال متعدة بما يثبت فيها من القصب وغيره، من السلوك والتصرف، وخالفت بذلك حكم البراح والبراز النقى من الأرض، فكانها آيتٌ وامتنعت على سالكها، فمن هنا حملها عندي على معنى آيتٍ، قال الشاعر^(١):

مَنْ سَرَّهُ ضَرَبَ يُرَضِّلُ بِعُضُهُ بَعْضًا كَمَعْمَمَةِ الْأَبَاءِ الْمُحْرَقِ

وأما مذهب إليه سيريه من أن «الآية» و«أشاءة» مما لامه همز، فالقول فيه عندي أنه إنما عدل بهما عن أن تكونا من الياء كعبادة وصلابة وعظامة؛ لأنهما وجدهم يقولون: عبادة وعبادة، وصلابة وصلابة، وعظامة وعظامة، فحمل الهمزة فيهن على أنها بدل من الياء التي ظهرت فيهن لاما، ولما لم يسمعهم يقولون أشابة ولا آلية، ورفضوا فيهما الياء البتة، دل ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلية غير مقلبة عن ياء ولا واء، ولو كانت الهمزة فيهما بدلًا لكانوا خلقاءً أن يُظهروا ما هي بدل منه ليستدلوا به عليهما، كما فعلوا ذلك في «عبادة» وأختيها وليس في «الآية» و«أشاءة» من الاشتلاق من الياء ما في «أَبَاة» من كونها من معنى آيتٍ.

فلهذا جاز لأبي بكر أن يزعم أن همزتها من الياء وإن لم ينتظروا فيها بالياء.

إنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لنقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سُقْلٌ في الخلق، وبعده عن الحروف، وحصل طرقاً، فكان النطق به

(١) ذكر آيتٍ في ديوان كعب بن مالك (٢٤٤)، والسيرة التورى لابن هشام (٢٦١/٣) والسان مادة

(آيت) وفي مادة (رجل) (ابن أبي الحفيق)، يرجل : يزق، المعنة: صوت إلهاب النار.

تكلفاً، فإذا كررت الهمزة الواحدة فهم باستثناء **الثنتين** ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مسطحبتين غير مفترقين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أخرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالى فيها همزتان أصلان البستة. فاما ما حکاه أبو زيد من قولهم: دریشة ودرایش وخطیبة وخطایش فشاذ لا يقاس عليه، لا سيما ولبس الهمزتان أصلين، بل الأولى منها زائدة. وكذلك قراءة أهل الكوفة **﴿أَئْمَّة﴾**^(١) شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرحتنا أنهما لا يلتقيان أصلين. وهذا حكم الهمزة الأصلية.

★ ★ *

تعريف الأبدال

واما **البدل**^(٢): فقد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي: **الالف، والياء، والواو، والهاء، والعين**.

(١) سورة التوبة: الآية (١٢).

(٢) ولقد ذكر السيوطي في كتابه المزهر عن الأبدال، قول أبي الطيب النجوي «ليس المراد بالأبدال أن العرب تتحمدون تمويه حرف من حرف»، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متشابهة، تستقارب اللقطتان في معنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: «والدليل على ذلك أن قبيلته واحدة لا تكلم بكلمة طوراً مهموراً، وطوراً غير مهمور ولا بالصاد مرة ولا بالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميسماً، والهمزة المضارة عنها كقولهم في نحو (أن، عن): لا تشرك العرب في شيءٍ من ذلك، إنما يقول هذا قومٌ وذلك آخرون». (٤٦٠ / ١).

وقال ابن السكيت: حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما: أتفتحه و قال الآخر: **مِنْقَحَة**، ثم افترقا على أن يسأل جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول **فَا** وجماعة على قول **ذَا**، وهما لقمان.

وفي شرح التمهيل لأبي حسان: قال أبو حاتم: قلت لام الهيثم - واسمها عثمة. هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيءٍ من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أشذتني: إذا لم يكن فيك ظلٌ ولا جنى فابعدك الله شبرات

شبرات: شجرات. (٤٧٥ / ١).

فاما إيدالها من الألف فنحو ما حكى عن أبيوب السختياني أنه قرأ: «ولألا
الضالل»^(١) فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام
الأولى، فحرك الألف لالتقائهم، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع
المخرج، لا يتحمل الحركة كما قدمتنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى
أقرب الحروف منه، وهو الهمزة. وعلى هذا ما حكاه أبوزيد فيما قرأته على أبي
علي في كتاب الهمز عنه، من قوله: شابة، ومادة، وانشدت الكافة^(٢):

ياعججاً لقد رأيت عججاً
حِمَارَ قِبَانَ يَسُوقُ أَرْبَّا
خاطَمَهَا زَامَهَا ان تَذَهَّبَا

يريد : زامها.

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال : سمعت عمرو بن عبد يقرأ: «فَيَوْمَ شَدَّ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ»^(٣) فظننه قد لحن حتى
سمعه العرب يقولون: شابة، وذآبة. قال أبو العباس: قلت لابي عثمان: أنت بس
ذلك؟ قال: لا ، ولا أقوله.

(١) سورة الفاتحة : الآية (٧).

(٢) هنا للرجز من كلام الضب للضفدع فيما نزعم العرب وهو في المختص (١٤٨/٣)، وشرح
المفصل (٩/١٣٠) واللسان مادة (زم) و(قبن) حمار قبان: دويبة مستدركة تتولد من الأماكن
الثلدية وهي صنفية لارقة بالأرض ذات قوائم كبيرة. خاطتها: خاطها إياها وهي من المقطم
وهو الزمام وأراد زامها: فحررك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين.

وكذلك ذكر في الصحاح والبيت الرابع : قَلْتُ أَرْدَقْنِي فَقَالَ مَرْحَبَا.

(٣) سورة الرحمن : الآية (٣٩).

وقال آخر^(١):

وَيَعْدَ اِنْتَهَىْ الشَّيْبُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَلَى لِمَنْتَى حَتَّى اِشْتَكَىْ بِهِمُهَا

يريد: «أشتعال» من قوله تعالى: «وَاشْتَكَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(٢)، فهذا لا همز فيه.

وقال دُكَيْن^(٣):

رَاكِدَةٌ مِخْلَاثُهُ وَمَحْلَبَتُهُ وَجْلَهُ حَتَّى اِبْيَاضُ مَلِيْبَةَ

يريد: «ابياض» فهمز.

وَقَرَاتُ عَلَى أَبِي الْفَرْجِ عَلَى بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَاسِ الْبَرِيدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَيْبَ الْكَثِيرِ^(٤):

وَلِلأَرْضِ أَمَا سُودُهَا قَبَّلَتْ بَيَاضًا، وَأَمَا بِضُعْهَا فَادْهَامَتْ

يريد: ادهامت. وقد كاد يتسع هذا عنهم.

وَحَكَى سَبِيْوَيْهُ^(٥) عَنْهُمْ فِي الْوَقْفِ «اَهْذِهِ حَبْلًا» يَرِيدُ: حُبْلَى، وَارَأَيَتْ رَجُلًا^(٦) يَرِيدُ: رَجُلًا، فَالْهَمْزَةُ فِي «رَجُلًا» إِنَّمَا هِيَ بَدْلٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَتَبَغِي أَنْ تُحَمَّلَ عَلَى أَنَّهَا بَدْلٌ مِنَ التَّوْنِ؛ لِقَرْبِ مَا

(١) شرح المفصل (٩/١٣٠) وفي اللسان في مادة (تعل).

(٢) سورة مرثي : الآية (٤).

(٣) ورد البيت في اللسان في مادة (جن) والأول في الخصائص (٣/١٤٨) والمخلاط: التي يوسع فيها الحلى، الحلى: الربط من المشيش، واللب: مرضع الباية. والشاعر يصف إكرانه لنفسه.

(٤) ذكر البيت في ديوانه (٣٢٣) والقصيدة في ربنا عبد العزيز بن مروان: وادهامت : اسواد الأرض، وإذا أجدبت الأرض يقال: ابياض.

(٥) كتاب سبيوه (٢/٢٨٥).

بين الهمزة والالف، وبعد ما بينها وبين التون، ولأن «جُلَى» لاتثنين فيها، وإنما الهمزة بدل من الالف البنتة، فكذلك ألف «رأيت رَجُلًا». وحكي أيضاً: «هو يضرُّها». وهذا كله في الوقف، فإذا وصلت قلت: هو يضرُّها يا هذا. ورأيت جُلَى أمن.

فاما قول الراجز^(١):

مِنْ أَيْ يَوْمَيْ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَأَرَأَيْمَ يَوْمَ قُسْدَرَ

فذهبوا فيه إلى أنه أراد التون الحقيقة، ثم حذفها ضرورة، فبقى الراء مفتوحة، كأنه أراد «يُقْدِرَنَّ». وأنكر بعض أصحابنا هذا، وقال: هذه التون لا تختلف إلا لسكون ما بعدها، ولا سكون ههنا بعدها.

والذى أراه أنا في هذا - وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفة - هو أن أصله «أيَّومَ لم يُقْدِرَ أَمَّ يسكون الراء للتجزء، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكتة، قد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه^(٢): «الْأَرَأَةُ» و«الْكَمَاءُ» يريدون: المرأة، والكماء، ولكن الميم والراء لما كانا ساكتين، والهمزتان بعدهما مفتوختان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين

(١) ذكره العبيدي (٤٤٧/٤) وقال يان البحترى نسبه إلى الإمام على بن أبي طالب في (حماسة البحترى)، ونقل أن الأعرابى نسبه إلى الحارث بن الشتر الجرمي وأن الإمام على ثنا به، وهو بغير نسبة في المصنفات (٩٤/٣)، وفي التوازير (١٦٤)، وفي المقدمة الفريد لابن عبد البر (١٠٥/١) وذكر أن الإمام على بن أبي طالب كان يقوله كل يوم بصفتين، أو إذا أراد المبارزة في الحرب.

(٢) الكتاب لسيبوه (٢/١٦٥)

كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفترختان، وصارت الهمزتان لما قدرت حركتاهما في غيرهما كأنهما ساكتستان، فصار التقدير فيهما: مرأة وكمة، ثم خففتا، فأبدلت الهمزتان الفين لسكنهما وافتتاح ما قبلهما، فقالوا: مرأة وكمة، كما قالوا في رأس وفأس لما خففتا: راس وفاس، وعلى هذا حمل أبو على قول عبد يغوث^(١):

وَضَحِّكَ مِنْ شَيْخَةَ حَبَشَيَّةَ كَانَ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيرًا يَمْيِيَا

قال: جاء به على أن تقديره محققاً «كان لم ترآ»، ثم إن الراء لما جاورت - وهي ساكتة - الهمزة متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها: كان لم ترآ، ثم أبدل الهمزة الفاء لسكنها وافتتاح ما قبلها، فصارت «تراء». فالالتف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محدوفة للجزم، على مذهب التحقيق وقول من قال: رأى يرأى، قال سراقة البارقي^(٢).

أُرِيَ عَيْنَيْ مَا لَمْ تَرَأْيَا هُ كِلَاتَا عَالَمُ بِالْتَّرَهَاتِ

وقد رواه أبو الحسن «مالم ترباه» علي التحقيق الشائع عنهم في هذا الحرف.

وقرأت على أبي على في توادر أبي زيد^(٣):

(١) شرح اختيارات المفضل (٧٧١) المقلوبة (٣٠). عبشيّة: من بين عبادتهن.

(٢) ذكر البيت في اللسان مادة (رأى) ورواه الاخفش: ما لم ترباه على التحقيق الشائع عن العرب في هذا الحرف. وفي طبقات فحول الشعراء (٤٠٠) والخصائص (١٥٣/٣) الشرهات: الأباطيل، واحتذتها: ترمة. وكان سراقة قد وقع في أمر المختار التفصي، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تمارب في جيش المختار، فأطلق سراحه.

(٣) نسب البيت في التوادر (٤٩٧) للأعلم بن جرادة السعدي واللسان (رأى)

أَلَمْ تَرَ مَا لاقِتُ، وَالدَّهْرُ أَعْصَرُ
وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعِيشَ يَرَأً وَيَسْمَعُ
كذا قرأته عليه «تر» مخفقاً، ورواه غيره «ترأ ما لاقيت». وقرأت عليه أيضاً
فيه^(١):

ثُمَّ اسْتَمَرَ بِهَا شِيجَانٌ مُبْتَجِحٌ
بَالِيْنَ عَنْكَ يَا يَرَالَكَ شَتَّاتَا
بِرَزَنْ يَرَعَكَ. وَوَرَنْ يَرَأً يَرَعَ، كَمَا أَنْ وَرَنْ تَرَأْيَاهُ: تَرَعَيَاهُ. وَهَذَا كَلَهُ عَلَى
التحقيق المفروض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال. وعلى هذا ما
أشدده من قول الآخر^(٢).

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى، وَأَشْقَدُونِي فَصَرَّتُ كَانِتِي قَرَاءً مُتَّسَارًّا
أراد: «متّار»، فنقل الفتحة إلى الناء، وأبدل الهمزة الفاء لسكونها وافتتاح ما
قبلها، كما ترى، فصارت: متّار.

فهذا أحد وجهي ما حَمَلَ أَبُو عَلَى قَوْلَ عَبْدِ يَغْوُثْ (كَانَ لَمْ تَرَأْ عَلَيْهِ).
والوجه الآخر: أنه على التخفيف الشائع، إلا أنه أثبت الألف في موضع
الجزم تشبيهاً بالياء في قول الآخر^(٣):

(١) أثبته المقصّل في اللسان (تشيخ) وفي (بعض) وفي التوادر (٤٩٤) الشائع: الغبر، وكذلك
الشيجان، خذره على حُرْبَيْه، وابتَجَحَ: فرج.

(٢) نسب البيت في اللسان مادة (شقد) إلى عامر بن كثير المخاري.
وفي مادة (نور) وفي المصالح (٢٢٤/٣) نسب إلى عامر بن كثير وفي الصحاح
وشرح القاموس الكبير، وفي المصالح (١٧٦/٢) والبيت له ساق وهو:
فَأَنِّي لَسْتُ مِنْ غَلْقَانَ أَصْنَاعِي وَلَا يَنْهِي وَيَنْهِي أَعْتَشَارُ
أشقدوني: طردواني - القراء: الخمار الوحشى، المتّار: الذي يرمى ثارة بعد ثارة، ومتّار: مقرئ.

(٣) ذكر البيت في الكتاب (٣١٥/٢) وتسب إلى قيس بن زهير وكذلك (٣٢/١) وذكر في =

أَلْمَ يَا تِيكَ، وَالْأَبَاء تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنِ زَيْدَ

ورواه بعض أصحابنا: «الم ياتك» على ظاهر الجزم، وأنشد أبو العباس عن أبي عثمان، عن الأصممي:

«الْأَهْلَ أَنَّاكَ وَالْأَبَاء تَنْمِي»

وأنشدا أبو علي قال: أنشد أبو زيد^(١):

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِيبٌ فَطَالَقَ وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمَلَّقَ

فأثبتت الآلـفـ أيـضاـ في موضعـ الجـزـمـ تـشـبـيـهاـ بـالـيـاءـ فـيـ (ـيـاتـكـ)،ـ عـلـىـ أـنـ بـعـضـهـمـ قـدـ روـاهـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـأـعـرـفـ:ـ (ـوـلـاـ تـرـضـهـاـ وـلـاـ تـمـلـقـ).ـ

وقد قدر سبيويه^(٢) هذا الذي ذهبتنا إليه من أن الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه، في قولهم: «صِبَاح» و«مِقْلَات»^(٣)، فأجاز فيما الإملاء والفتح جميعاً: أما الفتح فلان الصاد والكاف قد جاورتا الفتحة التي بعدهما وهما ساكنتان، فكانتا كأنهما مقتضياتان، فصارا كأنهما «صِبَاح» و«مِقْلَات»، وهذا مما

الخصائص (١/٣٣٣) وشرح شوادر الشافية (٤/٤) والأشموني (١/٨٧) والليسو من الشاء والإبل: ذات اللبن، وبتو زيادهم الكلمة: (الربيع، وعصارة، وقيس، وأنس، وبتو زياد بن سفيان العيسى) وأتهم فاطمة بنت الحرشب، والمراد لبون الربيع بن زياد وكانت أم الربيع بن زياد على راحلتها فأخذ قيس بن زهير بزمامها وذهب بها مرتها لها يدرع، كان قيس بن زهير قد أغارها الربيع قاتله بها، في قصة من أيام العرب.

(١) ذكر ليبيان في ملحقات ديوان رؤبة بن المجاج (١٧٩) وفي العيش (١/٢٣٦) وفي الخصائص (١/٣٠٧) وشرح المفصل (١٠/٦).

(٢) كتاب سبيويه (٢/٢٦٥).

(٣) ناقة مقلات: تضع واحداً ثم لا تحمل.

لاتجبر إمالة. وأما الإمالة فلأنهما قد جاورتا اليم وهي مكسورة، فصارتا كأنهما «صياغ» و«قلات»، فجازت إمالتهما كما جازت إمالة صياف وقفاف^(١). وعلى هنا ما أنسدناه أبو على^(٢):

أَحَبُّ الْمُؤْقِدَيْنَ إِلَى الْمُؤْسَى

يهمز الواو في «المؤدين» و«موسى». وروى قتيل عن ابن كثير «بالسوق»^(٣) مهموز الواو. وجده ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة، فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث همزت الواو في نحو «افتت»^(٤) وأجيروه «وأعد» لانضمامها، كذلك جاز همز الواو في «المؤدين» و«موسى»، على ما قدمناه من أن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه. ويزيد ذلك عنده وضوحاً أن من العرب من يقول في الوقف: هذا عَمْرٌ ويذكر، ومررت بعمرٍ وبكرٍ، فينقل حركة الراء إلى ما قبلها. وإنما جاز ذلك لأنه إذا حرك ما قبل الراء فكان الراء متحركة. وقال حسان^(٥):

فَارْسَى خَيْلٍ إِذَا مَا أَسْكَنَ رَبَّةَ الْخَدْرِ بِاطْرَافِ السَّيْرِ

يريد: السير.

(١) قفاف: جمع قف، وهو أكمام ومخارق وبراق.

(٢) ذكر البيت في ديوان جرير ونسب إليه (٢٨٨):

أَحَبُّ الْمُؤْقِدَيْنَ إِلَى الْمُؤْسَى وَجَمَدَةً إِذَا أَصَمَهُ الْوَقْسُود
وموسى وجدة ولدا جرير، وقيل موسى ابنه وجدة ابنته، الوقود ما يوقد به من الحطب
وروى ابن الأباري في الظاهر:

لَحْبُ الْمُؤْقِدَانَ إِلَى الْمُؤْسَى وَحَزَرَهُ لَوْ أَصَمَهُ الْوَقْسُود

(٣) سورة ص: الآية (٣٣).

(٤) سورة المرسلات: الآية (١١).

(٥) ذكر البيت في ديوانه (١٩٣). فارسي خيل: يعني عمرًا وجحراً، وهما من غسان.

وقال الأعشى^(١):

أذاقْهُمُ الْحَرْبُ أَفْسَاهَا وَقدْ تُكَرِّهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السُّلْطَنِ

فهذا كله يشهد بان الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلّت، وإذا كان ذلك كذلك فغير منكر أيضاً أن يعتقد في فتحة الهمزة من قوله «أيوم لم يقدرْ أم يوم قدر» كأنها في الراء الساكنة قبلها للجزم، لأنها قد جاورتها، فيصير التقدير كأنه «أيوم لم يقدرْ أم»، فسكن الهمزة قبلها الراء مفتوحة، فتقلب الهمزة الفاء للتخفيف، فيصير التقدير «يقدرْ أم»، فتاتي الآلف ساكنة، وبعدها الياء ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتحرك الآلف لالتقائهما، فتقلب همزة على ما ذكرنا، وتفتحها لالتقائهما، وكان الفتح هنا حسناً إتباعاً لفتحة الراء، كما نقول: عَصَنَ، ومَصَّ يافتي، ففتح الحرف الآخر لسكونه وسكون الأول، ويحسن الفتح فيه إتباعاً لفتحة ما قبله، وكما فتحوا «الآن» إتباعاً للألف التي قبله . وعلى هذا حملوا قول الآخر^(٢):

وَبِهَا قِدَمَةَ لَكَ يَا قَضَائِيَّةَ أَجِرُهُ الرُّبُعَ وَلَا تُهَاجِيَ

قالوا: فتح اللام لسكونها وسكون الآلف قبلها، واحتياط الفتحة لأنها من جنس الآلف التي قبلها، فلم يحرك اللام لم يلتقي ساكنان، فتحآلف الآلف لالتقائهما، على أن آيا على قد ذهب في «نهالة» إلى شيء غير هذا الذي ذهب إليه أبو العباس، وفيه طول وفضل شرح، فتركه لأن فيما أوردناه مكتعاً بإذن الله .

(١) ذكر البيت في ديوان الأعشى (٨٩).

(٢) التوادر (١٦٣) والمنتسب (١٦٨/٣) وفي اللسان مادة (هول) + (ويه) و(قدي). أجره الرمح: طمعه وتركه فيه.

فإن قيل : فَلِمْ سَلَبَتِ الْهِمْزَةُ مِنْ «أَمْ» فَتَحَتَّهَا؟ هَلَا ترَكَتِهَا هِمْزَةً ، ثُمَّ حَرَكَتِهَا لِالنَّتْقَاءِ السَّاكِنِينِ؟ وَمَا الَّذِي دَعَكَ إِلَى قَلْبِهَا بَعْدِ تَسْكِيْتِهَا الْفَاءُ ، حَتَّى احْجَجْتَ إِلَى أَنْ تَقْلِبَ الْأَلْفَ هِمْزَةً؟

فاجلوب : أنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَسْلُبْ هَذِهِ الْهِمْزَةَ حَرْكَتِهَا إِلَّا لِلتَّخْفِيفِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : مَرَأَةٌ وَكَنَّاءٌ ، وَلَمْ يَقُولُوا مَرَأَةٌ وَكَمَاءٌ.

فَعَلَى هَذَا يَتَبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَنِّي قَوْلُهُ : «أَيُّومَ لَمْ يُقْدِرْ أَمْ يُومَ قُدْرٍ» وَيَكُونُ ارْتِكَابُكَ هَذَا الَّذِي قَدْ شَاعَتْ أَمْثَالَهُ عِنْدَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَعْضُ الْلَّطْفِ وَالْغَسْوِ أَسْهَلَ وَأَوْسَعَ مِنْ حَذْفِكَ نُونَ التَّوْكِيدِ لِلْأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِي بَيْتٍ غَيْرِ هَذَا ، فَيَحْمِلُ هَذَا عَلَيْهِ ، فَأَمَا مَا أَنْشَدُوهُ مِنْ قَوْلِ الْآخِرِ^(١) :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمْمُونْ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسُّوْطِ قَوْنِسَ الْفَرَسِ

فَمَدْفُوعٌ مَصْنَعٌ عَدْ عَامَةَ أَصْحَابِيَا ، وَلَا رَوْيَةَ تَثْبِتُ بِهِ .

وَالْآخِرُ : ضَعْفُهُ وَسُقْطُهُ فِي الْقِيَاسِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّوْكِيدَ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِطْنَابِ وَالْإِسْهَابِ ، وَلَا يَلِيقُ بِهِ الْحَذْفُ وَالْأَخْتَصَارُ ، فَإِذَا كَانَ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ جَمِيعًا يَدْفَعُانِ هَذَا التَّأْوِيلَ وَجْبَ إِلْغَاؤِهِ وَاطْرَاحِهِ وَالْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مَا قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَوُضُعَ قِيَاسُهُ .

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي الْلِسَانِ مَادَةَ (قَنْسٌ) وَلَمْ يَنْبُتْ لِقَائِلَهُ وَلَكِنَّهُ نَسْبٌ إِلَى طَرْقَةٍ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ (١٥٥) ، وَذُكِرَ فِي الْخَصَائِصِ (١٢٦/١٢٦) وَشَرَحَ الْمَفْصِلِ (٩/٤٤) قَوْنِسُ الْفَرَسُ : مَا بَيْنَ أَذْنَيْهِ ، وَقَلْبٌ عَظِيمٌ نَاتِيٌّ بَيْنَ أَذْنَيْهِ ، وَقَلْبٌ مُعَدَّمٌ رَأْسِهِ . وَلَقَدْ عَلَقَ عَلَى الْبَيْتِ فِي الْلِسَانِ - أَبْنَى بَرِى وَقَالَ : الْبَيْتُ لِطَرْقَةِ ، وَيَقَالُ : إِنَّهُ مَصْنَعٌ عَلَيْهِ .

فهذه أيضاً همزة قُلبت عن الف، أعني همزة «أَمْ»، وهي بدل من الف بدل من همزة، فهذا وإن لطف وطالت صنعته، أولى من أن تُحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لما فيه من قلة النظر وضعف القياس.

وأنشدنا أبو علي (١) :

بِالخَيْرِ خَيْرَاتٍ إِن شَرَّا فَآمَّا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا إِن تَآمَّا

والقول في ذلك أنه يزيد: «فَا» و«تَا»، ثم زاد على الآلف الفاً آخرى توكيداً، كما تشيع الفتحة، فتصير الفاً كما تقدم، فلما ثقت الفان حرك الأولى، فانقلبت همزة. وقد أنسدنا أيضاً «فَا» و«تَا» بالف واحدة، إلا أن الغرض في الرواية الأخرى.

وقد اطرب عنهم قلب الف التائب همزة، وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء، وأربعاء، وعشراً (٢)، ورُحْضاء (٣)، وقاصِعاء (٤)، وما أشبه ذلك.

والقول في ذلك: إن الهمزة في صحراء وبابها إنما هي بدل من الف التائب كالستى في نحو حُبْقَى، وسَكْرَى، وَبِشْرَى، وجُمَادَى، وَجُبَارَى (٥)، وَقَرْقَرَى (٦)، وَخَيْزَلَى (٧)، إلا أنها في حمراء، وصحراء، وصلفاء (٨)، وخبراء (٩)،

(١) البيتان للثئيم بن أوس كما في التوادر (٨٦) (وهي اللسان في مادة (تَا)).

(٢) عشراً: من النون التي مضى حملها عشرة أشهر.

(٣) رُحْضاء: العرق إلى الحمى.

(٤) القاصِعاء: جحر يحضره البريوع فإذا دخل فيه سد فمه لثلا يدخل عليه حية أو دابة.

(٥) الجبارى: حلائر طويل العنق رمادي اللون على شكل الأوربة في متجر طول.

(٦) قرقري: موضع مخصوص باليمامة. (٧) الخيزلى: مشية فيها تناقل ونبخر.

(٨) صلفاء: صلفاء قد استوت من الأرض. (٩) الخبراء: اللقاح ينتسب السدر والأراك.

وقت الالف بعد الالف قبلاها رائدة، فالتقى هناك الفنان زائدتان الأولى منها الرائدة، والثانية هي ألف التائית، فلم تخل من حذف إحداهما أو سرحتها، فلم يجز في واحدة منها الحذف، أما الأولى فلو حذفتها لانفردت الآخري، وهو قد بنوا الكلمة على اجتماع الفين فيها، وأما الآخري فلو حذفتها لزالت علامه التائית التي وسمت الكلمة بها، وهذا أفحش من الأول، فقد بطل حذف شيء منها.

وأما الحركة فقال سيبويه: إنه لما الجزم الحرفان حُركت الثانية منها، فانقلبت همزة، فصارت حمراء وصفراء وصحراء وصَلْقاء، كما ترى.

فإن قيل: ولم زعمت أن الهمزة متنقلة، وهل زعمت أنها زيدت للتائית همزة في أول أحوالها؟

فأجلواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا لم نرهم في غير هذا الموضع أثروا بالهمزة، إنما يوتثنون بالباء أو الالف، نحو حَمَدَة وقائمة وقاعدية، وحُبْقَى وسَكَرَى، فكان حمل همزة التائית في نحو صحراء وبابها على أنها بدل من ألف تائيت، لما ذكرناه، أخرى.

والوجه الآخر: أنا قد رأيناهم لما جمعوا بعض ما فيه همزة التائيت أبدلوها في الجمع، ولم يتحققوا بذلك، وذلك قولهم في جميع صحراء وصلقاء وخيراء: صَحَارَى وصَلَافِي وخبَارَى، ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك، فقسالوا: صَحَارَى، وصَلَافِي، وخبَارَى، ولو كانت الهمزة فيهن غير متنقلة بليامت في الجمع؛ الا تراهم قالوا: كوكب دَرَّيْ، وكواكب دَرَّارَى، وقرَاء وقرَارَى، ووَضَاء ووَضَاضَى، فجاءوا بالهمزة في الجمع لما كانت غير متنقلة، بل موجودة في قَرَات، ودرَّات، ووَضُوَّت، فهذه دلالة قاطعة.

فَانْقِيلُ: فَمَا الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى قُلْبِهَا فِي الْجَمْعِ يَا ؟ وَهَلَا تُرْكُوهَا فِي الْجَمْعِ
مَلْفُوظًا بِهَا كَمَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدَةِ، فَقَالُوا: صَحَارِيٌّ، وَصَلَافِيٌّ؟

فَأَبْلَغُوا بِهِ: أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ اتَّقْلِبَتْ فِي الْوَاحِدَةِ هَمْزَةُ، وَأَصْلَهَا الْأَلْفُ،
لِاجْتِمَاعِ الْأَلْفَيْنِ، وَهَذِهِ صُورَتُهُمَا: «صَحَرَاءُ» وَ«صَلَافَاءُ» وَ«خَبَرَاءُ» فَلَمَّا تَقْتَلَ الْفَان
اضْطَرَّوْا إِلَى تَحْرِيكِ إِحْدَاهُمَا، فَجَعَلُوهَا الثَّانِيَةَ لِأَنَّهَا حُرْفُ الْإِعْرَابِ، فَنَصَارَتْ
صَحَرَاءُ وَصَلَافَاءُ، كَمَا تَرَى. وَحَالَ الْجَمْعُ مَا أَذْكُرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا صَرَّتْ إِلَى
الْجَمْعِ لَزِمَكَ أَنْ تَقْلِبَ الْأُولَى يَا لِاتْكِسَارِ الرَّاءِ فِي صَحَارِيٍّ قَبْلَهَا، كَمَا تَقْلِبُ
الْأَلْفُ قِرَاطِيسَ وَحِمَلَاقَ^(١) يَا لِاتْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا إِذَا قَلْتَ: قِرَاطِيسَ وَحِمَالِيقَ،
فَكَذَلِكَ تَقْلِبُ الْأَلْفُ صَحَرَاءَ الْأُولَى يَا ؛ وَهَذِهِ صُورَتُهُمَا، فَتَصْبِيرُ فِي التَّقْدِيرِ:
«صَحَارِيٌّ» وَ«صَلَافِيٌّ» وَ«خَبَرَاءُ» فَتَسْقَعُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ قَبْلَ الْأَلْفِ الْآخِرَةِ
الرَّاجِعَةِ عَنِ الْهَمْزَةِ لِزِوَالِ الْأَلْفِ مِنْ قَبْلِهَا، فَتَقْلِبُ الْأَلْفُ يَا لِوَقْعِ الْيَاءِ سَاكِنَةً
قَبْلَهَا، وَتَدْغُمُ الْأُولَى الْمُتَقْلِبَةَ عَنِ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ فِي الْيَاءِ، الْآخِرَةُ الْمُتَقْلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ
الثَّانِيَةِ، فَتَصْبِيرُ «صَحَارِيٌّ». أَنْشَدَ أَبُو العَبَاسِ لَوْلِيدَ بْنَ يَزِيدَ^(٢):

لَقَدْ أَغْدَوْتُ عَلَى أَشَقَّ سَرِيعَتَالصَّحَارِيَّا

وَقَالَ آخَرُ^(٣):

إِذَا جَاهَتْ حَوَالُهُ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِيَّ الرُّغَابُ

(١) حِمَالِيقُ الْعَيْنِ: مَا يَسُودُ الْكَحْلُ مِنْ باطنِ أَجْفَانِهَا.

(٢) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُقْتَلِ (٥/٥٥).

يَعْتَالُ: يَهْلِكُ ، يَعْنِي: يَقْطَعُ الْمَسَافَةَ بِسُرْعَةِ شَدِيدَةِ، وَالأشْفَرُ هَذَا أَرِيدُ بِهِ فَرْسًا.

(٣) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُقْتَلِ (٥/٥٥) وَالرُّغَابُ: الْوَاسِعَاتُ، الْحَوَالَبُ: الْعَرْوَقُ.

جمع بـَطْحَاءٍ. وكذلك ما حكاه الأصمعي من قولهم: صَلَافِيٌّ وَخَبَارِيٌّ، فبهذا استدللنا على أن الهمزة في صحراء بابها بدل من ألف التأنيث. فإذا كان ذلك كذلك فقد علمت أن الهمزة في : صَنْعَاء، وَهِيجَاء، وَدَهَنَاء، فيمن مَدَ، هي الألف المفردة في صَنْعَاء، وَهِيجَاء، وَدَهَنَاء، فيمن قصر، قُبِّلَ همزة لوقوعها بعد الآلف التي زيدت لل مد. فاما جَبَلٌ وَسَكَرٌ فَإِنما صحت فيهما وفيما يجري مجراهما الآلف لأنها مفردة، فلم يلت ساكنان، فتجب الحركة، ويلزم الهمز. فاما قول الآخر^(١):

أَسْقَى إِلَهٌ دَارَهَا فَرَوْيٌ نَجَمَ الشَّرِيكَ بَعْدَ نَجَمِ الْعَوَى

فالعَوَى: أحد منازل القمر، وهو اسم مقصور، والآلف في آخره للتائنيث، بمنزلة الف جَبَلٌ وَسَكَرٌ، وعينها ولاهما واوان في النقطة كما ترى، إلا أن الواو الأخيرة التي هي لام بدل من ياء، وأصلها: عَوَى، وهي «فعلى» من عَوَى. قال لى أبو علي: إنما قيل لها «العَوَى» لأنها كواكب ملتوية، قال: وهي من عَوَى يده، أى: قويتها.

فإن قيل: فإذا كان أصلها «عَوَى» فقد اجتمعت الواو والياء، وسيقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياء، وليس تقضي قلب الياء واوا، إلا تراهم قالوا: طَوَيْتُ طَيَا، وشَوَيْتُ شَيَا، وأصلها: طَوَيَا، وشَوَيَا، فقلبت الواو ياء، كما قلبوها في: طَوَيْتُ طَيَا وشَوَيْتُ شَيَا؟

فاجلواب: أنهم إنما قلبو ياء «عَوَى» واوا لعلة مشروحة عند أصحاب التصريف، وذلك أن فعلى إذا كانت اسمًا لا وصفًا، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واوا، وذلك نحو «الثَّنْوى» أصلها «وَكِي» لأنها فعلى من وكيت، والثَّنْوى، وهي فعلى من ثَبَتَتْ، والبَقَرَى، وهي فعلى من بَقَيَتْ، والرَّعَوى. وهي فعلى من

(١) ذكراليستان في مجالس العلماء (١٩٤٤)

رعيت، فكذلك أيضاً **العَوَيْـا**: **فَعَلَى** من عَوَيْـا، وهي مع ذلك اسم لا صفة، بمنزلة **الثَّقَوَـيْـا** و**البَّقَوَـيْـا** و**الغَتَّـوَـيْـا**، فقلبت الياء التي هي لام وأوا، وقبلها العين التي هي واو، فالتقت واو، الأولى ساكنة، فأدغمت في الآخرة، فصارت **عَوَيْـا** كما ترى. ولو كانت **فَعَلَى** صفة لما قلبت ياءها وأوا، ولبيت بحالها نحو **الخَزَـيـا** و**الصَّدَـيـا**، ولو كانت قبل هذه الياء وأو لقلب الواء ياء، كما يجب في الواء والياء إذا التقى وسكن الأول منها، وذلك نحو قولهم: امرأة طـيـة ورـيـة، وأصلهما: طـيـا ورـيـا؛ لأنهما من طـيـوت ورـيـوت، قلب الواء منها ياء، وأدغمت في الياء بعدها، فصارت طـيـة ورـيـة. ولو كانت رـيـا اسمـاً لوجب أن يقال فيها **«رـوـيـ»**، وحال كحال **«العَوَيـا»**.

فإن قيل: فـلـم قـلـبـتـ الـعـرـبـ لـامـ فـعـلـىـ - إذاـ كـانـتـ اـسـمـاـ،ـ وـكـانـتـ لـامـهاـ يـاهـ
-ـ وـاـواـ،ـ حـتـىـ قـالـواـ:ـ العـوـيـ وـالـثـقـوـيـ وـالـبـقـوـيـ؟ـ

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك في **فَعَلَى** لأنهم قد قلبو **لام** **(الفَعَلَى)** - إذا كانت اسمـاـ،ـ وـكـانـتـ لـامـهاـ واـواـ -ـ يـاهـ طـلـيـاـ للـخـفـةـ،ـ وـذـلـكـ نحوـ الـدـلـيـاـ وـالـعـلـيـاـ وـالـقـصـيـاـ،ـ وهـيـ مـنـ:ـ دـتـونـ وـعـلـوتـ وـقـصـوتـ،ـ فـلـمـاـ قـلـبـواـ الـوـاءـ يـاهـ فـيـ هـذـاـ وـفـيـ غـيـرـ مـاـ يـطـلـبـ عـدـادـهـ،ـ عـسـرـوـاـ الـوـاءـ مـنـ غـلـبةـ الـيـاءـ عـلـيـهـاـ فـيـ أـكـثـرـ الـمـوـاضـعـ بـاـنـ قـلـبـوـهـاـ فـيـ نـحـوـ الـثـقـوـيـ وـالـشـوـيـ وـاـواـ لـيـكـونـ ذـلـكـ خـرـباـ مـنـ التـصـرـيفـ وـالـتـكـافـوـ بـيـنـهـمـ،ـ فـاعـرـفـهـ،ـ فـإـنـ أـصـحـاحـاـنـاـ استـطـرـفـوـاـ هـذـاـ الفـصـلـ مـنـ التـصـرـيفـ،ـ وـعـجـبـوـاـ مـنـهـ،ـ ثـمـ إـنـهـ قـدـ حـكـيـ عـنـهـمـ **«الـعـوـاءـ»**ـ بـالـدـلـ فـيـ هـذـاـ المـنـزـلـ.

والقول عندي في ذلك: إنه زاد للمدّ الفـاـ قبل الفـ التـانـيـثـ التي في **«الـعـوـيـ»**، فصار التـقدير **«الـعـوـاءـ»**ـ بـالـفـيـنـ كـماـ تـرـىـ سـاـكـنـيـنـ،ـ فـلـمـاـ تـحـركـ لـاـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ،ـ وـالـقـوـلـ فـيـهـ الـقـوـلـ فـيـ حـمـراءـ وـصـحـراءـ،ـ وـصـلـفـاءـ،ـ وـخـبـراءـ.

فإن قيل: فلما نقلت من فعلٍ إلى فعلاء، فزال القصر عنها، هل ردت إلى القياس، فقلبت الواو ياء لزوال وزن «فعلٍ» المقصورة، كما يقال: رجلُ ألوى وامرأةٌ لياء، فعلاً قالوا على هنا: «العياء»؟

فأجبوا: أنهم لم يبنوا الكلمة على أنها ممدودة الباء، ولو أرادوا ذلك لقالوا «العياء» وأصلها «العرياء» كما قالوا «لياء» وأصلها «لواء»، ولكنهم إنما أرادوا القصر الذي في «العياء»، ثم إنهم اضطروا إلى المد في بعض الواضع ضرورة، فبقيوا الكلمة بحالها الأولى من قلب الياء التي هي لام واوا، وكان تركهم القلب بحاله أدنى شيء على أنهم لم يعتززوا المدّ الباء، وأنهم إنما اضطروا إليه، فركبوا وهم بالقصر معنيون، والله تأولون.

فهذه جملة من القسول على همزة التأنيث وصحة الدلالة على كونها منقلبة عن الآلف، فاعرفه؛ فقلما أنسح أصحابنا هذا الإفصاح عنه.

وأما قول العجاج^(١):

يا دارَ سَلَمَيْ يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

ثم قال:

فخَنَدَفَ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمِ

فقد روى أن العجاج كان يهمز العالَمَ والخاتَمَ، وقد روى عنه في هذا البيت «العالَم»، فهمزه العالَمَ والخاتَمَ بما قدمته من قلب الآلف همزة.

وحكى اللحياني عنهم «يأر» بالهمز، وهذا أيضاً من ذلكباب.

(١) ذكر البيت في ديوان العجاج (٢٨٩).

وحكى بعضهم : قوّات الدّجاجة ، وحالات السُّوق ، وركّات المرأة زوجها ،

ولَبَّا الرَّجُلُ بالسُّجُون ، وهذا كله شاذ غير مطرد في القياس . ونحوه قول ابن كثرة^(١) :

وَلَئِنْ تَعَمَّ بْنِي صَفَوانَ زَوْزَةً لَمَ رَأَ أَسَدًا فِي الثَّابِ قَدْ وَلَبَّا

أراد «زَوْزَةً» غير مهموز .

وحكى عنهم : تَابَتْ الْقِدْرَ ، فهذا أيضا من قلب الالف همزة . وانشد
الفراء^(٢) :

يَا دَارَ مَيْ بَدْكَادِيكِ الْبُرْقِ صَبِرَا فَقَدْ هِيجَتْ شَوْقِ الْمُشَتِّقِ

فالقول فيه عتدي : إنه اضطر إلى حركة الالف التي قبل القاف من «المشتاق» لأنها تقابل لام «مُستَقْعِلُنَّ» ، فلما حرکها انقلبت همزة كما قدمنا ، إلا أنه حرکها بالكسر لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المتقلبة الالف عنها ، وذلك أنه «مُستَقْعِلُنَّ» من الشوق ، وأصله «مشتقيق» ثم قُبِّلت الواو الفاً لحرکتها وافتتاح ما قبلها ، فلما احتاج إلى حركة الالف حرکها بمثل الكسرة التي كانت في الواو التي هي أصل الالف .

(١) البيت منسوب إلى ابن كثرة في المختصات (١٤٥/٣) ، واللسان في مادة (زوبي) إلى ابن كثرة ، وزوري : أي نصب وقارب خطوه في سرعة وهي من صفات النعام .

(٢) البيان في المختصات (١٤٥/٢) وفي لسان العرب في مادة (شوق) وفي شرح شواعد شافية ابن الحاجب للبغدادي (١٧٥/٤) وبرواة آخرين في اللسان في مادة (دكك)

يَا دَارَ سَلَمَيْ بَدْكَادِيكِ الْبُرْقِ سَلَمَا فَقَدْ هِيجَتْ شَوْقِ الْمُشَتِّقِ
والدكاديك جمع دكداك ، والدكاداك من الرمل هو ما تكتس واستوى ، وقيل هو يطن من الأرض مستنو وقال أبو حنيفة : هو رمل ذو تراب يتكتس ، بُرق : جمع برقه وهي غلظة في الحجرة .

ونحو هذا ما حكاه الفراء أيضاً عنهم من قولهم: رجل مثل إذا كان كثير المال، وأصلها «مول» بوزن فِيْ وحَلِّهِ، ويقال: مال الرجل يَسَالُ: إذا كثُرَ ماله، وأصلها: مَوْلَ يَمْوَلُ، مثل خاف يَخَافُ من الواو، وقالوا: رجُل خاف، كقولهم: رَجُلٌ مَالٌ، وأصلهما: خَوْفٌ وَمَوْلٌ، ثم انقلب الواو الفاء لتحركتها وانتصاج ما قبلها، فصارت خاف وَمَالٌ، ثم إنهم أتوا بالكرة التي كانت في الواو «مول»، فحرکوا بها الآف في «مال»، فانقلبت همزة، فقالوا: مَيْلٌ.

فهذه جملة من القول على انقلاب الآلف همزة، وقد تقصيت جميع ما جاء منه مطرداً وشاداً، وقلما تجد شيئاً يخرج عن هذا من الشواد.

وأما إيدال الهمزة عن الساء والواو فعلى ضربين: تبدل الهمزة منها وهما أصلان، وتبدل منها وهم زائدان.

الأول: نحو قولهن في وجْهه: أَجُوهُ، وفي وَعِدَةٍ: أَعِدَّ، وفي وَقْتَتْ: أَفْقَتْ. وكذلك كل الواو انضمت ضماء لازماً فهمزها جائز. وقالوا: قطع الله أَدَبَّ، يريدون: يَدَهُ، فرَدُوا اللام، وأَبَدُوا الفاء همزة.

وأَبَدُوا أيضاً الواو المكسورة، فقالوا إِسَادَةٍ في وسادة، وإِعَاءٍ في وعاء.

وأَبَدُوا المفتوحة أيضاً، فقالوا: آنَاءٌ في وَنَاءٍ^(١)، وَأَحَدٌ في وَحَدَّ، وَأَجَمٌ في وَجَمٌ، وَأَسْمَاءٌ في وَسَمَاءٍ، وقالوا: قَاتِمٌ وَبَاعِثٌ، فَأَبَدُوا هما من الواو والياء. وقالوا: في أَسْنَانِه أَلَلٌ^(٢) يريدون: يَلَلُ، فَأَبَدُوا الساء همزة. وقالوا: رِبَالٌ^(٣)، فَأَبَدُوا هما من الياء، وهمزة بعضهم الشِّتْمَةُ وهي الخليفة.

(١) ونَاء: الوناء من النساء هي التي فيها فنور عند القيام لمعتها وترفها.

(٢) الألَلُ: وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم، وأيضاً فسدت.

(٣) الريال: اليلت.

وقالوا: قِضَاء، وسِقَاء، وشِقَاء، وَكِسَاء، وشَقَاء، وعَلَاء، وكُذُلَكَ كُلَّ ما وقعت لَمَهْ يَاهْ أَوْ وَاهْ طَرْفَا بَعْدَ الْفَ زَادَةَ، وَأَصْلَهَا كَلَهْ: قَضَاءِي، وسَقَاءِي، وشَفَاءِي، وَكِسَاءِي، وشَقَاءِي، وعَلَاءِي؛ لِأَنَّهَا مِنْ: قَضَيَتْ، وسَقَيَتْ، وشَفَيَتْ، وَكَسَيَتْ، وشَقَيَتْ، وَعَلَيَتْ، وَالشَّفَّوَةَ، وَعَلَّوْتَ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْيَاهْ وَالْوَاهْ طَرَفِينِ بَعْدَ الْفَ زَادَةَ ضَعَفَتَا لِنَطْرَفِهِمَا وَوَقَوْعِهِمَا بَعْدَ الْأَلْفَ زَادَةَ الْمُشَهَّدَةَ لِلْفَتْحَةِ فِي رِيَادِهَا. فَكَمَا قُلِبَتِ الْوَاهْ وَالْيَاهْ الْفَأْ تَحْرِكَهُمَا وَوَقَوْعِهِمَا بَعْدَ الْفَتْحَةِ فِي نَحْوِ عَصَاءِ وَرَجَّهْ، كَذَلِكَ قُلِبَتِ الْفَأْ أَيْضًا لِنَطْرَفِهِمَا وَضَعَفَهُمَا وَكَوْنِ الْأَلْفِ زَادَةِ قِيلَهُمَا فِي نَحْوِ كِسَاءِ وَرَدَاءِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: قِضَاء، وسِقَاء، وشِقَاء، وَكِسَاء، وشَقَاء، وعَلَاء، فَلَمَّا اتَّقَى سَاكِنَانِ كَرِهُوا حَذْفَ أَحَدِهِمَا، فَيَعُودُ الْمَدُودُ مَقْصُورًا، فَمُحْرِكُ الْأَلْفِ الْآخِرَةِ لِاتِّقَانِهِمَا، فَانْقَلَبَتِ الْهَمْزَةُ، فَصَارَتْ: قِضَاء، وسِقَاء، وشِقَاء، وَكِسَاء، وشَقَاء، وعَلَاء، فَالْهَمْزَةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ بَدْلُ مِنَ الْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةَ عَنْهَا بَدْلُ مِنَ الْيَاهْ وَالْوَاهْ، إِلَّا أَنَّ السَّنْحُورِيَّنَ اعْتَادُوا هَذَا أَنْ يَقُولُوا إِنَّ الْهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةُ مِنْ يَاهْ أَوْ وَاهْ، وَلَمْ يَقُولُوا: مِنَ الْفَ؛ لِأَنَّهُمْ تَحْمِلُونَ فِي ذَلِكَ، وَلَأَنَّ تَلْكَ الْأَلْفَ الَّتِي انْقَلَبَتِ عَنْهَا الْهَمْزَةُ هِيَ بَدْلُ مِنَ الْيَاهْ أَوَ الْوَاهْ، فَلَمَّا كَانَ بَدْلًا مِنْهُمَا جَازَ أَنْ يَقُولُ إِنَّ الْهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةُ عَنْهُمَا، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ بَدْلُ مِنَ الْأَلْفِ الْمُبَدَّلَةِ عَنِ الْيَاهْ أَوِ الْوَاهْ. وَهَذَا مَذَهَبُ أَهْلِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِي هَذِهِ الصَّنِاعَةِ، وَعَلَيْهِ حُذَاقُ أَصْحَابِنَا، فَاعْرُفُهُ.

فَامَا قَوْلُهُمْ: عَيَّاهْ، وصَلَاهْ، وعَطَاهْ، فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَمَّا حَلَقَتِ الْهَاءُ آخِرًا، وَجَرَى الإِعْرَابُ عَلَيْهَا، وَقَوْرَيَتِ الْيَاهْ بَعْدَهَا عَنِ الْطَّرْفِ، أَلَا يَهْمَزْ، وَالْأَيْقَالُ إِلَّا عَيَّاهْ، وصَلَاهْ، وعَطَاهْ، فَيُقْتَصِرُ عَلَى التَّصْحِيفِ دُونَ الْإِعْلَالِ؛ وَالْأَيْجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، كَمَا اقْتُصَرَ فِي نِهَايَةِ، وَغَبَّاهْ، وشَقَّاهْ، وسِعَاهْ، ورَمَاهْ عَلَى التَّصْحِيفِ

دون الإعلال، إلا أن الخليل - رحمة الله - قد علل ذلك، فقال: إنهم إنما يتراءوا الواحد على الجمع، فلما كانوا في الجمع يقولون: عَظَاءُ، وعَيَّاءُ، وصَلَاءُ، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً، أدخلوا الياء وقد انقلب اللام همزة، فبقيت اللام متعللة بعد الياء كما كانت متعللة قبلها.

فإن قيل: أو لست تعلم أن الواحد أقدم من الرببة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحد، فكيف جاز للأصل - وهو عَظَاءُ - أن يُبني على الفرع وهو عَظَاءُ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على القراء من قوله: إن الفعل الماضي [إما] يُبني على الفتح لأنَّه حُمل على ألف الشتية، فقيل «ضرَبَ» لقولهم «ضرَبَ»؟ فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولم يجز للقراء أن يحمل الواحد على الشتية؟.

فالجواب: أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين:

أحدهما: أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والشتية، الا تراك تقول: قَصْرٌ وَقُصُورٌ، وَقَصْرٌ وَقُصُورٌ، وَقَصْرٌ وَقُصُورٌ، فتعرب الجمع إعراب الواحد، وتتجدد حرفة إعراب الجمع حرفة إعراب الواحد، ولست تجد في الشتية شيئاً من ذلك، إنما هو قَصْرٌ وَقُصُورٌ، فهذا منه بغير مذهب قَصْرٌ وَقُصُورٌ؛ أو لا ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنَّه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مخالفًا للمواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثبَتَتْ، إنما تنتظم الشتية ما في الواحد الرببة، وهي لضرب واحد من العدد الرببة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة. هذا هو الأمر الغالب، وإن كان الشتية قد يراد بها في بعض الموضع أكثر من الاثنين،

فإن ذلك قليل لا يليغ اختلاف أحوال الجموع في الكثرة والقلة، بل يا يقاربه، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولما بعد الواحد عن الثنوية في معانيه ومواقعه لم يجر للفراء أن يحمل الواحد على الثنوية، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة.

ويزيد في وضوح ذلك أنهما قالوا: «هذا» ، فبتهوه، ثم قالوا: «هذان» فأعربوا، ثم لما صاروا إلى الجمع عادوا إلى البناء، فقالوا: «هؤلاء». وهذا وغيره مما يشهد بمساواة الواحد للجماعة وبعده عن الثنوية، وهذا وجہ.

والوجه الآخر: الذي جرّ للخليل حمل الواحد على الجماعة، هو أنه وإن كان قد حمل الواحد على الجمع في نحو عطاءه وعطائه، فقد عدّ هذا الأمر الذي في ظاهره بعض التناقض؛ بأنه حمل لفظ «العطاء» - وهي مؤنثة - على لفظ «العطاء» - وهو مذكر - فهذا يعادك به حمل الواحد على الجماعة، ثم ينضاف إليه ما ذكرنا من مساواة الواحد للجماعة.

وليس للفراء في قوله إن «ضربي» يُبني على «ضربي» واحد من هذين الأمرين اللذين سوَّغنا بهما مذهب الخليل، فلهذا صح قول الخليل وسقط قول الفراء.

وبعد، فليس «العلاء» في الحقيقة جمعاً، وإنما هو واحد وقع على الجمع، بمنزلة ثمر وبُسر ودجاج وحمام، وهذا واضح.

وقد استقصيتك هذا وغيره من لطائف التصريف في كتابي المصطف لتفسير تصريف أبي عثمان - رحمة الله - وأتيت بالقول هناك على أسرار هذا العلم ودفاته.

فإن قيل: فإذا كانت الف عندك في شفاء وشفاء بمنزلة الفتحة في إيجابها قلب ما بعدها الف، فهلا لم يجز إلا القلب، وإن تقول: عيادة وعيادة وصلابة البنة بالهمز، والا تحييز نهاية ولا غباوة، كما لم تجز إلا إعلال نحو فناة وقطاء، وحصاء، وإن كانت بعدها الهاء، فما بذلك اعتبرت الهاء في نحو عيادة، وعيادة، وصلابة، وشقاؤة، ونهاية، حتى صححت لها الواو والياء، ولم تعتبر الهاء في نحو فناة، وقطاء، وحصاء، وفناة؟ وهلا قلت: فناة، وقطاء، وحصاء، وفناة، فصححت الواو والياء للهاء، كما صححتها في نحو الشفارة والنهاية لأجل الهاء؟

فالجواب: إنهم إنما أجروا الآلف في نحو كسام ورداء مجرى الفتحة في أن قلبوها لها ما بعدها من الياء والواو، كما قلبوها للفتحة نحو عصا، ورحي مادامت الياء والواو طرفيون ضعيفين، وإلا فقد كان ينبغي أن تصبح الياء والواو بعد الآلف، لأنهما إذا وقعا بعد الحرف الساكن صحتا، وذلك نحو ظبي ودلو، ولكنهم لما رأوهما بعد ألف زائدة كزيادة الفتحة، وكانت الفتحة بعض الآلف، جوزوا إعلالهما وقلبها مادامتا طرفاً ضعيفتين، فإذا تحصلتا وقوياً بوقوع الهاء بعدهما، لم تبلغ الآلف من إيجاب قلبهما مبلغ الفتحة الصريرة، فاما فناة وفناة فإن واوهما وياهمما وقسا بعد الفتحة المضمة الموجبة للقلب، فلم تبلغ من قوة الهاء معهما أن تحصن الواو والياء من إعلال الفتحة المضمة لهما، وهذا ما خرج لي بعد التفتيش والمباحثة عن أبي علي وقت قرأت كتاب أبي عثمان عليه، فاعرفه فإنه موضع يلطف جداً، وقل من يضبطه.

وقد أبدلت الواو همزة بدلاً مطرداً إذا اضفت ضمّاً لازماً، وذلك نحو: أفتنت، وأجوه، وأذور، وأذوب.

وقد أبدلها قوم من المكسورة، وذلك نحو وسادة وإسادة، ووفادة وإفادة، وإذا التقت واوان في أول الكلمة لم يكن من همز الأولى بـ«ذ»، وذلك نحو «الأولى» أصلها «أوْلَى». وستستقصي هناكله في حرف الواو إن شاء الله.

وقال^(١):

ما كنتُ أخْشِيَ أَنْ يَبْيَسُوا أَنْتَ ذَا

أي: وُشْكَ ذَا، من الوَشِيكَ.

فهذا إيدال الهمزة عن الياء والواو وهما أصلان.

وأما إيدالها منهما وهما زائدتان فتحو قولهم: عَلَيَاءٌ^(٢)، وحِرَيَاءٌ^(٣) وجاء عنهم : رجل عِزَّاهـ. وأصل هذا كلـه: عِلْيَاءـ، وحِرْيَاءـ، وعِزْهَاهـ، ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت ألفـاً، ثم قلتـ الآلف همزةـ، كما تقدم من قولنا في كِسَاء ورِدَاءـ.

فإن قيل: ما الدليل على أن الأصل حريـاءـ وعلـيـاءـ بالـيـادـ، دون أن يكون عـلـيـاءـ وحـرـيـاءـ بالـواـوـ؟

فأجلـوابـ: أنـ العـربـ لـمـ آتـيـتـ هـذـاـ الضـربـ بـالـهـاءـ، فـأـظـهـرـتـ الـحـرـفـ الـمـنـقـلـبـ لـمـ تـظـهـرـ إـلـاـ يـاءـ، وـذـلـكـ تـحـوـيـةـ درـحـيـاءـ، وـدـعـكـيـاءـ^(٤)ـ، فـظـهـورـ الـيـاءـ فـيـ الـمـؤـنـتـ بـالـهـاءـ دـلـالـةـ عـلـىـ أـنـ الـهـمـزـةـ إـلـاـ قـلـبـتـ فـيـ حـرـيـاءـ، وـعـلـيـاءـ عـنـ يـاءـ لـاـ مـحـالـةــ.

(١) ذـكـرـ الـسـيـتـ فـيـ الـلـسـانـ فـيـ مـاـدـةـ (وـشـكـ) وـلـكـنـ باـخـتـلـافـ فـيـ (بـيـسـوـ) «ماـكـتـ أـخـشـيـ أـنـ يـبـيـسـواـ أـنـتـ ذـاـ».

(٢) جـلـيـاءـ: عـصـبـ فـيـ العـنـقـ يـاخـدـ إـلـىـ الـكـاهـلـ.

(٣) حـرـيـاءـ: دـوـيـةـ ذـاتـ قـوـامـ أـرـبعـ، دـقـيـقـةـ الرـاسـ، مـخـطـطـةـ الـظـهـرـ، تـسـقـيـلـ الشـمـسـ نـهـارـهـ وـتـدـرـ مـهـماـ كـيفـ دـارـتـ، وـلـتـكـونـ الـوـاـنـ.

(٤) الدـعـكـيـاءـ: الـكـثـيرـ اللـحـمـ طـالـ أوـ قـصـرـ.

وأما السواو الزائدة التي قلبت عنها همزة فلم تأت مسمومة عنهم إلا أن التحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها، وذلك أنك لو نسبت إلى مثل صحراء وختّفاء لقلت: صحراوي وختّفاوي، فإن سميتهما رجلاً، ثم رأيتهما على قولهم «يا حار» وجب بعد حذف ياء النسبة أن تقلب الواو الفاء لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة، فتصير: صحراء وختّفاء، ثم تبدل الآلف الآخرة همزة؛ لأنك حركتها لالتقاء الساكنين كما فعلت ذلك في كياء، فنقول على هذا: يا صحراء، ويا ختفاء أكيل. وقياس هنا إذا سميته به بعد الترخيص أن تصرفه في التكرا بلا خلاف، وفي المعرفة على الخلاف، فنقول: جاءني صحراء ومررت بختّفاء؛ لأن هذه الهمزة التي فيها الآن ليست للثانية، إنما هي بدل من الآلف بدل من واو بدل من همزة الشائط المتقلبة عن الآلف المقدرة بعد الآلف الأولى، على ما بيناه في حمراء وصفراء.

فهذا إيدال الهمزة عن الياء والواو أصلين وزائدتين.

(١) وأما إيدال الهمزة عن الياء فقولهم «ماء» وأصله «مه»^١ لقولهم «أماء»، فقلبت الواو الفاء، وقلبت الياء همزة، فصار «ماء» كما ترى،

(١) وقد ذكر السيوطي (في الأشباه والظواهر في التحوير) في هذا الشأن عن قوله ابن عبيش (١٠٨/١)

«البدل على ضربين - بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو ثاء تتحمّه وتكلّه، وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء، والآلف.

وفي الهمزة أيضاً لشارتها إليها وكثرة تغيرها وذلك نحوه، قام أصله قوم، فالآلف واو في الأصل وموسر أصله الياء، ورأس وأدم أصل الآلف الهمزة، وإنما ليست همزتها خاصحة الفاء، فكل قلب بدل وليس بدل قليلاً. وانظر «المفصل» لابن عبيش ص ١٢١.

وقد قالوا أيضاً في الجمع: «أَمْوَاء» فهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء «أَمْوَاء». انشدنا أبو علي^(١):

وَبِلَدَةُ قَالَصَةِ أَمْوَاهُمَا مَا صَحَّهُ رَأَدُ الضُّحَى أَثْيَاوُهَا

ومن ذلك قولهم «آل» كقولنا: آل الله، وآل رسوله، إما أصلها «أهل»، ثم أبدلت الهاء همزة، فصارت في التقدير «أَلَّ» فلما تواتت الهمزتان أبدلوا الثانية الفاء، كما قالوا: آدم وأخْر، وفي الفعل: آمن، وأذَر.

فإن قيل: ولم رعى أنهم قلبو الهاء همزة، ثم قلبوها الفاء فيما بعد، وما انكرت من أن يكزنوا قلبو الهاء الفاء في أول الحال؟

فالجواب: أن الهاء لم تقلب الفاء في غير هذا الموضع، فقياس هذا هنا عليه، وإنما تقلب الهاء همزة في ما على الخلاف فيما سنتذكره في موضعه، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة الفاء. وأيضاً فإن الآلف لو كانت متقلبة عن الهاء في أول أحوالها، كما رعم المثلث، دون أن تكون متقلبة عن الهمزة المتقلبة عن الهاء على ما قدمناه، بجاز أن يستعمل «آل» في كل موضع يستعمل فيه «أهل»؛ ألا تراهم يقولون: صَرَفْتُ وُجُوهَ الْقَوْمِ، وأَجْرَوْهُ الْقَوْمَ، فييدلوك الهمزة من الواو، ويوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل. وقالوا أيضاً: وسادة وإسادة، ووفادة وإفاده، ومن آيات الكتاب^(٢):

(١) البيان في شرح المفصل (١٥/١٠) وفي اللسان في مادة (مو) وزاد عليها ثالث وبرواية أخرى للبيان وهي:

وَبِلَدَةُ قَالَصَةِ أَمْوَاهُمَا
شَتَّىٰ فِي رَأَدِ الضُّحَى أَثْيَاوُهَا
كَاتَلَةُ دُرْفَتْ سَمَاوُهَا

أي مطربها، وأصل الماء ماء والواحدة ماءة ومامه. وفالة: ناقصة قليلة رأد الضحى: ارتفاع النهر.

(٢) البيت ذكر في الكتاب (٤/٣٣١) لشيم ابن مقبل وفي اللسان في مادة (وقد) الإفادة: الوفادة، وهي الوفد على السلطان. وبجاير جمع جبار، وهو الملك، (استرلت أي رجعت وخطفت). والتقصود: تقييد على السلطان قمرة تلك من خبرة وإنعامه، ومرة ترجع خالبين مبتسدين من عنده.

إلا الإفادة فاستوت ركاتبنا عند الجبابير بالاسماء والتأم

وقالوا أيضاً: وشاح وشاح، ووعاء وعاء، قرأ سعيد بن جبير (ثم استخرجها من إعاء أخيه) وكل واحدة من هذه ومن غيرها مما يجري في البدل مجرهاها تستعمل مكان صاحبها. ولو كانت الف «آل» بدلاً من هاء «أهل» لقليل: انتصرف إلى آلك كما يقال: انتصرف إلى أهلك، ولقليل: آلك والليل، كما يقال: أهلك والليل، وغير ذلك مما يطول ذكره. فلما كانوا يختصون بالأآل الاشرف الأحسن دون الشائع الأعم، حتى لا يقال إلا في نحو قولهم: القراء آل الله، والله لهم حل على محمد وعلى آل محمد، (و قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) ^(١). وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق ^(٢).

تجوّت ولم يُعنْ عليك طلاقة سوى ربِّ التقرّيب من آل أغورجا

لان «أغورج» فرس مشهور عند العرب، فلذلك قال : آك أغورج، ولا يقال: آك الخياط، كما يقال: أهل الخياط، ولا : آك الإسكاف، كما يقال: أهل الإسكاف - دل ذلك على أن الآلف فيه ليست بدلاً من الأصل، وإنما هي بدل من بدل من الأصل، فجرت في ذلك مجرى الناء في القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه، والواو فيه بدل من الباء، فلما كانت الناء فيه بدلًا من بدل، وكانت فرع الفرع، اختصت باشرف الأسماء وأشهرها، وهو اسم الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقل: تزيد، ولا : تاليت، كما لم يُقل: آك الإسكاف، ولا: آك الخياط.

(١) سورة غافر: الآية (٢٨)

(٢) ذكر البيت في ديوان الفرزدق (١٤١) :
ربِّ سريع التقرّيب: نوع من السير يقارب فيه الخطوط.

فإن قلت : فقد قال بشر^(١) :

لَعَمْرُكُ مَا يَطْلُبُنَّ مِنْ أَكَ نِعْمَةٍ وَلَكُنَّمَا يَطْلُبُنَّ قِيَّاً وَيَشْكُرُوا

فقد أضافه إلى «نعمته» وهي نكرة غير مخصوصة ولا مُستَرقَّة.

فإن هنا بيت شاذ، والذي عليه العمل ما قدمناه، وهو رأى ابن الحسن، فاعرفه.

فإن قيل : المست تزعم أن الواو في «والله» بدل من الباء في «يا الله»، وانت لو أضمرت لم تقل : وَهُ لَا قَدْلَنَّ، كما تقول : بِهِ لَا قَدْلَنَّ. وقد تجده أيضاً بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه في كل موضع، فما تذكر أيضاً أن تكون الألف في «آل» بدلًا من الهاء، وإن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فاجلوب : أن الفرق بينهما أن الواو لم تتنبع من وقوفها في جميع مواقع الباء، من حيث امتنع وقوع «آل» في جميع «واقع «أهل»؛ وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من الموضع؛ إلا ترى أن من قال «اعطيتكم درهماً»، فمحذف الواو التي كانت بعد الميم، وأسكن الميم، إذا أضمر الدرهم قال «اعطيتكم» فردة الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر. فاما ما حكاه يوسف من أن بعضهم قال : «اعطيتكم» فشاذ لا يقتاس عليه عند عامة أصحابنا، فلذلك جاز أن تقول : بِهِ لَا قَدْلَنَّ، وبِكَ لَا نَطْلَقَنَّ، ولم يجز أن تقول «لوكَ» ولا «لوهُ» بل كان هذا في الواو أخرى لأنها حرف واحد منفرد، فضفت عن القوقة وتصرف الباء التي هي الأصل، أنسدنا أبو على قال : أنسد أبو زيد^(٢) :

(١) ذكر البيت في ديوان بشر ابن أبي خارم (٩٨).

(٢) ذكر البيت في التوادر (٤٢٢) ونسب لعمرود بن يربوع بن حنظلة، أوضح سار الإيضاح وهو ضرب من السير. البكرُ : الشئ من الإبل : خلا بك ما أسل : أي فلابك ما واقت سبلاته وإطانته، وأراد النجم الذي رأى فيه زوجة البرق وقد زعموا أنه تزوج السعلاد.

رأى برقا، فأوضع فوق بكتير فلا يك ما أسان ولا أغاما

وانشدا أيضاً^(١):

الآناد أمامة باحتمال لتجزئي، فلا يك ما أبالي

وأنت متنع من استعمال «آل» في غير الأشهر الأخص، وسواء في ذلك
اضفه إلى مظهر أم أضفه إلى مضر.

فإن قيل: الست ترعم أن النساء في «توّلچ» بدل من واو، وأن أصله
«ووّلچ»؛ لأن «قوّعل» من الوولچ، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من
هذه النساء، فقلالوا «دوّلچ»، وأنت مع ذلك تقول «دوّلچ» في جميع الموضع التي
تقول فيها «توّلچ»، وإن كانت الدال مع ذلك بدلًا من النساء التي هي بدل من
الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالطة من السائل، وذلك أنه إنما يطرد هذا له
لو كانوا يقولون «ووّلچ» و«دوّلچ» فيستعملون «دوّلچ» في جميع أماكن «توّلچ»،
فهذا المعنى لو كان كذا لكان له به تعلق، وكان تحيط زيادة، فاما وهم لم
يقلوا «ووّلچ» البنة كراهة اجتماع الواوين في أول الكلمة، وإنما قالوا «توّلچ»، ثم
أبدلوا الدال من النساء المبدلة من الواو، فقلالوا «دوّلچ» فإنما استعملوا الدال مكان
الناء التي هي في المرتبة قبلها تليها، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي
الأصل، فصار إبدال الدال من النساء في هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو في
نحو أفت وأجُوه، فما تستعمل «أجُوه» في موضع «وَجُوه» لقربيها منها، وأنه لا

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٠٠) (الحماسة ٣٥٠) وتبه لقوية بن سلس بن ربيعة.

منزلة بينهما واسطة، كذلك جاز استعمال «وَلَّج» مكان «تَوَلَّج» لانه لا منزلة واسطة بينهما.

وكذلك لو عارض معارض بـ«هَبْيَة» تصغير «هَنَّة» فقال: الست تزعم أن أصلها «هَبْيَة» ثم صارت «هَنَّة» ثم صارت «هَبْيَة»، وأنت قد تقول «هَبْيَة» في كل موضع تقول فيه «هَنَّة»، كان الجواب واحداً كالذى قيله؛ ألا ترى أن «هَبْيَة» الذى هو الأصل لا يُنطَق به، ولا يُسْتَعْمَلُ البِتَّة، فجرى ذلك مجرى «وَلَّج» في رفضه وترك استعماله.

فهذاكله يؤكد عندك أن انتعهم من استعمال «أَلَّ» في جميع مواقع «أَهْل» إنما هو لأن الألف فيه كانت بدلًا من بدل، كما كانت الشاء في القسم بدلًا من بدل، فاعرفه، فإن أصحابنا لم يُشْبِعوا القول فيه على ما أوردته الآن، وإن كانوا بحمد الله بهم نقتدى، وعلى أمثلتهم نحتذى.

والذى يدل على أن أصل «أَلَّ»: «أَهْل» قولهم في التحقيق: «أَهْلَ»، ولو كان من الواو لقيل «أُوَيْلَ» كما يقال في «الآلَّ» الذى هو الشخص: «أُوَيْلَ»، ولو كان أيضًا من الياء لقيل «أَيْلَ».

وأما قولهم : رجل تُدَرِّأُ وتُدَرِّأُ للدفاع عن قومه، فليس أحد الحروف فيهما بدلًا من صاحبه، بل هما أصلان، يقال: دَرَّأً وَدَرَّأً، قال كثير^(١):

دَرَّأْتَ عَلَى فُرَاطِهَا فَدَهَمْتُهُمْ باخْطَارِ مَوْتٍ يَلْتَهِمْ سِجَالَهَا

(١) ذكر البيت في ديوان كثير عزة (٨٤) وهو من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان دره: أى هاجم، الفُرَاط: المتقدعين إلى الوادي والماء، سجالها: سجال جميع السجل وهو الدلو الشخصية المعلوقة ماء.

فهذا كقولك: أقدمت واندفعت. وقال بعضهم في قول الشاعر^(١):
 فقال فريق أَلَاذَا إِذْ نَحْوُهُمْ وقال فريق: لَيْمَنْ أَلَّهُ مَا تَدْرِي
 قالوا: أراد: «أهذا» فقلب الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالالف.
 وروينا عن قُطْرُب، عن أبي عبيدة أنهما يقولون: أَلْ قَعْلَتْ؟ ومعناه: هل
 قَعْلَتْ؟ فاما ما أنشده الأصممي من قول الراجز^(٢):

أَبْ يَخْرُجُ ضَاحِكٌ هَرْوُقِ

فليست الهمزة فيه بدلًا من عن «أَبْ» وإن كان بمعناه، وإنما هو «فَعَال»
 من أَبْ: إذا تهياً، قال الأعشى^(٣):

أَخْ قَدْ طَوَى كَشْحَا وَأَبْ لَيَهْيَا

(١) ذكر البيت في الكتاب لمسيو (٥٠٣/٢) ونسبة إلى نصيبي ولكن برواية أخرى:
 فقال فريقُ الْعُوْمَ لَمَّا تَشَدَّهُمْ لَمَّا وَكَرِيْقَ لَيْمَنْ أَلَّهُ مَا تَدْرِي
 وذكر في أبيات قوله أنه تصنّع البحث عن إيل رسالة له، مخافة أن يذكر عليه مجشه وإمامه
 بصاحبته. شذتهم: سالمهم، أي عن الإيل الضالة
 والشاهد فيه: جمل الف ابن ، لأنها ألف ووصل عند مسيو.

والبيت في ديوان نصيبي (٤٤) والمصف (٥٨/١).
 (٢) البيت في اللسان في مادة «أَبْ» وفي شرح شوادر الشافية للبغدادي (٤/٤٢٢) ولكن بلمنظ
 هرْوُقِ. وفي شرح المفصل (١٠/١٥).

الباب هو الآباء وهو فعلة من أَبْ إذا تهياً والعباب : معظم الماء وكثره وارتفاعه. ضاحك:
 كتابة عن امتلاكه. هرْوُقِ: مرتفع.

(٣) ذكر البيت في شرح شوادر الشافية للبغدادي (٤/٤٣٢) وهو
 صَرَّتْ وَلَمْ أَصْرِيْكُمْ وَكَسَارِمْ أَخْ قَدْ طَوَى كَشْحَا وَأَبْ لَيَهْيَا
 دروي في الديوان (٨٩)

وذلك أن البحر ينهي ما يزخر به، فلهذا كانت الهمزة أصلًا غير بدل من العين، وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه، وليس بالقوى^(١).

★ ★ *

زيادة الهمزة

اعلم أن موضوع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتي رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتغال في تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلًا، وذلك نحو أحمر، وأصفر، وأخضر، وإيجيل، وإنحراف، وأنرجة، وأزمكة.

فإن حصلت معاك أربعة أحرف أصول والهمزة في أولها فاقض بان الهمزة أصل، واجعل اللفظة بها من بنات الخامسة، وذلك نحو: إصطبل، وإبريم، وإبراهيم، وإسماعيل.

فإن رأيت الهمزة وسطاً أو آخرًا فاقض بانها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالاصل نحو قولك: بلأر الرجل، وبيراث الديك، والسام^(٢)،

(١) ولقد قال البغدادي في شرح شوادر الشافية (٤/٤٣٣) عن مسحوم ابن جنى في إبدال العين الفاء: «ومفهومه أن إبدال العين همزة ضعيف لفظه، وإليه ذهب ابن مالك، قال في التسهيل: «وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين» ومثل شارحة بالبيت، ولم يقى الرسمخنري في المفصل بصلة، بل قال: «الهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين» ثم مثل ، إلى أن قال: «فإبدالهما من الهاء، في ماء وأمساء، ومن العين في قوله (إباب يَبْرُ...، البيت) نعم تفهم القلة من ذكره أخيراً بالنسبة إلى ما قبله، ولم يقى، بشيء، شارحة ابن يعيش ، وإنما قال: (إبدل الهمزة للقرب مخرجهما كما أبدلت العين من الهمزة».

(٢) السام : نوع من الأشجار.

واطمان، وازيار^(١)، وتكرفأ السحاب^(٢)، فالهمزة في هذا ونحوه أصل أدناً. وما زيدت فيه الهمزة غير أول حرف محفوظة، وهي: شمال، وشمال، وزنهما: قَمَال، وقَاعَل، لقولهم: شَمَّلَتِ الْرِّيحُ بِلا هَمْزَة، وَقَدَانَم، أَى: قَدِيمَه، وجُرائض^(٣)، لقولهم جِرَوَاضَ، وامرأة ضَهَيَّاه، وزتها: قَعَلَاه، لقولهم في معناه: ضَهَيَّاه. وأجار أبي إسحاق في هذه الهمزة أن تكون أصلًا، وتكون الباء هي الزائدة، على أن تكون الكلمة «فعيلة»، وذهب في ذلك مدحها من الاشتغال حتى لو لا شيء اعترضه، وذلك أنه قال: يقال: ضَاهَتْ زِيدًا، وضَاهَاتْ زِيدًا، بالياء والهمزة، قال: والضَّهَيَّاه: قيل: إنها التي لا تحيض، وقيل: إنها التي لا تدلي لها. قال: وفي هذين معنى المضاهاة؛ لأنها قد ضاحت الرجال بأنها لا تحيض، كما ضاحتهم بأنها لا تدلي لها. قال: فيكون ضَهَيَّاه: فَعِيلَةٌ مِنْ ضَاهَاتْ بالهمزة. وهذا الذي ذهب إليه من الاشتغال معنى حسن، وليس يفترض قوله شيء إلا أنه ليس في الكلام «فعيل» بفتح القاء، إنما هو «فعيل» بكسرها، نحو جَلَّيم^(٤)، وطَرِيم، وغيرهن، ولم يأت الفتح في هذا الفن ثُبَّا، إنما حكاه قوم شاذًا. وذهب أبي إسحاق أيضًا إلى أن غَرْقَيَ اليُضْ همزته زائدة، ولم أره عَلَى ذلك باشتغال ولا غيره.

ورأيت مِيرَمان أيضًا قد تابعه على ذلك، وإذا استمر هذا على أبي إسحاق مع فحصه واستبطاطه، كان على ميرمان لاته لعله لم يستطع حرفًا - أجور وأحرى.

(١) ازيار الرجل : اقشعر. وازيار الشعر : انتشر.

(٢) تكرفأ السحاب : تراكم.

(٣) الجرواض : الأسد، ومن الإبل : الشديد العظيم هي الجرائض.

(٤) الخليم : الحاذق.

ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس، وذلك أنها ليست باول فيقضي بزيادتها، ولا تجدها معنى «غرق»، اللهم إلا أن تقول: إن الغرق يشتمل على جميع ماحتته من البيضة ويغترقه. وهذا عندي فيه بُعد، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفه يجاز لك أن تعتقد في همزة «كِرْفَتْه»^(١)، أنها زائدة، وتذهب إلى أنها من معنى كَرَفَ الحمار إذا رفع راسه لشم البول، لأن السحاب أبداً، كما تراه، مرتفع . وهذا منهب ضعيف. على أن أبا زيد قد حكى:

غَرَقَاتِ الْبَيْضَةِ . وهذا قاطع.

وقد رأيت بخط أبي العباس محمد بن يزيد رحمة الله قال: يقال: امرأة ضَهَيَاءٌ: إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجذاء، والضَّهَيَاءُ: التي لا تميس ولا تدلي لها، وحكي أحمد بن يحيى قال: الضَّهَيَاءُ: الأرض التي لا تبت، والضَّهَيَاءُ: التي لا ثدي لها.

وقد زيدت الهمزة أيضاً في «حُطاطط» لانه الشيء الصغير المحظوظ، أشد فُطُرُبَ فيما روينا عنه^(٢):

إِنَّ حِرِي حُطَاطَطٌ بُطَاطَطٌ كَافِرُ الظَّبَّيِّ يَجْتَبُ الْغَاثَطِ

وقال بطاطط إتباع:

وقالوا: احْبَنَطَاتٌ^(٣) ، فالهمزة زائدة.

(١) الكرفه: واحدة الكرف، وهو السحاب المراكب.

(٢) البيان في اللسان في مادة (بطاط) وقد نسبا فيه لاعربة وفي مادة (حُطاطط) والخاطط: المطعن من الأرض.

(٣) احْبَنَطَوا: انتفع بطنه . وهو من المحيط الذي هو الورم.

وزادوها أيضاً في «الْتَّدْلَانِ»، وهو التَّدْلَانُ، حدثني بذلك أبو علي التَّدْلَانُ هو الذي يُسمى الكابوس. وانشدوا^(١):

نَفِرِجَةُ الْهَمِّ قَلِيلُ النَّيْلِ يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانُ بِاللَّبْلَ

وقالوا أيضاً: الرِّبَال، بالهمزة، وإنما هو الرِّبَال، بغير همز.

فاما قولهم بأَرَ، ونَأَيْلَتُ الْقِدْرَ، ونَأَيْلَ، ونَعَالَمَ، ونَخَاتَمَ، فلم تَتَدَدَّ فيهم همزة زائدة، وإنما أبدلت الألفات فيهن همزة بعد أن ثبتن زوائد. وكذلك قولهم: قَوْقَاتُ الدَّجَاجَةِ.

وقد يجوز على هذا أن تكون همزة «رِبَال» بدلاً من باه «رِبَال». وعلى كل حال فهذه الهمزات زوائد لأنها بدل من حروف زوائد.

فهذه جملة زيادة الهمزة غير أول، وهو غريب، منه ما هو في أيدي أكثر الناس، ومنه ما أخرجه لى البحث عنه وطول المطالبة له.

وأما همزة الوصل فموقع زيادتها الفعل، وقد زيدت في أسماء معلومة وحرف واحد.

فاما الفعل فتفتح منه في موضوعين:

أحدهما: الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو: اقْتَدَرَ، وانظَلَقَ، واستخَرَجَ، واحْمَرَ، واصْفَارَ.

والموقع الآخر: مثال الأمر من كل فعل انتفع فيه حرف المضارعة، وسكن

(١) ذكر بيان في اللسان (ندل) وانشده ثعلب ولقد اختلف عن هذه الرواية بلفظ نَفِرِجَةُ

ما بعده، وذلك نحو : يَصْرِبُ، وَيَقْتَلُ، وَيَطْلُقُ، وَيَقْتَرِبُ. فإذا أمرت قلت :

يَصْرِبُ، يَطْلُقُ، يَقْتَرِبُ.

فإن قلت : فقد تراهم يقولون : يَأْخُذُ، وَيَأْكُلُ، وَيَأْمُرُ، فَيُفْسِحُ حرف المضارعة، ويُسْكِنُ ما بعده. وإذا أثروا قالوا : خُذُ، وَكُلُّ، وَمُرُّ، بلا همزة وصل. فالقول في ذلك : إن أصله : أَخُذْ، وَأَكُلْ، وَأَمُرْ، فلما اجتمع همزتان، وكثير استعمال الكلمة، حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستُغنى عن الهمزة الزائدة. وقد أخرجنا على الأصل، فقيل : أَخُذْ، وَأَكُلْ، وَأَمُرْ.

واعلم أن هذه الهمزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به. وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولا حظ لها في الإعراب، وهي في أول الحرف، كالهاء التي لبيان الحركة بعد الآلف في آخر الحرف في : وازِيدَاه، وواعمِرَاه، ووامِيرَ المؤمنين، فكما أن تلك ساكنة وكذلك كان ينبغي في الآلف أن تكون ساكنة.

وكذلك أيضاً نون الشتبة، ونون الجمع، والتثنين، هؤلاء كلهم سواكن، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كسرت لالتقائهما، فقلت : اصْرِبْ، اذْهَبْ، ولم يجز أن يتحرك ما بعدها لأجلها، من قبل أنك لو فعلت ذلك لم يقيمت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة، فكان يحتاج لسكونها إلى حرف قبلها مُحرَّك يقع الابتداء به، فلذلك حُركت هي دون ما بعدها.

فإن قال قائل : قلِمَ اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما؟.

فالجواب : إنهم إنما أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغُ به في الابتداء، ويختلف في الوصل

للاستثناء عنه بما قبله، فلما اعترضوا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة؛ الا تراهم حذفها أصلًا في نحو خذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووَيْلَمَة^(١)، والناس، وَاللهُ في أحد قوله سيبويه. وقالوا: ذَنْ لا أ فعل، فحذفوا همزة إِذْنَ، وقال الآخر^(٢):

وكان حاملُكم مثنا ورابِّكم
وحامِلُ المِيزَنَ بَعْدَ المِيزَنَ والأَلْفَ

أراد المِيزَنَ، فحذف الهمزة، وأراد الأَلْفَ، فحرك اللام ضرورة.

وقالوا: جَاهِيجِي، وسَائِسُور، بلا همز، ولهم نظائر، ولو أنهم زادوا في مكانتها غيرها لما أمكن حذفه، لانه لو لم يختلف غيرها من الحروف كما حذفت هي، فكانت الهمزة بزيادة في الابتداء آخرى من سائر الحروف.

وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة هنا لكثره زياده الهمزة أولاً نحو: أَنْكَلْ^(٣)، وأَنْدَعْ، وأَنْلَمْ، وإِصْبَعْ، وأَنْرُجَة^(٤)، وإِذْنَة^(٥)، ولم تكن زياده غير الهمزة أولاً كزيادتها هي أولاً، فلما احتاجوا إلى زياده حرف في أول الكلمة، وشرطوا على الفسهم حذفه عند الغنى عنه، وذلك في أكثر أحواله؛ لأن الوصول أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفاً يطرب في الحذف اطراده في الهمزة، فاتموا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، لا سيما وهي، كما قدمنا، أكثر الحروف

(١) ويُلْمَة : الأصل فيه وبين أمي، فحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان كائنة كلمة واحدة.

(٢) ذكر البيت في المخصاص (٢/٣٣٤) وفي لسان العرب مادة (الف) ومادة (ماي).

(٣) الْأَنْكَلْ : الرعدة.

(٤) الْأَنْرُجَة : نمرة من الفاكهة لها رائحة زكية.

(٥) الإِذْنَة : الجماعة.

زيادة في أوائل الكلم، فذلك زادوا همزة الوصل دون غيرها مما عداها، فاعرفه.

وأما زيادةها في الأسماء فعل ضربين:

أحدهما: أسماء هي مصادر . والآخر: أسماء غير مصادر.

فأما المصادر فكل مصدر كانت في أول فعله الماضي همزة وصل ، ووُقعت في أوله هو أيضاً همزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو اقتداراً، واشتغلَ اشتغالاً، واستخرجَ استخراجاً، وهذه المصادر . ومنها : اطْبَرَ اطْبَرَ، واتَّقَلَ اتَّقَلَ، و﴿إِذَا رَكُوا فِيهَا﴾^(١) إِذَا رَكُوا.

وأما الأسماء التي فيها همزة وصل فهي عشرة أسماء معدودة، وهي: ابن ، وابنة ، وامرأة ، وامرأة ، واثنان ، واسم ، واست ، وابنُ يعني ابن ، وابنُ في القسم ، قال الشاعر^(٢):

فقال قريقُ القوم لما نشَّتهمْ: نعم، وفريق: لَيْمَنُ اللَّهِ مائِدَرِي
وقال الآخر^(٣):

وهلْ لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ ترَكْهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا أَبْنَاهَا
أي : ابنًا.

وأما الحرف الذي زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف، وذلك نحو الغلام . والخارية والقائم والقاعد.

(١) سورة الأعراف : الآية (٣٨).

(٢) سبق نسبة البيت لقاتله (٦ - ١).

(٣) البيت للملبس في الأسماء (٢٤٥) الأسمانية (٩٢) وهذا البيت من قصيدة يعاتب فيها

حاله المارث من التوأم البشكي

والبيت يغير نسبة في معانى القرآن للنمراء (٤٣٣/١).

وإنما جرى بها أيضاً لسكون لام التعريف، وستذكر العلة التي سكتت لها هذه اللام في حرف اللام ياذن الله.

واعلم أن هذه الهمزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضُمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمماً لازماً، وذلك نحو **أُقْلِيَّ، أُخْرِجَّ، اتَّطَلَّقَ بِزِيدِ أُسْتَخْرَجَ المَالِ**. وحتى قُطُرُب على طريق الشنوة: **«أَقْلِلَّ»، جاء على الأصل. وإنما ضموا الهمزة في هذه الموضع كراهة الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حchein.**
فإن قلت: فما بالهم قالوا للمرأة: أُغْرِي، أُغْدِي، فضموا الهمزة والثالث مكسور؟

فالجواب: أنه إنما ضم هذا لأجل أن الأصل: **أَغْرِيُّو، أَغْدِيُّو**، ثم اعتلت الواو، فحدنت، ووليت الباءُ الزايَيُّ والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنما القسمة في الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول في الصحيح: **أُفْتَلَّ، أُدْخُلَّ، أُخْرُجَّ**.
فإن قلت: فلم كسرت الهمزة في نحو: إرمُوا، إقضُوا، إثْرُوا، والثالث مضموم؟

فالجواب: هنا كالذى قبله، وذلك أن أصل هذا: **إِرْمُوا، إِقْضِيَا**، ثم حدنت الباء، وإنضم ما قبلها، فبقيت الكسرة هنا مكسورة، كما بقىت فيما قبل مضمومة.

فاما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة، وذلك لأن اللام حرف، فجعلوا حرقة الهمزة معها فتحة لتخالق حرقتها في الأسماء والأفعال.

فاما **«أَيْمَنُ»** في القسم ففتحت الهمزة فيها وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح

تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف. وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف. وأيضاً فقد حكى يونس: «إِيمُ اللَّهِ» بالكسر، فقد جاء فيه بالكسر أيضاً كما ترى.

ويذكر عذك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبرا به، وأضفوه، فقالوا مرة: «أَيْنُ اللَّهُ»، ومرة: «أَيْمُ اللَّهُ»، ومرة: «مُ اللَّهُ»، ومرة: «مُ اللَّهِ». وقالوا: «مُنْ دَبِي»، و«مِنْ دَبِي». فلما حذفوا هذا الحذف المفرط، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف، قوى شبهة الحرف عليه، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف.

فأما العلة التي لها سكتت أوائل الأسماء والأفعال حتى احتاج لذلك إلى همزة الروصل، فقد ذكرتها في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان رحمة الله. وقد زيدت الهمزة في الخطاب نحو قوله للرجل: «هَاهُ»، وللمرأة: «هَاهِ». وسيأتيك هذا في باب الكاف مفصلاً إن شاء الله.

وزيدت أيضاً للامتناع، نحو: «أَيْدِي عَذْكَ؟» وفي التسوية نحو: «مَا أَبَالَ أَقَامَ أَمْ قَمَدَ». وفي الثناء نحو: «أَرِيدُ أَقْبَلَ»، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة، وإنما هي حرف جاء لمعنى.

وقد حذفت الهمزة فاء نحو: «وَيَلْمِهُ»، وناس، والله في أحد قولى سيبويه. ولا ما في: «جَائِيجِي»، وسايسو. وحذفت عيناً في «أَرِيتُ» وتصرفه. فقد أتينا على أحكام الهمزة: أصلها، وبدلها، وزائدتها، وقطعها ووصلها، وحذفها.

فاما أحكام الهمزة من التحقيق والتخفيف والبدل فإن لهذا باباً يطول، ولبيست بهذا الكتاب حاجة إليه، فلنذكر تركناه، واعتمدنا فيه على ماكنا قدمنا أملئناه.

★ ★ ★

بَابُ الْبَاءِ

الباء حرف مجهور، يكون فاءً، وعبيداً، ولا ماءً. فالفاء نحو بـثـر ويعـثـر، والعين نحو صـبـر وشـيـعـاً. واللام نحو ضـرـبـ وقـرـبـ. ولا تستعمل زائدة. وأخبرنا أبو علي ياستاده إلى الأصمسي، قال: «كان أبو سوار الغنوي يقول: باسـمـك؟ يريد: ما اسمـك؟». فهـنـه الـبـاءـ بدـلـ منـ الـيمـ. وـقـالـواـ: بـعـكـوـكـةـ^(١)ـ، وـأـصـلـهـاـ مـعـكـوـكـةــ، فـالـبـاءـ بـدـلـ منـ الـيمـ؛ لـأـنـهـاـ مـنـ الشـدـةـ، وـهـيـ مـنـ الـمـلـكــ.

فـاـمـاـ قـوـلـ التـحـوـيـنـ: الـبـاءـ وـالـكـافـ وـالـلـامـ الزـوـاـدـ، يـعـنـونـ نـحـوـ: بـزـيدـ، وـكـزـيدـ، وـلـزـيدـ، فـلـمـاـ قـالـلـاـ فـيـهـ إـنـهـ زـوـاـدـ لـمـاـ ذـكـرـ لـكــ. وـذـلـكـ اـنـهـ لـمـ كـنـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ، وـقـلـلـنـ غـاـيـةـ الـقـلـةـ، وـاـخـتـلـطـنـ بـاـعـدـهـنـ، خـشـىـ عـلـيـهـنـ لـفـلـتـهـنـ وـاـمـتـاجـهـنـ بـاـيـدـخـلـنـ عـلـيـهـ أـنـ يـقـنـعـ بـهـنـ أـنـهـ بـعـضـهـ أـوـ أـحـدـ أـجـزـاهـ، فـوـسـمـوـهـنـ بـالـزـيـادـةـ لـذـلـكـ، لـيـعـلـمـوـاـ مـنـ حـالـهـنـ أـنـهـ لـسـنـ مـاـ أـنـفـسـهـ أـوـ وـصـلـيـنـ بـهــ، وـلـاـ مـنـ الـزـوـاـدـ الـتـيـ تـبـنـىـ فـيـ الـكـلـمـ يـنـابـعـضـ أـجـزـاهـنـ مـنـهـنـ نـحـوـ الـوـاـوـ فـيـ كـوـثـرـ، وـالـيمـ وـالـسـينـ فـيـ مـسـتـخـرـجـ، وـالـتـاءـ فـيـ تـنـصـبــ؛ أـلـاـ تـرـىـ أـنـ أـهـلـ التـصـرـيفـ قـالـواـ: لـاـ تـرـادـ

(١) البـعـكـوـكـةـ: الـجـلـبـةـ وـالـاـخـلـلاـطـ، وـبـعـكـوـكـةـ الـقـوـمـ: أـكـارـهـمـ جـبـتـ نـزـلـواـ، وـبـعـكـوـكـةـ الـشـرـ وـالـوـادـيـ أـيـ وـسـطـلـةــ.

اللام إلا في أحرف يسيرة، نحو: ذلك ، وألألك ، وهنالك ، وعبدك ، وزيدك ، ولم يذكروا مع ذلك قولنا: المال زيد وعمره؛ لأن هذه اللام ليست مبنية في الكلمة ، إنما هي أداة عاملة فيها الجر بمنزلة منْ وفي وعنْ ، ولو كانت مبنية في الكلمة لما كانت عاملة فيها، ولا جاز فصلها منها، كما أن التاء في تَنْصُبْ ، وترتبْ ، والياء في يَرْمِعْ ، ويعملة لا يجوز فصلها منها.

ويزيد ذلك وضوحاً لك أنهم قالوا: الكاف الزائدة، يعنون كزيد وكعمره، ولم يقل أحد من التحريين إن الكاف من حروف الزيادة؛ الا ترى أن «اليوم تساه» لا كاف فيه، وإنما سمو الكاف بالزيادة لقلتها مخافة أن يُظنَّ ظان أنها من جملة ما تدخل عليه فتجزء.

فإن قلت: فهلاً وسموا الواو والياء في القسم بالزيادة وهذا على ما ترى حرف واحد؟.

فإليواب: أن الواو في القسم إنما هي بدل من الباء فيه، والياء بدل من الواو ، فالاصل فيهما إنما هو الباء، فلما كانت الياء قد تقدم ذكرها، وكانت إنما هما بدل منها، استغنى عن ذكرهما بالزيادة.

فإن قلت : فهلاً وسموا لام الحزم بالزيادة لأنها حرف واحد، وليس بدلًا من الياء ولا من غيرها.

فإليواب: أن أمثلة الأفعال محصورة ضيقه يحيط بها الوصف والتحجر عن قُرب ، فقد علم أن اللام لا يُظنَّ بها أنها من جملة الحال الذي دخلت عليه، والاسماء ليست كذلك لأنها كثيرة الأمثلة، منتشرة المواريث ، يمكن أن يُظنَّ بحروف الجر المفردة أنها مبنية مع بعضها، فلذلك احتاجوا إلى سمتها بالزيادة

لِيُؤْمِنُ فِيهَا الْإِشْكَالُ؛ أَلَا تَرَى أَنْ قُولُكَ «يَعْمَرُو» وَ«الْعَمَرُو» بُورَنْ : سِيَطِرَ وَدِمَتْ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ: لِيَقُمُ، وَلِيَقْعُدُ لَمْ تُجِدْ هَذَا مَثَالًا مِنَ الْأَفْعَالِ يُلْتَبِسُ بِهِ هَذَا الْفَعْلَانُ.

فَهَذَا كُلُّهُ يُشَهِّدُ بِعَلَةِ تَسْمِيتِهِمْ هَذِهِ الْحُرُوفِ زَوَادُهُ، وَيُعْتَجِّ بِهِ عَمَّنْ عَيْرَ عَنْهُنَّ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ. فَلَمَّا حَدَّاقَ أَصْحَابِنَا قَلَّا يُسْمِنُونَهَا بِذَلِكَ، بَلْ يَقُولُونَ فِي الْبَاءِ وَاللامِ إِنَّهُمَا حُرْفَانِ الإِضَافَةِ، وَفِي الْكَافِ حُرْفُ جَرِ، وَحُرْفُ تَشِيبِهِ وَبِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ بِالْزِيَادَةِ مَا يَرِيدُونَهُ فِي حَقِيقَةِ التَّصْرِيفِ، أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي قَوْلِنَا «لَيْسَ زِيدَ بِقَائِمٍ» إِنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ فِي خَيْرٍ لَيْسَ، لَأَنَّ مَعْنَاهُ لَيْسَ زِيدَ قَائِمًا. إِنَّمَا قَالُوا: «مَرِرتُ بِزِيدٍ» لَمْ يَقُولُوا فِي هَذِهِ الْبَاءِ إِنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَادِتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا «مَرِرتُ زِيدًا» وَإِنْ كَانُوا عَلَمُوا أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْمُوْضِعِينَ جَمِيعًا. فَقَدْ عَلِمْتُ بِهَذَا أَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ بِالْزِيَادَةِ هَذَا حَقِيقَةُ التَّصْرِيفِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاضْعَفَ مَفْهُومَهُ.

وَمِنْ طَرِيفِ مَا يُحَكِّي مِنْ أَسْرِ الْبَاءِ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ سَعْدِيَّ قَالَ فِي قَوْلِ
الْعِجَاجِ^(١):

يَمْدُ زَارًا وَهَدَيرًا زَغَدِيَا

إِنَّ الْبَاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا رَأَهُمْ يَقُولُونَ: هَدَيرَ زَغَدُ، وَزَغَدَبُ اعْتَدَ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي «زَغَدَبُ»، وَهُدَا تَعْجِزُ فِيمَنْ وَسَوْهُ اعْتِقَادٌ. وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ فِي سِيَطِرَ وَدِمَتْ زَائِدَةً لِقُولِهِمْ: سِيَطَ وَدِمَثٌ. وَسَبِيلُ مَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَةُ الْأَيْمَانِ يُحَقِّلُ بِهِ، وَلَا يُشَاغِلُ بِإِفْسَادِهِ.

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي الْلِسَانِ مَادَةَ (زَغَدُ) وَمَادَةَ (زَغَدَبُ). بِرَوَايَةِ مُخْتَلِفَةٍ بِالنَّفْظِ (بَرْجُ). وَهُوَ بِغَيْرِ نِسْبَةٍ فِي الْمُصَاصَاتِ (٤٩/٢).

واعلم انهم قد سَمِّوا هذه الباء في نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت بيكر، وغير ذلك مما تصل فيه الأسماء بالأفعال مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم.

فاما الإلصاق فنحو قوله: أمسكت زيداً، يمكن أن تكون باشرته نفسه، وقد يمكن أن تكون متعنته من التصرف من غير مباشره له، فإذا قلت: «أمسكت بزيد» فقد أعلمت أنك باشرته والصحت محل قدرتك أو ما اتصل بمحل قدرتك به أو بما اتصل به. فقد صح إذن معنى الإلصاق.

واما الاستعانة فقولك: ضربت بالسيف، وكتبت بالقلم، وبريت بالمدية، أي: استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال.

واما الإضافة فقولك: «مررت بزيد»، أضفت مرورك إلى زيد بالباء، وكذلك: عجبت من بيكر، أضفت عجبك من بيكر إليه بـ«من».

فاما ما يحكى أصحاب الشافعى - رحمة الله - عنه من أن الباء للتبعيض فشئ لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت.

وهذا موضع لا يُدْعَ فيه من ذكر العلة التي لها صارت حروف الإضافة هذه جارة، لأن الباء واحدة منها، وإذا ذكرناها فالقول فيها هو القول في سائر حروف الجر، أعلم أن هذه الحروف، أعني الباء، واللام، والكاف، ومن، وعن، وفي، وغير ذلك، إنما جرّت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قبلها ضفت عن وصولها وإفضانها إلى الأسماء التي يبعدها وتتناولها إليها كما يتناول غيرها من الأفعال القرية الوالصلة^(١) إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة، الا ترك

(١) وقد قال الحسن بن قاسم المرادي في كتابه «الجلي الذهبي» باء التعدي هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به. نحو (ذهب =

تقول: ضرب زيداً عمراً، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فيتضمنه لأن في الفعل قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو عجيبة، ومررت، وذهبت، لو قلت: عجيبة زيداً، ومررت عصيراً، وذهبت محمداماً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العُرف والعادة والاستعمال عن إفضانها إلى هذه الأسماء.

على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم: «مررت زيداً» وهو شاذ. فلما قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الإضافة، فجعلت موصولة لها إليها، فقالوا: عجيبة من زيد، ونظرت إلى عمرو، وخُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تداخل، فيشارك بعضها بعضًا في هذه الحروف الموصولة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لترصّلها إلى بعض الأسماء جعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يُفرض إلى الأسماء التصب الذي يأتي من الأفعال؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواعظ وبين الفعل الواعظ بغيره فرقاً؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما يدعها لفظ ما بعد الفعل القوي. ولما هجروا لفظ التصب لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع والجر، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن غير الجر، فعدلوا إليه ضرورة، ولشيء آخر،

= الله بنورهم)، وقد وردت مع التمدي في قوله: صنكت الحجر بالحجر، ودفعت بعض الناس ببعض. فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هي الدالحة على الفاعل، تنصيره معمولاً لشتم التمدي واللازم، فإن قيل: هذه العبارة أيضاً لا تنسل المثاليين، لأن الناء فيما هي الدالحة على ما كان معمولاً. إذ الأصل صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعضاً! قلت: ليس كذلك بل هي شاملة لهما وباله، فيما دالحة على ما كان فاعلاً، لا معمولاً. والأصل صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعض بقائهم: لأن المعنى أن المستكمل صير البعض الذي دخلت عليه الناء، دافعاً للبعض المجرد منها.

وهو أن الفتاحة من الألف والكسرة من الباء والياء أقرب إلى الألف من الواو، فلما مُنعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب كان الجر أقرب إليها من الرفع.

هذا هو العلة في كون هذه الحروف جارة.

فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك، وتحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء.

فأجبوا بـ: أنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، وأعني بالزائد ما دخلوه كخروجه، نحو: لست بزيد، وما في الدار من أحد، إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، وأما في المعنى فقولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد، وكذلك: زيد في الدار، إنما تقديره: زيد مستقر في الدار، ومحمد من الكرام، أي: محمد حاصل من الكرام أو كائن من الكرام، فإذا كان الأمر كذلك فقد صح ووضح ما قدمناه.

فإن قلت: فإذا كانت هذه الحروف التي أوصلت الأفعال إلى الأسماء، إنما جَرَت الأسماء لأنهم أرادوا أن يخالقو بالفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوى، فما بالهم قالوا: قمت وزيداً، واستوى الماء والخشبة، وجاء البرد والعطالية، وما صنعتْ وأباك؟ ولو تركت الناقة فنصبها لرضيعها، ومن أبيات الكتاب^(١).

لكونوا أنت وبنى أبيك — مكان الكليتين من الطحال

(١) ذكر البيت في الكتاب (١/٢٩٨) وهو بغير نسبة وفي شرح المفصل (٤٨/٢) والعيسى (٤٨/٣) وابن عييش (١٠٢/٣).

والشاعر يحفلهم على الاختلاف والتقارب في المذهب، وضرب لهم مثلاً بشرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض، وقال تعليق: «إذ تكونوا قد أخذتم الأمر بطرفه».

فأوصلوا هذه الأفعال إلى ما بعد هذه الواو، بتوسيط الواو، وإيصالها للفعل إلى ما بعدها من الأسماء. وقالوا أيضاً: قام القوم إلا زيداً، ومررت بالناس إلا بكرأ، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد «إلا» بتوسيط «إلا» بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء. وذلك لضعف الأفعال قبل الواو وإلا عن وصولها إلى ما بعدهما. كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء وتصفيتها إليها. فلِمَ لم يُجْرِ هذان الحرفان، أعني الواو وإلا، مجرى حروف الجر في أن يُجْرِ بهما ما بعدهما، كما جُرّ بحروف الجر ما بعدها؟ وهلَا لما أوصلا الأفعال قبل هذين الحرفين إلى الأسماء التي بعدهما، ولم يُجْرِ بهما، بل أقضى نصب الفعل بهما إلى ما بعدهما، أوصلا الأفعال التي قبل حروف الجر إلى الأسماء التي بعدها، وأظهرها نصب الفعل في الأسماء التي بعد حروف الجر، فقالوا: مررت بزيداً، ونظرت إلى بكرأ، كما قالوا: قمت وزيداً، وقام القوم إلا بكرأ؟ وما الفرق بين المرضى؟

فأجلوا: أن الواو والإ يفارقان حروف الجر في ذلك.

أما الواو مع المفعول معه في نحو «قمت وزيداً» فجاربة هنا مجرى حروف العطف، الدلالة على ذلك أن العرف لم تستعملها قط بمعنى «مع» إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت؛ الا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، أي: مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيد، فتعطف زيداً على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تركت الناقة وقصيّلها لرضعها، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول «وقصيّلها». وكذلك قولهم: جاء البرد والطيسالسة، قد كان يجوز أن تقول «والطيسالسة» خترق على العطف، فلما كانت الواو في المفعول معه جاربة مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جرأ ولا غيره، لم يجز أن يُجْرِ بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه، كما يُجْرِ بحروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال.

ويؤكد أيضاً عندك أن الواو التي يمْعنِي «مع» جارية مجرى حروف العطف، وإنها لا تُفعَّل إلا في الأماكن التي لو عطف بها فيها لصلح ذلك، امتناع العرب وال نحوين من إجازتهم : انتظرتك و طلوع الشمس، أي: مع طلوع الشمس. قالوا: وإنما لم يجز ذلك لأنك لو رُمِّتْ هنا أن يجعلها عاطفة فتقول: انتظرتك و طلوع الشمس، فترفع الطلع عطفاً على الناء لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمتُ زيداً، فتعطف زيداً على الناء لأنه قد يجوز من زيد القيام.

فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه.

وعلى أن أبا الحسن قد كان يذهب في المعمول معه إلى أن انتصابه انتساب الظرف، قال: وذلك أن الواو في قوله **«قمتْ زيداً** إنما هي واقعة موقع «مع»، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفتْ «مع» وقد كانت متصلة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب «مع» الواقعية الواو موقعيها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت «مع» منصوبة بنفس **«قمتْ بلا** واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو مقامها جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها **«قمتْ بلا** واسطة حرف، فكان الواو الآن على مذهب أبي الحسن ليست موصولة لـ**«قمتْ** إلى **«زيد»** كما يقول كافة أصحابنا، وإنما هي مصلحة لـ**«زيد»** أن ينتصب بتوسطها انتصاب الظرف، وليس موصولة لل فعل إلى ما بعده إيصال حروف الجر الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، فلذلك لم يجر بالواو في المعمول معه. فهذه حال الواو.

واما **«إلا»** في قوله: قاموا إلا زيداً، فإنها وإن كانت قد أوصلت **«قام»** إلى **«زيد»** حتى انتصب بها، فإنها لم تتجزَّ من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون

الأفعال والمحروف؛ ألا تراك تقول: ما جاءنى زيد قطُّ إِلَّا يقرأ، ولا مررت بِمحمد قطُّ إِلَّا يصلُّ، ولا نظرت إِلَى بكر إِلَّا في المسجد، ولا رأيت أخاك إِلَّا على القرآن، فلما لم تُخالصْها العرب لالأسماء، بل باشرت بها الأفعال والمحروف كما باشرت بها الأسماء، لم يَجُزْ لها أن تعمل جرًّا ولا غيره، وذلك لأنَّ الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لا يجوز أن تكون عاملة، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وهل قام زيد؟ وما زيد أخوك، وقام زيد، في لغة بني تميم، ولا يكون العامل في أحد القبيلين إلا مختصاً بما يعمل فيه، بل إذا وجدنا حروفاً تختص بأحد القبيلين، ثم لا تعمل فيما تختص به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف في اختصاصها بالأسماء، «وَقَدْ» و«سُوفَ» في اختصاصهما بالأفعال، فما يشيع فيهما ولا يختص بأحدهما أخرى إلا يكون له عمل في شيء منهما، فلذلك لم يَجُزْ «إِلَّا» في قوله: قام القوم إِلَّا محمداً، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها.

على أنَّ أبي العباس قد ذهب في انتصار مابعد «إِلَّا» في الاستثناء إلى أنه يناسب يدل عليه معنى الكلام، فكأنه عنده إذا قلت «قاموا إِلَّا بكرًا» تقديره: استثنى بكرًا، أو: لا أعني بكرًا، فدللت «إِلَّا» على استثنى «وَلَا أعني». وهذا وإن كان مذهبًا مدخولاً عندنا، وهو يقصد الصواب الذي هو مذهب سيبويه، فقد قال به رجل يعبد جبلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها. وعلى أن الكوفيين أيضًا قد خالقو سيبويه وأصحابه وأبي العباس ومن رأى رأيه في انتصار المستثنى. فهذا كله يُوجِّدُك العلة التي لها فارقت «إِلَّا» حروفَ الجر.

واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي يعده، وجَرَّه

الحرف، فإن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قوله: مررت بزيد، فجازى مجروره، و«بزيده» جميعاً في موضع نصب، والدلالة على صحة هذه الدعوى مطردة من وجهين: أحدهما أن عبرة هذا الفعل الذي يصل بحرف الجر قد تجدها فيما يصل بنفسه؛ الآخر أن قوله «مررت بزيد» في معنى «جئت زيداً». وكذلك: نظرت إلى عمرو في معنى: أبصرت عمرًا وانصرفت عن محمد، أي: جاوزت محمداً. فهذا من طريق المعنى. وأما من طريق اللفظ فإن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعاً، لأنهما جميعاً منصوباً للموضع، وذلك قوله: مررت بزيد وعمراً، ونظرت إلى محمد وخالدأ. وعلى هذا ما أشده سيبويه من قول ليدي:

فإن لم تجد من دون عدنان والدَّا ودون مَعْدِ فلتزَعُكَ الْمُواذَلُ

فعطف [دون] على موضع [من دون]. وأنشد أيضاً لعقبية الأسدى^(١):

مُعاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجُحْ فَلَسْنَا بِالْجَبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

عطف «الحديد» على موضع «بالجبال»، ولهذا قال سيبويه: «إنك إذا قلت: مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً» بيريد بذلك أنه لو لا الياء الجارة لانتصب زيد، وعلى ذلك أجازوا: مررت بزيد الطريف، بتصب الظريف على موضع

(١) ذكر البيت في الكتاب (٦٧/١) وفي الأصل (عقبية) وفي شرح المفصل (٩/٤). ولقد قال الاستاذ عبدالسلام هارون محقق الكتاب: «وقد ردَّ على سيبويه رواية البيت بالتصب هذه، لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده، ما يدل على ذلك وهو قوله: أكلتم أرضنا فجرزقوها فهل من قائم أو من حميد قال الشتيري: وسيبوه غير متهم - رحمة الله - فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير ملائمة المعروفة، أو يكون الذي أشده ره إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة، فيكون الاحتجاج بلغة المشد لا بقول الشاعر.

«بزيده». ومن هنا أيضاً قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أُسند الفعل إليها بانهما في موضع رفع، وذلك نحو: ما جاءني من رجل، وما قام من أحد. وكذلك ما لم يُسمَّ فاعله، نحو: سيرَ بزيده، وعجب من جعفر، وتظر إلى محمد، وانصرَف عن زيد، وانقطع بالرجل. وإنما قضوا في هذه الأشياء في هذه الموضع برفع معاناتها من قبل أنها قد كانت مع الفعل المستند إلى فاعله منصوبة الموضع، نحو سرت بزيده، وعجبت من خالد، ونحو ذلك، فلما لم يُسمَّ الفاعل، وأُسند الفعل إلى الذي كان منصوباً مع الفاعل، قضى برفعة لقيامه مقام الفاعل، فإذا جاز لهم أن يقضوا على موضع الفعل والفاعل في بعض الموضع بانهما في موضع رفع، وإن كان الفعل مستقلاً بفاعله، وذلك قولهم: حبذا زيد، وحبذا هند، فإن يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذين لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بظرف ولا غيره أجرد بالجواز. وبذلك على شدة امتزاج حرف الجر بما جرّه، وأن العرب قد أجرتهم جميعاً مجرري الجزء الواحد قولهم: مررتَ بي، والمآل لي، فتسكّنهم الباء في «بي» و«لي»، وكوئلما على حرف واحد، بذلك على اعتمادهما على الباء واللام قبلهما، وأنهما غير مُقدِّرٍ الانفصال متنهما لقلتهما في العدد وضعفهما بالسكون.

ولأجل ما ذكرناه من شدة اتصال الجار بالمجرور، ما قُبِح عندهم حذف الجار وبقية جره بحاله، إلا فيما شدّ عنهم. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في القسم مع الخير لا الاستفهام: «الله لا يؤمن». وحكي أبو العباس أن رؤبة قبل له: كيف أصبحت؟ فقال: خبر، عافاك الله، أي: بخبر، بحذف الباء، وانشدوا قول الشاعر^(١):

(١) ذكر البيت في ديوان جميل بنتي (١٨٨) وهو بغير نسبة في الخصائص (٢٨٥/١)، وصدره في الخصائص (٣/٣) ١٥ -

الرسم : أثر المدار على الأرض ، العطل : ما بُرِزَ من آثارها، أقضى : أهْوَت .

رَسِّمْ دَارِ وَقْتُ فِي طَلَّةٍ كَذَنْ أَضْسَى الْفَدَاءَ مِنْ جَلَّهُ

أى : رَبِّ رَسِّمْ دَارِ.

فَامَا قَوْلُهُمْ «لَا هَا اللَّهُ ذَا» فَإِنَّ «هَا» صَارَتْ عَنْهُمْ عَوْضًا مِنْ الْوَاوِ الْأَتَرَاها لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا، كَمَا صَارَتْ هَمْزَةُ الْاسْتَفْهَامِ فِي «أَكْلَهُ إِنْكَ لَقَائِمَ» عَوْضًا مِنْ الْوَاوِ، وَهَذَا كَانَهُ أَسْهَلُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَكَلَاهُمَا لَا يَجُوزُ الْقِيَامُ عَلَيْهِ.

وَاعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْبِيَاءُ قَدْ زَيَّدَتِ فِي أَمَاكِنِ - وَمَعْنَى قَوْلِي «زَيَّدَتْ» أَنَّهَا إِنَّمَا جَنَّ بِهَا تُوكِيدًا لِلْكَلَامِ، وَلَمْ تُحَدِّثْ مَعْنِي، كَمَا أَنَّ «مَا» مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ : «فِيمَا نَقْضُهُمْ»^(١) وَ«عَمَّا قَلِيلٍ»^(٢) وَ«وَمَا خَطَا يَنْهَى»^(٣) إِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : فَنَقْضُهُمْ، وَعَنْ قَلِيلٍ، وَمِنْ خَطَايَاهُمْ - وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ»^(٤) تَقْدِيرُهُ : كَافِيَا عَبْدَهُ. وَقَوْلُهُ : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»^(٥) أى : أَلَسْتُ رَبِّكُمْ؟ «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا»^(٦) أى : مُؤْمِنًا لَنَا. «وَمَا أَنَا بِظَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ»^(٧) أى : طَارِدُ الْمُؤْمِنِينَ. فَامَا قَوْلُهُ تَعَالَى : «تَبَتَّبُ الدَّهْنُ»^(٨) فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَىَّ أَنَّ الْبِيَاءَ فِيهِ

(١) سورة النساء : الآية (١٥٥) (٢) سورة المؤمنون : الآية (٤٠)

(٣) سورة توحيد الآية (٤٥) (٤) سورة الزمر : الآية (٣٦)

(٥) سورة الأعراف : الآية (١٧٢) (٦) سورة يوسف : الآية (١٧)

(٧) سورة الشورى : الآية (١١٤) (٨) سورة المؤمنون : الآية (٢٠)

وَالآية تَقْرَأُ «تَبَتَّبُ الدَّهْنُ» وَلَقَدْ ذُكِرَ السَّبِيلُونُ فِي الدِّرِّ المُشَوَّرِ عَنْ قِرَاءَةِ الآيَةِ : «وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنَ حَمْدَى عَنْ عَاصِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ قَرَا (مِنْ طُورِ سِينِيَّة) يَنْصُبُ السِّينَ مُدَرَّدَةً مُهْمَزَةً الْأَلْفَ (تَبَتَّبُ) يَنْصُبُ التَّاءَ وَرَفِيعُ الْبِيَاءِ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنَ حَمْدَى عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ عِيدَالْمَلْكِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ «تَبَتَّبُ الدَّهْنُ» يَنْصُبُ التَّاءَ وَرَفِيعُ الْبِيَاءِ. وَقَدْ قَرَا أَبْنُ كَثِيرٍ وَأَبْوَ عَمْرُو (تَبَتَّبُ) يَنْصُبُ التَّاءَ وَكَسْرُ الْبِيَاءِ، وَقَرَا يَقِيَّةُ السَّبِيَّةِ (تَبَتَّبُ) يَنْقَطُ التَّاءَ وَضَمُّ الْبِيَاءِ. السَّبِيَّةُ (٤٤٥).

الْدَّهْنُ : عَصَارَةُ كُلِّ شَيْءٍ ذَيْ دَسْمٍ.

رائدة، وأن تقديره: **تُبَيِّن الدُّهْنَ**. وكذلك قول عترة^(١):

شَرِيبٌ ماءَ الدَّحْرُضِينَ، فَاصْبَحَتْ رَوْاهَةَ تَفَرُّعٍ حِيَاضَ الدَّيَّانِ

قالوا: أراد: شربت ماء الدحرضين. وهذا عند حلائق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله عندهم - والله أعلم - **تُبَيِّنَ مَا تَبَثَّهُ الدَّهْنُ فِيهَا**، كما تقول: خرج زيد بشيابه، أي: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيقه، أي: وسبيقه معه، وكما أنشد الأصمعي^(٢):

وَمُسْتَنَةٌ كَاسْتَانِ الْفَرْوُونِ فِي قِدْ قَطَعَ الْحَبَلَ بِالْمَرْوَدِ

أي: قطع الحبل ومزروده فيه. ونحو هذا قول أبي ذؤيب^(٣):

(١) ذكر البيت في ديوان عترة (٢٠١). وفي الملاقات السبع للدكتور على الجندي (١٨٢/١) شربت: أي النافقة. ماء الدحرضين أي من ماء الدحرضين، فالبلاء يعني من الدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما **دَحْرُضُ** وللآخر **وَسِيع**. فلما جمعهما **غَلَبَ** أحد الاثنين على الآخر، كما يقال: القسمان، أي الشمس والقمر غلب القمر، وكما تقول الموصلان، وأقصوده: الموصل والجزيرة والمصريتان أي البصرة والكوتة. شربت ماء الدحرضين: يعني شربت منهما فهي بذلك آمنة زردا. زوراء: صيحة فسلا، من الزور، وهو التسليل والبعد، حياض الديلم، مياه الديلم والديلم: قيل هم الأعداد، وقيل، الديلم: الداهية. وقيل: هي ماء معروفة للأعراب، وقيل هي ماء من ماء بني سعد، ويقول الشاعر: إن سقيتها من هذين الماءين فاروتها لأنى أعلم إلى سامر يحياض لا أحب لها أن تشرب منها فاجزها إليها ولا انتق إلى هذه المياه.

وذكر البيت في اللسان في مادة (بيت).

(٢) ذكر البيت في اللسان في مادة (بيت) وفي مادة (خرف) وفي شرح أشعار الهلبيين (٨٥) والخروف هنا: ولد الفرس إذا بلغ ستة أشهر أو بعده. المرود: الوليد أو قطع الحبل ومزروده فيه.

(٣) شرح أشعار الهلبيين (٢٥) وجمهرة أشعار العرب (٦٩١) القصيدة (٢٩) الغليات: جمجمة. وهي طرف التصل من أسفل. تزيد: هو ابن جيدان بن عمران تنسب إليه البرود التزيدية. شبه طرائق الدم على أدرعها بطرائق تلك البرود الحمر.

يَعْثُرُنَّ فِي حَدَّ الظُّبَاتِ كَائِنًا كُسْبَتُ بِرُودَبَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ

يصف الحمير، أي: يعثرن وهن مع ذلك قد تثبن في حد الظُّبَات. وكذلك قوله: «شربت ماء الدُّخْرُضَين» إنما الماء في معنى «الماء»، كما تقول: شربت بالبصرة والكوفة، أي: في البصرة والكوفة، أي: شربت وهي ماء الدُّخْرُضَين، كما تقول: وَرَدَنَا صَدَاءً^(١)، وَوَاقَنَا شَجَاجًا^(٢)، وَنَزَلَنَا بِوَاقْصَة^(٣). فاما قول أبي ذؤيب^(٤):

شَرِينَ مَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّمَتْ مَنِي لَجَعَ حُضْرَ لَهَنَ نَيْجَعُ

يعني السحاب، فالباء فيه زائدة، إنما معناه: شرين ماء البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف. وقال بعضهم: معناه: شرين من ماء البحر، فأوجع الباء موقع من. وأخبرتنا محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى قال: «قال أبو عثمان - يعني المازني - في قول الشاعر^(٥):

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مِنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِلَيْنَا

(١) صَدَاء: ركيبة ليس عندهم ماء أعلب منها.

(٢) شَجَاج: وادٍ بين مصر والمدينة.

(٣) وَاقْصَة: اسم لعدة مواضع: منها واقصة: لاسم ماء النبي كعب.

(٤) شرح اشجار الهنالين (١٢٩) ومني يعني من وهذا في لغة هنليل، نيج: من سريسا، يقال: ناجت الريح: إذا أسرعت ولها صوت.

(٥) ذكر البيت في الكتاب (٢/١٠٥) ونُسبَ إلى الأنصاري وعلى عليه الاستاذ عبد السلام هارون وقال: «هو خسان بن ثابت وليس في ديوانه، أو لكتب بن مالك، أو عبد الله بن رواحة، وانتظر ابن الشجيري (٢/٣١١، ٣٦٩) وابن يعيش (٤/١٢) وشرح شواعد المغني (١١٦، ٢٥٢) ويقول الشاعر: كفانا فضلا على الذين ليسوا منا أن النبي قد أحينا وهاجر إلينا وذكر البيت في اللسان في مادة (كفي) ونسبة إلى الأنصاري.

إِنَّمَا تَدْخُلُ الْبَاءَ عَلَى الْفَاعِلِ، وَهَذَا «شَادٌ». يُرِيدُ أَنْ مَعْنَاهُ: كَفَانا وَقَاتَ
عَلَيْهِ أَيْضًا عَنْهُ^(١):

إِذَا لَاقِتِ قَوْمًا فَاسْأَلْهُمْ كَفِيْ قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا

وهذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خبيثاً أصحابهم، فجعل الباء في
الصاحب، وموضعها أن تكون في «قوم» إذ هم القاعلون في المعنى. وكذلك قوله
تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ﴾^(٢) تقديره - والله أعلم - ولا
تلقوا أيديكم. وهذا واسع عنهم جداً. وأما قول الآخر^(٣):

فَاصْبِحُنَّ لَا يَسْأَلُهُ عَنِ يَمَابِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّرُ

فإنه زاد الباء، وفصل بها بين «عن» وما جرته، وهذا من غريب مواضعها.
فاما قولهم: سميته زيداً وبزيده، وكنيته أمياً عبد الله وبأبي عبد الله، فليست الباء فيه
زائدة، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلواه تارة أخرى بنفسه، كما
قالوا: جئته وجئت إليه ، وخَيَّثْتُ صدره وخَيَّثْتُ بصدره.

فاما قولهم: فَرِقْتُهُ وَفَرِقْتُ مِنْهُ، وجَزَعْتُهُ وجَزَعْتُ مِنْهُ، فأصلهما أن يتعديا

(١) عنه : أى عن أحمد بن يحيى ثعلب . والبيت في مجالس ثعلب (٢٧٦)
وفي لسان العرب في مادة (كفي) ولكن انشد ابنه أبيه في هذا الموضع لجحادة الليثي ورواه
بروایة مختلفة واتبع بیہت آخر :

سَلَّيْتُ عَنْيَ بْنَ بَكْرٍ كَفِيْ قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا
هَلْ أَفْتُرُ عَنِ اصْوَلِ الْأَخْلَقِ فَنَهُمْ إِذَا عَرَضْتُ وَاقْطَعْتُ الصَّدَورًا

وذكر البيت في اللسان في مادة (كفي) يغير نسخه وبلفظ (لاقيت قوم)

(٢) سورة البقرة : الآية (١٩٥)

(٣) البيت في ديوان الأسود بن يعمر (٢١) صَعَدَ: ارتقى ، تصَوَّرَ: نزل .

بحرف الجر، وإنما يختلف تخفيفاً. يدل على ذلك أن فَرَقْتُ وجَزَعْتُ أفعال غير واسلة، بمنزلة بَطِرتُ، وأَشَرْتُ، وعَرَضْتُ وهَبَّتُ، وهذه كلها أفعال النفس التي تحدث لها ولا تتجاوزها، وإنما هي بمنزلة كرُمْتُ وحَسْنَتُ وظَرَفْتُ وشَرَفْتُ.

فهذه أحوال الباء في زيادتها مع الفعلة - أعني بالفعلة المفعول - وفيه معظم زيادة الباء.

وقد زيدت الباء أيضاً مع أحد جزأى الجملة التي لا تعقد مستقلة إلا به، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها الباء، والآخر الخبر، والآخر الفاعل.

فاما الباء فقولهم: يحسبك أن تفعل كذا، إنما هو حسبك أن تفعل كذا، وبالباء زائدة، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو زيد^(١):

يَحْسِبُكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بَإِنْكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

أى : حَسِبُكَ ذلك . كقوله تعالى : «بِإِيمَانِ النَّبِيِّ حَسِبُكَ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢) ولا أعلم الآن مبتداً زيدت فيه الباء غير هذه اللقطة ، وقولهم^(٣) :

أَنِّي بِالدَّهْرِ بِمَا أَتَى يَهُ

(١) ذكر البيت في المساند في مادة (ضرر) وتبسيطه إلى الأشهر الرئيسيات يعود إلى رضوان: ثم ثنا رضوان عن ضيقيه الم يات رضوان عن التذر
يحسبك في القوم أن يعلموا بإنك فيهم غنيٌّ مُضِرٌّ
وقد علم المشرط الطارحون بإنك للهيف جُوعٌ وقرءٌ
وانت مسيخٌ كلجم الحوار فلا انت سلو ولا انت مُسرٌ
والبيت بغير نسبة في المصنفات (٢٨٢/١) وشرح الفصل (١١٥/٢) المطر: الذي يروح عليه
ضرة من المال.

(٢) سورة الأفال: الآية (٦٤)

(٣) وفي نسخة أخرى للمخطوط: الرجل لزيادة المرادي وهذا للقول على معنى التمجيد والاستغاثة.

وأما زيادتها في خبر المبتدأ ف قوله تعالى : «**جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**»^(١) ذهب أبو الحسن إلى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاء سيئة مثلها. وإنما استدل على هذا بقوله تعالى في موضع آخر : «**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلَهَا**»^(٢). وهذا منهاب حسن، واستدلال صحيح، إلا أن الآية قد تحمّل، مع صحة هذا القول، تأويلين آخرين :

أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكانه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها، كما تقول: إنما أنا بك، أي: إن كائن موجود بك، إذا صفت نفسك له. كقولك: توكلني عليك، وإصغاني إليك، وتوجهني نحوك، فتخيير عن المبتدأ بالظرف الذي فعل ذلك المصدر يتناوله، نحو قوله: توكلت عليك، وأصغيت إليك، وتوجهت نحوك وبذلك على أن هذه الظروفي في هذا ونحوه أخبار عن المصادر قبلها تقدمها عليها، ولو كانت المصادر قبلها واصلة إليها ومتناولة لها وكانت من صفاتها ومعلوم استحالة تقدم الصفة أو شيء منها على الموصول، وتقدمها نحو قوله: عليك اعتمادي، وإليك توجهني، وبذلك استعاضت، قال الله تعالى: «**وَإِلَيْهِ مَأْبِ**»^(٣) «**وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ**»^(٤). وقال الكمي^(٥):

فَيَا رَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَتَّسَعُ عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ؟
وسألت آيا على عن قول كثير^(٦):

وَإِنِّي وَتَهَمَّمِي بِعَزَّةِ بَعْدَنَا وَتَخَلَّتِ

(١) سورة يوسف : الآية (٢٧). (٢) سورة الشورى : الآية (٤٠).

(٣) سورة الرعد : الآية (٣٦). (٤) سورة المائدah : الآية (١٨).

(٥) ذكر البيت في العبس (٥٣٤ / ١) وتبه إلى الكمي الموكـ: المحمد والستفات.

(٦) البيت في ديوان كثير عزّة (١٠٣).

فقلت له: ماموضع «تهيامي» من الإعراب؟ فأفتني بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره: «بعزّة» على نحو ما قدمنا آنفًا، وجعل الجملة التي هي «تهيامي بعزّة» اعترافًا بين اسم «إن» وخبرها؛ لأن فيها ضرباً من التشديد للكلام، كما تقول: إنك - فاعلم - رجل سوء، وإنك - والحق أقول - جميل المذهب.

وهذا الفصل والاعتراض الجارى مجرى التوكيد كثير فى الكلام. وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل فى نحو ما أشدهاته أبو على من قوله^(١):

وقد أدركتنى - والحوادث جمة أستة قوم لا ضياع ولا عُزُول

كان الاعتراض بين اسم «إن» وخبرها أسوأ.

وقد يحتمل بيت كثير أيضًا تاوياً آخر غير ما ذهب إليه أبو على، وهو أن يكون «تهيامي» في موضع جر على أنه أقسم به، كقولك: إنني - وحْبُك - لضئين بك. وعرضتُ على أبي على هذا الجواب؛ فقبله، وأجاز ما أجاز. فالباء على هذا في «بعزّة» متعلقة بنفس المصدر الذى هو التهيم، وهي فيما ذهب إليه أبو على متعلقة بمحتوى هو الخبر عن «تهيامي» في الحقيقة.

فهذا استفاء الكلام في أحد الوجهين اللذين يحتملهما قوله عن اسمه: «جزاء سيدة بمنتها» بعدما أجازه أبو الحسن فيها عاقدست ذكره.

والوجه الآخر: أن تكون الباء في «بمنتها» متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء، وخبره محدث، كأنه قال: «جزاء سيدة بمنتها» كائن، أو

(١) البيت في الخصائص (٣٣١/١)، وفي شرح أبيات المغني (٦/١٨٣) وتسب إلى جويرية بن زيد وفي شرح شواهد المغني: ٨٠٧.
عُزُول: جمع عزول وهو من لاسلاح معه.

وأَقْعَدَ حَذْفَ الْخَيْرِ فِيهِ حَسْنًا مُتَجَهِّمًا، كَمَا حَذَفَ فِي
عَدَةِ مَوَاضِعٍ غَيْرِهِ مَا يَطْلُو الْقَوْلُ بِذِكْرِهِ، كَانَ «تَهِيَامِي» مِنْ بَيْتٍ كَثِيرٍ أَيْضًا مُرْتَفَعًا
بِالْأَبْدَاءِ، وَالْيَاءِ مُتَعَلِّقَةٌ فِيهِ بِنَفْسِ الْمُصْدَرِ الَّذِي هُوَ التَّهِيَامُ، وَالْخَيْرُ أَيْضًا مُحَذَّفٌ،
كَانَهُ قَالَ: وَتَهِيَامِي بِعَزَّةِ كَاهِنٍ، أَوْ وَاقِعٌ عَلَى مَا يَقْدِرُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ. فَهَذَا
مَا تَحْتَلِهِ الْآيَةُ مِنْ غَيْرِهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسْنِ، أَعْنَى قَوْلَهُ تَعَالَى: «جَزَاءُ سَيِّئَاتِ بَنِيهِمْ».

وَأَمَّا زِيادَتُهَا فِي الْفَاعِلِ فَنَحْوُ قَوْلِهِمْ: كَفَى بِاللَّهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَفَى بِنَا
حَاسِبِينَ»^(١) إِنَّمَا هُوَ: كَفَى اللَّهُ، وَكَفَيْنَا، كَقُولُ سُحْبِمْ:

..... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيَا^(٢)

فَالْبَلَاءُ وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ، كَقُولُكَ: مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ،
فَالْجَلَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ، وَنَحْوُهُ قَوْلِهِمْ فِي التَّعْجِيبِ: أَحْسَنُ
بِزِيدٍ، وَأَجْمَلُ بِبَكَرٍ، فَالْبَلَاءُ وَمَا بَعْدُهَا فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ، وَنَحْوُهُ قَوْلِهِمْ فِي
التَّعْجِيبِ: أَحْسَنُ بِزِيدٍ وَأَجْمَلُ بِبَكَرٍ فَالْبَلَاءُ وَمَا بَعْدُهَا فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ، وَلَا
ضَمَيرٌ فِي الْفَعْلِ. وَهَذَا مُشَرَّحٌ فِي بَابِ التَّعْجِيبِ..

وَقَدْ زَيَّدَتْ أَيْضًا فِي خَيْرِ «الْكَنَّ» لِشَبَهِ الْفَاعِلِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

(١) سورة الأيات: الآية (٤٧).

(٢) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي كِتَابِ سَبِيلِهِ (٢٦/٢) وَقَالَتْ سُحْبِمْ عَبْدُ بْنِ الْمَسْحَاسِ وَذُكِرَ الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ

(٣) واليبي (٣/٦٦٥) وَابْنِ يَعْشَ (١١٥/٢) وَشَرَحُ شَوَّاهِدِ الْمُقْتَنِ (١١٢) وَالْبَيْتُ بِشَمَاءِ:

عَيْرَةُ وَدْعَ إِنْ تَهْزِتْ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيَا

عَيْرَةُ: تَصْفِيرُ غَمَرةٍ. قَالَ أَبُو عَيْنَةَ: كَانَتْ صَاحِبَتِهِ الَّتِي شَفَقَتْ بِهَا تَسْمِيَةً غَالِيَةً، وَهِيَ مِنْ

أَشْرَافِ عَيْمَ بْنِ مَرْءَةِ، وَلَمْ يَجْعَسْ عَلَى ذِكْرِ اسْمَهَا.

حواشِ الدِّيَوَانِ (٢٥). كَمَا ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي الْلِسَانِ فِي مَادَةِ (كَنَّ)

(٣) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي الْلِسَانِ فِي مَادَةِ (كَنَّ) بِغَيْرِ نَسَبَةٍ وَفِي شَرْحِ المَقْصُلِ (١٣٩/٨)

ولكنَّ أَجْرًا لو فَعَلْتُ بِهِ ————— وَهُلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ؟

أراد: ولكن أجرًا لو فعلته هيئ، وقد يجوز فيه أن يكون معناه: ولكن أجرًا لو فعلته بشيء هيئ، أي: أنت تصلين إلى الأجر بشيء هيئ، كقولك: وجوب الشكر بالبر الهين، فتكون الباء على هذا غير زائدة، وأجاز أبو بكر محمد بن السري أن يكون قوله: كفى بالله تقديره: كفى اكتفاوك بالله، أي: اكتفاوك بالله يكفيك.

وهذا يضعف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر ممحوظ، وهو الاكتفاء، ومحال حنف الموصول وبقية صلته، وإنما حسنه عندي قليلاً أنك قد ذكرت «كفى»، فدل على «الاكتفاء» لأنها من لفظه، كما تقول: من كذب كان شرًا له، أي: كان الكذب شرًا له، فأضمرته للدلالة الفعل عليه، فهو هنا أضمر اسمًا كاملاً، وهو الكذب، وثم أضمر اسمًا ويقى صلته التي هي بعده، فكان بعض الاسم مضمراً وبعده مظهراً، فلذلك ضعف عندي، والقول في هذا قول سيبويه: إنه يريد: كفى الله، كقوله تعالى: «وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ الْقَاتِلَهُ»^(١). ويشهد بصحة هذا المذهب ما حكى عنهم من قوله: «مررت بآياتٍ جادَ بهنَ آياتٌ، وجُدِنَ آياتٌ» فـ«بهن»: في موضع رفع، والباء: زائدة كماترى، أخبرتني بذلك محمد بن الحسن القراءة عليه، عن أحمد بن يحيى، أن الكسائي حكى ذلك عنهم، ووجدت مثله للاشتغال، وهو قوله^(٢):

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَرْاجِهَا وَحْبٌ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

(١) سورة الأحزاب: الآية (٢٥).

(٢) ذكر البيت في شرح الشافية (٤/١٥) وهو للأخطلل التصواني في وصف الحمر، ويقصد اقتلوها: أي امزجوها بالماء فكسر حدتها وتلعب أثراها.

فـ «بها»: في موضع رفع بـ «حب».

وقد حذفت الباء في «رب»، وأصلها «رب».

إنما جاز عندي زيادة الباء في خبر المبتدأ لمضارعته الفاعل؛ فاحتياج المبتدأ
إليه كاحتياج الفعل إلى فاعله.

واعلم أن الباء قد تبدل منها في القسم الواو في نحو قوله: والله ، أصله:
يالله . والدلالة على أن الباء هي الأصل أمران: أحدهما أنها موصولة للقسم إلى
المقسم به في قوله : أحلف بالله ، كما توصل الباء المرور إلى المرور به .

في قوله: مررت بزيد ، فالباء من حروف الجسر بمثابة «من» و«عن» .
والآخر أن الباء تدخل على المضمر كماتدخل على المظاهر ، تقول: بالله لا قرمن ،
وبه لا قعدن ، والواو لاتدخل على المضمر البة ، تقول: والله لا أضربيك ، فإن
اضمرت قلت: به لا أضربيك ، ولا تقول: وَهُ لا أضربيك ، فرجوعك مع الإضمار
إلى الباء يدل على أنها هي الأصل ، انشدنا أبو على قال: أشد أبو زيد^(١) :

رأى برقاً فأوضَعَ فوق بخْرٍ فلا يكِ ما أَسَالَ ولا آغَامَا

وأنشدنا أيضاً عنه^(٢):

الآنادت أمامة باحتمالٍ لحزنِي ، فلا يكِ ما أَبالي

إنما أبدلت الواو من الباء لأمرتين: أحدهما مضارعتها إليها لفظاً ، والآخر
مضارعتها إليها معنى ، أما اللفظ فلان الباء من الشفة ، كما أن الواو كذلك . وأما
المعنى فلان الباء للإتصاق ، والواو للاجتماع ، والمعنى إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه .

(١) سبق نسبة البيت (٤٠١) . (٢) تقدم الكلام عليه (٤٠١) .

وأما إيدال التاء من الواو في القسم فستذكره في موضعه بإذن الله تعالى من باب التاء.

واعلم أن جميع الحروف التي تقع في أوائل الكلم حكمها الفتح أبداً لغتها، تحرووا والمقطف وفادة، وهنزة الاستفهم، ولام الابتداء، فاما الباء في «بريدة» فلما كُسرت لمضارعتها اللام المبارة في قوله: المال لزيد، وستذكر العلة في كسر اللام في موضعها، ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما في الجر، وفي الذلاقة، وإنزوم كل واحد منها الخرقية، وليس كذلك كاف الشبيه، لأنها قد تكون اسمًا في بعض المراضع، وستذكر ذلك في موضعه.

★ ★ *

حَرْفُ التَّاءِ

الباء حرف مهموس، يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلاً، وبدلًا، وزاداً.

فإذا كانت أصلًا وقعت فاءً وعيناً ولاماً، فالفاء نحو ثمِّر وتنَّا، والعين نحو فِتْر وقتل، واللام نحو فَخْتَ وتحَتَ.

وأما إيدالها فقد أبدلت من ستة أحرف هن: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والدال.

إيدالها من السواو: قد أبدلت الباء من الواو فاءً إيدالاً صالحًا، وذلك نحو «تجاه» وهو فعل من الوجه. وتراث: فعل من ورَة. وتنية: فعيلة من وقت. ومثله التَّقْرَى، هو فعلٌ منه، وكذلك تُقاة: فعلة منها. وتوراة عندها: فرعولة من ورَى الزَّند، وأصلها وورَة، فابتدالت الواو الأولى تاءً، وذلك أنهم لو لم يبدلوها تاءً لوجب أن يبدلوا همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة. ومثلها تَوَّجَ، وهو فرعٌ من وكِيج يكِيج، كذا هو القيساس في هذين الحرفين، وأصله على قولنا: وَوَّاج. وتوراة، وتَوَّاج عند البغداديين: تَفَعَّل، وحملهما على فرعٍ أو وجه لكثره فَعَلَ في الكلام وقلة تَفَعَّل. ومن ذلك «تُخْمَة» أصلها: وُخْمَة لأنها فعلة من الوَسَامَة. وتَكَاه: لأنها فعلة من تَوَكَّات. وتَكْلَان: فَعَلَان من تَوَكَّلَتْ. وَتَقْبُرَ:

فيَعُوْدُ مِنَ الْوَقَارِ وَمِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ^(١):

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الِّبَلَى تَقْوُرِي

أصله: ويَقُورُ. وقالوا: رجل تُكَلَّة، أي: وَكَلَّة، وهو فُكَلَّة من وَكَلَّ يَكَلُّ.
 وقالوا: أَلْتَجَهُ، أي: أَلْتَجَهُ، وضربه حتى أَنْكَاهُ، أي: أَنْكَاهُ. وعلى هذا أيدلوا
 الناء من الواو في القسم، وخصوصاً بها اسم الله تعالى لأنها قُرْعَ قُرْعَ، فخُصّ بها
 الأشهر وقد مضى ذلك في آنٍ وأهل. وقالوا: التَّلِيدُ، والتَّلَادُ^(٢) من ولد.
 وتَرَى^(٣): فَعَلَى مِنَ الْمَوَارِثَةِ، وأَصْلَهَا: وَتَرَى، ومن العرب من يَنْوَهُ، يجعل
 الفها للأخلاق بمنزلة الف أَرْطَى^(٤) وَمَعْزَىٰ، ومنهم من لا يَصْرُفُ، يجعل الفها
 للثَّانِيَّةِ بمنزلة الف سَكَرَى وَغَضَبَىٰ. وهذه الالتفاظات التي جمعتها وإن كانت كثيرة،
 فإنَّه لا يَجُوزُ القياسُ عَلَيْهَا لِقُلْتَهَا بِالإِحْسَافِ إِلَى مَا لَمْ تُقلَّبْ وَأَوْ تَاءُ، فَلَا تَقُولُ
 قِيَاسًا عَلَى تَقْيَةٍ فَيَوْمَ تَرَى فِي وَزِيرٍ، وَلَا تَقُولُ فِي وَجِيهَةٍ: تَعْجِيْهَ، وَلَا فِي
 أَوْعَدَ: أَنْعَدَ، قِيَاسًا عَلَى أَلْتَجَهُ، وَلَا فِي وَلَهِيٰ: تَلَهِيٰ، قِيَاسًا عَلَى تَرَىٰ، فَامَّا مَا
 تَقْيِسُ عَلَيْهِ لِكُثُرَتِهِ فَاقْتَعَلَ وَمَا تَصْرُفُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فَاؤَهُ وَأَوْأَهُ، فَإِنْ وَأَوْهُ تَقْلِبَ تَاءُ،

(١) البيت للحجاج وهو من الرجز ذكر في الكتاب (٤/٣٣٢) وفي ديوانه (٢٧) والمصنف (٢٢٧/١) وبين يعيش (١٠/٢٨)، وفي اللسان في مادة (وقر) ويُروى برواية أخرى «فإن أَنْتَ أَمْسَى الِّبَلَى تَقْوُرِي» - والشاعر يذكر كثرة وضفافه عن التصرف، ف يجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصد، وإليه: قِيلَ المهد.

وقال الحجاج في مثل هذا:

وَلَفِرْهُ بِلَهِيٰ بِلَهِ السَّرِيْسَالٍ كَرِ اللَّيَالِي وَانْتِهَالِ الْأَحْوَالِ
 والثَّقِيرُ: فَيَعُودُ مِنْ وَقْرٍ وَقَارَةً وَأَصْلَهُ وَيَقُورُ قُلْبَتِ الْوَارِ تَاءُ.

(٢) التليد والتلاد: ما ولد عندك من مال أو شنج.

(٣) جاءوا ترَى: أي متواترين

(٤) الأرطى: شجر يدفع به.

وتدغم في تاء «افتتعل» التي بعدها، وذلك نحو «أَتَرْنَ» أصله: أَوْتَرْنَ، فقلبت الواو تاء، وأدغمت في تاء افتتعل، فصار أَتَرْنَ. ومثله أَتَعَدَ، واتَّلَجَ، واتَّصَكَ من الوصف، قال الأعشى^(١):

فَإِنْ تَتَعَدَّنِي أَتَمُدَكَّ بِمَثَلِهَا وَسُوفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا
وقال طرفة^(٢):

فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا تَضَابِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّ جَهَاهِ الْبَرِّ
وقال سُحِيم^(٣):

وَمَا دُمْيَةٌ مِنْ دُمَيْسَا نَمْعِجَةٌ نَظَرًا وَاتَّصَافَا
أَرَادَ مَيْسَانَ، فَزَادَ نُونَا.

والعلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: أَتَرْنَ، أَتَعَدَ، اتَّلَجَ، فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو، فيقالوا: مُوَتَّعِدُ، وَمُوَتَّرِنُ، وَمُوَتَّلِجُ، وإذا الفتح ما قبلها قلبت الفاء، فيقالوا: يَا تَعِدُ، وَيَا تَرْنُ، وَيَا تَلَجُّ. فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صاروا من قبلها مرة ياء، ومرة الفاء، مرة واوا، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جلديًا تغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله، وكانت الناء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الشياع، والواو من الشفة ، فأبدلوها تاء، وأدغموها في لفظ ما

(١) البيت في ديوان الأعشى (٢٠١) وهو من قصيدة بهجر فيها علامة الباقيات القصائد الباقية في آذانه وألسن الرواة والناس.

(٢) البيت في ديوان طرفة بن العبد (١٦١).

(٣) البيت في ديوان سُحِيم (٤٣) وبيان: كورة بين البصرة وواسط

بعدها، وهو التاء، فقالوا: أَتَعْدَ وَأَتَرْ. وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في الفعل من اليُس واليُس: أَبْسَ وَأَتَرَ، وذلك لأنهم كرهو انقلابها وأدوا متى اتضم ما قبلها في نحو مُؤْسِ، والفتاف في ياتِسْ، فاجرواها مجرى الواو، فقالوا: أَبْسَ وَأَتَرَ.

ومن العرب من لا يبدلهما تاء، ويُجري عليهما من القلب ما تكتبه الآخرون، فيقول: أَتَعْدَ، إِبْرَنَ، إِبْتَسَ، وَبَوَتَعْدَ، وَبَيَاتَنَ، وَبَيَاتَنَ، وَبَيَاتِسَ، وَمُتَعْدَ، وَمُؤْسِ. وسمع الكسائي: الطريق ياتِسْ وياتِسْ، أي: يَسْقُ ويشُعُ. وللغة الأولى أكثر واقيس، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن.

فهذا إيدال التاء من الواو والياء فاماين.

وقد أبدلت منها لامين، قالوا: أَنْتَ، وَبِنْتَ، وَهَنْتَ، وَكَلْنَا. أصل هذا كله : أَخْوَة، وَبَتْوَة، وَهَنْتَ، وَكَلْوَة، فقلولاً آخرة وبنوة، وزنهما فَعَلْ، إلى فعل وفعل، والمقوهما بالباء المبدلة من لامها بورن قُفل وجيـنـ، فقالوا: أَنْتَ وَبِنْتَ، وليس التاء فيهما بعلامة تائيـثـ، كما يظن من لا خيرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب مالا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأيـثـ لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد تسمّح في بعض الفاظه في الكتاب، فقال: بما علامتا تائيـثـ وإنما ذلك تغير منه في اللفظ لانه ارسله غـفـلاـ، وقد قـيـدـه وعلـلهـ في باب مالا ينصرف، والأخذ بقوله المعلم أولى من الأخذ بقوله الغـفـلـ المـسـلـ. ووجه تحيـزـه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنـثـ، صارتـاـ كـانـهـماـ عـلامـتاـ تـائـيـثــ.

فإن قيل: فمعاملة التأثيث في أخت^(١) وبنت^(٢)؟

فالجواب: أن الصيغة فيهما علم تأييشهما، وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على فعل و فعل، وأصلهما فعل، وإيدال الواو فيهما لاما، لأن هذا عمل اختص به المؤنث. ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصرحية، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو أبنة وبنت، فالصيغة في «بنت» قامت مقام الهاء في أبنة، فكما أن الهاء علم تأثيث لا محالة، وكذلك صيغة «بنت» علم تأييشهما، وليس بنت من ابن كصيغة من صعب، إنما نظير صيغة من صعب أبنة من ابن.

ويدل على أن أخاً وأبناً فعل مفتوحة العين، جمعهم إياهما على أفعال، نحو أبناء وآباء، حكى سيبويه «آباء» عن يوثس وانشدنا أبو على^(٢):

وَجَدْتُمْ بِنِيكُمْ دُونَا إِذْ نَسِيْتُمْ وَأَيْ بْنِ الْأَخَاءِ تَبَوَّءَ مَنَاسِبَةَ

ويدل على أن اللام منها واد قولهم في الجمع آخرات.

فأما البنّة فلا دلالة فيها عندها لقولهم «الفترّة» وهي من قولهم «افتّان»،

(١) ذكر في اللسان في مادة (أخت): «الاخت أنت الأخ، صيغة على غير بناء المذكر، والخت بدل من الواو، ورثها فعلة فقللوا إلى فعل والحقتها الناء المبدلية من لامها يرون فعل، فقالوا اخت، وليس الناء فيها بعلامة تأثيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن، وذلك لكون ما قللهما، هذا منصب سيبويه. وهو الصحيح، وقد نص عليه في باب مالا يصرف فقال: لو سئلت بها رجلاً لصرفتها معرفة، ولو كانت للتأثيث لما اتصف الاسم، على أن سيبويه قد تسبّع في بعض الفاظه في الكتاب فقال هي علامة تأثيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللقط ، لانه أرسله فعلاً، وقد قيده في باب مالا يصرف ، والاخت بقوله المعلم أقوى من الاخت بقوله الفعل المُرسل.

(٢) البيت لبشر بن المهلب كما في الخصائص (١١ - ٢٠) وتبسي في (٣٣٨ / ١) إلى بعض آن المهلب واللسان في مادة (آخر).

ولكن قولهم «بَيْت» وإبدال الشاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال الشاء من الواو أضيق من الباء، وعلى الأكثر ينفي أن يكون القياس.

وأما «هَنَّت» فيدل على أن الشاء فيها بدل من واو، قولهم في الجمع «هَنَّوْاتٍ»، قال^(١):

أَرَى ابْنَ نِزَارَ قَدْ جَفَانِي وَرَابِّي عَلَى هَنَّوْاتٍ شَانَهَا مُتَابِعٌ

وأما «كَلَّا» فذهب سيبويه إلى أنها فعلٌ، بمنزلة الذكرى والمحقري، وأصلها «كَلَّوْا» فأبدلت الواو تاءً، كما أبدلت في أخت وينت.

والذى يدل على أن لام «كَلَّا» معندة قولهم في مذكرة «كَلَّا»، «وَكَلَّا»: «فَعَلَّ»، ولامة معندة بمنزلة لام حجا ورضاء، وهما من الواو لقولهم: حجا يحجُّون، والرسُّوان، ولذلك مثلاها سيبويه بما اعتلت لامة، فقال: هي بمنزلة شروى.

وأما أبو عمُر الجرمي فذهب إلى أنها فعلٌ، وأن الشاء فيها علم تائشها، وخالف سيبويه. ويشهد بفساد هذا القول أن الشاء لا تكون علامه تائبٌ الواحد إلا وقبلها فتحة نحو طائحة وحمة، وقائمة وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو سعلاة وعزهاة، واللام في «كَلَّا» ساكنة كما ترى، فهذا وجه.

(١) البيت في الكتاب (٣٦١/٣) وهو بغير نسبة وفي المتنصب (٢/٢٧-٣٠) والمصنف (١٣٩/٣).

والسان مادة (هنا)
هَنَّوْاتٍ : كتابة عن الأفعال التي يستفتح ذكرها ويرُوى (متتابع) بالياء الشاء التحتية، وهي بمعنى متتابع.

ووجه آخر، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخرأ لا محالة، وـ«كلنا»: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه الثناء وما قبلها ساكن. وأيضاً فإن «فَعَلَ» مثال لا يوجد في الكلام أصلاً ف يجعل هذا عليه. فإن سميت بكلنا رجلاً لم تصرفه في قول سببيوه معرفة ولا نكرة، لأن الفها للتأنيث ينزلة الف «ذكْرِي»، وتصرفه نكرة في قول ابن عمر؛ لأن أقصى أحواله عنده أن يكون كقائمة وقاعدة وعزة وحمة.

وأما إيدالهم الثناء من الياء لاما فقولهم «إِيشان». ويدل على أنه من الياء أنه من ثُنتَ؛ لأن الآتین قد ثُنوا أحدهما على صاحبه، وأصله : ثُنَتْ. يدل على ذلك جمعهم إيه على أثناء ينزلة أيام وآخاء فقلوا من قُمِلَ إلى فُعُلِي، كما فعلوا ذلك في بِنْت. فاما الثناء في «إِيشان» فإنه التأنيث، ينزلتها في «إِيشان» تثنية «ابنة»، وإنما إِيشان ينزلة بِنْتَان، واثنان ينزلة بِنْتان.

وأبدلوا الثناء أيضاً من الياء لاما في قولهم: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ. وأصلهما: كَيْة وَذَيْة ، وقد نطق بذلك العرب، فقالوا: كان من الأمر كَيْة وَكَيْة، وَذَيْة وَذَيْة، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء، كما فعلوا ذلك في بِنْشان، فقالوا: كَيْتَ وَذَيْتَ. فكما أن الهاء في كَيْة وَذَيْة علم تأنيث، فكذلك الصيغة في كَيْتَ وَذَيْتَ عَلَم تأنيث، وكذلك أيضاً الثناء في إِيشان علامه تأنيث، والصيغة في «إِيشان» أيضاً علامه تأنيث. وهذه قصة ابنة بِنْتَ أيضاً.

وفي كَيْتَ وَذَيْتَ ثلاث لغات: منهم من يبنهما على الفتح، فيقول: كَيْتَ وَذَيْتَ، ومنهم من يبنهما على الكسر، فيقول : كَيْتِ وَذَيْتِ، ومنهم من يبنهما على الضم، فيقول: كَيْتُ وَذَيْتُ. فاما كَيْة وَذَيْة فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح.

فإن قيل: ما تُنكِر أن تكون التاء في كَيْتَ وَذَيْتَ منقلبة عن واو بمنزلة تاء أخت وَبَنْتَ، ويكون على هذا أصل ذيَّة وكَيْة: ذَبِيَّة وَكَيْبَة، فلما اجتمعت الواو والباء، وسبقت الباء بالسكون، قُلِّبت الواو باء، وأدغمت الباء في الباء كما قالوا سَيَّد وَمَيَّتَ، وأصلهما: سَيُّود وَمَيُّوتَ.

فالجواب: إن كَيْة وَذَيْتَ لا يجوز أن يكون أصلها كَيْبَة وَذَبِيَّة من قبل أنك لو قضيت بذلك لاجزت ما لم يأت مثله في كلام العرب؛ لأنَّه ليس في كلامهم لفظة عين فعلها ياد، ولا مفعلاً ياد، إلا ترى أن سيبويه قال: ليس في الكلام مثل حَيَّوتُ. فاما ما أجازه أبو عثمان في «الحيوان» من أن تكون واو غير منقلبة عن الباء، وخالف فيه الخليل، وإن تكون الواو فيه أصلاً غير منقلبة، فمردود عليه عند أصحابنا لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف للذهب الجمهور. وكذلك قولهم في اسم رجل: رجاء بن حَيَّة، إنما الساوا في بدله من ياء. وحَسَنَ البديل فيه وصححة الواو أيضاً بعد باء ساكتة، كونه علماء، والأعلام قد يُحتمل فيها مالا يُحتمل في غيرها، وذلك من وجهين: أحدهما الصيغة، والآخر الإعراب:

اما الصيغة فتحوا قولهم: مَوْظِب، وَمَوْرَق، وَتَهَالِل، وَمَحَبَّ، وَمَكْوَرَة، وَمَزَيْد، وَمَوَأْلَة فيمن أحدثه من وَالْتُّ، وَمَعْدِي كَرِبَ.

وأما الإعراب فتحوا قولهم في الحكاية لمن قال مررت بزيد: مَنْ زَيْد؟ ولمن قال ضربت أبا بكر: مَنْ أَبَا بَكْرٍ؟ لأن الكني تُجرى مجرى الأعلام. وكذلك أيضاً صحت «حَيَّة» بعد قلب لامها واوا، وأصلها: حَيَّة، كما أن أصل حَيَّان: حَيَّان. فهذا إيدال التاء من الواو والباء لامين ، ولم أعلمهمما أبدلت منهما عينين.

وقد أبدلت الشاء من السين لاماً، وذلك في قولهم في العدد: «ستة وأصلها: سِدَّس لاتها من التَّسْدِيس، كما أن خمسة من التَّخْمِيس، ولذلك قالوا في تحبيرها: سُدِّيَّة، ولكنهم قلوا السين الآخرة تاء لتقارب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: سِدَّت، فلما اجتمعت الدال والشاء وتقابلا في المخرج أبدلو الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدخلت الشاء في التاء، فصارت «ستة» كما ترى.

وقد أبدلو الشاء أيضاً من السين في موضع آخر، قرأت على محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى^(١):

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بْنِ السُّعَدَلَةِ عَمْرُو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاسِ
غَيْرَ أَعْنَاءٍ وَلَا أَكْيَاتٍ

يريد : الناس، وأكياس، فأبدل السين تاء لتوافقها إياها في الهمس والزيادة وتجاوز المخارج .

وقالوا في طس: حَلَّتْ، انشدنا أبو علي قال: أنسد أبو عثمان^(٢):

(١) الرجل لعلياء بن أرقم في جمهرة اللغة (٣٣/٣) واللسان في مادة (نوت) وفي شرح شواعد الشافية (٤٦٩/٤)، وهي بغير نسبة في المختص (٥٣/٢)، وشرح المفصل (٣٦/١٠)، وتزعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة، أى غولا فارلدها أو لاد.

(٢) ذكرت الآيات في اللسان في مادة (طس) ونسبة إلى أعراب فصيح وبغير نسبة في مادة (قس)، الأبيلى : الراب، القس: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم وهو الكيسُ العالم. والقيس كاليق وجمعه قيسقه وقبسون، والأشحت: الذي تلبد شعره وأغبره، الهيكيل : معيد للنصارى فيه صورة السيدة مريم العذراء، حسن : صاح إعجابها بها، وأصدر صوتا كصوت الطشت وهي ما دخل في كلام العرب ومعها التُّور والطاجن وهي فارسية كلها، وطفي، تقول طشت، وغيرهم طس.

لو عَرَضْتَ لِأَيْكَنْ قَسْ
أَشْتَتَ فِي هِيَكَلِهِ مُشَدَّسْ
حَنَ إِلَيْهَا كَحْنَينَ الطَّسْ

وقالوا: خَتَبَتْ فِي معنى خَسِيسْ، فَأَبَدَلُوا السِّينَ تاءً.
وَأَبَدَلَتْ مِنَ الصَّارِ، قَالَ بِعِصْبِهِمْ فِي لِصْ: لِصْتْ، وَأَبَدَلَتْهَا فِي الْجَمْعِ، قَالَ
الشَّاعِرُ^(١):

فَتَرَكَنَّ تَهْدَأَ عَيْلَةً أَبَاوْهَما
وَبَنِي كَنَاتَةَ كَالْمُصُوتِ الْمَرَدِ
فَأَمَّا قُولُ الْأَعْرَابِينَ مِنْ بَنِي عَوْفَ بْنِ سَعْدٍ^(٢):
صَفَقَةُ ذَيْ دَعَالْتِ سَمُولِ بَيْعَ امْرَى لِيسْ بِمُسْتَقْبِلِ

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ (٤٧٥/٤) وَذُكِرَ أَنَّ الصَّاغَانِيَ نَسَبَ فِي الْعِبَابِ إِلَى عَبْدِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرِ بْنِ جُوبِنِ الْطَّائِيِّ. قَالَ أَبْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِهِ عَلَى الْمَفْضِلِ: «عَمَّاَنَهُ أَنْ هُوَ لَا
تَرَكُوا هَذِهِ الْبَيْلَةَ أَبْنَاؤُهَا قَسْرَاهُ؛ لِأَنَّهُمْ قَلَّا أَيْمَنُهُمْ، وَبَنِي كَنَاتَةَ كَلَّالَةَ، وَانْضَمَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ
بَقَوْا مِنْ شَدَّةِ الْقَسْرِ لِصَوْصَا مَرَدَةً، وَتَهْدَأَ: أَبُو قَيْلَةَ مِنَ الْبِسْنِ، وَهُوَ تَهْدَأَ بْنُ زَيدَ بْنِ لَيْثَ بْنِ
سَوْدَ بْنِ قَضَاعَةَ. وَهَذَا الْبَيْتُ وَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الْعَرَبِ لِأَبْنِ دَرِيدِ (١٠٢/١)،
وَجَرَّمْ: يَطَّلَانُ فِي الْعَرَبِ، أَحَدُهُمَا فِي قَضَاعَةِ، وَهُوَ جَرَّمْ بْنُ زَيَّانَ، وَالْآخَرُ فِي طَيِّ،
وَغَيْلَ جَمْعُ عَالِلِ، مِنْ عَالِلَ يَقْبِلُ عَيْلَةً، إِذَا مَقْسَرَ فَهُوَ عَالِلُ، وَمَرَدَةً: جَمْعُ مَارَدِ مِنْ مَرَدَ إِذَا عَنَا
وَخَيَّثَ، كَلَّالَةَ ذُكِرَ فِي الْلِسَانِ فِي مَادَةِ (الصَّتْ) وَاللَّصْتُ هُوَ اللِّصُ وَذَلِكُ فِي لُغَةِ طَيِّ.

(٢) ذُكِرَ الْبَيْتُانِ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ (٤٧٢/٤)، وَفِي الْلِسَانِ فِي مَادَةِ (ذَعْلَبْ) وَ(ذَعَالَتْ)
(سَمُول) وَذُكِرَ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ وَرَدَتْ (صَفَقَة) مِنْصُوبَةٌ يَخْطُطُ أَبْنَ جَنِيَّ عَلَى أَنَّهُ مَسْعُولٌ
مُطْلَقٌ، يَقَالُ: صَفَقَتْ لَهُ بِسَلِيمَةٍ صَفَقَةً: أَيْ ضَرِبَ بِسَلِيمٍ عَلَى يَدِهِ، وَكَانَ الْعَرَبُ إِذَا وَجَبَ
الْبَيْعَ خَرَبَ أَحَدُهُمَا عَلَى يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتِ الصَّفَقَةُ فِي الْعَدْدِ؛ قَتْلُ يَارِكَ اللَّهُ لَكَ فِي
صَفَقَةِ بِسَلِيمَكَ، وَالذَّعَالَبُ: قِطْعَ الْخَرْقَى، وَقَدْ قَسَرَهَا الشَّارِجُ: وَسَمُولُ جَمْعُ سَمَلَكَ: الْتُّوبُ الْخَلَقِيُّ
الْمَفْطَعُ، مَسْتَقْبِلُ: مِنْ اسْتَقَالَةِ الْبَيْعِ أَيْ طَلْبُ فَسَخَّ.

وهو يريد الذَّعَابَ، ففيتبيغى أن يكوننا لغتين، وغير بعيد أن تبدل أيضاً النَّاءُ من الْبَاءِ، إذ قد أبدلت من الواو، وهي شريكة الباء في الشِّفَةِ. والوجه أن تكون النَّاءُ بدلاً من الباء لأن الباء أكثر استعمالاً، ولما ذكرناه أيضاً من إيدالهم النَّاءُ من الواو.

وأما قولهم في قُسْطَاطٍ: قُسْطَاطٌ، فالنَّاءُ فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع: قَسَاطِيطٍ، ولم يقولوا: قَسَاطِيطةٍ، فالطاء إذن أعمّ تصرفاً.

وقالوا: أَسْتَاعَ يُسْتَعِيْعُ، أي: أطاع يُطِيعُ، فالنَّاءُ بدل من الطاء لا محالة. وقالوا: نَاقَةٌ تَرَبُوتٌ، وأصلها: درَبُوتٌ، وهي فَمَلُوتٌ من الدُّرْبَةِ، أي: هي مُذَلَّةٌ، فالنَّاءُ بدل من الدال.

★ ★ ★

زيادة النَّاءُ

وأما الزيادة فقد زيدت النَّاءُ أولاً في نحو تَأْلِبٍ^(١)، وتجَافَ^(٢)، وَتَعْضُوضٍ^(٣)، وَتَرْتَبٍ^(٤)، وَتَنْصَبٍ^(٥). ومثل تَجَفَافٍ تِمَالٌ، وَتَبَيَانٌ، وَتِلْقاءٌ، وَنَاقَةٌ تَضَرَابٌ^(٦).

(١) التَّأْلِبُ: الشَّدِيدُ الْغَلِظُ الْمُجْتَمِعُ مِنْ حَمْرَ الْوَحْشِ.

(٢) التَّجَفَافُ: مَا جَلَلَ بِهِ الْقَدْسُ مِنْ سِلَاحٍ وَالَّذِي تَهَاجَرَ فِي الْحَرَبِ.

(٣) التَّعْضُوضُ: غَرَّ أَسْوَدُ، شَدِيدُ الْمَلَوَادَةِ.

(٤) تَرْتَبُ: الشَّيْءُ الْمُقْبِمُ الثَّالِثُ.

(٥) التَّنْصَبُ: نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ.

(٦) نَاقَةٌ تَضَرَابٌ: هُنَّ الَّذِينَ ضَرَبُوهَا الصَّلْحَ.

وزيدت ثانية في نحو افتخار وافتقر، واقتطاع واقتطع.

وزيدت أيضاً رابعة في سببية، وهي القطعة من الزمان، قال الراجز^(١):

رُبْ غُلَمٍ قد صَرَى فِي نَفْرَكَةٍ مَاءَ الشَّيَابِ عَنْقُوَانَ سَبَبَةٍ

في معنى سببية. فهذه دلالة على زيادة الناء في سببية.

وزيدت أيضاً خامسة في نحو ملحوظ، وجبروت، ورجبوت، ورهبوت، ورحبوت، وطاغبوت. ومادسة في نحو عنكبوت، وتركتبوت، وهو صوت ترجم القوس عند الإلماض، قال الراجز^(٢):

تُجَاوِبُ الْقَوْسَ بِتَرْكَوْتِهَا

أي : بتترجمها.

(١) ذكرت الآيات في جمهورة اللغة (١/٢٩٠) إلى محمد الفقعنسي وفي اللسان في مادة (صرى) تسب إلى الأغلب العجيلى، وذكر البيت الثالث وهو :

الْعَنْكَبَةُ حَتَّى اشْتَدَّ سَمْسَبَةٌ وصري الرجل الماء في ظهره

زمانا صربيا : حية ياخذواه عن الكاح، وقيل جمجمة ، الفقرة : واحدة فشار القهر ، والمراد هنا كلها، وفي رواية أخرى (ركاث غالبا) :

(٢) ذكر البيت في شرح الشافية (٤/٢٨٣) وذكر أن الجوهري صاحب الصلاح، قال أبو تراب :

أشدوى العنوي في القوس :

شَرِيعَةُ تُرْزُمُ مِنْ عَنْوَهَا تُجَاوِبُ الصَّوْتَ بِتَرْكَوْتِهَا

تَسْخَرُ الْحَلَبةُ مِنْ تَأْبِيَهَا

والشريانة : شجر تتخذ منه القسي وهو من جيد العيadan فهو من ثبات الجبال، وترزم من الرؤمة وهو صوت تخرجه الناقة من حلتها لا تفتح به فاما وذلك على ولدها حين ترامه والعنوت جمع عنت وهو الورق في أمر شاق، تجاوب الصوت: أي صوت الصيد فإذا أحيست بصوت حيوان أجابته بتترجم وترها، والثابت : القلب فهو ثابت الحكم وسفط العلم يعني بالحقيقة : القلب من الجوف.

وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطابقة، كقولك كسرته فتكسر، وقطعته فتقطع، ودحرجه فتدحرج. ومن زيادة في أوائل الأفعال الماضية قولهم: تغافل، وتعاقل، وتجاهل.

وتزداد في أوائل المضارعة خطاب المذكر، نحو أنت تقوم وتقعد، وخطاب المؤنث نحو أنت تقومين وتقدعين، للمؤنثة الغائبة نحو هي تقوم وتقدع. وقد أنت بها لفظ الفعل الماضي، نحو قامت وقعدت، وتزونت بها جماعة المؤنث نحو قائمات وقاعدات. وأما قولهم في الواحدة قائمة وقاعدة وظرفية، فإنما الهاء في الوقف بدل من الناء في الوصل، والناء هي الأصل.

فإن قيل: وما الدليل على أن الناء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها؟

فأجلواب: أن الوصل ماتجربى فيه الآشيا على أصولها، والوقف من مواضع التغيير؛ لا ترى أن من قال من العرب في الوقف: هذا يكرر، ومررت بيكرر، فقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال: هذا يكرر، ومررت بيكرر. وكذلك من قال في الوقف: هذا خالد، وهو يجعل، فإنه إذا وصل حكفت الدال واللام، فقال هذا خالد، وهو يجعل. على أن من العرب من يُجرى الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحت، وعليه السلام والرحمة. وانشدنا أبو على^(١):

بِلْ جَوَزْ تَهَاءَ كَظَهَرْ الْحَجَّةَ

(١) ذكر في شرح شوادر الشافية (٤ - ٢٠) الأرجورة كاملة وهي لسور الذنب. كما ذكر في اللسان في مادة (حجف) جوز كل شيء: وسطه والجمع أجواز والتهاء: الماءة التي يتبه فيها سالكتها. أي يتحير، والحقيقة: الترس. وإنما ذكر ذلك في اللسان هو لبيان أن التهاء مجاز في الأفعال، لا العلام فيها كظهر الحجة ملاسة ولم ير أنها منه في المدار.

وأخبرنا بعض أصحابنا برقمه بإسناده إلى قطُّرُب أنه أشد^(١):
الله تجاك بكني مسلمة من بعد ما وبعد ما وبعد ما
صارت نفوس القوم عند الغلائم وقادت الحُمَّةَ ان تدعى أمَّتَ

وقد قلبوها هذا الأمر، فأجروا الشِّئ في الوصل على حد مجراء في الوقت،
من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثلاثة أربعة»^(٢) وعلى هذا قالوا
في الوصل: «سبَّبَة» و«كتَّلَة»، قرأت على محمد بن الحسن، عن أحمد بن
يحيى^(٣).

(١) نسب في اللسان إلى أبي النجم العجمي وهو يغير نسبة في المخصاص (١/٤ - ٣) والمفصل (٨٩/٥) والبيت (٢٧٠) وفي شرح شوادر الشافية (٢١٨/٤).

وقال العيني: وهذا الشعر لم أقف على اسم قاتله وتبعه في ذلك البغدادي في شوادر الشافية.

والغلائم: رأس الخلق، بعدهم: أزاد بعدها فابدل الآلف في التقدير هاء، قصارات بعده، ثم ابدل الهاء تاء، مسلمة، غلائمت، وأمت: يعني مسلمة، والغلامية، وأمة فاجرى الوقت مجرى الوصل، فابدل الهاء تاء.

(٢) قال سيبويه في كتابه (٢٦٥/٣) موضحاً ذلك: «طرح همزة أربعة على الهاء، فتحتها، ولم يحوّلها تاء لأنّه جعلها سائكة، والساكن لا يتغير في الدرجات، تقول: أضرب ثم تقول: أضرب زيداً».

(٣) ذكر البيت في شرح شوادر الشافية للبغدادي (٤/٤٨) وتبه إلى مقتدر بن مرثد الأستدي وقبل مقتدر بن حبة والحقيقة أن مقتدر بن حبة هو بعينه مقتدر ابن مرثد وحبة أبوه ومرثد أبوه.

وهذه الأرجوحة تبلغ أربعة وثلاثين بيتاً واربعين:

لَيْتْ شَيْئِيْ كَانَ لَسْلَاؤْ وَغَضْ عَشْ قَدْ خَلَّا أَرْغَلْ

وقال أبو علي في المسائل العسكرية (٣٧) «المدخل لا يخلوا من أن يكون محمولاً على الحبال أو
الحبل، وكلا الأسررين قبيح». والطرك: هو الحبل الذي يبطول للذابة فترعن فيه وذكر البيت
«بيازل وجنا، أو عيهل» في الكتاب (٤/١٧٠) كما ذكر في المخصاص (٣٥٩/٢) وابن يعيش
(١٨/٩). ولسان (عهل).

مَنْ لَيْ مِنْ هِجْرَانِ لِبِلِي مِنْ لَيْ
وَالْحَبَلِ مِنْ حِبَالِهَا الْمُتَحَلَّ
تَعْرَضَتْ لَيْ بِمَكَانِ حِجَلُ
تَعْرُضَ الْمُهَرَّةَ فِي الظَّوَّلُ
يريد : الظل

وأنشدنا أبو علي أيضاً هذه الآيات، وفيها مما قرأه على محمد أيضاً، ولم
أرده عن أبي على^(١):

تَرَى مَرَادَ تِسْعَةَ الْمُذَخَّلِ
بَيْنَ رَحْيِ الْمَبْرُومِ وَالْمَرْحَلِ
مِثْلَ الزَّحَالِيفِ يَتَعَفَّفُ التَّلَّ

يريد: المدخل المرحل. وفيها أيضاً مما قرأه على محمد، وأنشدنا أبو على^(٢):
نُسْكُلُ وَجَدَ الْهَامِ الْمُتَحَلَّ
بِيَازِلَ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلُ
كَانَ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلَكَلِ
مَوْقِعُ كَفْسِ رَاهِبٍ يُصَلِّي
يريد: العيهل والكلكل.

ومن أبيات الكتاب^(٣):

(١) الآيات من نفس الأرجوحة لخثور بن مرثد الأسدي، والنفع: سير عريض يجعل على صدر البحير، ومراد النفع: المكان الذي يريد فيه، والمبروم: الصدر، ورحى المبروم تكررته، المدخل الذي يدخل بعضه في بعض لضفرة، المرحل: مكان شد الرجل. الزحاليف: جمع زحالية، وهي المكان الملمس الذي يتزلج عليه الصبيان من فوق التل ، تعف التل : ما انحدر منه.

(٢) الآيات من الأرجوحة السابقة لخثور بن مرثد الأسدي، وهي من نفس المصادر السابقة، المدخل : الذي قد ادخل جوقة من الشوق والحب وللحزن كثنة العطش. مهواها: مصدر مبني معنى الهوى، وهو السقوط، الكلكل : الصدر.

(٣) ذكر البيت في كتاب سيبويه (٢٩٩/١)، (٤/١٧٠)، وتبسي إلى رؤبة بن العجاج وذكر في ملحوظات ديوانه (١٨٣) من أرجوحة في ثلاثين شطرًا وصوته عبد السلام هارون في هامش الكتاب (٢٩٩/١) (حَسْنًا) بالنصب كما ذكر بن بري، لأن قبله في ديوانه : (فت جئت حية أنسا).

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْخَمَ

يريد : الأضخم . ويروى : «الاضخما» بكسر الهمزة و«الضخما» ولا حجة فيما .

فلما كان الوصل ما تُجرى فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطرد اللغة ، وكان الوقف ما تُغير فيه الأشياء عن أصولها ، ورأينا عَلَمَ التائית في الوصل تاء نحو قائمتان وقامتنكم ، وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقامته ، علمنا أن الهاء في الوقف يدل من التاء في الرصل ، فاما قول الآخر (١) :

العاطفونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُسْبِغُونَ بِدَا إِذَا مَا أَتَمُّسَا

ففيه قوله : أحدهما أنه أراد أن يجربه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف ، وذلك أنه يقال في الوقف : هؤلاء مُسلموه ، وضاربوته ، فتلحق الهاء لبيان حركة التون ، كما أنشدوا (٢) :

أَهَكُنَا يَا طَيْبَ تَقْعِلُوْنَةَ أَعَلَّا وَنَحْنُ مُتَهْلُوكَةَ؟

فصار التقدير : العاطفون ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التائית ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قللها تاء ، كما نقول في الوقف : هذا طلحه ، فإذا

(١) ذكر البيت في اللسان في مادة (ليت) وتتبه إلى أبو وجزة برواية مختلفة لمحرر البيت والمطعنون زمان ابن المظنم ؟ ولقد حَوَّب ابن يَمِّي الشاهد :

الْمَاعِظُونَ تَعْرِفُنَّ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُشْبِغُونَ لِيَنَّ زَمَانَ الْمُتَسَمِّ

وَالْأَطْبُونَ جَنَاحُهُمْ قَعْ الدَّارِيِّ وَالْمَطْعُونُونَ زَمَانَ ابْنِ الْمُظَنِّمِ

وذكر البيت في اللسان في مادة (حين) بنفس الرواية وتتبه إلى أبي وجزة .

(٢) ذكر البيتان في اللسان في مادة (حين) بدون نسبة وهي مادة (نهل) ذكر البيت الثاني . قال الأسمعي : إذا أورد إبله تاء فالمعنى الأولى التهل ، والثانية العكل .

وصلت صارت الهاه تاء، قلت: هذا طلحتنا، فعلى هنا قال: «العاطفونة»،
ويؤتى بصلة هذا القول قليلاً ما أشدها آنفًا من قول الراجز^(١):

منْ بعِدِّيَا وَبِعِدِّيَا وَبِعِدِّيَا صارت نفوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْقَلَصَمَتْ

أراد: وبعدما، فأبدل الآلف في التقدير هاء، فصارت: وبعدمه، كما
أبدلها الآخر من الآلف، فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه ياسنده إلى
قطرب أيضًا^(٢):

قد وَرَدَتْ مِنْ أَمْكَنَةَ مِنْ هَنَا وَمِنْ هَنَّةَ
إِنْ لَمْ أُرْوَهَا فَمَمَّا؟

يريد: ومن هنا فأبدل الآلف في الوقف هاء، فقال: «منْ هَنَةَ» فاما قوله
«فَمَمَّا؟» فالهاء فيه تحتمل تأويلين:

أحدهما: أنه أراد «فَمَمَّا» أي: إن لم أُرْوَهـ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا
فما؟ أي: فما أصنع؟ منكراً على نفسه الا يُرويهـ، فحذف الفعل الناصب لـ«ما»
التي للاستفهام.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: إن لم أُرْوَهـ فـمـمـا، أي: فـأـكـفـ عنـ،
فلست بشـيـ يـتـفعـ بهـ وـكـانـ التـقـسـيرـ الـأـوـلـ أـقـوىـ فـيـ نـفـسـيـ، فـصـارـ التـقـدـيرـ عـلـىـ هـذـاـ:
«مـنـ بـعـدـمـاـ، وـبـعـدـمـاـ، وـبـعـدـمـاـ» ثـمـ إـنـهـ أـبـدـلـ الـهـاءـ تـاءـ لـتـوـافـقـ بـقـيـةـ الـقـوـافـيـ الـتـيـ تـلـيـهـ

(١) تقدم الحديث عن البيت في (١٦٠).

(٢) ذكرت الآيات في شرح شواهد الشافية (٤/٤٧٩) والمصنف (١٥٦/٢).
وشرح المفصل (١٣٨/٣)، واللسان في مادة (هـنـا) وقوله (قد وردت) أي: الإبل والورود:
الوصول إلى الماء من غير دخول فيه، وقد يكون دخولاً، وأمكـةـ: جـمـعـ مـكـانـ.

ولا تختلف، وشجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة في «بعدمة» بهاء التأית في طلحة وحمزة. ولما كان يراهم يقولون في بعض المواقف في الوقف: هذا طلحت، وهذا حَمَرَتْ، قال هو أيضاً: «وَبِعِدَمْتْ»، فأبدل الهاء المبدلة من الألف تاءً تشبهاً لفظياً، كما قال الآخر^(١):

يحدو ثماني مُؤلماً يلقاها حتى هَمَمْنَ بِرَبَّةِ الْإِرْسَاجِ

فلم يصرف «ثماني» لتشبهها بالجواري لفظاً لا معنى؛ أولاً ترى أن أبي عثمان قال في قول الآخر^(٢):

وَلَا يَعْبُدُ بِالْعَشَى بَنِي بَنِي كَفَعْلُ الْهَرَبِ يَحْتَرِشُ الْعَظَابَا

فَابْعَدُهُ إِلَهٌ وَلَا يُؤْكِنِي وَلَا يُسْقَنِي مِنَ الْمَرْضِ الشَّفَابَا

واختنه على أبو على وقت قراءته تصريف أبي عثمان عليه، فقال: ولا يُشْفَقِي - : «إِنَّه شَبَّهَ الْأَلْفَ التَّصْبَ في الْعَظَابَا وَالشَّفَابَا بِهَاءَ التَّأْيِثِ فِي نَحْوِ عَطَابَةِ وَصَلَابَةِ». يريد أبو عثمان أنه صحيح الياء وإن كانت طرقاً، لأنه شبه الألف التي تحدث عن فتحة التصب بهاء التأيت في نحو عطابة وعبابية، فكما أن الهاء فيهما

(١) ذكر البيت في اللسان في مادة (عن) وتبسيط إلى ابن ميادة وذكر في الكتاب (٢٣١/٣) كما ذكر في العين (٣٥٢/٤) والأشموني (٢٤٨/٣).

والشاعر هنا شبه النافقة في سرعتها: يحمل رحى يحدو ثماني أفن، أي يسوقها، ولما يلقاها حتى تصل ، وهي لا تذكر ق شهر لأن الآش من الحيوان غير الإنسان لا يمكن الفحل إذا حملت. والزينة: الميلة، عن به إسقاطها ما ارتفعت عليه الرحالها، أي أغلقتها ، يقول: ساقها العبر سوقاً عيناً حتى همم من بإسقاط الأجرة.

(٢) ذكرت الآيات في اللسان في مادة (حمساً) وتسبّت إلى أَنْصَرُ بن سعد بن قيس عبلان وذكر صاحب اللسان بيت قبل البيتين وأخر بعدهما، كما ذكر في طبقات قحول الشعراء (٣٤) أن الآيات للمستوغر بن ربيعة . وهو يغير نسبة في المثلث (١٠٥/٢) والخصائص (٢٩٢/١).

صححت الياء قبلها، فكذلك صحّحت الف التصب في الشفافيا والعظايا الياء التي قبلها، وهذا ونحوه مما قال سيبويه فيه: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا». وإذا جاز أن تُشبَّه هاء «وبعدمة» بناء التأنيث حتى يقال فيها «وبعدمت» جاز أن تُشبَّه هاء «العاطفونة» اللاحقة لبيان حركة النون ببناء التأنيث، فيقال: «العاطفونة»، وفتحت الناء كما فتحت في آخر رِيْتَ، وَتَمَّتَ، وَكَيْتَ وَذَيْتَ. فهذا أحد القولين في «العاطفونة».

وقال قوم آخرون: إنما هو العاطفون مثل: الفائمون والقاعدون، ثم إنه زاد الناء في «تحجَّينَ»، كما زادها الآخر في قوله^(١):

نَوْلَى قَبْلَ نَكَّى دَارِ جُمَانَا وَصَلَّى كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا

أراد: الآن، وهذا الوجه أشد انكشافاً من الأول. وقال أبو زيد: «حَسِبْكَ تَلَانَ» يريد: الآن، فيزيد الناد. وأما ما قرأتَه على محمد بن الحسن من قول الآخر^(٢):

إِذَا اعْتَزَّتْ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ فِي حُسْنِ شَمَائِلِهَا شَمَائِلَا

فقال فيه: إنه شبَّه هاء التأنيث في شملة بالباء الأصلية في نحو بيت وصوت، فالتحقها في الوقت عليها **الباء** كما تقول: رأيت بيَّا ، فـ«شَمَائِلَا» على

(١) وجد البيت في ديوان عمرو بن الأحمر (١٥٤)، ونسب في اللسان في مادة (تلن) إلى جميل بن معمر، وهو بدون نسبة في المتن (٢٧٣). توكي: من النوال وهو المطاء، والمراد هنا ما يزيد به المحب، الثاني: البُعد. جمانا: مرخم جمانة.

(٢) البيت بدون نسبة في اللسان في مادة (سمَّل) وفي مادة بضم) وبالقيام: واحداته بقامة. وهي ما يطره النجاد من القطن عند النتف، الفرير: الحبل إذا قطع وأخضب وسمن. الشملة: كساء دون العطيفة يشتمل به.

هذا منصوبة على التمييز، كما تقول: ياخْسِنَ وجهك وجهها، أي: من وجه، واعلم أن للناء ميزاناً وقائناً يعرف به من طريق القياس كونها أصلًا أو زائدة، فإذا عَدِمتَ الاشتراق في الكلمة فيها ناء أو نون فإن حاليما فيما ذكره ذلك سواء: فانظر إلى الناء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بيهما فاقض بانهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بيهما أو يأخذاهما على زنة الأصول فاقض بانهما زائدتان، مثل ذلك قولنا: عَشَرُ، فالنون والناء جميعاً أصلان؛ لأنهما يازاء العين والفاء من جعفر؛ لا ترى أن في الأصول مثل فَعَلَ؟ وكذلك النون في نحو حَتَّى فَعَلَ أصل لأنها يازاء الراء من جبردخل^(١)، وقرطع^(٢). وكذلك الناء في فِرَنَاج^(٣) هي أصل لأنها يازاء الدال من سرداد^(٤)، والطاء من قرطاس. وكذلك الناء في صَعْنَر^(٥) أصل لأنها يازاء الفاء من جعفر، والضاد من قعصب^(٦). فاما الناء في تُرَبَّ فزائدة؛ لأنه ليس في الأصول مثل جعفر. وكذلك تُرَدَّ^(٧) أيضاً لا فرق بينهما. هذا من طريق القياس، وقد شهد به أيضاً الاشتراك؛ لأن «تُرَبَّ» من الشيئ الراتب، وتُرَدَّ من دراث، أي: دقعت، وفناه زائدة؛ لأن تُرَجِّس^(٨) زائدة؛ لأنه ليس في الأصول مثل جعفر، يكسر الفاء. وأما تُوكَب^(٩) فناءه أصل، والواو زائدة؛ لأن قواعلاً في الكلام أكثر من تفعيل. وأما نون تَهَشِّل^(١٠) وناء تُرَخَّم فاصلان لأنهما يازاء سين سلَهَب^(١١). وأما تَأَلَّب^(١٢) فناء زائدة، يدل على ذلك الاشتراك، لأنهم يقولون: أَلْبَ الحمار آتَهُ يَا لَهَا.

(١) الجردحل : الضخم من الإبل. (٢) القرطع : واحدته قرطعة وهي القطعة من الخرفة.

(٣) فِرَنَاج : موضع في بلاد طيء. (٤) سرداد : الناقة الطويلة.

(٥) الصعْنَر : ضرب من البيات. (٦) العصب : الجري الضخم.

(٧) التُرَدَّ : الحفاظ والمنعنة والقورة. (٨) التُرَلَب : الجخش.

(٩) التهَشِّل : اللتب. (١٠) السلَهَب : القويول من الناس والخيل.

(١١) الْبَحَار آتَهُ : طردها طرداً شديداً. (١٢) التَّأَلَّب : الشديد.

وأما تاء سَبَّة^(١) فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل؛ لأنها يازاء جيم عَرْقَجَة^(٢)، ولكنهم لما قالوا في معناها سَبَّة دل ذلك على زيادتها. وأما تون فِتْنَخْر فلولا الاشتقاق أيضاً لوجب أن يقضي بأنها أصل، ولكنهم ردوه إلى لفظ امرأة قُفاخِرية، والقِفَاخِرْ: كل شئ فاق في حسنه، والقُفاخِرية: النيلة العظيمة التفيسة من النساء. وكذلك تاء تِجْفَاف^(٣)، لولا الاشتقاق لوجب القضاة بأسليتها؛ لأنها يازاء قاف قِرْطَاس، ولكنهم ذهروا فيه إلى أنه من معنى الصلابة والجفاف. وأما تون نِيرَاس فقد ذهب إلى زيادتها، واثنتُ له من معنى البرس، وهوقطن، لأن النِيرَاس: المصباح، والفتيلة أبداً في غالب الأمر من قطن. وأما تاء ثُلَّة فأصل لقولهم في معناها: ثُلُّة، وثُلُّونَة: فَمُولَة بلا كلام، وهي الحاجة. وإذا رأيت تون في الكلمة خمساً ساكنة فاقض بزيادتها، نحو: قَرْنَقْل، وسَلْنَطْخ، وَلَلْنَدْخ، وَجَرْنَبَد، وجَرْنَقْس^(٤).

وإنما ذكرت بعض أحكام التون في حرف التاء لاشتراكهما في هذه القضية، وإذا وصلنا إلى حرف التون ياذن الله أخذنا في هذا الفن على هذا الفصل. وأعلم أن التاء تكون اسماء مضمراً نحو تاء قمت، وقمت، وقمت، وتكون حرفاً للخطاب^(٥) نحو تاء انت وانت، وسترى هذا مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) السَّبَّة: المُخْتَيَّة من الدهر.

(٢) العَرْقَجَة: واحدة المعرفة؛ وهو بنت طيب الريح.

(٣) التِّجْفَاف: ما جعل به الفرس من سلاح وألة قتله الجراح.

(٤) الجَرْنَقْش: المُنْتَخَلُ وَاللَّنْدَخ: الضَّحْكَم، والجُرْنَبَد: الذي تتجور أنه وهو مدرك.

(٥) قال المرادي في الجني المدائى عن النساء: «وأمامات الخطاب: فهن النساء اللالحة للضمير المرفع المنفصل، نحو: انت وانت. فالناس في ذلك حرف خطاب ودان هو الضمير، هذا منصب الجمهور، وعلى هذا لو سميت بـ(انت) حكسته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب القراء =

وقد حذفت الناء عيناً في «سَيْ» وأصلها: سَتُّ، قال^(١):

رِقَابُ الْمَوَاجِنِ خَاطِيَّاتٌ وَأَسْنَاءُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُسُومٌ

★ ★ ★

= إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن الناء هي الاسم، وهي التي في (قتلت)
ولكنها تكررت بـ(أن) والله أعلم.
وقد قال ابن هشام الأنصاري في «المختال للبيهقي عن كتب الأئمة عن الناء المفردة» من ١٣٤
الجزء الأول: «الناء المفردة المحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتجهيز،
وباسم الله تعالى، وربما قالوا (تربي) و(تربي الكعبية) و(تالرسمن) قال الزمخشري في «وقت الله
لا يكيدن أصنامكم»: الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها، والناء بدل من الواو، وفيها
زيادة معنى التجهيز، كأنه تجهيز من تسهيل الكيد على يده وتأديبه مع عشو غزو وقهوة».
(١) نسب في اللسان إلى عامر بن عقيل السعدي في مادة (ستة) وفي مادة (خطا) إلى عامر بن
الطفيلي وهو في ديوانه (١٣٢) وهو يغير نسبة في المصنف (٦٢/١) المواجه: جمع ميحة،
وهي مدة القصار. خاطيات: غلاظ سميات، الأكوار: جمع كور وهو رجل العبر، كوم:
جمع كوماء: وهي عظيمة العجز.

حَرْفُ الشَّاء

الثاء حرف مهموس ، وهو أحد حروف النَّفث ، ومحله من الذال محل الناء من الذال . ولا يكون إلا أصلًا، فاءً وعيناً ولاماً، فالفاء نحو تَمَرِ وَتَبَّةَ، والعين نحو جَثْلِي وَخَثْرَةَ، واللام نحو قَحْيَثَ وَبَحَثَ .

واعلم أن الشاء إذا وقعت فاء في «افتَّعل» وما تصرف منه قلبت ناء، وأدغمت في ناء افتَّعل بعدها، وذلك قولهم في افتَّعل من التَّرْيد: آتَرَّةَ، وهو مُتَّرِدٌ؛ وإنما قلبت ناء لأن الشاء أخت الناء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبواها ناء، وأدغموها في الشاء بعدها ليكون الصوت نوعاً واحداً، كما أنها لم أسكنوا ناء «وَكَنَّ» تخفيفاً أبدلوا إلى لفظ الذال بعدها، فقالوا: «وَدَّ». ومثل ذلك قولهم في افتَّعل من التَّار: آتَارَ، وفي افتَّعل من تَقَى: آتَى، قال^(١):

وَالَّذِي بُنِيَ إِنْ تَمَرُّ مِنِي رِمَّةٌ خَلَقَنا
وَقَالَ أَيْضًا^(٢):

يَدَا يَأْيَى، ثُمَّ آتَى بَنِي أَسَى
وَثَلَّثَ بِالْأَدَنِينَ لَقَفُ الْمَخَالِبِ

(١) البيت في ديوان لبيد بن ربيعة (٦٣) والذيب : الإبل المسنة، تعرمني : ثانى عظامى، والرمء : العظام البالية تأكلها للإبل، خلقا : يالية، آتَى : أسلحها للضيوفين .

(٢) ذكر البيت في السان في مادة آتى لتفق المخالب : مجازها .

هذا هو الشهر في الاستعمال، وهو أيضاً القوى في القياس، ومنهم من يقلب ناءً أفعاله، فيجعلها من لفظ الفاء قبلها، في يقول: أَنْزَلَهُ، وَأَنْزَلَهُ، وَأَنْزَلَهُ، كما قال بعضهم في أَذْكَرَهُ أَذْكَرَهُ، وفي اصطلاحوا: أَصْلَحُوا.

وقد أتى على أبي علي، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان أن بعضهم قرأ **«أَنْ يَصْلِحَا»**^(١). وعلى هذا قالوا: أَصْبَرَ فِي أَصْطَبَرَ، وَأَرَادَ فِي أَرَادَ، وَأَرَادَ فِي أَرَادَ.

وقد أتى على أبي علي بإسناده إلى يعقوب، قال: يقال: **«هِيَ فُرُغُ الدُّلُو وَثُرُوغُهَا»**، فالباء إذن بدل من الفاء لأنه من التفريغ.

فاما قولهم في أثاف: أثاث بالباء، فمن كانت عنده أثافية: أَثْفَالَة، وأخذها من ثقاه يضفوء، فالباء الثانية في أثاث بدل من الفاء في يضفوء، ومن كانت عنده أثافية: قُلْلَة، فجائز أن تكون الباء بدلًا من الفاء لقول النابغة^(٢):

..... وإن تألفك الأعداء بالرقد

وجائز أن تكون من أثَّيَتْ: إذا ثبت واطمأن، لأنهم يصفون الأثاف بالخلود والركود. والوجه أن تكون الباء بدلًا من الفاء أيضًا، لأنها لم تسمعهم قالوا أثافية.

★ ★ ★

(١) سورة النساء: الآية (١٢٨).

(٢) البيت في ديوان النابغة (٨٧) والبيت:-

لا تقدقي بِرُّكْنٍ لَا كِفَافَةَ وَإِنْ تألفكَ الأعداءُ بِالرَّقْدِ
الكتفاه: المثل، تألفك الأعداء: اهتروشك، فصاروا منك موضع الآثار من القدر - الرقد: جمع رقدة، وهي الإعنة، أي يصيرون على -

حَرْفُ الْجِيمِ

الجيم حرف مجهور، يكون في الكلام على ضربين: أصلًا وبدلاً فإذا كان أصلًا وقع فاءً، وعيناً، ولا ماءً، فالفاء نحو جعل وجعل، والعين نحو حجر وحجر، واللام نحو خُرج^(١) وخرج.

وإذا كانت بدلًا فمن الياء لغيره. قرأت على أبي على، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكري، عن يعقوب قال: «قال الأصمى: حدثني خلف قال: أشذني رجل من أهل البادية - وقرأتها عليه في الكتاب^(٢):

عَمَى عُوفِيْفُ وَابْنُ عَلِيِّجَ الْمُطَعْمَانُ الْلَّاهِمَ بِالْعَشِيجَ
وَبِالْغَدَاءِ قَاتِلُ الْبَرِّيِّجَ تَلْقَعُ بِالْوَدِ وَبِالصَّيْرِيجَ

يريد: أبو على، وبالعشى، والبرىء، وبالصيريخ، وهي قرن البقرة.

(١) الخرج: وعاء من شعر أو جلد ذو عذيلين يوضع على ظهر النابة لوضع الأمتحنة فيه.

(٢) ذكرت الآيات في كتاب سيبويه (٤/١٨٢) برواية «خالى عُوفِيْفَة» وفي شرح شواهد الشافية (٤/٢١٢) والمتصف (٢/١٧٨) والعبيدي (٤/٥٨٥) والمسان مادة (بسن) وأبو علچ: أى ابا على.

القلائق: جمع قلقة وهي ما يقطع من التمر بعد تكتشه في جلله، أى قفاف تعبيه . والبرىء: ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر، قال أبو حنيفة: أصله فارسي (البارني)، فالبار: المتمل، ونى : تعظيم وببالغة.

قال: وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بنى حنظلة : من أنت؟
فقال: فُقِيمَجْ. قال: قلت: من آبئم؟ قال: مُرْجَ، ب يريد: فُقِيمَيْ، مُرَّى، وانشد
لهميَان بن فُحَافَة السعدي^(١):

يُطير عنها الورَ الصَّهَابِجاً ب يريد: الصَّهَابِيَّ، من الصَّهَابَةِ.

وقال يعقوب: وبعض العرب إذا شدد الياء جعلوها جيماً، وانشد عن ابن
الاعرابي^(٢):

كَانَ فِي أذَابِهِنَ الشُّوْلُ من عَبْسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الْإِجْلَ

ب يريد: الْإِجْلُ. قال: وانشد القراء^(٣):

(١) ذكر البيت في شرح شواهد الشافية (٤/٢١٦) واللسان في مادة (صهاب) والمتن (٣٤)
والأعمال (٢/٧٧)، الصهاب في الشعر: حمرة يعلوها سواد الصهاب: كراد به الصهاب.

(٢) ذكر البيتان في شرح شواهد الشافية (٤٥/٤) وتبسيه لآنس التم العجمي وصف فيها الإبل
لهشام بن عبد المطلب. وذكرت أيضاً في جمهرة اللغة (٣/٧١) والأعمال (٢/٧٨) والمتن (٣٥٤)
الغول: المترفة، جمع شائل: يقال: شائل الذئب ارتقع: الإيل: للذكر من الأعوال، العين
في هذا البيت يكون من البصر والبؤل، وعبيست في أبوابها وأبارتها: يعني ما جف من ذلك
على أفخاذها. وذلك يكون من السن.

(٣) ذكرت الآيات في شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤/٢١٦) وقد قال في شأن نسبة هذه
الآيات «وانشد أبو زيد هذه الآيات الثالثة في أوائل الجزء الثالث من نوادره»، قال: «قال:
الفضل: الشذلي أبو الغول هذه لم يعش أهل اليمن». ولم يخطر ببال أيٍ على ولا على بال ابن
جني رواية هذه الآيات عن أبي زيد في نوادره. ولهذا نسبها إلى القراء. وقال: أتشدعا القراء
، ولو خطرت بيالهما لم حدلا عنه إلى القراء البشة؛ لأن لهما غراماً بالنقل عن نوادره ولو
تمكنها أن ينقلنا شيئاً إلا منها فعلاً».

وذكرت الآيات في الأعمال (٢/٧٨)، والمتن (٣٥٥) والعيين (٤/٥٧) وهي لغة لم يعش أهل
اليمن كما في النوادر والعيني وشواهد الشافية. لا هم: آى الهم.
والشاحن الحمار، الآخر: الآييس، نهات: نهاق، ينزي: يحرك، للوفرة: الشعر إلى شحمة
الازد. سجنج وبع وفترج: أصلها: حجس وبين ووفير.

لَا هُمْ إِنْ كَنْتَ قَبْلَتَ حَجَّيْجَ
فَلَا يَرَال شَاجِحٌ يَأْتِيكَ بِسَجَّ

أَثْمَرَ نَهَّاتٍ يُنْزَى وَفَرِتَسَجَّ

ويروى: شامخ، يعني بغيراً مستكراً

انقضت الحكاية عن أبي على.

وقال (١):

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَسْجَأَ
يَرِيدُ: أَمْسَتْ وَأَسْجَأَ

وهذا أحد ما يدل على ما ندعوه من أن أصل رمت: رمت، وغزَّتْ: غزَّوتْ، وأعْطَتْ: أعْطَيْتْ، واستَقْصَتْ: استَقْصَيْتْ، وأَمْسَتْ: أَمْسَيْتْ، الا ترى أنه لما أبدل الياء من «أَمْسَيْتْ» جيماً، والجيم حرف صحيح يتحمل الحركات، ولا يلحقه الاقبال الذي يلحق الياء والواو، صححها كما يجب في الجيم، فدل ذلك «المسجَّتْ» على أن أصل المسَّتْ: أَمْسَيْتْ، وكذلك قال أيضاً: أَسْجَأَ، فدل ذلك على أن أصل أَمْسَيْ: أَمْسَيْ، وأن أصل رَمَى: رَمَيْ، وأصل غَرَّاً: غَرَّةَ، وأصل دَعَا: دَعَوَ، ودل ذلك أيضاً على أن أصل عَصَّا: عَصَّوَ، وأصل قَطَّا، وقَنَّا، وحَصَّيَ، وفَتَّا: قَطَّوَ، وفَتَّوَ، وحَصَّيَ، وفَتَّيَ، فيهذا ونحوه ماستدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عن اسمه: «استَحْمَدَ عليهم الشيطان» (٢) على أن أصل استَقْنَامَ: استَقْنَمَ، وأصل اسْتَبَاعَ: استَبَعَ، ولو لا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاة بachsen هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إليها.

★ ★ ★

(١) البيت في المتنع (٣٥٥) واللسان في مادة (مسى) وفي شرح شواهد الشافية (٤٨٦/٤) وقال: قال أحد شراح آيات الإيضاح للشارسي: قيل: [إن هذا الشطر للمجاج]. وذكر في شرح المفصل (٥٠/١٠).

(٢) سورة المجادلة: الآية (١٩).

حَرْفُ الْخَاءِ

الخاء حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير. فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعياء، ولاما، فالفاء نحو حَرَمٍ وحَبَّسٍ، والعين نحو سَحَرٍ وضَحِكٍ، واللام نحو صَبَحٍ وصَلَحٍ.

ولا تكون الخاء بدلًا ولا زائدة إبداً إلا فيما شدّ عينهم، اشتدّ ابن الأعرابي^(١):

يَتَّخَذُنَّ مِنْهَا مَنْفُوخًا لَمَّا يُرَى لَا ذَاكِيَ مَقْدُوحاً

قال: أراد «منفوخًا» فأبدل الخاء حاء. قال: ومثله قول روبية^(٢):

غَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمُ السَّنَعِ أَبْلَجُ لَمْ يَؤْلِدْ بِنْجَمِ الشُّعَحِ

(١) البيت ذكر في اللسان في مادة (فتح) ونسب لأنبياء النجم من أرجوزته وهو في ديوانه (٨٦) وعدّ أبياته أربعة وأربعون بيتاً، وفي شرح شواهد الشافية (٤/٤٢ - ٤٣) للمعـ البريق والإضاءة، الثاني: الشتم الشديد الاشتغال.

(٢) ذكر البيـان في ديوان روبية (١٧٧١) وفي اللسان في مادة (فتح) وشرح شواهد الشافية (٤٢١/٤)، الغـر: الماء الكثير السائر، الأجراري: جمع إجرارياً بمعنى الجري، الأبلج: المشرق المنفي، الشـعـ: البخل مع المحرض، والنـجـ: الوقت المعنـ. وسـنجـ كل شيء أصلـه.

قال: ي يريد : **الستّخ**. فاما قول من قال في قول تأبّط شر^(١):

كائنا حتحثوا حصا قوادمهُ أو أم خسف بذى شت وطبقِ

إنه أراد: **حثثوا**، فايدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندها، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر معهم أيضاً. وسألت آيا على عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في المروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والباء، والذال والظاء، والباء، والباء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فاما الحاء في بعيدة من الثناء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى آخرها. قال: وإنما حتحث أصل رباعي، وحثث أصل ثلاثي، وليس واحد منها من لفظ صاحبه، إلا أن حتحث من مضاعف الأربع، وحثث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالمضاعف الذي فيها اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا، الا ترى أن آيا العباس قال في قول عترة^(٢):

(١) شرح اختيارات المفضل (١١٠) وفي شرح (الفضليات) لابن الأذاز على الجندى (١٢) حتحثوا: حركوا وأثاروا وهي من الحث واجتمعت فيها ثلاثة ثاءات فايدلوا الوسطى وهي محركة بالفتح - حاء، حصا قوادمه يعني الظلليم وهو ذكر النعام وحسن جمع أحصن وهو الذي تناول رشه وتذكر القوادم: ريش المخاج بما يلي الرأس. ثم على القوادم المخافى.

أم خسف: يعني الظبية، والخشف: ولد الظبية، بدئ شت وطبق أي يمكن شت وطبق:

وهما نوعان من بيت المرأة (أي جبال المرأة) وهما طيب المرعى وبضمuran المطران الذي يرمي عاصما ويشدآن حسه فيكون قربا. والشاعر في هذا البيت يشبه سرعته في هروبه بسرعة الظلليم تطاير ريش قوادمه فاكتمل نشاطها وقوتها، وبطبيعة ضامرة شديدة، والنعام والظباء مفترض المثل في سرعة الجري.

(٢) البيت في ديوان عترة (١٩٦) وشرح القصائد العشر (٢٧٦) جادت: من المطر الجبود: وهو الغزير، البكر السحابة في أول الربيع التي لم قطر، ثرة: غزيرة القرارة: الموضع المفضي من الأرض جمع فيه السيل، والعرين: مطر يدمي أياما لا يقلع.

جادت عليه كل بُكْرٍ شَرَّةٍ فَتَرَكَنَ كُلُّ قَرَارٍ كَالدُّرْهَمِ

ليس ثَرَّة عند النحويين من لفظ ثَرَّارة وإن كانت من معناها. هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا. على أن أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا يقول لهم. وإنما هذه أصول تقارب الفاظها، وتوافقت معانيها، وهي مع ذلك مضعة، ونظيرها من غير التضييف قولهم: دَمَثٌ وَدَمَثٌ^(١)، وسَبَطٌ وَسَبَطٌ^(٢)، وَلُؤْلُؤٌ وَلُؤْلُؤٌ^(٣)، وَحَوَاءٌ وَحَوَاءٌ^(٤)، وَدَلَاصٌ وَدَلَاصٌ^(٥) في قول أبي عثمان، وَزَغْبٌ الْفَرَخُ وَالْفَرَخُ^(٦)، ولو نظرت كبيرة. وإذا قامت الدلالة على أن حَتَّحَتْ ليس من لفظ حَتَّحَ، فالقول في هذا وفي جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو تَمَلَّمَ وَتَمَلَّمَ، وَرَقَقَ وَرَقَقَ، وَصَرَصَرَ وَصَرَرَ^(٧).

وقد حُذفت الحاء لاما في حِرَاء وأصله: حِرَاء، لقولهم: أَحْرَاج، قال^(٨):

إِنِّي أَقُودُ جَمَلًا مِمْرَاحًا ذَاقْبَةً مَمْلُوَّةً أَحْرَاجًا

★ ★ *

(١) المكان الدمعت : السهل اللين ومثله الدمعت.

(٢) السبط: الطويل ومثله السبط.

(٣) اللؤلؤ : بايع اللؤلؤ.

(٤) رجل حواء: يجمع الحيات.

(٥) الدرع الدلاص : البراقة اللينة ومثله : الدلاص.

(٦) زغب الفرخ : نبت زغبة، والزغب: صغار الريش.

(٧) صرصار : صاح بصوت شديد متقطعاً، صرد الناقة : بالغ في صورها، وصراها شد ضررعاها بالصرار لثلا يرضعها ولدها، والصرار: خط يشد فوق الفرع.

(٨) نسب اليتان في الحيوان (٢/٢٨٠) إلى القردقق، وليس في ديوانه وعما في اللسان (حرج)، والحرج: فرج المرأة.

حَرْفُ الْخَاءِ

الخاء حرف مهموس، يكون أصلًا لا غير، فيكون قاء، وعيناً، ولاما، فالفاء نحو خُرُجٍ وخرج، والعين نحو صَبَرٍ وصَبَّرٍ، واللام نحو مَرَخٍ ومرَّخٍ. فاما ما قرأت على أبي على عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، من أن آبا زيد قال: «يقال: خَمْصَ الْجَرْحَ يَخْمُصُ حُمُوصًا، وَحَمَصَ يَخْمُصُ حُمُوصًا، وَانْخَمَصَ انْخَمَاصًا». قال أبو علي: وانْخَمَصَ انْحَمَاصًا، ذكره أبو زيد في مصادره: إذا ذهب ورمه» فلا يكون الخاء فيه بدلاً من الخاء، ولا الخاء بدلاً من الخاء؛ إلا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرف في الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلًا ليست لصاحبها. ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهما وجهاً يحقق له حرفه ، وذلك أن خَمْصَ ياتخاء من الشئ الخميسن: الضامر، وهذا واضح، لأن الجرح إذا ذهب ورمي فهو فيه كَخَمْصَ البطن، وأما انْخَمَصَ ياتخاء فهو من الخميسن؛ إلا ترى أن الخمسنة صنفية مجتمعة ضامرة، فهذا يشهد بأن الحرفين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلًا لصاحبها، ولا بدلاً منه.

★ ★ *

حَرْفُ الدَّالِّ

الدال حرف مجهر، يكون في الكلام على ضربين: أصلًا وبدلاً، فإذا كانت أصلًا وقفت قاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو دُرُج ودرج، والعين نحو خَدَلَ وخدِيلٌ^(١). واللام نحو جَعْدٍ وجَعِيدٍ^(٢).

وأما البديل فإن قاء افتعل إذا كانت زايًّا قبلت الناء دالاً، وذلك نحو ازْدَجَرَ، وازْدَهَى، وازدار، وازدان، وازدلف، وازدهف، وازدهر، وتحسو ذلك. وأصل هذا كله: ازتجَرَ، وازتهَى، وازتار، وازتان، وازتلفَ، وازتهَفَ؛ لأنَّه افتعل من الزَّجْرُ، والزَّهُورُ، والزَّورُ، والزَّينُ، والزَّلْفُ^(٣)، والزَّهَفُ، ولكن الرأي لما كانت مجهرة،

(١) الخدل : المظيم للخلاني، وعدلت الساق : استدارت.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف البيط.

(٣) الزلف : الظرفية والنزلة ، والزهف : الخفة والمجلة.

وقد ذكر عبد الرحمن السيوطي في المذهر عن معنى الإبدال في كلام العرب عن محمد البطليموس قال أبو محمد البطليموس في كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة: من هذا الباب ما ينقس (أي الإبدال) ومه ما هو موقف على السماع: كل سين وقت بعدها عن أو غير، أو خاء، أو قاف، أو طاء، جاز قبلها صاداً، مثل: يساقون وصاقون، وصقر وستقر، وصضر وستضر.

قال: وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على منه المروف لا متاخرة بعدها، وأن تكون هذه المروف متقاربة لها لا متساوية عنها وأن تكون السين هي الأصل، فبيان كانت الصاد هي الأصل لم يجز قبلها سيناً، لأن الأضعف يُقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف؛ =

وكانت التاء مهمومسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فابدلوا التاء أثبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال، فقالوا: ازدجر، وازدار قال:

إلا كعهدكم بذى يقر الحمى هيهات ذو يقر من المزدار

ومن كلام ذي الرمة في بعض أخباره: «هل عندكَ من ناقة نزادر عليها ميّا»، ومن أبيات الكتاب لروية:

فبها ازدهاف أيما ازدهاف

ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سبقت: صبت، وفي سُقْتُ: صُقْتُ، وفي سُمْلَقَتُ: صُمْلَقَتُ، وفي سُويقَتُ: صُويقَتُ، وذلك أن القاف حرف مستعمل، والسين غير مستعمل، إلا أنها أخت الصاد المستعملة، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى الساق من مخرج السين، وهو الصاد.

وقد قُلبت تاء افتصل دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجْدَمُوا في اجْتَمَعوا، واجْذَرُ في اجْتَرُ، وأشدوا:

فقلتُ لصاحبي: لاتَحِسَانا بتَرَعْ أصْوَلِه، واجْذَرْ شِنْحا

«إذا قلبوها صاداً مع هذه الحروف؛ لأنها حروف مستعملة، والسين حرف مستقبل؛ فقتل عليهم الاستعمال بعد التبدل لما فيه من الكلفة، فإذا قلت حرف الاستعمال لم يُذكر، وقع السين بذلك، لأنه كالانحدار من العلو وذلك خطأ لا تُلْئِنُ فيه، فهذا الذي يجوز فيه القياس عليه، وما عداه موقوف على السماع، منها (القصاص والقصاص) وهو داء يأخذ في الصدر والأشبع والأشبع وهو طائر كالعصافير في ريشه خضرة ورأسه أبيض.

ولا يقاس ذلك إلا أن يُسمع، لا تقول في اجترأ: اجترأ، ولا في اجترحَتْ
اجترَحَ.

وقد أبدلوا الذال من تاء تولع، فقالوا: دَوَّلَجْ. وقد قلبو تاء انتعل أيضاً
مع الذال لغير إدغام دالاً، حتى أبو عمر عنهم: اذْكُرْ، وهو مُذَكَّرْ، وقال أبو
حِكَّاكْ.

تَسْهِي عَلَى الشَّوَّوكْ جُرَازْأَمْضَبْيَا وَالْهَرَمْ تُذْرِيهِ اذْدَرَاءَ عَجَبَيَا

فاما اذْكُرْ وادْكَرْ ففي إدغام، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب. وكذلك
قولهم في وَتَدْ: وَدَّ، هو أيضاً إيدال إدغام من جنس اذْكُرْ، وانشدنا أبو علي
لابن مُقْبِلْ:

بِالْبَيْتِ لَى سَلَوةَ يُشْنِفِي الْفَوَادُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكْرِ

بالذال، يريد: الذَّكْر جمع ذَكْرَة، وليس هنا ما يوجب البدل، إلا أنه لما
رأهم يقلدونها في اذْكُرْ ويدْكَرْ ومُذَكَّرْ وادْكَارْ ونحو ذلك أَلْفَ فيَهَا القلب، فقال
 ايضاً: الذَّكْر، ولهذا نظائر في كلامهم.



حَرْفُ الْذَّالِ

الذال حرف مجهور، يكون أصلًا لا بدلًا ولا زائدًا، فإذا كان أصلًا كان فاءً، وعيناً، ولا ماءً. فالفاء نحو ذَكَرٌ وذَكَرٌ، والعين نحو جِذْوَةٍ وحَذْرَةٍ، واللام نحو قَبْدَنْدٍ وأَخْدَنْدٍ.

فَلَمَّا إِبَدَاهُمُ الظَّالُ دَالٌ فِي الْأَذْكُرِ وَنَحْوُهُ يَا بَدَالٍ إِدْغَامٌ . وَمَا قَوْلُهُمْ جَذَوتْ وَجَتَوتْ: إِذَا قَمْتَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِكَ، وَقَرَأْتَ عَلَى أَبِي عَلَى:

إِذَا شَنْتُ غَتَّنِي دَهَاقِنْ قَرْبَةَ وَصَنَاجَةَ تَجْدُو عَلَى كُلِّ مَتَسِّمٍ

فَلِيسَ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ بَدَالًا مِنْ صَاحِبِهِ، بَلْ هُمَا لِغَانَانِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَيْضًا: قَرَأْ فَسَما تَلَعْثَمَ، وَمَا تَلَعْدَمَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَرَبَ حَذَّحَادَ وَحَتَّحَاثَ: إِذَا كَانَ سَرِيعًا، وَهُوَ طَلَبُ الْمَاءِ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا بَدَالًا مِنْ صَاحِبِهِ، لَأَنَّ حَشْحَاثًا مِنْ قَوْلِ تَابِطِ شَرَّاً:

كَانَا حَتَّحَثَوْ حُصَّا قَوَادُمُهُ اَوْ اَمَّ خِشَبَ بَدَى شَثَّ وَطَبَاقِ

أَيْ: أَسْرَعُوا بِهِ، وَحَذَّحَادَ: مِنْ مَعْنَى الشَّيْءِ الْأَحَدَ، وَيَقَالُ: صَرِيقَةَ حَذَّادَ: إِذَا كَانَتْ مَاضِيَّة، وَحَذَّحَادَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ لَفْظِ أَحَدٍ فَإِنَّهَا قَرْبَةُ مِنْهُ، وَلَا تَجِدُ هَذِينَ الْلَّفْظَيْنِ إِلَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: مَلَمَلَتْ وَمَلَلَتْ، وَرَقَقَتْ وَرَقَقَتْ،

الا ترى أن اتفاق معنييهما قد حمل البغداديين على أن قالوا إن الأصل في
جثث: جَثَّتْ، وفي رفقة: رَفَقَتْ. وقرارات على أبي على عن أبي بكر عن
أبي العباس للقرزدق:

تَفَيَّقَ بِالْعَرَاقِ أَبُو الْمُتَّسِى وَعَلِمَ أَهْلَهُ أَكْلَ الْخَبِيسِ
أَطْعَمَتِ الْعَرَاقَ وَرَأَدَّتِهِ فَرَارِيًّا أَحَدَ يَدَ الْقَمِيسِ

يصفه بالغلول وسرعة اليد، ومن هنا سمي الخليل «فَعِلن» في الكامل أحده،
لأن أصله «مُتَفَاعِلن»، فلما حذف الوتد من آخره بقى «مُتَفَاء»، فنقل إلى «فَعِلن»،
فلما قطع آخر الجزء قلَّ وأسرع انقضاؤه وفناءه، فسماه أحداً لذلك.



حَرْفُ الرَّاءِ

الراء حرف مجهر مكرر، يكون أصلًا لا بدلًا ولا وائدًا، فإذا كان أصلًا وقع فاءً وعيبنا ولا ما، فالفاء نحو رَسْدٍ ورَشَدٍ، والعين نحو جُرْجَ وجيْرَ، واللام نحو يَدَرٌ ويدَرٌ.

فاما قولهم: امرأة جِريَانة وجِيلَانة إذا كانت صحابة، فليس أحد الحرفين فيه بدلًا من صاحبه، قرأت على أبي على لَهُمَيْدَ بْنَ تَوْزَعْ:

جِيلَانَةٌ وَرَهَاءُ تَخْصِي حِمَارَهَا يَقِنِي مَنْ يَقِنِي خَيْرًا إِلَيْهَا الْجَلَامِدُ

قال أبو علي: هذا البيت يقع فيه تصحيف من الناس، يقول قوم مكان «تخصي حمارها»: «تُخْطِي حِمَارَهَا»، وهو مشتبه مشكل، يظلونه من قولهم: «العسوان لا تَعْلَمُ الْخِمْرَة». قال: وقد قال ابن الأعرابي: يقال: جاءك خاصي العَرَبِ: إذا وُصف بقلة الحباء. فعلى هذا لا يجوز في البيت غير «تخصي حمارها». ويدل على أن «جِيلَانَة» و«جِريَانَة» أصلان غير مبدل أحدهما من الآخر وجودُك لكل واحد منها أصلًا متصرفاً واشتقاقةً صحيحة، فاما جِيلَانَة فمن الجلابة والصياغ لأنها الصحابة، وأما جِريَانَة فمن جَرَبَ الأمور وتصرف فيها؛ إلا تراه قال: «تخصي حمارها، وإذا بلغت المرأة من البذلة والاختلاط إلى خصاء حمارها، فناهيك بها في التجريب والذرية، وهذا وَقْنُ الصَّحْبَ لِأَنَّهُ ضَدُّ الْحَيَاةِ وَالْخَفْرِ.

وأما قولهم في الْدُّرْعِ: تَرَةٌ وَتَلَةٌ فَيُبَيِّنُ أَنَّ تَكُونُ الراءُ بِدَلَالٍ مِّنَ اللامِ؛
لقولهم: تَكُلُّ عَلَيْهِ دِرْعَهُ، وَلَمْ يَقُولُوا تَرَهَا، فَاللامُ أَعْمَّ تَصْرِيفاً، فَهُوَ الْأَصْلُ.
وأما قول الأسدى:

وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ السُّعْدِ نَفْسِيٍّ وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ حُسْوَارَرَزِّمِ

فَإِنْ أَرَادَ «حُسْوَارَزِّم» . فَسَرَادٌ راءٌ لِِإِقْلَامَ الورنِ، كَذَا قَبِيلَ فِيهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ
«حُسْوَارَ» اسْمٌ مُضَافٌ إِلَى «رَزِّم» .

واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛
لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فاما قراءة أبي عمرو
«يَغْفِرُ لَكُمْ» بإدغام الراء في اللام فمدفع عندهنا، وغير معروف عند أصحابنا،
 وإنما هو شئ رواه القراء، ولا قوته له في القياس.

★ ★ ★

حَرْفُ الْزَّائِي

الزاي حرف مجهر، يكون أصلًا وبدلاً لازاندا، فإذا كان أصلًا وقع فاءً وعيناً ولا ماء، فالفاء نحو زُمْر وزَمَر، والعين نحو بِزَرْ وحَزَر، واللام نحو جُرْز وجرَز.

وقال بعضهم: يقال: شَرَبَ وشَبَّ وشَفَّ بمعنى، اي: ضَمَر، وفصل الأصمعي، فقال: «الشارب: الذي فيه ضَمُور وإن لم يكن مهزوًلا، والسائب والشافع: الذي قد يس». قال: وسمعت أغرباً يقول: ما قال الخطية:

..... إنْقَأْ شُرْمَا

إنما قال: أَعْتَرْأ شُبْبَا». وليس الزاي ولا السين بدلاً إحداثها من الأخرى لصرف الفعلين فيما جمياً. وقرأت على أبي على لذى الرُّمة:

خِدَبَ حَتَّى مِنْ صُلْبِهِ وَهُوَ شَوَّقْبُ عَلَى قُصْبَ مُنْضَمِّ التَّمْلِةِ شَارِبِ

وكتب تقلب السين مع القاف خاصة زايا، فيقولون في سَقْر: زَقْر، وفي «مسن سَقْر»: مَسْنَ زَقْر، وشاء رَقْعَاء في: صَقْعَاء. ومثله من الصاد: اِدْفَقَ في اصْدُقَى، وزَدَقَ في صَدَقَ، قال:

وَدَعَ ذَا الْهُوَى قَبْلَ الْقِيَّمِ، تَرَكَ ذَا الْهُوَى مَتِينَ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرُمِ — زَدَ رَا

يريد: مصدرًا. وقال آخر:

يزيدُ زادَ اللهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نَزَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ

أي: مصدوقاته.

★ ★ *

حَرْفُ السِّينِ

السين حرف مهموس، يكون أصلًا وزاداً، فإذا كان أصلًا وقع فاء وعينا ولاما، فالفاء نحو سَلَمٍ وسَكِيمٍ، والعين نحو حُسْنٍ وحَسْنٍ، واللام نحو جَرْسٍ وجرَسٍ.

وإذا كانت زائدة ففي استعمالها وما تصرف منه، نحو استخرجَ وَمُسْتَخْرِجٍ، واستَقْصَى وَيَسْتَقْصِى، وهو مُسْتَقْصِى.

واعلم أن العرب يقولون: استَخَذَ فلان أرضًا. وفي ذلك عندنا قولهان:

أحدعها: أنه يجوز أن يكون أصله «الشَّدَّة» ووزنه القليل من قوله عز اسمه: «لَوْ شِئْتَ لَتَخَذَّلَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا». ثم إنهم أبدلوا من الناء الأولى التي هي فاء افتصل سينًا، كما أبدلوا الناء من السين في سِيَّة؛ لأن أصلها سِينٌ، فلما كانت الناء والسين مهموسين جاز إبدال كل واحدة منها من آخرها.

والقول الآخر: أنه يجوز أن يكون أراد «استَخَذَ» أي استعمل، فحذفت الناء الثانية التي هي فاء الفعل، كما حذفت الناء الأولى من قولهم: تَقَى يَتَقَى، وأصله: أَتَقَى يَتَقَى، فحذفت الناء الأولى التي هي فاء الفعل، أنشدنا أبو علي خداش بن زهير:

تَقُوْهُ إِلَيْهَا النَّيْبَانُ إِنْسَى
رأيَتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجَدُودَا
أراد: أتقوه . وقال الآخر:
زيادتنا نُعْمَانُ لَا تَنْسِنَهَا
تَقِ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَنْتَلُ
أى: أتقى الله . وانشدنا أيضاً قال: أنشد أبو زيد:
قَصَرَتُ لِهِ الْقِبْلَةَ إِذْ تَجَهَّهَا
وما ضاقتْ بِشِدْتَهِ ذِرَاعَى
أراد: أتجهنا . قال: «وقصرت»: حَيَّتْ ، والقبيلة: اسم فرسه .
واما قولهم «السَّدَّة» في معنى الشَّدَّة، ورجل مَسْدُوه في معنى مَشْدُوه،
فيتبيَّن أن تكون السين فيه بدلًا من الشين؛ لأن الشين أعم تصرفًا .
واما قولهم «أَسْطَاعَ يُسْطِيعَ» فذهب سيبويه فيه إلى أن أصله: أطاع يُطِيع،
وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاعَ أصله: أطْرَعَ،
فنقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقدير: أطْرَعَ، فانقلبت الواو الفاء لتحرركها
في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن.

وتعقب أبو العباس - رحمه الله - هذا القول، فقال: إنما يُعرض من الشئ
إذا قُدِّ وذهب، فاما إذا كان موجوداً في النطق فلا وجه للتمويض منه، وفتحة
العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعد ، وإنما
نقلت، فلا وجاه لل موضوع من شيء موجود غير مفقود .

وذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإما غلط،
وهي من عادته معه، وإنما وَهُمَ في رأيه هذا.

والذى يدل على صحة قول سيبويه فى هذا، وأن السين عوض من حركة عين الفعل، أن الحركة التى هي الفتحة وإن كانت كمائال أبو العباس موجودة منتقلة إلى الفاء لما فقدتها العين، فسكتت بعدها كانت متحركة، ثم هنت لسكنها ولما دخلها من التهؤ للحذف عند سكون اللام، وذلك قوله: لم يُطِعْ، وأطِعْ، ولا أطِعْ ففي كل هذا قد حُذفت العين لاتقاء الساكنين ولو كانت العين بحالها متحركة لما حُذفت؛ لأنه لم يكن هناك انتقاء ساكنين؛ إلا ترى أنك لو قلت: أطَرَعْ يُطَرَعْ، ولم يُطَرَعْ، وأطَرَعْ زيداً، لصحت العين ولم تُحذفْ ، فلما نقلت عنها الحركة وسكتت، سقطت لاجتماع الساكنين، فكان هذا توهيناً وضعفاً لحق العين، فجعلت السين عوضاً عن سكون العين الموهن لها المسبب لقلبها وحذفها، وحركة الفاء بعد سكونها لا تدفع عن العين ما لحقها من الضعف بالسكون والتهؤ للحذف عند سكون اللام.

وقال القراء في هذا: «شَبَهُوا أَسْطَعْتُ بِأَقْلَمْتُ». فهذا يدل من كلامه على أن أصلها: أَسْطَعْتُ، فلما حُذفت الناء يقى على وزن «أَفْعَلْتُ»، ففتحت همزة وقُطعت. وهذا غير مرضى عندنا من قوله، وذلك أنه قد أطَرَدَ عنهم «اسْطَعْتُ» بكسر الهمزة وكونها همزة وصل، فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا استَعْتَلْتُ، وحذفوا الناء وهم يريدونها، يَقُولُوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف الناء.

ويؤكد ما قال سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين، أنهم قد عَرَضُوا من ذهاب حركة هذه العين حرف آخر غير السين، وهو الهاء في قول من قال «أَهْرَقْتُ»، فسكتن الهاء، جمع بينها وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من هاب فتحة العين؛ لأن الأصل: أَرْوَقْتُ أو أَرْيَقْتُ، والسواء عندى أقويس لأمررين: أحدهما أن كون عين الفعل واراً أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه. والآخر أن

الماء إذا أهريق ظهر جوهره وصفاؤه، فراق رأيه بروقه، فلهذا أيضاً يقوى كون العين منه واواً وعلى أنه قد حكى الكسائي: راق الماء بريق: إذا انصب، وهذا قاطع بكون العين باه. ثم إنهم جعلوا الماء عوضاً من نقل فتحة العين عنها إلى الفاء، كما فعلوا ذلك في «أسطاع»، فكما لا يكون أصل أهرق استعملت، فكذلك ينبغي ألا يكون أصل أسطاعت استعملت.

قرأت على أبي الفرج علي بن الحسين، عن أبي عبدالله محمد بن العباس البزريدي، عبد العزيز بن وهب مولى خزاعة، يقوله لكثير:

فاصبحت كالمهرق قضلة مائة لضاحي سراب بالملأ يتسرق

وقالوا في مصدره: إهراقة، كما قالوا: إسطاعه، قال ذو الرمة:

فلما دنت إهراقة الماء انصبت لاغزله عنها، وفي النفس أن ألتى

وقالوا أيضاً: أستاخ يُستبع، فأبدلوا العاء تاء لتوافق السين في الهمس.

قرأت على أبي الفرج، عن أبي عبدالله البزريدي للجران:

وفيك إذا لاقينا عجرفة مراراً، فما تُستبع من يتعجرف

ومن العرب من يزيد على كاف المؤنة في الوقف سينا^(١) ليبن كسرة الكاف، فيؤكد التأثير، فيقول: مررت يكس، ونزلت علىكين، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة. وأما ما يُحکى عن سُحيم من قوله:

وقال الحسن بن القاسم المرادي في «الجني الداني» في شان سين الوقف (٢٠٠) «أما سين الوقف: فهو في اللغة يكر، يزيدون سينا بعد كاف المؤنة في الوقف، لبيان حركة الكاف؛ نحو: علىكين، فإذا وصلوا حذفوها فهو في ذلك، تطير هاء السكت. وهذه لغة قليلة تسمى كشكبة يكر. والله أعلم».

فلو كانتُ ورداً لونه لعَسِقْتَنِي ولكن ربى سانق بسَوَادِيَا
فإنما قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين، وليس ذلك بلعة ،
 وإنما هو كاللثغ .



حَرْفُ الشَّيْنِ

الشين حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء وعيناً ولا ماء. فالباء نحو شَجَرٍ وشَجَرَةٍ، والعين نحو قَبْرٍ وقَبْرَةٍ، واللام نحو نَعْشَنَ ونَعْشَنَ.

وقد أشارت على أبي علي، عن أبي يكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، قال: قال الأصمى: «يقال: جُعْثُوش و جُعْثُوس، وكل ذلك إلى قماء وصغير وقلة. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا».

فهذا يدل من قول الأصمى على أن الشين في جُعْثُوش يدل من الشين في جُعْثُوس؛ إلا ترى أن الشين أعم تصرفًا من الشين لوجودك إياها في الواحد والجمع جميعاً. وقال الراجز:

إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبَلَ الْوِصَالِ مُدْمِشٌ

أى: مُدمِشٌ، فالشين يدل من الجيم.

فاما قولهم: تَسْتَمَّتْ مِنْهُ عِلْمًا وَتَسْتَمَّتْ، فليس واحد من الحرفين بدلًا من صاحبه، لأن لكل واحد منهما وجهاً قائماً. أما تَسْتَمَّتْ فكانه من التسيم، كقولك استروحت منه خيراً، فمعناه أنه تلطف في التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهرب التسيم. وأما تَسْتَمَّتْ فمن قولهم تَسْمَّتْ في الأمر، أى : ابتدأته ولم أوغل فيه، وكذلك تَسْمَّتْ منه، أى : ابتدأت بطرف من العلم من عنده، ولم انفك فيـه.

ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيئاً - حرصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفي في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن يبدلوها شيئاً، فقالوا: عَلَيْشِ وَمِنْشِ، ومررت بِشْ. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف، فيبدل فيه أيضاً، وانشدوا للمجنون:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاها وَجِيدُشِ جِيدُها سَوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ
وقرأت على أبي يكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لبعضهم:

عَلَىٰ فِيمَا أَبَيْتُشِ بِيَضَاءَ تُرْضِيَتِي وَلَا تُرْضِيَشِ
وَتَطْبِي وَدَبَنِي أَبِيشِ إِذَا دَنَوْتِ جَعَلْتُ تُنْتِيَشِ
وَإِنْ تَأْتِيَتِ جَعَلْتُ تُنْدِيَشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَتَّىَ فِي فِيشِ
حَتَّىَ تَقْنِي كَتْنِيقِ الدِّيَشِ

فشيء كاف «الديك» لكسرتها يكافئ ضمير المؤنث.

ومن كلامهم^(١): إذا أعياشَ جاراًشُ فاقابل على ذي بيتش*. وربما زادوا على الكاف في الوقف شيئاً - حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررت بِكِشْ، وأعطيتكُشْ، فإذا وصلوا حذفوا الجميع.

★ ★ ★

(١) وقد قال أبو الحسن أحمد بن فارس في كتابه «الصاحبي» في فقه اللغة العربية ومسائلها و السن العرب في كلامهم». بتحقيقنا.

حدثني علي بن أحمد الصياغي، قال: سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا أضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب المخروف من مخارجها مثل الحرف الذي بين الشين والجيم والياء: في المذكر «أغلايج» وفي المؤنث «غلائش». والقراءة الصحيحة لبيت المجنون:

قَبَيْتَكِ عَيْنَاتِهَا وَجِيدُكِ جِيدُهَا سَوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْكِ دَقِيقُ

حَرْفُ الصَّاد

الصاد حرف مهموس، يكون أصلًا بدلًا لا زاده، فيكون فاءً وعيناً ولا ماءً. فالفاء نحو صيغ وصيغ، والعين نحو قصر وقصر، واللام نحو حفصي ومحض. والصاد أحد الحروف المستعملة التي تمنع الإمالة. والحرف الذي تمنع الإمالة سبعة، وهي: الصاد ، الضاد ، والباء ، والظاء ، والخاء ، والعين ، والقاف . فمن قال في عسايد: عِيَد لَم يَقُل فِي صَالِح: صَالِح، وَلَا فِي ضَامِن: ضَامِن، وكذلك البقية.

فاما قول طفيل العتري:

تُنِيف إِذَا أَفْوَرْتُ مِنَ الْقَوْدِ وَأَنْطَوْتُ بِهَادِ رَفِيعٍ يَكْهُرُ الْخَيلَ صَلَّهُ

فيجوز أن تكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن تكون بدلًا من سين سائب؛ لأنه أكثر تصرفاً من صائب.

واما ما قرأته على أبي على من قول الشاعر:

وَحَالَ دُونِي مِنَ الْأَبْنَاءِ زِمْرَمَةً كَانُوا الْأَنْوَفَ وَكَانُوا الْأَكْرَمِينَ أَبَا

ويروى: صيغة، وهو الجماعة، فليس أحد الحرفين بدلًا من صاحبه؛ لأن الأصمعي قد ابتهما معاً، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبة. وإذا ورد

في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء، أن تحكم بانهما كليهما أصلان متفردان، ليس واحد منها أو لى بالأصلية من صاحبه، فللتزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه.

وهذا عبار في جميع ما يرد عليك من هذه، فاعرفه، وقسه تصب إن شاء الله، الا تراهم قالوا: أتى له ان يفعل كذا، وأن له ان يفعله، قال الله تعالى: «أَتَمْ يَا نَّلِيْنَ آتَنَا أَنْ تَخْشَعْ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ»^(١) فهذا من أتى، وقال الشاعر:

الْمَاتِيْنِ لَيْ أَنْ تُجَلِّيْ عَمَائِيْنِ وَأَقْسِرَ عَنْ لِيْلِيْ؟ بَلْ قَدْ أَتَيْ لِيْ

فجمع بين اللغتين، وذهب الأصمعي إلى أن «أن» مقلوب عن أتى، وأن «أتى» هو الأصل، واستدل على ذلك بوجوده مصدر «أتى» في الكلام لقوله تعالى: «إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِيْنَ إِنَاهُ» أي بلوغه وإدراكه، ولم يجد لأن مصدرًا، فلما وجد لأن أصلًا، وهو المصدر، وووجه بذلك أعم تصرفاً، ولم يجد لأن مصدرًا، فقل بذلك تصرفة، قضى لأنى بأنه أصل لأن.

واما أبو زيد فقال: هما أصلان، وأتيت لأن مصدرًا، وقال: يقال: آن الشيء، آتيا. فكل واحد منها اتبع ما سمع، وقضى لنفسه بما صح عنده. وتبع ابن السكريت أبي زيد، فقال: آن آتيا. واتخبرنا أبو على عن أحمد ابن يحيى عن ابن الأعرابي قال: يقال: إتى وأتى، وحيسي وحيسي، ومعنى. قال: وحكي أبو

(١) ذكر معنى الدين دروش في كتاب اعراب القرآن وبيانه (٤٦٦/٩) عن الكلمة يان في الآية «أَتَمْ يَا نَّلِيْنَ آتَنَا أَنْ تَخْشَعْ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا تَزَلَّ مِنَ الْحَقِّ» الجديد (١٦) (ياد) منصارع أتى يان من باب رمي فهو محتل حذفت منه الياء التي هي لامة للجaram الذي سبقه، ومعنى أتى إذا جاء إناه أي وقت.

الحسن: إنْوَفِي إِنْي. قال أبو علي: وهذا كقولهم: جَبَّتُ الخراجِ جِبَادَة، أَبْدَلَتِ
الواو من الياء ومثله «الحيوان» في قول الخليل لأن أصله عنده: الحَيَان وَكَاهِنْ إِنْما
استجازوا قلب الياء واوأً لغير علة وإن كانت الواو انتقلت من الياء ليكون ذلك
عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها.

وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبها صاداً، وذلك
قوله تعالى: «كَانُوا يُسَاقُونَ» وبُساقون، و«مَسَّ سَقَرَ» وصَقَر، و«سَخَرَ»
وصَخَر، «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نَعْمَة» وأَسْبَغَ، و«سِرَاطُ» وصِرَاط. وقالوا في سُقْتٍ:
صُقْتٍ، وفي سُوقٍ: صَوْقٍ.



حَرْفُ الضَّاد

الضاد حرف مجهر، وهو أحد الحروف المُستعملة، وقد تقدم آنفاً ذكرها. ويكون أصلاً لا بدلاً ولا زاداً، فإذا كان أصلاً وقع فاءً وعيناً ولاماً، فالفاء نحو ضعفٍ وضيّرٍ، والعين نحو حِضْنٍ وحَضْرَةٍ، واللام نحو حَكْضٍ وربضٍ. فاما قولهم: **تَضَعَّفُ لِسَانَهُ وَتَصْنَصُهُ: إِذَا حَرَّكَهُ، فَأَصْلَانَ، وَلَيْسَ الصَّادُ أَخْتَ الضَّادِ فَتَبَدَّلُ مِنْهَا.** وأخبرني أبو على يرفعه إلى «الأصمى» قال: حدثنا عيسى بن عمر قال: سالت ذا الرُّمَةَ عن النَّضَاضِ، فاخترج لسانه فحرّكه، وأنشد:

تَبَيَّنَ الْحَيَّةُ النَّضَاضُ مِنْهُ مَكَانُ الْحِبْ يَسْتَمِعُ السَّرَّارُ

وقد أوردت عليه بإسناده قال: «قال اللحجاني: سمعت أبا زيد يقول: **تَضَعَّفُكَ فِي خُرُّهُ.** قال: وسمعت الأصمى يقول: **تَصْرُّكَ.** وهذا أيضاً أصلان حتى تقوم الدلالة على قلب أحدهما عن صاحبه وقد تقدم ذكر قانون هذا، وكيف ينبغي أن يكون العمل فيه. وأما قول الشاعر:

إِنْ شَكَلَى وَإِنْ شَكَلَكِ شَتَّى فَالْأَزْمِي الْخُصُّ وَالْخِصْمِي تَبَيَّضِي

فإنه أراد: **تَبَيَّضِي**، فزاد ضاداً ضرورة لإقامة الوزن.

واعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيها ما قاربهن، ولا يدغمهن هن فيما قاربهن، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم. ويجتمعها في اللقظ «ضم شفر». ومنهم من يخرج الضاد من هذه الخمسة، ويقول: قد أدمغوا الضاد في الطاء في بعض اللغات، فقالوا في اضطجع: اطْجَعَ . وهذه لغة شادة - ويجمع الأربعه الأحرف الباقية، فيقول: هي «مشفر». والقول الأول هو الذي عليه العمل.

واعمل أن الضاد للعرب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل، فاما قول المتنبي:

وبِهِمْ قَبْرُ كُلٍّ مِنْ نَطْقِ الْضَّا دَ، وَعَوْذُ الْجَانِي، وَغَوْثُ الْطَّرِيدِ

فذهب فيه إلى أنها للعرب خاصة، ولا يعترض مثله على أصحابنا وقد ذكرت هذا في كتابي في تفسير شعره. وأما قول الشاعر:
 إلى الله أشكو من خليل أوده ثلث خصال كلها لى غائب

فقالوا: أراد: «غائظ»، فابلل الطاء ضاداً. ويجوز عندي أن يكون «غائن» غير بدل، ولكنه من غاصةً اي: تقصه، فيكون معناه أنه يقصني ويتهضمُّ.

★ ★ *

حَرْفُ الطَّاء

اعلم أن الطاء حرف مجهور مُستعمل، يكون أصلًا وبدلًا، ولا يكون زائدًا. فإذا كان أصلًا وقع فاموعيًّا ولاماً، فالفاء نحو طَبْلٍ وطَحْنَ، والعين نحو قِطْرٍ وخطَبَ، واللازم نحو فُرْطٍ وخطَبَ.

واما البدل^(١) فإن تاء «افتتعل» إذا كانت قاءه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، تقلب طاء البتة، لا بد من ذلك، كما لا بد من إعلال نحو قال ويعال البتة، وذلك قوله من الصَّيرَ: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطرد: اطَّرد، ومن الظهور اظهير بحاجتي. وأما اطَّرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام، وإنما هو لأن قبلها حرًّا مُطْيقًا؛ الا ترى اصطبر وااضطرب واظهير بحاجتي. وأصل هذا كله: اصطبر وااضطرب واظهير، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهمومسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخففة، قربوها من لفظ الصاد والضاد والظاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن، وهو الطاء؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج، وأاخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلام، وقلبوها مع الطاء طاء أيضًا لتواافقها في المخرج والاستعلام، وليكون الصوت متفقاً. ومنهم من

(١) ولقد قال أبو البقاء أبوبن موسى الكفوي في كتابه «الكلبات» عن إيدال تاء طاء. «تاء الافتعال بدل طاء إذا وقعت إثر حرف إطباق كاصطبار». .

يقلب الناء إلى لفظ ما قبلها، فيقول: أَصْبَرْ، وَمُصْبَرْ، وَاضْرَبْ، وَمُضْرِبْ، وَأَظْهَرْ، وَمُظْهَرْ، وَقَرَا بعضمهم: «أَنْ يَصْلِحَا» ب يريد: يصطلاحاً. ومنهم من إذا كانت الفاء طاء أبدل الناء طاء، ثم أبدل الطاء طاء، وأدغم الطاء في الطاء، فيقول: أَطْهَرْ ب حاجتي، وظلمته فاطلماً لي، وذلك لما بين الطاء والطاء من المقاربة في الإطلاق والاستعلاء. ومن آجاز هذا فقال أطلم لم يجزه مع الصاد ولا مع الضاد، لا يقول في اصطبر: أَصْبَرْ، ولا في اضطرب: أَطْرَبْ؛ وذلك لأن الصاد طولاً وصفيراً، فلا تدخله هي ولا تختيها السين والزاي في الطاء، ولا في اختيما الدال والناء، ولا في الطاء ولا اختيما الذال والناء، وهذا مشروح في فصل الإدغام.

وأما الصاد فلانها فيها طولاً وتفشيًّا، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفصي، فلم يجز ذلك، كما لم يجز إدغام حروف الصغير في الطاء ولا اختيما، ولا في الطاء ولا اختيما؛ لثلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصغير. على أن سيبويه قد حكى عن بعضهم على طريق الشذوذ: أطجع في اضطجع. وهذا شاذ لا يُؤخذ به. ويُشَدَّ بيت زهير على أربعة أوجه:

هو الجواهُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَاثَةَ عَقْوَةِ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ

وَبِرَوْيِ: فَيَظْلِمُ، وَبِرَوْيِ: فَيَظْلِمُ، وقد تقدّم تفسير هذه الثلاثة. والرابع:
فَيَنْظَلِمُ، وهذه ينتعل، وليس من الضرب الأول ولا يلحق مثلها تغيير.

فاما ما قرأت على أبي على، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان من قوله:

وَفِي كُلِّ حَيْرٍ قَدْ خَبَطَ بِنَعْمَةِ فَحْقِ لِتَسْأِيْسِ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبَ

فإنه أراد «خَبَطَتْ» ولو قال «خَبَطَتْ» لكنه أقيس المفتين، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء «افتَّعلَ» بمثالها الذي هي فيه، ولكنها شبه تاء خَبَطَتْ بناءً افتَّعلَ من حيث ذكره للك، فقلبها طاء لوقع الطاء قبلها، كقولك أطْلَعْ واطْرُدْ، وعلى هذا قالوا: فَخَصَطْ برجلي، كما قالوا أصطبر.

ووجه شبه تاء «فَعَلَتْ» بناءً افتَّعلَ أنها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. واستدل أبو على على شدة اتصال الفعل بالفاعل باربعة أدلة، واستدللت أنا أيضًا بخمسة أدلة أخرى غير ما استدل به هو، وأنا أورد ما قال في ذلك، وأتألهم ما رأيته، والله الموفق للصواب بقدرته.

فمما استدل به على شدة اتصال الفعل بالفاعل تسكيئهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو ضربتْ ودخلتْ وخرجتْ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا أن يقولوا: ضربَتْ ودخلَتْ وخرجَتْ لتوالي أربعة متحركات، فلو لا أنهم قد نزلوا التاء من ضربتْ منزلة راء جعفر منه، لما امتنعوا من أن يقولوا ضربَتْ ولكنهم لما لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات، ونزلَتْ التاء من فَعَلَتْ منزلة جزء من الفعل، أسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحركات؛ ألا ترى أنهم لا يكرهون هذا التوالى إذا اتصل الفعل بضمير المفعول، وذلك نحو ضربَتْ وضرَبَه. وذلك أنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل البتة، وقد يستغنى عن المفعول في كثير من أحكامه.

ودليل له آخر، وهو امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو: قمت

وزيد، وقعدت وبكر، فاستباحُهم لذلك حتى يُوكده فيقوه، ويتحققه بالأسماء في نحو: قمت أنا وزيد، وقعدت أنا وجعفر، دلالة على أنهم قد نزلوا الناء متصلة بعض الفعل، فكما لا يحسن أن يعطى الاسم على بعض الفعل، كذلك لم يستحسنوا عطنه على الناء من قمت، لضعف الناء وامتزاجها بالفعل، وكونها كجزء منه.

ودليل له ثالث، وهو امتناعهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل، وإن كانوا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه. فكما لا يقدّمون الدال على الزاي من «زيد»، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل.

ودليل له رابع، وهو من أغريها والطفها، وهو قولهم في الشيّة «يقومان»، فاللون علامة الرفع بمتصلة ضمة الميم من «يقوم» في الواحد، وعلامة الرفع ينبغي أن تلحق المرفع مع النصّاء أجزاءه بلا فرق ولا ترافق، فمجيء اللون في «يقومان» بعد الآلف التي هي ضمير الفاعلين يدل من مذهبهم على أنهم قد أحملوا ضمير الفاعل محل حرف الإعراب من الفعل؛ لأنهم أطلقوا ضميره علامة الرفع، وهي اللون في «يقومان» وفي «يقدّمان»، كما أتوا حرف الإعراب في الواحد، وهو الميم من «يقوم» علّم الرفع؛ وهو الضمة في «يقوم» و«يقدّم» وباشروا به، ففي هذا أقوى دليل على شدة امتناع الفعل بالفocal، وكونه معه كبعض أجزاءه منه. وكذلك يقومون وتقومين.

وأما الحسنة الأدلة التي رأيتها أنا في شدة اتصال الفعل بالفocal، فأولها أنني رأيتهم قد أجروا الفعل والفاعل في قولهم «جَبَداً» مجرّد الجزء الواحد من ثلاث جهات:

إحداها: أن الفعل الذي هو «حب» والفاعل الذي هو «ذا» قد قرُّ أدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستقلَا، ولم يقيدا شيئاً حتى تربط بهما اسمًا بعدهما، فتقول: حبذا زيد، وحبذا محمد، فلو لا أنهما قد تزلا مترلة الجزء الواحد لا ستقللا باتفاقهما، كما يجب في الفعل والفاعل، نحو: قام زيد، وقعد محمد، فكما أنه لو قلت: زيد، وسكت، أو قلت: قعد، وسكت، ولم تذكر بعد ذلك اسمًا لم يتم الكلام، ولم يستقل، فكذلك أيضًا جرى «حبذا»، وإن كان فعلاً وفاعلاً في حاجته إلى ما يبعد حاجة الجزء المفرد إلى ما بعده، مجرى الجزء الواحد.

والجهة الأخرى: إجارة التحريين أن يقولوا في قولهم «حبذا زيد» إن «حبذا» في موضع مرفوع بالإبتداء، «زيد» في موضع خبر «حبذا» فلو لا أنه قد تزلا عندهم أن «حب» و«ذا» جمِيعاً قد جريا مجرى «زيد» وحده لـما وسموه بأنه في موضع رفع بالإبتداء وأن ما بعده خبر عنه.

والجهة الثالثة: أن «حبذا» قد أحْرَى على الواحد والاثنين والثلاثة، والمذكر والمؤنث مجرىً واحدًا في قوله: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الهيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهيدات، فلو لا أن «حب» قد خلُطَ به «ذا» حتى صارا معًا كالجزء الواحد، وخرجَا عما عليه الفعل والفاعل في فرش هذه اللغة لقالوا: حبـَـه هند، وحبـَـدان الزيدان، وحبـَـتان الهيدان، وحبـَـهؤلاء الزيدون والهيدات، فامتزاعهم من هذه الفصول والفرق المطردة مع غير «حبذا» دلالة على امتزاجهما عندهم وجريهما مجرى الكلمة الواحدة بما حدث لهما من الانضمام وقوف التركيب، فاعرف ذلك.

ويقوى ذلك أيضًا قول العرب^(١): لا تُحِبَّلْهُ بِمَا لَا يَنْفَعُهُ، أي: لا تقل له «جَبَّدًا»، فاشتقاهم الفعل منها أقوى دلالة على شدة استزاجهما. فهذا أحد الأدلة.

ودليل ثانٍ، وهو أنهم قد قالوا: قامَتْ هنَدْ، وقَدِدَتْ جُنْلُ، فَالحقَّوَ النَّاءُ الفَعْلُ، وهي في الحقيقة علامة تأثير الفاعل، فلو لا أن الفعل والفاعل جمِيعاً كالجزء الواحد لما جاز أن يريدوا بالتأثير شيئاً ويجعلوه في غيره، حتى يكوننا معًا كالشيء الواحد. ويدل على أن المقصود بالتأثير إنما هو «هنَد» في الحقيقة لا الفعل الذي ياشرته وصيغت معه الناء، أن الفعل لا يصح فيه معنى التأثير، وذلك أنه دالٌ على الجنس، والجنس إلى الإشاعة والعموم آبداً، فهو أيضًا إلى التذكير؛ ألا ترى أن أعم الأشياء وأشياعها «شيء» وشيء مذكر كما ترى، وهذا يؤكد عندك أن الشيء كلما شاع وعمَ فالذكير أولى به من التأثير، ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ«نعم» وـ«بسَّ» لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكورة.

فقد صح بما أورده أن الناء في «قامَتْ هنَدْ» إنما المقصود بتائيرها هو الفاعل الذي يصح تائيره لا الفعل الذي لا يصح تائيره.

(١) ولقد قال جلال الدين السيوطي في «الأشياء والظواهر» عن أليس البقاء في «اللسان» عن أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل بدليل حينا، «أنهم جعلوا حينا بمنزلة جزء واحد لا ينافي أنه فعل وفاعل». وإن من التحويرين من جعل حينا في موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمي بها، كما أنهم جعلوا إذا في حينا بالمنظوظ واحد في الشبيهة والجمع والتأثير كما يفعل ذلك في الحرف الواحد. كذلك قالوا في تضييق حينا ما حبَّنَه، فصغروا الفعل وحدقوا منه إحدى الباتين ومن العرب من يقول لا تحيطه فائشة منها.

وأيضاً قلوا كان المراد تأثير الفعل دون فاعله بجار «قامت زيد» ونحو ذلك.

ودليل ثالث، وهو أن آيا زيد أنشد:

إذا ما كنت ملتمساً لغوثٍ فلا تصرخْ بعُكْسَتِي كِبِيرٍ

وانشد أحمد بنى يحيى:

فاصبحتُ كُتُبِيَا، وأصْبَحْتُ عاجِنَا وَشَرِّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنْ

فقوله «كتبياً» معناه أنه يقول: كنت في شبابي أفعل كذا، وكنت في حذائني أصنع كذا. وكنت فعل: وفاعله الناء، ومن الأصول المستمرة أنك لو سمي برجلاً بجملة مركبة من فعل وفاعل، ثم أضفت إليه، أي: نسبت، لا وقعت الإضافة على الصدر، وحذفت الفاعل، وعلى ذلك قالوا في النسب إلى تأبطة شرارة: تأبطي، وفي قمت: قومي، حذفوا الناء، وحركت الميم بالكسرة التي تحملها ياء الإضافة، فلما تحركت ورجعت الواو التي كانت سقطت لسكنها وسكن الميم، وتلك الواو عين الفعل من «قام»، فقلت: قومي، وكذا كانقياس أن تقول في كنت: كُوتُنِي، تحدف الناء لأنها الفاعل، وتحرك التون، فترد الواو التي عين الفعل من «كنت». فقولهم «كتبي» وإقرارهم الناء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة، يدل على أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال «زيد» من زايه وبائه، وكأنهم نبهوا بهذا ونحوه مما يجرى مجراه على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حللاً جمِيعاً محل الجزء الواحد.

ودليل رابع: وهو آيا عثمان ذهب في قوله عز اسمه: «الْأَلْقَابُ فِي جَهَنَّمَ» إلى أنه أراد: ألتى ألتى. قال: فتشي ضمير الفاعل، فتاب ذلك عن تكرير الفعل.

فهذا أيضًا يشهد بشدة الشراكيهما؛ ألا ترى أنه لما ثُنى أحدهما وهو ضمير الفاعل ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما، فكان أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعاً.

ودليل خامس: وهو قولهم: زيد ظنت قائم، فيمن ألغى، فلو لا أن الفعل مع الفاعل كالمجزء الواحد لما جاز إلغاء الفاعل في ظنت.

فهذا كلّه يشهد قوة اختلاط الفعل بالفاعل. وإذا كان ذلك كذلك فمن ه هنا جاز تشبيه تاء «قتلتُ» بناء «أفعل» حتى جاز لبعضهم أن يقول: قَحَصْتُ برجلي، وَخَبَطَ بِعَمَّةِي، قباسًا على اصطبرَ واطلَّ، فاعرف ذلك، فإنه من سر هذه الصناعة.

* * *

حرف الظاء

الظاء حرف مجهر، يكون أصلًا بدلًا ولا زائدًا، فإذا كان أصلًا وقع ظاء وعيها ولاما. فالباء نحو ظلم وظفر، والعين نحو عظم وحظر، واللام نحو حفظه ووعظه.

واعلم أن الظاء لا توجد في كلام النبط، وإذا وقعت فيه قلوبها طاء، ولهذا قالوا: الْبُرْطَلَةُ، وما هو ابن الظل، وقالوا: ناطور، وإنما هو ناظور: ف ساعده من نظر ينظر، كما يقول أصحابنا. فاما احمد بن يحيى فإنه قال: ناطور ونواطير، مثل حاصود وحواصيد، والنواطير مثل المواصيد، وقد نظر ينظر، فصحح أمر الطاء كما ترى، وأنشد:

تُغَدِّنَا إِذَا هَبَّ عَلَيْنَا وَمِلَّ وَجْه نَاطِرِكُمْ غَيَارٌ

ومن هذا قولهم: مُسْتَنْتَرٌ، إنما هو مُسْتَنْتَرٌ: مُسْتَنْتَرٌ من نظرت انظر بالظاء معجمة، وقد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه في كتابي في تفسير شعر النبي عند قوله:

نَامَتْ نَوَاطِيرُ مِصْرٍ عَنْ تَعَالِيهَا فَقَدْ يَشْعُنَّ وَمَا يَقْنَعُ الْعَنَادِيدُ

وأنشد ابن الأعرابي:

وَشَكَّ فَزَادَى أَنَّ لِلْعَذَابِ نَاظِرًا حَمَاءُ، وَأَنِّي لَا أَعْيُجُ بِمَا لَيْسَ

فجاء بالظاء معجمة كما ترى.

وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: «يقال: تركته وكيلًا ووقيطاً». والوجه عندي والقياس أن تكون الفاء بدلاً من الدال لقوله عز اسمه: **«والموقودة»** بالذال، ولقولهم: **«وكذا يَكِدْه»**، ولم أسمع **«وكِدْه»**، ولا موقرظه، فالذال إذن أعم تصرفاً، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل.

* * *

حَرْفُ الْعَيْنِ

العين حرف مجهر، يكون أصلاً ويدلاً، فإذا كان أصلاً وقع فاءً وعيّناً ولاماً. فالفاء نحو عِرقٍ وعَرقٍ، والعين نحو شَعْرٍ وشَعْرٍ، واللام نحو صُنْعٍ وصُنْعٍ.

وأما البدل فقد أبدلت من الهمزة، أنددوا لذى الرمة:

أَعْنَتْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَتَزَلَّةَ
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَتَجُورُمْ
بِرِيدَ آنَّ.

وأخبرنا أبو يكر محمد بن الحسن فراة عليه، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، أحببه أنا عن الأصمسي^(١)، قال: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنة

(١) ولقد قال أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا في كتابه الصاحبي^٤ في فقه اللغة العربية / ٢٨ «أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد مولى بني هاشم بتزوين، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن عباس المٹنکي، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي عبد الله قال: أجمع علماً علينا بكلام العرب، والرواية لأشعارهم، والعلماء يلخصاً لهم وأياهم ومحالهم أن قریشًا أفضح العرب أليها وأصنفهم لنفة، وذلك أن الله جل شأنه اخترهم من جميع العرب وأصنفهم، واحتار منهم نبي الرحمة، ولم تزل العرب تعرف لقریش فضلها عليهم وتسميرها (أهل الله)، لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، لم تُثبِّتْهم شائبة، ولم تُنْقَلِّبْهم عن مناسيمهم ناقلة، ففضيلة من الله». (وكان قريش مع فضاحتها وحسن لغتها ورقة لستها، إذا انتهوا الرغود من العرب تخربوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصنفهم كلامهم. فاجتمع ما تخربوا من تلك اللفقات إلى نحائزهم (طريقتهم) التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفضح العرب. إلا ترى أنت لا تجد في كلامهم عنفة فيهم، ولا عَجَزَرَةَ فيهم ولا كشكحة أسد، ولا كشكحة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: (تعلمون) و(يعلم)؟

ثيم، وَتَلْتَلَة بَهْرَاء، وَكَسْكَشَة رِبِيعَة، وَكَسْكَشَة هَوَازِن، وَتَضَاجُع قِيس، وَعَجْرَفَة ضَيْبَة. فَإِنْمَا عَنْتَهُ ثِيمٌ فَإِنْ تَقُولُ فِي مَوْضِعِ «أَنْ»: «عَنْ»، وَتَقُولُ: ظَنَّتْ عَنْ عَبْدَاللَّهِ قَاتِم. قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ هَرْمَةَ يَشَدُّ هَارُونَ:

أَعْنَ تَنَّتَّ عَلَى سَاقِ مُطْوَقَةٍ وَرَقَاءٌ تَدْعُوا هَبِيلًا فَوْقَ أَعْوَادِ
وَإِنَّمَا تَلَّتَّلَة بَهْرَاء فَإِنَّهَا تَقُولُ: تَعْلَمُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَصْنَعُونَ بَكْرَ أَوَّلَ
الْحُرُوفِ». الْفَضْلُ الْحَكَمَة.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «كَسْكَشَة رِبِيعَة» فَإِنَّمَا يَرِيدُ قَوْلَهَا مَعَ كَافٍ ضَمِيرِ الْمُؤْنَثِ: إِنْكِشْ، وَرَابِّكِشْ، وَأَعْطِيَكِشْ، تَفْعَلُ هَذَا فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلَتْ أَسْقَطَتْ الشَّيْنَ.

وَإِنَّمَا «كَسْكَشَة هَوَازِن» فَقُولُهُمْ أَيْضًا: اعْطِيَكِشْ، وَمِنْكِشْ، وَعَنْكِشْ. وَهَذَا أَيْضًا فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ، وَقَدْ مَضَى ذَكْرُ هَاتِينِ الْلَّغَتَيْنِ فِي حُرُوفِ السِّينِ وَالشِّينِ. وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَلَى:

مَنْ لَى مِنْ هِجْرَانِ لِيلِي مَنْ لَى والْحَبْلُ مِنْ جِبَالِهَا الْمُتَحَلِّ
تَعْرَضَتْ لِي بِمَكَانِ حَسْلٍ نَعْرُضُ الْمُهَرَّةِ فِي الطَّوْلِ
تَعْرُضًا لَمْ تَأْلُ عنْ قَتْلَاهُ لَى

هَكَذَا أَنْشَدَنِيهِ: «عَنْ قَتْلَاهُ وَحْسَلَهُ تَاوِيلِيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَزَادُ الْحَكَمَةِ، كَأَنَّهُ حَكَى النَّصْبَ الَّذِي كَانَ مُعْتَادًا مِنْ قَوْلِهِ فِي يَابِهِ، أَيْ كَانَتْ تَقُولُ: قَتْلَاهُ قَتْلَاهُ، أَيْ: أَنَا أَفْسَلَهُ قَتْلَاهُ، ثُمَّ حَكَى مَا كَانَ تَلْفِظَ بِهِ، كَمَا تَقُولُ: بَدَاتْ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَقَرَأَتْ عَلَى خَاتَمِ اللَّهِ رَبِّنَا، وَكَقُولُ الْآخِرِ:

وجدنا في كتاب بني قيم: «أَحَقُّ الْخَلِيلَ بِالرَّكْضِ الْمُحَارِّ».

أي: وجدنا هذا مكتوبًا عندهم. والمعار هنا: السمين، هكذا قال أبو حاتم، وليس «المعار» هنا من باب العارية كما يظن قوم.

ونحن من هذه الحكاية ما أجازه أبو على في قول الشاعر:

تَسَادُّوا بِالرَّحِيلِ غَدَا وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَقَسَى

أجاز في «الرحيل» ثلاثة أوجه: انحر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكانهم قالوا: الرحيل غداً، أو: نرحل الرحيل غداً، أو نجعل الرحيل، أو أجمعوا الرحيل غداً، فحكي المروي والمتصوب. وأنشد أبو العباس الذي الرمة:

سَمِعْتُ «النَّاسُ يَتَجَعَّوْنَ غَيْتَاهُ» فَقَلَّتْ لِصِيدِحْ اتَّجَعَيْ بِلَالَّا

أي: سمعت من يقول: الناس يتجمعون غياثاً.

وحكي سيبويه أن بعضهم قيل له: ألسنت فرشيش؟ فقال: لست بفرشيش، والحكاية كثيرة يطول الكتاب بذكرها وشرح أحکامها وخلاف العرب والعلماء فيها.

والوجه الآخر الذي أجازه أبو على في قوله «عَنْ قَتْلَاهُ لَى» أنه قال: يجوز أن يكون أراد «أَنْ قَتْلَاهُ لَى» أي: أن قتلته قتلاً، فبدل الهمزة عياثاً. فهذا أيضًا من عنونة تميم. وقولهم «عَنْتَهُ» مشتق من قولهم: «عَنْ، عَنْ، عَنْ» في كثير من الموارض، ومجيء اللون في المعنة يدل على أن إيدالهم إليها إنما هو في همزة «أن» دون غيرها، وقد اشترت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف، أخبرنى أبو على أن بعضهم قال: سألك حاجة فلا ليتَ لى، وسائلك حاجة فلأوليتَ لى، أي: قلت

لى في الأول: لا، وفي الثاني: لولا. وقد اشتقرهما أيضاً من الأصوات، قالوا: بـأبـا. الصـبـى أبـوه: إذا قـالـ له: بـأبـى وـبـأبـاهـ الصـبـى: إذا قـالـ له بـاـبـاـ. وقال الفراء: بـأبـاـتـ بـالـصـبـى يـقـبـاءـ: إذا قـلـتـ له: بـبـاـ وـقـالـواـ: صـهـصـهـتـ بـالـرـجـلـ: إذا قـلـتـ لهـ: صـهـ، وقد قالـواـ أـيـضاـ: صـهـصـيـتـ، فـأـيـدـلـواـ الـبـاءـ مـنـ الـهـاءـ، كـمـاـ قـالـواـ: دـهـدـيـتـ الـحـجـرـ، وـأـصـلـهـ: دـهـدـهـهـ، وـالـدـلـالـةـ عـلـىـ أـنـهـ مـنـ الـهـاءـ قـوـلـهـمـ دـهـدـوـهـةـ الـجـعـلـ لـدـحـرـوـجـهـ. وقالـ أـبـوـ النـجـمـ.

كان صوت جَرَعْها المُسْتَعِجِلِ جَنَدَة دَهَدَتْها في جَنَدِلِ

وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـمـ فـيـ زـجـرـ الـإـبـلـ وـغـيرـهـاـ: حـاجـيـتـ، وـعـاغـيـتـ، وـهـاهـيـتـ: إـذـاـ صـحـتـ بـهـاـ: حـاءـ، وـعـاءـ، وـهـاءـ.

وـمـنـ هـذـاـ قـوـلـهـمـ: مـلـلـ الرـجـلـ: إـذـاـ قـالـ: لـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ، وـحـوـلـىـ: إـذـاـ قـالـ: لـاـ حـوـلـ وـلـاـ قـوـلـ إـلـاـ بـالـلـهـ، وـبـسـكـلـ: إـذـاـ قـالـ: بـاسـمـ اللـهـ وـسـبـحـكـلـ: إـذـاـ قـالـ: سـبـحـانـ اللـهـ، وـلـيـ: إـذـاـ قـالـ: لـيـكـ، فـالـأـلـفـ فـيـ «ـلـيـ»ـ عـنـ بـعـضـهـمـ هـيـ يـاءـ الشـيـنةـ فـيـ «ـلـيـكـ»ـ؛ لـأـنـهـ اـشـتـقـ مـنـ الـأـسـمـ الـمـثـنـيـ مـعـ حـرـفـ الشـيـنةـ غـيـلاـ.

وـمـنـ هـذـاـ قـوـلـهـمـ: دـعـدـعـ: إـذـاـ قـالـ لـلـغـمـ: دـاعـ دـاعـ، قـالـ الـكـمـيـتـ.

ولـوـ وـلـىـ الـهـوـجـ الـثـوـاجـ بـالـذـيـ وـلـبـنـاـ بـهـ مـاـ دـعـدـعـ الـمـرـاحـلـ

/ وـأـخـبـرـنـيـ أـبـوـ عـلـىـ قـالـ: قـالـ الـأـصـمـعـيـ: إـذـاـ قـيلـ لـكـ: «ـهـلـمـ»ـ فـقـلـ: لـاـ هـلـمـ. وـقـالـ: هـلـمـمـتـ بـالـرـجـلـ: إـذـاـ قـلـتـ لـهـ هـلـمـ، فـاشـتـقـواـ مـنـهـ، وـأـصـلـهـ: هـلـمـ. وـأـخـبـرـنـيـ أـيـضاـ قـالـ: قـالـ الـأـصـمـعـيـ أـوـ أـبـوـ زـيدـ أـشـكـ أـنـاـ: رـجـلـ وـيـلـمـةـ لـلـدـاهـيـةـ، فـهـذـاـ أـيـضاـ مـنـ قـوـلـهـمـ:

وـيـلـمـ سـعـدـ سـعـداـ

ومن قول أمريء القيس:

وَيَلْمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوَّ طَالِبَةُ ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وللاشتقاق من الأصوات بباب يطول استقصاؤه.

وقد أبدلوا الهمزة عيناً في غير «عن»، أخبرني أبو على قراءة عليه، برفقه إلى الأصمسي، قال: سمعت آبا تغلب ينشد بيت طفيلي:

فَنَحْنُ مُنْعَنِينَ يَوْمَ حَرَقْسِ نِسَاءِكُمْ غَدَاءَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرُ مُعْنَنِي

وقال: يريد: غير مؤتلي:

قال: سمعت آبا الصقر ينشد:

أَرَيْنِي جَوَادًا مات هُزْلًا لَأَنِّي أَرَى مَا تَرِينَ، أَوْ بِخِيلًا مُخْلَدًا

قال: يريد: لعلني.

وقالوا: رجل إنزهو، أخبرنا بذلك ابن مقم عن ثعلب، عن الحجاجي.

وقالوا أيضاً: عِنْزَهُرُ، فجائز أن تكون العين بدلاً من الهمزة، وجائز أن تكونا أصلين.

وقرأت على أبي على، عن أبي يكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه،

قال: «قال الأصمسي: يقال: آدَيْتَهُ وأعْدَيْتَهُ على كذا وكذا، أى: قرَيْتهُ وأعْتَهُ».

وذكر يعقوب هذه اللقطة في باب الإبدال، وأنشد ليزيد ابن خذاق:

وَلَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقُ وَأَتَيْجَتْ سَبِيلُ الْمَسَالِكِ وَالْهُدَى يُعْنِى

«يقول: إبصارك الهدى يقويك على طريقك. ومعنى يُعْنِى: يقول» واقول

انا: إنْ يُعْدِي وَيُؤْدِي لِيْسَ أَحْدَهُمَا مَقْلُوبًا عَنْ صَاحِبِهِ، بل كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلُ يَقُولُ بِرَأْسِهِ. أَمَا يُعْدِي فَمِنْ الْإِعْدَادِ، وَأَعْدِيَتِهِ أَيْ أَعْتَهُ، وَلَذِكْرِ تَقْسِيلِ الْعَامَةِ لِسُلْطَانِهَا: أَعْدِي عَلَى فَلَانَ، أَيْ: أَعْتَى عَلَيْهِ، وَمِنْهُ الْعَدْوُ وَالْعَدَادُ؛ لَأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفَوْةِ وَالشَّدَّةِ. وَأَمَا أَعْدِيَتِهِ عَلَى فَلَانَ أَيْ: قَوَيْتِهِ، فَيَحْتَمِلُ عَنِّي تَأْوِيلِينِ: أَحْدَهُمَا أَنَّهُ أَفْعَلَهُ مِنَ الْأَدَاءِ؛ لَأَنَّ الْأَدَاءَ يَسْقُى بِهَا الصَّانِعَ وَغَيْرَهُ عَلَى عَمَلِهِ، وَتَكُونُ لَامَ آدِيَّةُ مِنْ هَذَا وَارِدًا لِقُولِهِمْ فِي جَمِيعِ آدَاءِهِمْ أَدَوَاتٌ، فَظَهَرُوا اللَّامُ وَارِدًا فِي أَدَوَاتٍ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ لَامَ آدِيَتْ وَارِدًا فِي الْأَصْلِ، بِمِنْزَلَةِ لَامَ اعْطَيْتُ وَاغْزَيْتُ؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ غَرَّوْتُ وَعَطَّلَوْتُ، أَيْ: تَأَوَّلْتُ، أَنْشَدْتُ أَبُو الْخَسْنِ:

تَحُسْتُ بِقُرْبِيْهَا بَرِيرَ أَرَاكِهِ وَتَعْطُو بِظِلِّيْهَا إِذَا الغُصْنُ طَالِيْهَا^(١)

وقال امرؤ القيس^(٢):

وَتَعْطُو بِرَجْلِيْهِ غَيْرَ شَتَّنِيْ كَاهِنَهِ أَسَارِيعُ ظَبَّيِّيْ أوْ مَساوِيْكِ إِسْجَلِيْ

(١) حَتْ: قُثْرَ وَحَكَ وَالْحَتْ دُونَ النَّحْتِ، وَالسَّرِيرُ: أُولُو مَا يَظْهَرُ مِنْ ثُورِ الْأَرَاكِ وَهُوَ حَلْوٌ وَالْوَاحِدَةُ بِرِيرَةٍ: تَعْطُو: المَطْلُوُ التَّنَاوِلُ، الطَّلَقُ لِلْقَسْرِ وَالْقَنْمِ كَالْحَافِرِ لِلْقَرْسِ الْأَرَاكِ: وَاحِدَةُ الْأَرَاكِ وَهِيَ شَجَرَةٌ طَوِيلَةٌ خَضِرَاءٌ نَاعِمَةٌ كَثِيرَةُ الْوَرَقِ وَالْأَغْصَانِ وَالْمَرَادُ: أَنَّ الْفَلَسِيَّةَ تَحْكُمُ بِقُرْبِيْهَا الشَّارِقِ لِنَنَالِهِ لِيَعْدِهِ فَتَنَاوِلُهُ بِحَافِرِيهَا وَقَدْ ذُكِرَ الْيَتْ فِي الْسَّانِ فِي سَادَةِ [حَتْ].

(٢) الرَّعْصُ: هُوَ الشَّيْءُ النَّاعِمُ الْلَّيْنُ، وَالْمَصْصُودُ: لِيْنُ أَنَّاَلِهَا، شَتَّنِيْ: هُوَ الَّذِي فِي أَنَّاَلِهِ غَلَقَ بِلَدَ قَتَّشَرَ، أَسَارِيعُ: فَوَدَ حَمْرَ الرَّوْسِ بِيَضَّ الْأَجْسَادِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ وَتَشَبَّهُ بِهَا أَصْبَاعِ النَّاسِ، وَظَبَّيِّيْ: اسْمٌ وَأَوْبَهَامَةُ، مَسَاوِيْكِ: جَمِيعُ مَسَاوِكِ وَهُوَ السَّوَالُ، إِسْجَلِيْ: شَجَرٌ يُسْتَاكُ بِهِ وَهُوَ شَجَرٌ يَعْظُمُ يَنْبُتُ بِالْحَجَارِ بِأَعْسَالِ نَحْدَدُ وَيَقْصِدُ الشَّاعِرُ: أَنَّ حَيْثِهِ عِنْدَمَا مَدَدَ يَدِهَا لِتَنَاوِلِهِ شَيْءٌ رَأَى يَدِهَا فِيهِ لِيَنَةُ الْأَنَاءِلِ مَخْضُبَةً تَشَبَّهُ أَغْصَانُ شَجَرِ الْإِسْجَلِ فِي دَقْتِهَا وَطَوْلِهَا. فَأَصْبَابُهَا طَوِيلَةٌ مُعْتَدَلَةٌ نَاعِمَةٌ وَأَطْلَافُهَا حَمْرَاءُ. [شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ السَّعْيُ، لِلْدَّكْتُورِ عَلَى الْجَنْدِيِّ].

ومن هنا قيل لما يستصحب فيه الماء في الأسفار: إداوة، وإنما هي فعالة من الأداء؛ لأنها تعين بما تتضمنه من الماء على السفر، وتقوى عليه. فهذا أحد وجهي آدائه، وهو الأظهر الأعرف.

وفيه وجه آخر غامض، وهو أن أبي على أخبرني أن يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أديّة، يريد: يَنْدَهُ، قال أبو علي: فالهمزة في أديّة ليست بدلًا من الياء، إنما هي لغة في الكلمة بعزلة يُسْرُعُ وافترُعُ، ويَلْتَمُ والمتم، ونحو قول طرفة^(١):

أَرَقَ العينَ خِيَالٌ لَمْ يَقْرَرْ طَافَ وَالرَّكْبُ بِصَحَراً أَسْرَرْ

ويروى: يُسْرَرْ، فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلًا من بعض.

وقولهم أديّة وزنه: قَعْدَةُ رَدَّةُ الْلَّامِ، وهي ياء لقولهم يديت إليه يدًا، فصارت «أديّ» كما ترى يورن قاعلاً.

وكذلك قرات هذه اللفظة على أبي على في كتاب القلب والإبدال عن يعقوب، ورأيت هذا الكتاب بخط أبي العباس محمد بن يزيد، فالمقصود في هذه اللفظة في باب الهمزة والياء، فلم أر لها هناك اثراً.

(١) أرق: الأرق ذهاب النوم بالليل، يقرّ: من فرّج يسكن ويشتت، وأسر: دخل لبني بربوع بالمدحنه معروف.

والمراد: أن طيف الحبيبة يشغل باله ويحرمه من النوم ولا يستقر فيعقل عنه وبينما فالحال يشتعل في ديارهم بينما الحبيبة رحلت مع قومها حتى وصلت الدُّهانَ وهذا البيت ذُكر في جمهرة اللغة لأبي بكر الأزدي برواية أخرى (٣٤٠ / ٢).

هَاجَةٌ ذِكْرُ خِيَالٍ عَادَةٍ طَافَ وَالْقَوْمُ بِصَحَراً يُسْرَرْ
• يُسْرَرْ وَأَسْرَ سَوَاءٍ.

وقد رأى هذا الفصل في كتاب «إصلاح المنطق» عن يعقوب على غير أبي على، فقال: إنما هو: قطع الله أدبيه، مثني، في معنى يديه، وكذلك رأيتها في عدة نسخ. وكيف تصرف الأمر فقد ثبت أنهم قد نطقوا بالفباء من هذه اللقطة همزة مُنتَهٌ كانت أو مفردة، وإذا كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون قولهم أدبيه على كذا أفعنته، من الأدبي في قول أبي على، أو الآذين في قول غيره، أي: كتلت له يداً عليه وظهيرًا معه، فيكون كقول النبي عليه السلام: «السلموں تکافا دماوہم، ویسیعی بدمتمہم آذناہم، وهم یداً علی من سواہم»^(۱)، أي: كلمتهم واحدة، فبعضهم يقول بعضاً، إلا أنت أنا أرى في هذه اللقطة خلاف ما رأى أبو على؛ لأن ذهب إلى أن الهمزة في أدبي ليست بدلاً من الياء، وإنما هي أصل برأسه، ولو/ كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرّفت الهمزة في هذه اللقطة تصرّف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأننا نجد لهم يقولون: يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدَا، وَيَدَيْتُ أَيْضًا، وَيَدَيْتُ الصَّيد: إذا أصبت يده، وكسروها فقالوا: يَدِيْ وَأَيْدِيْ وأَيْدِيْ، وقال: فلن ذكر النعمان لا بصالح

فَلَنْ ذَكَرَ النَّعْمَانَ لَا بِصَالِحٍ

(۱) «السلموں تکافا دماوہم، ویسیعی بدمتمہم آذناہم، وهم یداً علی من سواہم». حديث صحيح: رواه أبو داود في الديات، باب إثمار المسلم بالكافر، رقم (٤٥٣٠)، والسائل في الكسرى في القسمة بباب القوء من الأحرار والماليك في النفس (٤٧٣٤)، (٤٧١٥). والحاكم في «المستدرك» (١٤١/٢٦) للاثنين من حديث علي رضي الله عنه.

ورواه أبو داود أيضاً في الديات (٤٥٣١). والإمام أحمد في «الستة» (٢/١٨٠)، وبين ماجة في الديات، باب المسلمين تکافا دماوہم. رقم (٢٥٨٦)، من حديث عمرو بن شعب عن أبيه عن جده، مرفوعاً.

ورواه الحاكم عن أبي هريرة مختصرًا «السلموں تکافا دماوہم» (١٤١/٢).

ورواه ابن ماجة في الديات (٢٦٨٤) من حديث معاذ بن يسار مختصرًا.

فجاء بالجمع على قَعْدِي، وهذا اسم للجمع عندنا، وليس مكسرًا كايد، وأياد، وإنما هو بمنزلة عَيْدَ وَكَلِيبَ بلصاعة عَيْدَ وكَلِيبَ . ولم تَـ الهمزة في «أَدَى» موجودة في غير هذه اللقطة، وفي أحد وجهي «أَدَى» الذي جوزناه آنفاً. على أننا نعتقد فيه أنه إنما ينتهي من لفظ «الْأَدَى» بعد أن قلبت همزته عن «يَـيْدَى»، وإلا فالباء هي الأصل، وليس كذلك ما شنته به من نحو يُـسْرُوْعُ وَأَسْرُوْعُ، ويَـلِمْلَمُ وَالْمَلْمَمُ، وَأَسْرُرُ وَمُـسْرُرُ، لاطراد كل واحد من هذه الحروف في مكان صاحبه، وقلة استعمالهم «الْأَدَى» في معنى اليد، فاعرف ذلك.

فهذهان الرجهان اللذان احتملهما عندى قولهم أديت زيداً أى: قوله.

وفي وجه آخر غامض أيضًا، وهو أن يكون أراد «أَعْدِيَتْ»، فابدل العين همزة، فصارت «أَدَى»، ثم أبدل الهمزة الفاء لسكنونها وافتتاح ما قبلها واجتماعها مع الهمزة التي قبلها فصارت «أَيْتَه». على أن في هذا الوجه عندى بعض الضعف وإن كان أبو على قد آجازه؛ لأنّا لم نرهم في غير هذا أبدلوا الهمزة من العين، وإنما رأيناهم -عمرى- أبدلوا العين من الهمزة، فتحنّت بهم في الإبدال، ولا نقيسه إلا أن يُـضطـرَّ أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به.

وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواقع قرآ بعضهم: «عَنِ حِينٍ»^(١)، ب يريد «حتى حين»^(٢)، ولو لا بُـحة في الحاء لكاتب عيناً، كما أنه لو لا

(١) ذكر ذلك السبوطى فى الدر المثور وهو قراءة عبد الله بن سعood وخرج بين الآباء فى كتاب الوقف والإبدال والخطب فى تاريخه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك -رضى الله عنه- ، عن أبيه قال: سمع -عمر رضى الله عنه- رجلا يقرأ هذا الحرف ليسمّنه على حين ف قال له -عمر رضى الله عنه- من أقر لك هذا الحرف؟ قال: ابن سعood -رضى الله عنه- فقال عمر -رضى الله عنه- (ليسمّنه حين) ثم كتب إلى ابن سعood -رضى الله عنه- سلام عليك، أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنًا عربياً بعينها، وابتله بلغة هذا الحلى من قريش، فإذا انككتابي هذا فأقرني الناس بلغة قريش، ولا تفترهم بلغة هذيل. [الدر المثور (٤/٥٣٥)].

(٢) سورة يوسف : ٣٥ .

إطباق في الصاد لكانَتْ ميَّا، ولو لا إطباق في الطاء لكانَتْ دالاً، ولو لا إطباق في الظاء لكانَتْ ذالاً، ولاجل البحَّة التي في الظاء ما يكررها الشارق في تتحنحه. وحُكى أن رجلاً من العرب يبيع أن يشرب عليه لين ولا يتحنح، فشرب بعده، فلما ^(١) كَثُرَ الامرُ قال: كَبِشْ أَمْلَحْ، فقيل له: ما هذا؟ تتحنحَ. فقال: مَنْ تتحنحَ فلا أفتح، فكرر الحاء مسترحاً إليها لما فيها من البحَّة التي يجري معها النَّفَسُ، وليس كالعين التي تمحضُ النَّفَسُ، وذلك لأنَّ الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقة والهمس للهاء الخفية، وليس فيها نصاعة العين ولا جهْرها.

وحكى ابن الإعراقي عن أبي ققُس في صفة الكلأ: «خَصِيعٌ مَضِيعٌ، ضافٌ رَّاعٌ» قال: أراد أن الإبل تخضع فيه وتقضمه، فأبدل الغين عيناً.

* * *

(١) كَثُرَ الامر: أي كثرة الشراب إذا ملأه حتى لا يطبق على النفس منه غيمه من كثرة الأكل [السان مادة كفظ].

حَرْفُ الْغَيْنِ

الغين حرف مجهر مُستَعْلَ، يكون أصلًا لا بدلًا ولا زاندًا فإذا كان أصلًا وقع فاءً وعيّناً ولاماً، فالفاء نحو غُرم^(١) وغَرَبَ، والعين نحو مَعْدِ^(٢) وقَعْرَ^(٣)، واللام نحو مَرْعَ^(٤) وفَرَغَ.

وقالوا خَطَّرَ بيده يخْطِرُ، وغَطَّرَ يَغْطِرُ، فالغين كأنها بدل من الحاء لكثره الحاء وقلة الغين، وقد يجور أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالاً من صاحبه.

فاما قولهم في لَعَلَّ: لَعَنِي، وَلَعَنِي، رَغْنِي فَيُبَغِّنِي أن تكون الغين فيه بدلًا من العين لسعة العين في الكلام وكثرتها في هذا المعنى وقلة الغين. وأما ارْتَعَلَّ وارْمَغَلَ فلغتان، قال^(٥):

(١) القُرم: الدين.

(٢) المَعْدِ: الصُّرْكَةُ وهو صَنْعُ الطَّلَحِ وكذلك صَنْعُ سِدْرِ الْيَادِيَةِ [اللسان مادة مقدمة].

(٣) قَعْرَ: فتح.

(٤) التَّرْعَ: المخاط وقيل اللعاب وقيل الريق والمَرْعَ لعاب الشاه وهو في الإنسان مستعار كقولهم أحمق ما يجأى ترْعَةً أي لا يمسن العاب.

(٥) البيت مذكر في حصن [جمهور اللغة ٤٤٩/٣].

الختين تردد البكاء في الألف والختين من الصدر، وازمل: ظهر، كما ذكر البيت في اللسان [مادة جرس] والجرش: النفس. كما ذكر في المخصوص لأن سيد (٦٢/٢) قال أبو عبد الجرش: النفس.

بكي جزعاً منْ أن يموت وأجهشتْ إِلَيْهِ الْجِرْشِيُّ، وارْمَعَلَ خَيْثِنَا

وارْمَخْلُ أَيْضًا. وكذلك قولهم: عَلَتْ^(١) الطَّعَامَ وَغَلَّتْهُ، وَالشَّنْوَعُ^(٢)
والشَّنْوَعُ، لغات كلها لاستواتها في الأطراط والاستعمال. وأما بيت زهير وهو
قوله^(٣):

حتى إذا ما هَوَتْ كَفُ الغلام لها طارت وفي كفه منْ ريشها ينكُ

فيروى: الغلام، بالعين معجمة، والعَلَام، بالعين غير معجمة. فاما الغلام
المعروف، وأما العَلَام بالعين غير معجمة، فأخبرنا أبو يكر محمد بن الحسن، عن
أبي الحسين احمد بن سليمان المُعَبَّدِي، عن ابن أخت أبي الوزير، عن ابن
الأعرابي قال: العَلَام هنا: الصَّفَرُ. وهذا من طريف الرواية وغريب اللغة.

وقد قالوا في قول الراجز:

قُبْحَتْ مِنْ سَالَفَةِ وَمِنْ صُدُعْ كَانَهَا كُنْبِيَّةُ ضَبَّ فِي صُقُعْ

(١) عَلَتْ الطَّعَام: المَلَكُ المُخْلَطُ، وفي المُحْكَم: المَلَكُ خَلَطَ الرُّبُّ بالشَّعْرِ أو الْمَرْدَةِ، وعُمَّ به بعضُهُمْ.

(٢) الشَّنْوَعُ: الْوَجْهُ وَالسُّعُودُ وَهُوَ الشَّنْوَعُ أَيْضًا وَالسُّعُودُ.

(٣) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي الْلِسَانِ مَادَةً [علم]

وفي مادة [بنك] بالرواياتين للْعَلَام: الصَّبَرِيُّ، والعَلَام: البَاشِقُ وهو من الطيور الجارحة والبنك:
أن تقيس على شَعْرٍ أو ريش أو نحو ذلك ثم تجذبه إليك حتى يتقطع فيشكك من أصله ويُبْنِي، وكلُّ
طائفة حارت في تَبَدِّلِهِ من ذلك ظاهرها ينْكُنُهُ. هنا إن كان الْبَيْت برواية العَلَام أَيْمَانَ كَانَ برواية العَلَام:
فيكون البنك هو قطع الشَّعْرِ من أصله.

إنه أراد «صُقُح» بالعين، فآبدها غرباً^(١).

* * *

(١) ذكر الـيت في اللسان مادة [صُدُخ]

أراد **صُبُخت** يا سالفة من سالفة من سالفة، وقُبَّختْ يا حَلْدَنْ فحدف للعلم المخاطب بما في قوله كلامه، وحرر **الصُّلْجُون** قال ابن سيدنا: فلا ادرى اللشمر فعل ذلك، أم هو في مرسوم الكلام، وكذلك **صُقُح** فلا ادرى أصفع لسنة، أم حرَّجَهُ تحريراً **صُكْبِطَا**، وقالت **صُنْعَانْ** وصُقُحْ **جَسْمَعْ** بين العين والمعن لأنهما متجانسان؛ إذ هما حرفان حتى وبروي صقبح، فلا ادرى هل **صُقُح** لغة في صقبح أم احتاج إلىه المقاافية فهو في العين غرباً.



حَرْفُ الْفَاءِ

الفاء حرف مهموس، يكون أصلًاً وبدلًا، ولا يكون زائداً مصوغاً في الكلمة، إنما يزداد في أولها للعاطف ونحو ذلك^(١). فإذا كانت أصلًاً وقعت فاءً وعيّناً ولاماً، فالفاء نحو قَهْمٍ وقَسْخَرٍ، والعين نحو قُفْلٍ وسَقْرٍ، واللام نحو حِلْفٍ وشَرْفٍ.

واعلم أن العين واللام قد يُكرر كل واحد منها في الأصول متصلين ومنفصلين، وذلك نحو عَثَبَ واعْشَوْشَبَ، وعَدَبَ وجَلَبَ. وفاء الفعل لم تكره في شيء من الكلام إلا في حرف واحد، وهو مَرْمِيس، ووزنهما: قَعْيَلٌ، وهي الظاهرة، أنشدنا أبو علي لروية^(٢):

يَعْدِلُ عَنِ الْجَدِيلِ الشَّخِيسَا كَدَّ الْعِدَا أَخْلَقَ مَرْمِيسَا

(١) «أما الماءفقة فهي من الحروف التي تشارك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب فإذا قلت: قام زيد فَمَرِّدَ دلت على أن قيام عصرو بعد زيد بلا مهلة تشارك (ثُمَّ) في إفادة الترتيب، وتقارتها في أنها تقيد الاتصال، وإنما تقيد الاتصال. هنا مذهب البصريين وما أوصى شلّاف ذلك تأويلاً» ذكر ذلك الحسن المرادي في الجلبي المدائني ص ٦٦.

(٢) ذكر شطر اليت في اللسان في مادة [شخص] والشخيس هو المخالف لما يزمر به، والمرميس: الناهي من الرجال ومحققه مرميس أيضًا المرميس أيضًا الأهلن، قال الأزهري: أحد المرميس من المرمر وهو الرخام الأهلن.

وقد قالوا أيضًا: مرمرة^(١).

وأما البديل فأخبرني أبو على قراءة عليه ياسناده إلى يعقوب، أن العرب تقول في العطف: «قام زيد قُمْ عمره»، وكذلك قولهم: «جَدَفْ وَجَدَثْ»، والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ لأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداد، ولم يقولوا أجداد.

وأما قولهم: فِتَاء الدَّار وَثَنَاؤُهَا فِي أَصْلَانِ، أَمَا ثَنَاؤُهَا فَمِنْ قَبِيلِ ثَنَائِهَا هُنَاكَ ثَنَائِي؛ لِأَنَّكَ إِذَا تَنَاهَيْتَ إِلَى أَقْصِي حَدُودِهَا قَبِيتَ. وأَمَا ثَنَاؤُهَا فَمِنْ ثَنَائِي؛ لِأَنَّهَا هُنَاكَ أَيْضًا تَشَنِّي عَنِ الْإِبْسَاطِ لِمُجَزِّي آخِرِهَا وَاتِّقَاصِهَا حَدُودِهَا.

فإن قلت: هل جعلت إجماعهم على «أَقْبَيْة» بالفاء دلالة على أن الثاء في «ثَنَاء» يدل من الفاء في «فِتَاء» كما زعمت أن فاء «جَدَفْ» يدل من ثاء «جَدَثْ» لِإجماعهم على «أَجَدَادْ» بـ«ثَنَاء»؟

فالفرق بينهما وجودنا لـ«ثَنَاء» من الاشتراق ما وجدناه لـ«فِتَاء» أَلَا ترى أن الفعل يتصرف متنهما جميعاً ولستنا نعلم. لـ«جَدَفْ» بالفاء تصرف «جَدَثْ»، فلذلك قضينا بأن الفاء يدل من الثاء.

(١) قال ابن سيدة: مرمرة فلا أدرى لغة أم لغة. قال: وقال ابن جنی ليس من البعيد أن تكون الثاء بــلا من السين كما أبدلت منها في سيد.

[السان مادة مرسى]

وأما قول العجاج^(١):

وبلدة مرهوبة العائز

فذهب فيه يعقوب إلى أنه من عثر، أي: وقع في الشر، وذهب إلى أن القاء في «عافور» بدل من الثاء بما اشتق له، والذي ذهب إليه وجهه، إلا أنا إذا وجدنا للفاء وجهاً تحملها فيه على أنها أصل لم يجز الحكم بكونها بدلًا إلا على قبح وضعف تحويره، وذلك أنه قد يجوز زدن بكون قولهم: وغعوا في عافور: فاعولًا من العقر، لأن العقر من الشدة أيضًا، ولذلك قالوا «عقرية لشدة»، ومثاله: فعليت منه. ويشهد لهذا قولهم: وقمنا في عقرة، أي: اختلاط وشدة. وأما «أقرة» فضيلة من أقر يأقر إذا وشب، وهذا أيضًا سمعنا يلقي بالشدة؛ لأن الونوب والتراء كثيراً ما يصحبان الشدة والبلاء. وإذا كان ذلك كذلك فليس ينبغي أن تحمل واحدة من الهمزة والعين في «أقرة» وعقرة على أنها بدل من آخرها. وغير منكر أيضًا أن تكون الهمزة بدلًا من العين، والعين بدلًا من الهمزة، إلا أن الاختيار ما قدمته.

وأما قولهم لما نفاه الرشاد من الماء عند الاستقاء: نقى وتنى فاصلان أيضًا؛ لأنما تجد لكل واحد منها أصلاً ترده إليه، واشتقاقها تحمله عليه. أما الننى فتعيل

(١) ذكر في اللسان الليث برواية أخرى وهي:

وبلدة كثيرة العائز
يعني المسالك وتروي أيضاً: مرهوبة العائز، وهذا البيت نسبة الجوهري لروبيه، قال ابن بري: هو للعجاج، وأول القصيدة:
جاري ولا تستكري عذيري
وبعده أزو زكم تغفر في بلاد زور

من نقَّيَتْ؛ لأن الرِّشَاء يُنقِّيه، ولَا مَدِيَّ بِهِ مِنْ نَزْلَةٍ رَمِيَّ وَعَصِيَّ. وَلَمَا أَتَى الشَّيْءَ فَعَمِلَ مِنْ
ثَنَى الشَّيْءَ يُثْوِه إِذَا أَذَاعَهُ وَفَرَقَهُ؛ لَأَنَّ الرِّشَاء يُفَرِّقُهُ وَيُنَشِّرُهُ، وَلَمْ يَنْعُلْ وَأَوْ لَأَنَّهَا
لَامَ تَنَوَّتْ، وَهُوَ بِنَزْلَةٍ سَرِيَّ وَقَصِيَّ. وَقَدْ يَجُورُ أَنْ تَكُونَ الثَّاء بِدَلَالٍ مِنَ الْفَاءِ، قَالَ
الشَّاعِرُ^(١):

كَانَ مَشَيْهَ مِنَ النَّقِّيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَيِّ
بِضَمِ الْصَّادِ وَكَسْرِهَا. وَيُؤْتَسِكُ بِجَوازِ كُونِ الثَّاء بِدَلَالٍ مِنَ الْفَاءِ إِجْمَاعَهُمْ فِي
بَيْتِ امْرِيِّ الْقَبِيسِ.^(٢)
وَمَرَّ عَلَى الْقَنَانِ مِنْ نَقَبَائِهِ فَانْزَلَ مِنْهُ الْمُعْصَمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ
عَلَى الْفَاءِ، وَلَمْ تَسْمَعْهُمْ قَالُوا: تَنَوَّهَ.

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي جَمِيعِ الْلُّغَةِ (١٣٥/٣) وَنِسْبَهُ لِلْأَخْسِيلِ الْعَطَائِيِّ كَمَا ذُكِرَ فِي الْلِّسَانِ فِي مَادَةِ «نَقِّيٌّ»،
وَالْخَصَائِصِ لِأَبْنَى جَنِيِّ (١١٤/٢).

كَانَ مَشَيْهَ مِنَ النَّقِّيِّ
مِنْ طَوْلِ إِشْرَافِيِّ عَلَى الطَّوَّيِّ
مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَيِّ
وَفَسَرَ ثَلَبَ قَنَانَ: شَيْءَ الْمَاءِ وَقَدْ وَقَعَ عَلَى مِنْ أَكْتَشَفَ يُلْبِقُ الطَّاَئِرُ عَلَى الصُّفَيِّ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ:
هَذَا سَاقٌ كَانَ أَسْوَهُ الْجَلَدَةِ وَاسْتَقْبَلَ مِنْ بَرِّ مَلْعُونٍ، وَكَانَ يَبْيَضُ ثَيَّبَ الْمَاءَ عَلَى ظَهِيرَةِ إِذَا تَرَشَّشَ لَأَنَّهُ كَانَ
مِلْحًا وَنَقِّيًّا لِلْمَاءِ: مَا تَنَفَّسَ مِنْهُ إِذَا ذَرَغَ مِنَ الْمَرِّ.

(٢) الْقَنَانُ: جَبَلٌ بَيْنِ أَسْدٍ، النَّقَبَاءِ: أَصْلَهُ مَا تَطَابَرَ مِنَ الرِّشَاءِ عَنِ الْإِسْتَقَاءِ وَيَقْدِسُ بِهِ هَذَا مَا تَطَابَرَ مِنَ الْمَطَرِ
الشَّدِيدِ. الْمُعْصَمُ: تَوْسُّلُ الْجَبَلِ وَسَمِينُ عَصَمًا لِبَيْاضِهِ فِي الْبَدَنِينِ. وَمَفْرَدُ مُعْصَمٌ: أَعْصَمُ وَهُوَ الَّذِي
يَخَالِطُ بِيَاصِهِ حَمْرَةً. مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ: مِنْ كُلِّ مَكَانٍ تَنَزَّلَ مِنْهُ الْمُعْصَمُ.
وَمَعْنَى الْبَيْتِ: كَانَ مَا تَطَابَرَ مِنَ الْمَطَرِ عَلَى جَبَلِ الْقَنَانِ كَثِيرًا وَشَدِيدًا، فَأَثَارَ الْفَرْعَ وَالرَّعْبَ فِي تَوْسُّلِ
الْجَبَلِ فَوَلَتْ هَارِبَةً مِنْ جَمِيعِ الْمَنَارِ خَشِيَّةً أَنْ يَجْرِفَهَا السَّبِيلُ أَوْ يَفْرَقَهَا.

وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى: «وَقُوْمُهَا»^(١) إلى أنه أراد التُّرُمُ، فالقاء على هذا بدل - عنده - من الثاء . والصواب عندنا أن القُومَ: المخطة وما يختبر من الحيوان، يقال: قُومَتُ الخنزير: أي خبزته، وليس القاء على هذا بدلًا من الثاء.

واعلم أن القاء وقعت في أوائل الكلم^(٢) غير مبنية من أصلها، فإنها في

(١) الآية ٦١ سورة البقرة.

وأفاد قال السيوطي في الدر المثور (١٧٧٦): «واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس في قوله (وقُومُهَا) قال: الخبر وفي النط: التبر، وفي النط: المخطة بسان بس هاشم.

واخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني في الكبير من طرق عن ابن عباس أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله تعالى (وقُومُهَا) قال المخطة. قال: وهل تصرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما

سمعت أبا حيحة بن الجراح يقول: قد كنت أقني الناس شخصاً واحداً ورد المدينة عن زراعة قوم . وأخرج ابن جرير عن أبي سعيد بن أبي حاتم: القوم التبر، وفي بعض القراءة وشوهها وأخرج سعيد بن مصادر

وابن أبي داود في المسماض وابن المنذر عن ابن مسعود أنه قرأ وتومها.

واخرج ابن أبي داود عن ابن عباس قال: فرامي قرامة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفاً من قرامة ابن

مسعود هذا أحدها (من يقلها وكتلها وتورها).

وقد قال الاستاذ محمد الطاهر بن عاشور (٥٢٢): «وقد اختلف في التبر بالمثلثة وإبدال الثالثة، شائع في كلام العرب كما قالوا جدث، وجذف، وثلغ، وطلع، وهذا هو الظاهر والواضح لما أعد

(٢) قال ابن الحسين بن فارس في كتابة (الصحابي)

«قال البصريون: مروت بزيد فصرخوا، القاء شركت بينهما في المدور وجعلت الأول مبدوء به».

وكان الأخضر يقول: القاء ثالث يعني الواو وائش: قول أمري» القدس

رسقط اللوى بين الدخول قهوماً

وخلاله بعضهم في هذا فقال: ليس في جمل الشاعر القاء في معنى الواو فائدة، ولا حاجة به إلى أن يجعل للقاء في موضع الواو ووزن الواو كوزن القاء.

قال: وأصل القاء أن يكون الذي قبلها حلة لا بعدها.

وزعم الأخضر أن القاء زاد، يقولون: (اخترك فجهد) بزيد: اخترك وجهد واحتاج بقوله جل ثناؤه: «فإن

له نار جهنم».

وكان قطرب يقول بقول الأخضر: يقول: إن القاء مثل الواو في: «بين الدخول فحوم» قال: وإنما إن القاء يعني الواو لقصد المعنى، لأنه لا يريد أن يصيغ، بين الدخول أو لا ثم بين حومل وهذا كثير في الشعر.

الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جمِيعاً، وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخلوها كخروجها، إلا أن المعنى الذي تختص به وتُنسب إليه هو معنى الإتباع، وما سوى ذلك فعارض غير ملائم لها.

الأول نحو قوله: قام زيد فعمرو، وضررت زيداً فأوجعته، أردت أن تخبر أن قيام عمرو وقع عَقِيب قيام زيد بلا مُهْلة، وأن إيجاع زيد كان عَقِيب ضربك إيه، وعلى هذا تقول: مُطْرِنَا ما بين زُبَّالَة الشَّعْلَى، إذا أردت أن المطر انتظم الأماكن التي ما بين هاتين، يقروها شيئاً فشيئاً بلا فُرْجَة، وإذا قلت: مُطْرِنَا ما بين زُبَّالَة الشَّعْلَى، فإنما أخذت بهذا القول أن المطر وقع بينهما، ولم ترد أنه اتصل في هذه الأماكن من أولها إلى آخرها، ولما ذكرناه من حال هذه الفاء في أن ما بعدها يقع عَقِيب ما قبلها، ما جاز أن يقع ما قبلها علة وسيماً لما بعدها، وذلك أن العلة سبب كون المعلول وموجبه، وذلك قوله: الذي أكرمني فشكّرته زيد، فإنما اختارت الفاء هنا من بين حروف العطف لأن الإكرام علة لوقوع الشكر، فمعطفت بالفاء لأن المعلول يعني أن يقع ثانية العلة بلا مُهْلة، وكذلك: الذي ضربته فغضبت زيد، لأن الضرب علة الغضب، ولو قلت: الذي أكرمني وشكّرته زيد، لم يُفَدْ هذا الكلام أن الإكرام علة للشكّر كما يفيده العطف بالفاء، وإنما كان يكون معناه أنه وقع الإكرام منه، والشكّر منك، غير مُسِبِّب أحدهما عن صاحبه كان أو مسيباً عنه، بل وقا منكما معًا، فهذا يكشف لك حال الفاء.

الثاني: وهو الذي تكون فيه الفاء للإتباع دون العطف، إلا أن الثاني ليس مُذَخلاً في إعراب الأول، ولا مشاركاً له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علة للأخر، ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأول، فمن ذلك جواب

الشرط في نحو قوله: إن تحسن إلى ف الله مجازيك، فهو هنا للإتباع مجردة من معنى العطف؛ إلا ترى أن الذى قبل القاء من الفعل مجزوم، وليس بعد القاء شيئاً يجوز أن يدخله الجزم، إنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر. وكذلك قوله: إن تقم فانا قائم معك، وإن اختاروا الفساد هنا من قبل أن الجزء سبيله أن يقع ثان الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى القاء.

فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى القاء في جواب الشرط؟

فأجلواب: أنه إنما دخلت القاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذى يجوز أن يُبتدأ به، فالجملة في نحو قوله: إن تحسن إلى ف الله يكاففك، لولا القاء لم يرتبط أول الكلام بأخره. وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، لأنه إنما يُقصد وقوع فعل بوفع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف وبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بأخره، لأن أوله فعل وآخره اسمان، والاسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في القاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلى والله يكاففك، ولا: ثم الله يكاففك. ومن ذلك قوله: إن يقم فاضرية، فالجملة التي هي «اضرية» جملة أمرية. وكذلك: إن يقصد فلا تضرية، فقولك: «لا تضرية» جملة نهائية، وكل واحدة منها يجوز أن يُبتدأ بها، فنقول: اضرب زيداً، ولا تضرب عمرًا، فلما كان الابتداء بهما ما يصح وقوعه في الكلام، احتاجوا إلى القاء ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يُعهد في الكلام من وجودهما مبتدئين غير

معقودين بما قبلهما، ومن هنا أيضًا احتاجوا إلى القاء في جواب الشرط مع الابتداء والخير؛ لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله. هذا مع ما قدمناه من أن الأفعال لا يُعادل بها الأسماء.

ويزيد ما ذكرته لك وضوحاً من أن جواب الشرط سبيله لا يجوز الابتداء به، إنك لو قلت مبتدئاً «فالله يكافتك» لم يجز، كما لا يجوز أن تبتدئ فتقول: فزید جالس، وكذلك لا يجوز أن تبتدئ أيضاً فتقول: فاضرب زيداً، ولا: فلا تضرب زيداً؛ لأن القاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها، فإذا استوفيت مبتدأ فقد انقض شرطها، وهذا كله غير جائز أن يُبْدِيه، كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه؛ إلا ترك لا تقول مبتدئاً «أقم» على حد قولك: إن تقم أقم، فهذا كله يؤكد لك أن جواب الشرط سبيله أن يكون كلاماً لا يحسن الابتداء به.

ولهذا أيضاً ما جاز أن يُجازى إذا التي للمفاجأة، نحو قوله عز اسمه: «إن تُصِّبُّهُمْ سَيِّئَةً بما قدمتْ أَبْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطِعُونَ»^(١) فقوله: «إِذَا هُمْ يَقْتَطِعُونَ» في موضع «تقطعوا». وإنما جاز لـ «إِذَا» هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة، ولا بد هناك من عملين، كما لا بد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة سبيبة بينهما، حادثة عندهما، وذلك قوله: خرجت فإذا زيد، فشقيدير إعرابه: خرجت وبالحضره زيد، فإذا التي هي ظرف في معنى قولنا: بالحضره، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه، فهذا تقدير الإعراب. وأما تفسير المعنى فهو: خرجت ففاجأت زيداً، وإن شئت: خرجت ففاجأتني زيداً؛ لأن فاعلته في أكثر

(١) سورة الانعام.

أحوالها إنما تكون من التين، نحو ضاربٍتْ، وقاتلتْ، فلما ذكرت ذلك من حال «إذا» هذه، وأن معناها المقاومة والموافقة ووقع الأمر مسبباً عن غيره، ما جاز أن يُجازى بها.

ويزيد حالها في ذلك وضوحاً لك ما أشدها أبو علي عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمسي، عن أبي عمرو: أن شيئاً من أهل نجد أشده^(١):

استَقْدِرِ اللَّهُ خَيْرًا، وَارْضَيْنَ بِهِ فَبِنَمَا الْمُسْرُ إِذْ دَارَتْ مِيَاسِيرُ
وَبِنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُفْتَطِطٌ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوَ الْأَعْصِيرُ

فهذا كقولك: بينما المرء في الأحياء مفتطط عقته الأعاصير، فوقع الفعل في موضع «إذا» يؤكد عندك جواز وقوعها جواباً للشرط؛ لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، ليعادك به الفعل الذي قبله إذ كان مسبباً عنه والعيل بيننا والأسباب لا تتعلق بالجواهر، إنما تتعلق بالأعراض والأفعال، فكما كانت عبرة «إذا» في هذا البيت الذي أشدها وفي غيره مما يطول الكتاب بذلك عبرة «إذا» في هذا «إذا هم يقتطون» يكون أيضاً عبرته «قطروا» فakah ذلك قوله:

وَاعْلَمَ أَنْ «إِذَا» هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا يَجُوزُ وَقْعُ الْفَعْلِ بَعْدَهَا، وَذَلِكَ أَنْ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ بِالْأَبْنَادِ، وَهِيَ خَيْرٌ عَنْهُ، فَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، فَكَذَلِكَ «إِذَا» هَذِهِ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا اسْمًا.

(١) ذكر البيت في اللسان مادة [قدر] واستقدر الله خيرا سائله أن يقدّر له به. كذلك في مادة [رمض] وأصل الرمس: الستر والتغطية، وبهال ما يُحيى من التراب على القبر: رمس، والقبر نفسه: رمس.

وفي البيت أراد: إذا هو تراب قد دفن فيه ولرياح تُفْرِي. كذلك في مادة [طباط] والإختباء: شكر الله على ما أتم وافتدى وأطلى.

ومن ذلك قولهم: حَبِّيْه شَتَمَنِي فَأَبَّ عَلَيْهِ، لِبَسَ الْفَاءُ هَنَا عَاطِفَةً عَلَى
الْفَعْلِ الَّذِي قَبِيلَهَا، وَلَكِنْ مَعْنَاهَا الْإِبَاعَةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ: إِنْ شَتَمَنِي
وَثَبَتَ عَلَيْهِ.

ومن ذلك قول الرجل لصاحبه: دعْوَتُكَ أَمْسَ فَلَمْ تَجِبْنِي، فيَقُولُ لَهُ
صَاحِبُهُ: فَقَدْ أَجِبْتُكَ الْيَوْمَ، فَدَخَلَوْا الْفَاءُ هَنَا يَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أَجَابَهُ عَنْ كَلَامِهِ،
وَلَوْ قَالَ لَهُ: قَدْ أَجِبْتُكَ الْيَوْمَ لَكَانَ آخِذًا فِي كَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ وِجْهِ الْجَوابِ
وَتَعْلِيقِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ، وَهُوَ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ^(١):

فَقُلْنَا: اسْلَمُوا إِنَا أَخْوَجُمُ فَقَدْ بَرِئْتُمْ مِنَ الْأَحْنِ الصَّدُورِ

فَجَعَلَ الْإِسْلَامَ مُسِيَّاً عَنْ بِرَاءَةِ صَدُورِهِمْ مِنَ الْأَحْنِ، وَهِيَ الْعَدَوَاتُ، إِلَّا
أَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْلُّفْظِ الْمُسِيَّبِ عَلَى السَّبِبِ، لَأَنَّ مَعْنَاهُ: قَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْأَحْنِ الصَّدُورِ،
فَاسْلَمُوا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْفَاءَ عَقَدَتِ الْأَوَّلَ بِالْآخِرِ، وَجَرِيَ هَذَا الْكَلَامُ
مُجْرِيًّا؛ أَشْكَرْنِي فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكُمْ، فَالْإِحْسَانُ وَإِنْ كَانَ مُؤْخَرًا فِي الْلُّفْظِ، فَهُوَ
مُقْدَمٌ فِي الْمَعْنَى؛ لَأَنَّهُ هُوَ سَبِبُ الشُّكْرِ، فَيَبْهَى أَنْ يَقْدِمَ فِي الرِّتَبَةِ، فَكَانَهُ قَالَ:
قَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكُمْ أَشْكَرْنِي. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِيَ الْقِيسِ:

وَإِنْ شِفَائِي عَبَرَةٌ مُهَرَّاقَةٌ فَهَلْ عَنْدَ رَسِيمٍ دَارِسٍ مِنْ مُؤْلِفٍ^(٢)

(١) ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ مَادَّةً [أَخَا] وَنُسِيَ إِلَى الْعَبَاسِ بْنِ مِرْيَانِ السَّلَمِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ [فَقَدْ بَرِئْتُ]
إِذْ جَعَلَ بِرَاءَةَ الصَّدُورِ سَبِبَ فِي الْإِسْلَامِ لِفَلَمْ أَلْسِبْ وَأَخِرَ السَّبِبِ.

(٢) وَفِي كِتَابِ شَرْحِ الْمَلْقَاتِ السَّبْعِ الْمَذَكُورِ عَلَى الْجَنْدِيِّ / ١٣
الْمُؤْلِفُ: الْمَعْمَةُ، وَالْعَبَرُ وَالْعَبَرُ: سُنْنَةُ الْمَنِ، مُهَرَّاقَةُ: مَصْوِيَّةٌ يُقَالُ: هَرَقَ الْمَاءُ وَإِزَارَهُ يَعْنِي صَبَّهُ. رَسِيمُ
دَارِسٍ: أَنْرِ سِيدُوسُ عَنْ قَرْبِ تَفَرُّزِ الزَّمْنِ عَلَيْهِ وَيَتَمْجِي، مُؤْلِفُ: أَمْرِيَ يَعْوَلُ عَلَيْهِ أَيْ يَعْتَدُ عَلَيْهِ وَيَتَنَقَّلُ
حَصْوَلَهُ، يَقُولُ: إِنَّ الدَّمْعَ يَشْفَعُنِي فَكَانَمَا يَزِيلُ الْأَخْرَانَ كَمَا يَذْبَحُ الْمَاءَ أَثَارَ الْأَدَارَانَ، وَلَكِنْ هُلْ يَرْجِعُ
ذَلِكَ شَيْئًا مَا كَانَ!!

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ [عَنْوَلُ الْفَاءُ عَلَيْهِ] (هَلْ عَنْدَ رَسِيمٍ) وَمَالِهَا مِنْ وَجَهِينَ لِاِختِلَافِ مَعْنَى مَعْوَلٍ.

فهي قوله «مُعَوْلٌ» مذهبان: أحدهما: أنه مصدر عَوْلَتْ بمعنى أَعْوَلَتْ، أي: يكبت، أي: فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء؟ والآخر: أنه مصدر عَوْلَتْ على كذا، أي: اعتمدت عليه، كقولهم: إنما عليك مُعَوْلٌ، أي: اتكالي. وعلى أي الأمرين حملت المُعَوْلَ خدخول الفاء على «فهل عند رسم» حسن جميل: أما إذا جعلت المُعَوْلَ بمعنى العَوْيُول والإعوال، أي البكاء، فكانه قال: إن شفائي أن أسفح عَرْقَيِّ، ثم خاطب نفسه أو صاحبيه، فقال: إذا كان الأمر على ما قدمته من أن في البكاء شفاءً وجدى، فهل بي من بكاء أشفي به غليلي. فهذا ظاهره استفهام لنفسه، ومعناه التحضيض لها على البكاء، كما تقول: قد أحسنت إلى فهل أشكرك؟ أي: فلا شكر لك، وقد زورتني فهل أتفائل؟ أي: فلا كافشت، وإذا خاطب صاحبيه فكانه قال: قد عرَّفتكم سبب شفائي، وهو البكاء والإعوال، فهل تَعْوَلَان وتبيكان معنى لا شفيف وجدى بيكائكم. وهذا التفسير على قول من قال: إن مُعَوْلَى ينزلة إعوالى، والفاء عَقدت آخر الكلام بأوله؛ لأنَّه كانه قال: إذ كتما قد عرَّفتما ما أوثره من البكاء، فابكيها وأعُولَا معنى، كما أنه إذا استفهم نفسه فكانه قال: إذا كنت قد علمت أن في الإعوال راحة لى فلا عذر لي في ترك البكاء.

وأما من جعل مُعَوْلَى بمعنى تعويلى على كذا، أي اعتمادى واتكالى عليه، فوجه دخول الفاء على «فهل» في قوله أنه لما قال: إن شفائي عَرْقة مهرافة، فكانه قال: إنما راحتني في البكاء فيما معنى اتكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لا غَنَاء عنده عنى، فسيبلى أن أقبل على بكائي، ولا أَعَوْلَ في بَرْد غليلي على ما لا غَنَاء عنده عنى، وهذا أيضًا معنى يحتاج منه إلى الفاء لتربيط آخر الكلام بأوله، فكانه قال: إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي، فسيبلى الا أَعَوْلَ على رسم دارس في دفع حزني، وينبغي أن أجِدَ في البكاء الذي هو سبب الشفاء.

واعلم أن المعرف الموصولة والذكرات الموصوفة إذا تضمنت صلائِها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قوله: الذي يكرمني فله درهم، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء في الكلام. ولو قلت: الذي يكرمني له درهم، لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل هو حاصل للمكرم على كل حال. وتقول في التكراة: كل رجل يزورني فله دينار، فالفاء هي التي أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة. ولو قلت: كل رجل يزورني له دينار، لما دل ذلك على أن الدينار مستحق عن الزيارة، بل يدل على أنه في ملك الزائر على كل حال.

فالأجل معنى الشرط في الصلة والصفة ما دخلت الفاء في آخر الكلام، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفَعُونَ أَسْوَاهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سَرًّا وَعَلَانِيةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُنَّ عِنْدَ رِبِّهِمْ﴾^(١)، فالفاء قد دلت على أن الأجر إنما استحق عن الإنفاق.

فإن تضمنت الصلة والصفة جواب الشرط لم تدخل الفاء في آخر الكلام، وذلك قوله: الذي إن يزورني أزره له درهم. ولو قلت هنا «فله درهم» لم يجز؛ لأن الشرط لا يجحب دفعتين. وكذلك: كل رجل إن يزورني أكرمه له درهم، ولا يجوز: فله درهم؛ لأن الصفة قد تضمنت الجواب، فلم يتحتاج إلى إعادة.

ولو قلت: الذي أبوه أبوك فزيده، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط. وكذلك لو قلت: كل إنسان فله درهم، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم

(١) الآية ٢٧٤ سورة البقرة.

وفي كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحبي الدين درويش (٤٢٥/١) «فلهم أجرهم عند ربهم» الفاء رابطة للدلالة على سبية ما قبلها لما بعدها ولما في الموصول من راتحة الشرط، وأخبار والمجرور متصلان بمحظوظ غير مقدم وأجرهم مبنداً مؤخر.

صفة يستفاد منها معنى الشرط، فجوى هذان في الاتباع مجرى قوله: زيد فقائم، وعمرو فمتعلقة، فاعرفه.

فهذه، أيضاً حال الفاء إذا خلصت للإتباع، وتغيرت من العطف، وهي في الكلام كثيرة جداً، وقد بيت لك رسومها، وأوضحت وجهها، لتناول الأمر من قرب.

فإن قيل: إذا صع بما قدمته حال الفاء في كونها عاطفة ومتبعة، فهل دلالتها على الأمرين سواء أم لها اختصاص بأحدهما؟

فالجواب: أن أخص هذين المعنين بالفاء إنما هو الإتباع دون العطف، وذلك أنها إذا كانت عاطفة فمعنى الإتباع موجود فيها، نحو: ضربته فيكي، وأحياناً إليه فشكر. وقد تتجزء من معنى العطف فيما قدمتنا ذكره من الجزاء، وهذه الأماكن التي أحدها بيت أمرى القيس:

..... فهل عند رسم دارس من مُعوَّل

فلما كان الإتباع لا يفارقها، والعطف قد يفارقها، كان أخص معنيها بها الإتباع لملاظته لها.

وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئاً صالحًا، أخبرنا أبو علي أن أبي الحسن حكى عنهم: «أخوك فوجد» يزيد: أخوك وجد، ومن ذلك قوله: زيداً فاضرب، وعمراً فاشكر، ويمحمد فأمر، إنما تقديره: زيداً اضرب، وعمراً فاشكر، ويمحمد أمر، وعلى هذا قوله عن اسمه:

«وَيَا بَكَ فَطَهْرٌ»^(١) أي: وَيَا بَكَ طَهْرٌ ، **«وَالرِّجَزَ فَاهْجُرْ»^(٢) أي: والرِّجَزَ**

^(١) ٤ المثل. ^(٢) ٥ المثل.

اهجر، **﴿ولرِبَكَ فَاصْبِر﴾**^(١) أي: لربك اصبر^(٢).

وهذه مسألة اعترضت هذا الباب، وتحمن نشرحها بإذن الله.

تقول العرب: «خرجت فإذا زيد». وانختلف العلماء في هذه القاء: فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة. وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخلوها في جواب الشرط. وذهب ميرمان إلى أنها عاطفة.

وأصبح هذه الأقوال قول أبي عثمان، وذلك أن «إذا» هذه التي للمفاجأة قد تقدم من قولنا فيها أنها للإتباع بدلاً منه قوله عز وجل: **﴿وَإِنْ تُصِّبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**^(٣). ففروعها جواباً للشرط يدل على أن فيها معنى الإتباع، كما أن القاء في قوله: إن تحسن إلى فاتاً أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيه من معنى الإتباع. وإذا كانت «إذا» هذه التي للمفاجأة بما قدمته للإتباع، فالقاء في قوله «خرجت فإذا زيد» زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في «إذا» من معنى الإتباع. عن القاء التي تقييد معنى الإتباع، كما استغنى عنها في قوله عز اسمه: **﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**.

(١) ٧ المثلث.

(٢) ذكر محن الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم في إعراب القاء (١٠ - ٢٧٥/٢٧٥)، قال الزجاج: إن القاء دخلت على معنى الجزاء، كما دخلت فالذر، كما قال ابن جنن: القاء زائدة. وفي (لوريك تكير) الواو عاطفتين ولوريك مفعول به مقدم، والفاء رابطة لشرط مقدر يقتضيه السياق كأنه قبل ولها ما كان فلا تدع تكبره ونحوه قوله زيداً فاكسيره، قال النحاء تقدير تبه فاكسير زيداً، فالقاء جواب الأمر إما على أنه مضمون معنى الشرط وإما على أن الشرط بعد محدود على الخلاف الذي فيه عندهم.

(٣) ٣٦ الروم.

وقد ذكر محن الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم ٤/٧٥ - ٤٠ في إعراب إذا، إذا المتجانة وقد ثابت عن القاء فيربط الجواب بالشرط.

فإن قال قائل: فإذا كانت الفاء في قولنا «خرجت فإذا زيد» زائدة، فما جر: «خرجت إذا زيد»؛ لأن الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختلف الكلام بذلك؛ إلا ترى إلى قوله عز اسمه: «فبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَتَّهُمْ»^(١) لما كانت «ما» زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: «بِرَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَتَّهُمْ». وكذلك «عَمَّا قَلِيلٍ»^(٢) يجوز في الكلام أن تقول: عن قليل.

فاليخواص: أن الفاء وإن كانت هنا زائدة، فإنها لازمة لا يسرغ خلفها، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البنية، وذلك قولهم «افعله أثراً ما» أي: أول شيء، فـ«ما» زيادة لا يجوز خذفها؛ لأن معناه: افعله أثراً مختاراً له معنياً به، من قولهم: أثرك ان أفعل كذا وكذا.

ومن ذلك قوله عز اسمه: «قَالُوا إِلَآنْ جَسْتَ الْحَقَّ»^(٣) فالالف واللام في «الآن» زائدة عندنا. لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما، وإنما هو معرفة بلا مخري

(١) أكل عصران.

وقد ذكر محسن الدين درويش في كتابه [إعراب القرآن الكريم] (٨٧/٢) في [إعراب (ما) القاء استثنائية، وبها رحمة جار ومحصور متعلقان بذلك، وما زائدة للتوكيد]

٤ المؤمنون.

وقد ذكر محسن الدين درويش في كتابه [إعراب القرآن الكريم] (٦٥/٦) في [إعراب عما، عما: عن حرف جر وما زائدة].

ولقد قال الزواidi في كتابه «الجليّي الثاني» (ص ٣٢٢) عن ما الزائدة

«وَمَا الزائدة فِيهَا أربعة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة مجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كطروحها، نحو (فيما رحمة) (وعما قليل) و(عما خطبا لهم) ٢٥ نوح ، (عما تخافن) ٥٨ الأنفال ، (إذا ما ازلت سورة) ١٢٤ التوبة ، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كبيرة.

(٣) سورة البقرة: آية ٧.

مقدرة غير هذه الظاهرة، وقد دللتا على ذلك في غير هذا الموضع. وكذلك قوله: مهما تفعل أفعل، ما: زائدة لازمة. وكذلك الألف واللام في الذي والتي، وتنبيهما وجمعهما، والأيّن في معنى «الذين» زائدة أيضًا، وإنما هن مترفات بصلاتهن، والالف واللام فيهن زائدتان لا يمكن حذفها، فربما زائد يلزم فلا يجوز حذفه. وكذلك أيضًا قوله: خرجت فإذا زيد، الفاء فيه زائدة أيضًا.

واما مذهب الزيادى فى أن الفاء فى قولهم «خرجت فإذا زيد» إنما دخلت الكلام لما فيه من معنى الشرط، ففاسد، وذلك أن قوله «خرجت فإذا زيد» لا تجدر فيه معنى شرط ولا جزاء، وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال؛ إلا ترى أنت لا تحيى: إن قمت أمس قمت أول من أمس، هذا ونحوه من الكلام خطأ ليس برتكيه أحد، فهذا وجه نزاه صحيح.

وشيء آخر يدل على فساد قول الزيادى، وهو أنه لو كان فى الكلام معنى شرط لاستغنى بما فى «إذا» من معنى الاتباع عن الفاء، كما استغنى عنها فى قوله عز اسمه: «إذا هم يقتطون»^(١)؛ إلا ترى أنهم يقولون «لن تفعل» وهي نفس، وستفعل، ولم يقولوا «لن ستتعلّم» وإن كانت «لن» نفيًا لها؛ لأنهم استغنى بما فى «لن» من معنى الاستقبال عن إعادة السين الشى للاستقبال. وكذلك كان ينبغي لو كان فى الكلام معنى شرط، أن يستغنى بما فى «إذا» من معنى الاتباع عن الفاء الموضوعة للاتباع.

واما مذهب ميرمان: فى أنها للعطف فسفرطه أظهر، وذلك أن الجملة التى هي «خرجت» جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك «إذا زيد» جملة مركبة من

(١) سورة الروم: ٣٦.

مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: زيد، وخبره: إذا، وحكم المعلوم أن يكون وفق المعلوم عليه؛ لأن العطف نظير الشبيه، ولنست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها.

فإن قيل: السبب تحييز: قام زيد وأخوه محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفا بالتركيب؛ فهلا أجزت أيضاً هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع؛ إلا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل؛ لأن الثاني ليس متعلقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة إلا تتجزء من معنى الاتباع والتعليق بباب الأول، كما تقدم من قولنا. وهذا جواب أبي علي، وهو الصواب.

ومن طريق زيادة الفاء قول سيبويه^(١): زيداً إن ياتك فاضرب وقد أجمع البصريون على أن ما انتصب بفعل الشرط، أو بفعل جواب الشرط، لم يجز تقديمه على «إن»، وأنت قد تمجد «زيداً» في هذه المسألة منصوباً، فلا يجوز إذا جعلت «فاضرب» جواباً أن تنصب به «زيداً» لما قدمناه. قال أبو علي: الفاء هنا: زائدة، و«اضرب»: واقع غير موقعة، وجواب الشرط: مسندوف دلّ عليه «فاضرب» فكان تقديره: زيداً اضرب إن يأتيك، ثم زاد الفاء، واكتفى بقوله «فاضرب» من جواب الجزاء فكانه قال: زيداً فاضرب إن ياتك فاضرب، فزيد

(١) المثال من كتاب سيبويه (١٣٧/١) تحت عنوان (من الاستفهم يكون الاسم فيه رقعاً لأنك تستدنه لتبيه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك الأمر والنهي).
طبعة الكتاب من تحقيق عبدالسلام محمد هارون.

منصوب باخسرب الأولى، والفاء فيها زائدة، وهي التي كانت مؤخرة فقدمت،
وقوله «فاضرب» الثانية هي جواب الشرط في الحقيقة.

ومن زيادتها بيت أنشده أبو الحسن^(١):

أراني إذا ما يُتْبَعُ على هوىٍ فَمَّا إذا أصبحتُ غادياً
كانه قال: ثم إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً.

وكما زيدت الفاء فيما ذكرناه وفي غيره مما يطول ذكره، كذلك حذفت أيضًا اختصاراً وهي مراده، وذلك نحو ما أنشده سيبويه^(٢):

مَنْ يَفْعُلِي الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا

آزاد: قاله يشكراها، وحذف الفاء تخفيفاً. هكذا أنشده سيبويه، ورواه غيره من أصحابنا:

مَنْ يَفْعُلِي الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وقد خالف جماعة من أصحابنا سيبويه في أشياء كثيرة مما استشهد به، هذا واحد منها.

(١) البيت نسب لزهير ابن أبي سلمى في شرح ديوان زهير للعلب (ص ٢٨٥) وفى المقتني للبيه (١٣٥/١)، وشرح المفصل (٩٦/٨).

(٢) ذكر البيت في الكتاب سيبويه (٦٤/٣) ونسبه لحسان بن ثابت ولم يرد البيت في ديوانه. قال البغدادي: قوله الأصحى عن يوسف قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكفراني في «الوشح». والبيت نسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت -رضي الله عنه-، كما في «النواذر» لابن زيد (ص ٧)، والمصنف في «خصائص» (٢/٢٨١)، والمفصل لابن بعيش (٤/٣٢٢)، والمحتب (١/١٩٣). وكذلك نسب البيت لكتعب بن مالك الأنصاري كما في ديوانه (ص ٢٨٨)، وتواتر ابن زيد (ص ٣١). والبيت يغير نسبة عند القراء في «معانى القرآن» (١/٤٧٦).

ومن ذلك أيضًا^(١):

فَامَّا الْقَتَالُ لَا قَتَالَ لِدِيْكُمْ ولكن سيرًا في عراض المواكب

أراد: فلا قتال لديكم. ومنه أيضًا^(٢).

فَامَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرِ ولكن أعيجاناً شديداً ضريرها

أراد: فلا صدور لجعفر.

فإن قال قاتل: فلم دخلت القاء في جواب أمّا؟

فإيجواب: أنها إما دخلت في الجواب بما في أمّا من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: أمّا زيد فمتطلق، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد متطلق.

فإن قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فزيد متطلق، فتحن نرى القاء قبل الجملة التي هي: زيد متطلق، ونحن إذا قلنا: أمّا زيد فمتطلق، فقد نرى زيداً قد تقدم على القاء، وصار بعد القاء اسم واحد، وهو متطلق، مما بال أحد الأسمين تقدم على القاء مع أمّا، وتراهما جميعاً متاخرين عن القاء مع مهما؟

(١) قاتل البيت هو: الخارت بن خالد المخزومي كما ذكره البرد في «المتنسب» (٦٩/٢)، والزمخشري في «شرح المفصل» (٧/١٣٤)، (٩/١٢)، وأورده المصطفى أيضًا في كتابه «المتصف» شرح تصريف المازني (١١٨/٣).

(٢) تسب هذا البيت لتوية بن الحمير، وقيل: ترجل من النبار كان يهجو بمحسر بن كلاب كما ذكر ذلك القبس في «إيضاح شوادر الإيضاح»، وانظر: الإيضاح للمهدى (ص: ٨٦). ولبيت لم ينسبه لأحد كلام من الزمخشري في «شرح المفصل» (٧/١٣٤)، (٩/١٢)، (٩/١٣٤)، ابن منظور في «السان العربي» مادة: [ضرر].

فالجواب: أن العرب كما تُعنى بالمعانى فتحت حقها، وكذلك أيضًا تُعنى بالآلفاظ فتصلّحها، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا مُتبعة غير عاطفة، فإنها قد تستعمل في العطف في كثير من المواقع، نحو: قام زيد فعمرو، ورأيت محمدًا فصالحًا، فمن عادتها -عاطفة كانت أو مُتبعة- لا تقع مبتدأة في أول الكلام، وأنه لابد من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أنهما قالوا «أما فزيد منطلق» على تقدير: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، وأوجبوا على أنفسهم تقديم الفاء على الأسمين مع «أما» كما يقدمونها عليهما مع «مهما لوقعت الفاء مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل، إنما قبلها حرف، وهو «أما» فقدموها أحد الأسمين قبل الفاء مع أمّا لما حاولوه من إصلاح اللفظ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ، ويكون الأسم الثاني الذي بعده، وهو خبر المبتدأ، وإن لم يكن معطوفًا الآن على المبتدأ، تابعًا في اللفظ لاسم قبله، وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكون عاطفة، كل ذلك لإصلاح اللفظ، فاعرفه، فإنه لطيف، وهو رأى أبي على ومذهبيه، وعنه عَلِقَتْ ما كتبه هنا، فإن اختلفت الآلفاظ فإن المعانى متتفقة.

فاما قوله عز وجل: «**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَذِي تَنْسِرُونَ مِنْ فِيْهِ مُلَاقِبُكُمْ**^(١)»
 فليست الفاء في «فيه»^(٢) زائدة، ولكنها دخلت لما في الكلام من معنى الشرط، فكانه -والله أعلم- إن فَرَّقْتُمْ منه لا يأكم.

(١) سورة الجمعة: آية (٨).

(٢) انظر: الكتاب للزمخشري (٥٣١/٤).

وذكر في إعراب القرآن لمحيي الدين درويش في إعراب الفاء «وجملة تغرون صلة وعنه متعلقات بتغرون والفاء رابطة لما تقسمه المؤصول من معنى الشرط».

فَلَمْ قَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ الْمَوْتَ مَلَاقِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَرَوْا مِنْهُ أَوْ لَمْ يُفِرْوَا، فَمَا
عَنِ الشَّرْطِ وَالْجَنَابِ هُنَّ؟ وَهُلْ يَصْحُحُ الْجَنَابُ بِمَا هُوَ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةٌ؟
فَإِلَيْهِمْ: أَنَّ هَذَا عَلَى جِهَةِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَظْنُوا أَنَّ الْفَرَارَ يَنْجِيَهُمْ، وَقَدْ
صَرَّخَ بِهَذَا الْمَهْنَى وَأَفْصَحَ عَنِهِ بِالشَّرْطِ الْمُقْبِلِ زَهِيرٌ فِي قَوْلِهِ:
وَمِنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَابِ يَتَلَهُ لَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يَسْلُمُ
أَيْ: إِنْ اعْتَدْتَ أَنْ التَّحْرِزَ يَنْجِيَهُ مِنَ الْمَوْتِ، كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لِوَقْعِ الْمَوْتِ بِهِ
عَلَى جِهَةِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَإِطْمَالِ ظَنِّهِمْ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَضَرَبَ بَيْتَهُمْ بَسَرِّ لَهُ بَابٌ»^(١) فَذَهَبَ أَبُو الْخَيْرِ فِيهِ
إِلَى أَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ، وَذَهَبَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ جَلَّ اسْمُهُ: «أَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ
لَا تَهُوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرُتُمْ»^(٢)، وَفِي قَوْلِ النَّاسِ: «إِنَّ اللَّهَ لَنْصَنْعَنَّ كَذَا وَكَذَا»^(٣)
، وَقَوْلُنَا لِلرَّجُلِ: أَفَلَا نَقْسُمُ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ، وَجَزُورٌ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَرْفُ
عَطْفٍ. وَالْوَرْجَهُ أَنْ تَكُونَ هَذَا غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَأَنْ تَكُونَ لِلإِتْبَاعِ لِتَعْلِقِ مَا قَبْلَهَا بِهَا
بَعْدَهَا، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَقَدْ قَيلَ لِمَا رُوِيَ فَدْ جَهَدَ نَفْسَهُ بِالْعِبَادَةِ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَفْعَلُ هَذَا وَقَدْ غَرَّ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَبِّكَ وَمَا تَأْخِرُ؟ - : «أَفَلَا
أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا؟». فَالْوَرْجَهُ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ هَذَا مُتَّيَّعَةً غَيْرَ زَائِدَةٍ.

(١) سورة الحديدة: آية (١٣).

(٢) سورة البقرة: آية (٨٧).

(٣) ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَوْلَ سَيِّدُوْهُ فِي «الْكِتَابِ» (٥٠٠ / ٣) فِي حِرْفَ الْإِضَافَةِ، مَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْمَحْلُوفِ بِهِ
عَوْنَانًا مِنَ الْلَّفْظِ بِالْوَارِ.

ومن زيادة القاء أيضًا قوله جل ثناوه: «لَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعِذَابِ»^(١) القاء: زائدة، وتحسب الثانية بدل من تحسب الأولى. إلى هذا ذهب أبو الحسن، وهو قياس مذهب في كثرة زيادة القاء. وقال حاتم، أخبرنا به على بن محمد، يرقمه بإسناده إلى قطرب^(٢):

وحتى تركت العادات يُدْنِهِ يَكُلُّسْ فَلَا تَبْعَدْ وَقَلْتُ لَهُ: ابْعَدْ
وبهذا الإسناد أيضًا^(٣):

لَمَّا أَنْقَى بِيْدِ عَظِيمِ جِرْمِهَا فَرَكَتْ ضَاحِيَ كَفَّهُ يَنْذَلِبْ
فالقاء في هذين البيتين زائدة.

وهذا فصل اعتبرض الكلأ، فلنحكمه ليُعرف مذهب العرب فيه، ثم نعود إلى بقية ما في القاء.

* أعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الخلف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا مخلوقة. فاما وجه التيس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار؛ الا ترى ألا إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت «ما» عن «أنني»، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت «هل» عن «استفهم»،

(١) سورة آل عمران: آية (١٨٨) :

وذكر محبي الدين درويش في «إعراب القرآن» (٢/١٣٠): القاء زائدة لتحسين اللفظ وقد اشدوا على زيادة القاء في مثل هذا التركيب قول الشاعر:

وحتى تركت العادات يُدْنِهِ يَكُلُّسْ فَلَا تَبْعَدْ وَقَلْتُ لَهُ ابْعَدْ
أي: لا تبعد: حكلاً أمعربها المغاربة، وليمهم المفسرون والرأي أنها تصريح.

(٢) انظر: ديوان حاتم الطائي (ص ٢٢٧).

(٣) ذكر ابن هشام هذا البيت في «معنى اللبيب». (١٨٩/١).

فوق الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحدّف الحرف تخفيّها لافرطت في الإيجاز؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به.

فهذا وجه، وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار، كما قدمت، فلو ذهبت تزيدتها لفقدت الغرض الذي قصدته؛ لأنك كنت تصير من الزيادة ضد ما قصدته من الاختصار، فأعرف هذا فإن أبا على حكاه عن الشيخ أبي بكر رحمهما الله، وهو نهاية في معناه. ولو لا أن في الحرف إذا زيد ضررًا من التوكيد لما جازت زيادته البة، كما أنه لو لا قوة العلم يمكنه لما جاز حذفه البة. فإذا جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك، على ما به من ضعف القياس، وإذا كان الأمر كذلك، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنها إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار. ولو لا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجذروا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز، ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوّة الاختصار.

واعلم أن القاء قد يجap بها سبعة أشياء، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتقي، والدعاء، والمعنى، والعرض.

فالامر نحو قوله: قم فاقوم، قال الشاعر^(١):

يا ناقَ سِيرِي عَنْقًا^(٢) فَسِيحا
إِلَى سَلِيمَانَ فَسَتَرِيحا

(١) البيان أشدهما أبو النجم العجلي كما في «الكتاب» لسيبوه (٤٢١/١)، وللسان لابن منظور [مادة: عنق]. وشرح المفصل للزمخشري (٢٦/٧).

(٢) العنق: السير النبط [اللسان عنق].

والنهي نحو قوله: لا تَشْتُمْهُ فِي شَمَّكَ، قال الله عز وجل:

﴿لَا تَنْتَرِوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْتَحْكِمُ بَعْدَابُه﴾^(١).

والاستفهام نحو قوله: أين يَبْتُكْ فَازُورَكَ؟ قال^(٢):

هل من سَبِيلٍ إِلَى خَمْرٍ فَاشْرِبَهَا أَمْ هُلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرٍ بْنَ حَجَاجٍ؟

والنفي نحو قوله: ما أَنْتَ بِصَاحِبِي فَأَكْرَمَكَ، قال زياد بن منقد^(٣):

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَإِذَا كُرْهُمْ إِلَّا يَرْسَدُهُمْ حُبَّاً إِلَيْهِمْ

والدعاء نحو قوله: اللهم ارزقني بغيرِ فَاحِجَّ عليه.

والمعنى نحو: لِيَتْ لِي مَا لَيْقَهُ.

والعرض نحو: إِلَّا تَنْزُلُ فَتَحْدِثُ

* واعلم أن الفعل بعد هذه الفاء إذا كانت جواباً متتصبب بـ «أن» مضمرة.

وإنما أضمرت «أن» هنا، وتصب بها الفعل، من قبل أنهم تخيلوا في أول الكلام

معنى المصدر، فإذا قال: زرني فازورك، فكانه قال: ليكنْ منك زيارة فزيارة مني.

فليسا كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسع عطف الفعل بعده

عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمرت «أن» قبل الفعل صارا معًا

(١) سورة طه: آية (٦٦).

(٢) البيت المقام: فريعة بنت همام.

وهو عند الزمخشري المفصل (٧/٢٧)، وأعيان الزجاجي (ص ٢ - ٩).

(٣) نسب هذا البيت إلى المزوقي (ص ١٣٩٢) ، إلى زياد من حمل، وقيل زياد من منقد.

وذكره الزمخشري في «شرح المفصل» (٧/٢٦) زياد فقط.

في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فجاء لذلك عطف اسم على اسم.

فإن قيل: ولم قدر في أول الكلام مصدر، حتى اضطروا إلى إضمار «أن» ثم عطفوا المصدر المعتقد المعنى بأنّ الفعل جميعاً على المصدر الذي قبله؟

فأجبوا: إنهم إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: ما تزورني فتحديثي، فلم ترد أن تقيهما جميماً، ولو أردت ذلك لرفعت الفعلين جميعاً، ولكنك تريد: ما تزورني محدثاً، أي: قد تزورني، ولكنك إذا زرتني لم تحدثني، فاتت الآن قد ثبتت الزيارة، وتفيت الحديث، فلما اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول لاختلاف المعنين، اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل الأول، وأضمرموا مصدره، وكان ذلك سائعاً مستقيماً لدلالة الفعل على مصدره، فلما تخيلوا في الفعل الأول معنى المصدر، عطفوا الثاني عليه، فاضطروا إلى إضمار «أن» لما ذكرت لك.

ويجوز لك أيضاً إذا قلت: ما تزورني فتحديثي، فتصبب الثاني، أن يكون المعنى غير معنى: ما تزورني إلا لم تحدثني، وذلك أنه يجوز أن يكون المعنى: ما تزورني، فكيف تحدثني؟ فهذا أيضاً معنى غير معنى: ما تزورني محدثاً، لأن معناه: لو زرتني محدثتي، فاتت الآن نافٍ للزيارة، ومعلم أن الزيارة لو كانت لكان الحديث عنها. فهذا أيضاً معنى غير معنى رفع «فتحديثي». فهذا مجيء الفعل بعد الفعل.

وأما مجيمته بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر في أول الكلام، لأنه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه، وذلك قوله: أين بيتك فازورك؟ الا ترى أن «أين بيتك» ليس بفعل فبعطف عليه «ازورك» فهذا أظهر

أمرًا، فتحمل هذا أيضًا على المعنى؛ لأن معناه: لكن تعريف منك فزيارة مني؛ لأن معنى «أين بيتك»: عرقني بيتك، فجاز تقدير التعريف لذلك. وبذلك على أن الفعل إذا تقدمه اسم ولم يُسْتَعِّظَ عطفة عليه، اضطر معه إلى إضمار «أن» ليقيداً معنى المصدر، فيعطف المصدر الذي هو اسم على الاسم الذي قبله، قولُ ميسونَ بنت بحدوك الكلية:

لَبْسٌ عَبَاءَةٌ وَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَىٰ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ

فكأنها قالت: لأنَّ الْبَسْ عَبَاءَة، وَانْ قَرَّ عَيْنِي، أَحَبُّ إِلَىٰ مِنْ كَذَا.

ونظير ذلك قول الآخر: وهو من أبيات الكتاب أيضًا^(١):

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَمْرَةٍ وَأَنْ سَبِيعُ أَوْ أَسْوَدَكَ عَلَقَمًا

أراد: أوَّنْ أَسْوَدَك. فكانه قال في البيت الأول: لَبْسٌ عَبَاءَةٌ، وَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَىٰ مِنْ كَذَا. وفي الآخر: فَلَوْلَا رِجَالٌ وَأَنْ سَبِيعُ أَوْ مَسَاءَتِي إِيَّاكَ لَكَانَ كَذَا. الْفُرْةُ: اسم بمنزلة الْبَسْ، والمساءة: اسم بمنزلة الْأَنْ سَبِيع.

واعلم أنك إذا أجبت هذه السبعة الأشياء بالفاء، فإن الكلام الذي هو مجاب، والكلام الذي هو جواب جميًعاً ينعدان انعقاد الجملة الواحدة، وليس بجملتين، وذلك أنك إذا قلت: ما أنت بصاحبِ فَأَكْرَمَكَ، فكانك قلت: ليست بيتها صحبة مقتضبة إكراماً، فمقتضبة جزء متصل بالجملة على حد اتصال الصفة بالوصوف من الجملة المتقدمة. وكذلك قوله:

يَا نَاقَ سِيرِي عَنْتَ قَسِيْحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَسِتِّرِيْحَا

(١) البيت أنشده الحسين بن الحمام السري، كما ذكر ذلك سببويه في «الكتاب» (٤٢٩/١).

في معنى: سيرى سيراً مؤدياً إلى الاستراحة، فـ«مؤدة» متصل بما قبله، وليس منفصلاً منه. وكذلك قوله: لا تُشتممْ قَيْمِّمَكَ، معناه: لا يكن منك شتيمة له داعية إلى شتمه إياك. وعلى هذا جميع هذه المسائل.

وأنت لو قلت: ما تزورني فتحدى، فرغمت «تحدى»، لم يكن الكلام كله جملة واحدة، بل هو جملتان، أى: ما تزورني، فهذه واحدة، وما تحدى، فهذه أخرى. فأعرف ذلك من حال هذه الفاء وما بعدها.

قول البغداديين: إننا نتصبب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم «الصرف» أى: يُتصبب بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول. فاما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بدّ له من ناصب مقتضى له؛ لأن المعنى لا تصبب الأفعال، وإنما ترفعها المعانى والمعنى الذى يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم. وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى، أعني الابتداء، لمضارعة الاسم للفعل، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكّن في الاسم في إيجابهما جنس الإعراب لهما، وكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكما أن الأسماء لا تتتصبب إلا بناصب لفظي، وكذلك الأفعال لا تتتصبب إلا بناصب لفظي. فاما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون النطق، فقد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك مثل ما وجب علينا فاقمناه من الدلالة على ارتفاع الاسم المتبدأ والفعل المضارع بالمعنى.

فإن قيل: فإذا كان تقدير قوله: «ما أنت بصاحب فاكرمك» عندك: ما أنت بصاحب فان أكرمك، فهل يجوز أن تظهر «أن» هذه المقدرة عندك إلى اللفظ، فتقول: ما أنت بصاحب فان أكرمك؟

فالجواب: أن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض، كما أن أصل قام: قرآن، ولكنه لا يُنطق به على أصله. وهبنا أشياء كثيرة تُرفض أصولها، ويُقتصر في الاستعمال على فروعها.

وقد حذفت الفاء، قالوا: أَفْ، خفيفة الفاء، وأصلها «أَفْ» مشددة.

* * *

حَرْفُ الْقَافِ

القاف حرف مجهور، يكون أصلًا لا بدلًا ولا زائدًا، فإذا كان أصلًا وقع فاءً وعيّناً ولامًا، فالفاء نحو قَرَنْ وقَعْدَة، والعين نحو شَقْفَ وثَقْلَة، واللام نحو خَرْقٍ وعَلْقَة.

وأخبرنى أبو على، قراءة عليه، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: قال: القراء: قريش تقول: كُشِطَتْ، وقيس وتميم تقول: كُشِطَتْ، بالقاف. وليس القاف في هذا بدلًا من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين^(١). فاما ما حكاه الأصمى من قولهم: «امتَّكَ الفصيلُ ما في ضرع آمه وامتَّكَ وتمَّقَ وتمَّكَ»^(٢): إذا شربه كلّه، فالاظهر فيه أن تكون القاف بدلًا من الكاف؛ لما ذهب إليه أبو على، لاته قال: من هذا أخذ اسم مكّة، لأنها كانت جري للماء، فهو ينجذب إليها. قال: فاما موضع الطواف فهو بكلّه، بالباء لاته من الأزدحام، قرأت عليه عن أبي الحسن علي بن سليمان، عن أبي العباس، عن أبي الفضل الرياشى، في توادر أبي زيد^(٣):

تَبُكُ الْخَوْضَ عَلَّا هَا وَنَهَىٰ وَدُونَ ذِيادَهَا عَطَّانَ مُسِيمٌ

(١) انظر: «معاني القرآن» من ٧٧٧ للإمام القراء (٢٤١/٣).

(٢) اورده ابن السكري في «الإيدال» (من ١١٣، ١١٤).

(٣) البيت انشده خالد بن كعب كما ذكر أبو زيد في «توادر» (من ١٧٥)، وانظر اللسان لابن منظور: مادة (عل)، (نهل).

فقول الجميع «مكّة» ولم يقولوا «امْكَة» يقوّى أن الكاف هي الاصل. فاما قولهم: مَكَّتَ الشَّيْءَ: إذا فتحته، فليس من «امْكَة» في شيء، فُحِكمَ بأنه من معناه. وكذلك قولهم للرجل الطويل: «أَمْكَنَ» لا نسبة بينه وبين «امْكَة» في المعنى.

* * *

حَرْفُ الْكَافِ

الكاف حرف مهموس، يكون أصلًا لا بدلًا ولا زائدًا. فإذا كان أصلًا وقع فاءً وعيّناً ولاماً. فالفاء نحو كعب وكعّم، والعين نحو شعير وبكر، واللام نحو مهلكٍ وضاحكٍ.

وأخبرني أبو علي قراءة عليه، عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: «قال أبو عمرو: يقال: أعرابي كُحْ وأعرابية كُحَّةٌ»^(١) تزيد قُحَّةً وقُحَّةً. قال: «وقال الأصمسي: القُحَّ المخالف من اللؤم والكرم»^(٢) فيبني أن تكون الكاف في كُحْ بدلًا من قاف قُحَّةً لأنّ آبا زيد حكى في جمعه: أَفْحَاجٌ^(٣)، ولم نسمعهم قالوا: أَكْحَاجٌ، فيجري هذا مجرّد ما قلناه في جَدَّ وَجَدَفَ، واما قولهم: كُثُطَتْ وَقُثُطَتْ فقد تقدم من القول فيه ما يدل على أنهما لغتان.

وأخبرني أبو علي عن أبي بكر، عن أبي جعفر بن رُسْمَ الطبرى، قال: مرّ رجل برجلين قد نحررا ناقة وهما يكشطانها، فسأل رجلاً من تاحية، فقال: ما جلاء الكاشطين؟ أي: ما اسماهما؟ فقال: خايبة مصادع، ورأس بلا شعر، فأتاهما فقال: يا كنانة ويا صُلَيْعَ أطumanى. وقال أبو علي: أعرفه: «خايبة المصادع وهصار الأقران» فقال: يا كنانة ويا أَسَدَ أطumanى.

(١) انظر الإبدال لابن السكين (ص ١١٣).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وقد تقدم من قولنا في الحروف التي تبدل في بعض الماضع وهي غير مذكورة في حروف البدل الأحد عشر، وإنما لم تمحى هناك من حيث كان البدل فيها قليلاً غير مطرد، ما فيه ممتنع إن شاء الله.

وأشدنا أبو على^(١):

يَا بْنَ الزَّبِيرِ طَالِمًا عَصِيَّكَا
وَطَالَمًا عَنِتَنَا إِلَيْكَا
لَتَضْرِبَنِ بِسِيفِنَا قَفِيَّكَا

أبدل الكاف من الناء لأنها أختها في الهمس.

وكان سُحِيمٌ إذا أنشد شعراً جيداً قال: أَحْسَنْتَ وَاللهُ، يزيد: أحسنت.

وأما قول كثير^(٢):

وَمُقْرَبَةُ دُفْمٍ وَكُمْتُ كَانَهَا طَمَاطِمُ يُوقَنُ الْوِفَارَ هَنَادِكُ

فقال محمد بن حبيب: أراد بالهنادك: رجال الهند. وظاهر هذا القول منه يقتضي أن تكون الكاف زائدة. قال: ويقال: رجل هندي وهندي. ولو قيل: إن الكاف أصل، وإن هندي وهندي أصلان، بمنزلة سبط وسيط، لكن قوله قولاً قوياً، وهو الصواب.

* واعلم أن الكاف المفردة تستعمل في الكلام على ضربين: جارة وغير جارة، وإيجازة أيضاً على ضربين: أحدهما حرف، والآخر اسم.

(١) انظر الآيات: في «النواود» لابن زيد (من ٣٤٧). ونسبيها لراجز من حمير.

(٢) انظر: ديوانه (من ٣٤٧).

فاما الحرف فما لم يقع موقع الأسماء، وذلك نحو قوله: مررت بالذى كزىد، فالكاف هنا حرف لا محالة؛ لأنك لو قلت: مررت بالذى هو مثل زيد، أو مررت بالذى مثل جعفر، لكان خلطاً وقبيحاً من الكلام، حتى تُظهر الصمير المشيداً المخلوف، فتقول: مررت بالذى هو مثل جعفر، فاجماعهم على استحسان: مررت بالذى كزىد، دلالة على أن الكاف حرف جسر، وأنه بمنزلة قوله: مررت بالذى في الدار، وضررت الذى من الكرام، وجاءنى الغلام الذى لم يحِمِّدْ. وهذا استدلال سيبويه، وهو الصواب الذى لا مُعَدِّل عنه.

وأما الكاف التى فى تأويل الاسم فالتي تقع موقع الأسماء، وذلك نحو قول الشاعر^(١):

وصلياتِ كَمَا يُؤْتَيْنَ

فالأولى حرف، والثانية اسم، لدخول حرف الجر عليها. فاما قول الآخر^(٢):

فلا وَاللهِ لَا يُلْقِي لِسَانِي وَلَا لِلْمَاءِ بِهِمْ أَبْدَى دَوَاءُ

فليست اللام الثانية اسمًا، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى، لأنه لم يثبت فى موضع غير هذا أن اللام اسم، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك

(١) اليت أنشده خطاط المجاشعي كما ذكر سيبويه فى «الكتاب»، ١٣/١٦، ٢٠-٣، ٣٣١/٢.

والبيت ذكره المبرد فى «المتنفس» (٩٥/٢)، (٩٤/٤)، (١٤٠، ١٤١)، بدون ذكر نسبة لأحد.

(٢) ذكر ذلك اليت المصنف فى «الخصالص» (٢٥٦/٢)، وكذا الانصاف (ص ٥٧١)، وقال فى «المختب» (٢٥٦/٢): «هذا اليت لم يعرنه أصحابنا ولا رورو، والقياس من بعد على نهاية المسيح له، والاعراض عنه ...».

كذلك فـإحدى الالامين زائدة مؤكدة، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد لا يُبتدأ به. وكذلك قول الأعشى^(١):

هل تنهون؟ ولن ينهي ذوى شططٍ كالطعن يذهبُ فيه الزيتُ والفتلُ

فالكاف هنا موضع اسم مرفوع، فكانه قال: ولن ينهي ذوى شطط مثل الطعن، غير فمه بفعله.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر، وتكون صفة قامت مقام الموصوف، وتقدير الموصوف على قوله: ولن ينهي ذوى شطط شيء كالطعن، فيكون الفاعل «شيء» المخدود، وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل؛ لأن شيئاً نكرة، والتكرارات قد توصف بحروف الجر، نحو قوله: جاءني رجل من أهل البصرة، وكلمت غلاماً لمحمد، ويكون جنف الموصوف هنا جائزًا، كما جاز في قول من تأوك الآية على إقامة الصفة مقام الموصوف، وهي قوله تعالى: «وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظَلَالُهُمْ»^(٢) قالوا: أراد: وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً، وجنة دانية عليهم ظلالها، فخلف «جنة»، وأقام «دانية» مقامها. وكقول الآخر:

كأنكَ من جِمال بْنِ أَقْيَشٍ بُقْعَقُ خَلْفَ رِجْلِيهِ بِشَنَّ^(٣)

أى: جملٌ من جمال بن أقيش، وغير ذلك مما يطول ذكره؟

(١) انظر ديوانه (ص ١١٣)، والإيضاح للعضاي (ص ٢٦٠).

(٢) سورة الإنسان: آية (١٤).

(٣) الـيت انشدـ النابـة النـبيانـ، انـظرـ دـيوـانـهـ (صـ ٢٥٢)، وـكـذاـ الـكتـابـ لـسيـبوـيـهـ (٣٧٥/١).

فأجلواه: أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقيح منه في بعض، فاما قوله عز وجل: «وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا» فالوجه فيها أن تكون منصوبة على الحال، معطوفة على قوله: «مِنْكُنْ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ»^(١). فهذا هو القول الذي لا ضرورة فيه.

وأما قوله: «كَانَكُم مِّنْ جَمَالِ بَنِي آتِيَشْ» فإما جاز ذلك في ضرورة الشعر، لور جاز لنا أن نجد «من» في بعض المواضع قد جعلت اسمًا يجعلناها هناء اسمًا، ولم تحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

فاما قوله: «وَلَن يَنْهَى ذُوِّي شَطَطَ كَالْطَّعْنِ»، فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقيح من تأويل قوله عز اسمه: «وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا» على حذف الموصوف؛ لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى، و«دَانِيَةٌ» في هذا القول إنما هي مفعول بها، والمفعول قد يكون غير اسم صريح، نحو: ظنت زيداً يقوم، وحسبت محمدًا يفعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحةً محضًا، وهم على إمحاضه اسمًا أشد محاافظة من جميع الأسماء؛ إلا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض، وهو قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعْيَدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢) فتسمع كاما ترى فعل، وتقديره: أن تسمع، فخذلهم «أن» ورفعهم «تسمع» يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح. وإذا جاز هذا في المبتدأ على قوة شبهه بالفاعل، فهو في المفعول الذي يبعد عنهما أجور، فمن أجل ذلك ارتفع الفعل في قول طرقه^(٣).

(١) سورة الإنسان: آية (١٣).

(٢) ذكره أبو عبيد في «الأمثال» (ص ٩٧، ٩٨)، والميداني في «مجمع الأمثال» (١٢٩/١، ١٣١)، وعزبة للتميمان بن المنذر.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٣١).

الا أَيُهْدَا الزاجِرِي أَحْضَرُ الْوَهْنِ

عند كثير من الناس؛ لانه أراد: أن أحضر، وأجاز سيبويه في قوله: «عمره يحضرها» أن يكون الرفع على قوله: «مرة أن يحضرها» فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل بعدها. وقد حملهم كثرة حذف «أن» مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم مالم يسم فاعله، وإن كان جاريًّا مجرى الفاعل وقائماً مقامه، وذلك نحو قول جميل^(١):

جَرِحْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحْقَ لَسْلَى يَا شَيْئَةَ يَجْزَعُ

أراد: أن يجزع، على أن هذا قليل.

فإن قلت: ألسنت تعلم أن خبر «كان» يجري مجرى الفاعل، وقد قالوا: «كائنك من جمال بنى أقيش» وأرادوا: جَمِيلٌ من جمال بنى أقيش، فحذف الموصوف وهو خبر كان، فهلا أجزت حذف الفاعل وإقامة الصفة مقامة في قول الآتشي: «ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطَّعنِ» وقتلت: إنه أراد: شيء كالطعن، حملاً على بيت النابعة؟

فأجلواه: أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أن خبر «كان» وإن شبه بالفاعل في ارتفاعه، فليس في الحقيقة فاعلاً ولا في مذهب الفاعل؛ أولاً ترك تقول: كان زيداً يُصلٰى، وكأن أخاك يقترب أثرك، فجعلهم خبرها فعلاً بذلك على أنه لا يبلغ قمة الفاعل في الاسمية؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا محضًا.

(١) انظر: ديوانه (من ١١٨)، وأورده المصنف في «المصادر» (٤٣٥/٢).

والآخر: أن بيت الشاعرة «كائنك من جمال بني أقيش» اضطررنا فيه إلى إقامة الصفة مقام الموصوف، وبيت الأعشى لم تُضطر قبه إلى ذلك؛ لأنه قد قامت الدلالة اليقنة عندنا على استعمالهم الكاف اسمًا في نحو قول الآخر^(١):

وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاءِ أَعْوَجِيْ **إِذَا وَنَتِ الرِّكَابُ جَرَى وَتَابَا**

فدخول حرف الجرف عليها يؤكد كونها اسمًا. وكذلك قول الآخر^(٢):

قَلِيلُ عِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَلَقَّصُوا **عَلَى كَالْقَطَّاعِ الْجُنُوِّيِّ أَفْزَعَهُ الرَّجَرُ**

وقال ذو الرمة^(٣):

أَبَيْتُ عَلَى مِنْ كَتِيبَا وَبَعْلَهَا **عَلَى كَالْنَقَّاسِ مِنْ عَالِيجِ يَنْتَطِحُ**
وكذلك قول الآخر^(٤):

عَلَى كَالْخَنِيفِ السَّمْعَقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَّى **لَهُ قُلْبٌ عَقِيقُ الْبِيَاضِ أَجْسَونُ**

فهذا ونحوه يشهد بكون الكاف اسمًا. وبيت الأعشى أيضًا يشهد بما قلناه. فلستا ننزل عن الظاهر، ونخالف الشائع المطرد، إلى ضرورة واستثناء، إلا بأمر يدعسو إلى ذلك، ولا ضرورة هنـا، فتحـن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفتنا معتقدـنا لا قيـاس يعـضـدهـ، ولا سماـع يـؤـيدـهـ.

(١) البيت أنشده ابن عاصية السلمي؛ كما ذكر المصطف في «الاقتضاب» (ص ٤٢٩)، وأiben دريد في «المهرة» (٤٩٥/٣).

(٢) البيت أنشده الاختطل وهو في ديوانه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: ديوانه (ص ١٢٠).

(٤) البيت أنشده امرأة القيس في ديوانه (ص ٢٨٣). وذكره ابن منظور في «اللسان» [خفف] بدون نسبة.

ووجه ثالث: وهو أن خبر «كان» هو خبر المبتدأ في الأصل، وخبر المبتدأ لا يلزم إمحاضه اسمًا.

فإن قال قائل: فما بال الفاعل خالف المبتدأ في وجوب كونه اسمًا محضًا، وجواز كون المبتدأ غير اسم محض، وكلاهما محدث عنه ومستند إليه؟

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر لتأمله، وذلك أن الجُمْلَة إنما تترکب من جُزَائِين جُزَائِين: إما اسم واسم، نحو المبتدأ وخبره، وإما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المقولين مقام الفاعل. ولا بد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عُقدت من اسم يُسْتَدِّلُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، فَإِنْتَ إِذَا أَرْلَتْ عَنِ الْمِبْدَأِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُحْضًا، فَقَدْ بَقَيَ الْخَبَرُ الَّذِي هُوَ اسْمًا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «تَسْمَعُ بِالْمُعْيَدِي خَيْرًا» فَلِمَّا دَرَأْنَا الْمِبْدَأَ الَّذِي هُوَ اسْمًا، وَذَلِكَ الْاسْمُ خَبَرٌ، فَقَدْ بَقَيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْجَمْلَةِ اسْمًا، وَلَوْ ذَهَبَتْ تَحْلِيفُ الْفَاعِلِ، وَتَقْيِيمُ مَقَامِهِ غَيْرَ اسْمٍ، لَبَقَيَتِ الْجَمْلَةُ مَعْقُودَةً بِلَا اسْمٍ، وَهَذَا لِفَظُ بِنَاقْضِ مَا عُقدَتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةِ فِي أُولَى تَرْكِيبِهَا، فَلِذَلِكَ رُضِّضَ ذَلِكَ، فَلَمْ يُوجَدْ فِي الْكَلَامِ. فَإِنْمَا بَيْتُ جَمِيلٍ: «وَحْقٌ لَكُلِّي يَا بَشِّرَتِي يَجْزِعُ» فَقَلِيلُ شَاءَ، عَلَى أَنْ حَذَفَ «أَنْ» قَدْ كَثُرَ فِي الْكَلَامِ حَتَّى صَارَ كَلَّا حَذَفَ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَنَا اسْتَقْبَحُوا نَصْبَ «غَيْرَ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ أَفَقَبِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(١) بِاعْبُدُ، قَالُوا: لَأَنَّ التَّقْدِيرَ وَالْمَعْنَى: قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ، فَكَانَ «أَنْ» هَنَاكَ، وَمَا بَعْدَ «أَنْ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قِبَلَهَا لِامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الصلةِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ؛ إِلَّا تَرَاهُمْ كَيْفَ تَخْيِلُوا أَنَّ التَّقْدِيرَ: قُلْ أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ.

(١) سورة الزمر: آية (٦٤).

ولولا أنهم قد أنسوا بحذف «إن» من الكلام وإرادتها، لما استقبحوا انتصاف «غير» بأبعد. فهذا شرح الفاعل والمبتدأ وما لم يُسمَّ فاعله.

فاما خبر المبتدأ فلا يلزم أن يكون اسمًا ممحضًا، لأن الجُمْكَل تقع هناك وقوعيًا حسناً مطرداً، وهذا في خبر «كان» أحسن منه في خبر «إن» لأنك قد استوفيت بكلان واسمها لفظ الفعل والفاعل، ولم تستوف بـ«إن» واسمها إلا لفظ الفعل والمفعول؛ لأن اسم «كان» مشبه بالفاعل، وأسم «إن» مشبه بالمفعول، إلا أنه في خبر «إن» أن يكون جملة وغيرَ اسم ممحض من حيث كان خبر المبتدأ في المعنى، فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ غيرَ اسم ممحض وجُملة، أيضاً في خبر «إن»، إلا أنه في خبر «إن» ليس في حسن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ اسم مرفوع، فقد حصل معك شبهُ الفاعل، وأسم «إن» وأخواتها منتصوب، فإذا جعلت الخبر غيرَ اسم ممحض، فقد أخلت العُقدة من اسم مرفوع. فاما اسم «كان» فجعلتك إياه غيرَ اسم ممحض أتيجُ من فعلك ذلك بخبر «إن»، وذلك أن اسم «كان» أشبه بالفاعل من خبر «إن»؛ إلا ترى أنه يياشر كان مباشرة الفاعل لفعله، ويُضمِّن في الفعل كاضمار الفاعل، وذلك نحو: كنتُ أخاك، كقولهم: ضربت أخيك، وخبر «إن» لا يياشر «إن» ولا يُضمِّن فيها، فلم يقوَ في شبه الفعل قوة اسم «كان» في ذلك.

فقد صرَّ بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسمًا ومرة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسمًا وإن تكون حرفاً، فجُوزَ فيها الأمرين، وذلك نحو قوله: زيد كعمره، فقد تصلح أن تكون الكاف هنا اسمًا، كقولك: زيد مثل عمره، ويجوز أن تكون حرفاً، كقولك: زيد من الكرام، فكما أن «إن» حرف جر وقع خبرًا عن المبتدأ، فكذلك الكاف تصلح إن تكون حرف جر، فإذا قلت: أنت كزید، وجعلت الكاف اسمًا، فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت:

أنت. مثل زيد، فلا ضمير في مثل، كما لا ضمير في الاخ ولا الابن إذا قلت:
أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد.

هذا قول أصحابنا، وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير، كما يكون في المشتق، فإذا جعلت الكاف في قوله: «أنت كزيد» حرفاً، فيها ضمير، كما تضمن حروف الجسر الضمير إذا نابت عن الأفعال في قوله: زيد من الكرام، ومحمد على القراء.

* واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيد جامني، وأنت تزيد: مثل زيد جامني، وكبير غلام لمحمد، فإن أدخلت «إن» على هذا قلت: إن كبير غلام لمحمد، فرفعت الغلام لأنها خبر «إن»، والكاف في موضع نصب لأنها اسم «إن». وتقول إذا جعلت الكاف حرفاً وخبرًا مقدماً: إن كبير أخاك، تزيد: إن أخاك كبير، كما تقول: إن من الكرام زيداً.

* واعلم أن أقيس الوجهين إذا قلت: «أنت كزيد» أن تكون الكاف حرفاً جاراً، بمنزلة الياء واللام؛ لأنها مبنية مثلهما، ولأنها أيضاً على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشيء، ولأن استعمالها حرفاً أكثر من استعمالها اسمًا.

* واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار، كما كانت غير زائدة فيما قدّمتنا ذكره، فقد تكون زائدة مؤكدة، بمنزلة الياء في خبر ليس، وما، ومن، وغير ذلك من حروف الجسر، وذلك نحو قوله عز وجل: «ليس كمثله شيء»^(١) تقديره -والله أعلم -ليس مثله شيء، فلا بد من زيادة الكاف ليصبح المعنى، لأنك إن لم

(١) سورة الشورى: آية (١١).

تعتقد ذلك أنت له - عز اسمه - مثلاً، فزعمت، أنه ليس كالذى هو مثله شيء، فيقصد هذا من وجهين: أحدهما ما فيه من إثبات المثل له عز اسمه وعلا على عظيمها. والآخر: أن الشيء إذا أنت له مثلاً فهو مثل مثله؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضاً ماثل لما ماثله، ولو كان ذلك كذلك - على فساد اعتقاده - لما جاز أن يقال: «ليس كمثله شيء» لأنه تعالى مثل مثله، وهو شيء؛ لأنه تبارك وتعالى قد سمي نفسه شيئاً يقوله تعالى: «فَلَمَّا أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبِنَّكُمْ»، وذلك أن «إيه» إذا كانت استفهاماً، فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيقته إليه؛ الا ترى أنك لو قال لك قاتلك أي الطعام أحب إليك؟ لم يجز أن تقول له: الركوب، ولا المشي، ولا نحو ذلك مما ليس من جنس الطعام. فهذا كله يؤكد عندك أن الكاف في «كمثله» لا بد أن تكون زائدة.

ومن ذلك أيضاً قول رؤبة^(١):

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقْتَنِ

والمقْتَنِ: الطُّولُ، ولا يقال: في الشيء كالطُّولُ، وإنما يقال: فيه طُولٌ، فكانه قال: فيها مَقْتَنٌ، أي: طُولٌ.

وهذه مسألة من الكتاب. قال سيبويه: «تقول: ما زيد كعمره ولا شبيهها به، وما عمره كخالد ولا مُقلحاً، النصب في هذا جيد؛ لأنك تريد: ما هو مثل فلان ولا مقلحاً، هذا معنى الكلام. فإن أراد أن يقول: ولا ينزله من يُشَبهُه، جرّة، وذلك نحو قوله: ما أنت كزید ولا خالد، فلما أردت: ولا كخالد. فإذا قلت:

(١) انظر: ديوانه ص ٦٠ - ٦١. وذكره المبرد في «المتنسب» (٤١٨/٤) بدون نسبة.

ما أنت بزيد ولا قريباً منه، فليس هبنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجسّ بهما، وأنت إذا ذكرت الكاف **تُمْلِّ** بها». انقضى كلام سيبويه.

«واعلم أن هذا الكلام يحتاج إلى شرح لتلخيص معانيه، فإن في ظاهره إشكالاً. أما قوله: «ما أنت كعمرٍ ولا شبّيها به» فلا تخلو الكاف في «كعمرٍ» أن تكون اسمًا كمثل، أو حرفاً فيه معنى مثل على ما صدرناه من قولنا، فإن كانت الكاف في «كعمرٍ» اسمًا فشبيه معطوف عليها كما كان يُعطف على «مثل» لو كانت هناك، فقلت: ما أنت مثلَ عمرٍ ولا شبّيها به، كقولك: ما أنت غلامَ عمرٍ ولا جاراً له، وهذا أمر ظاهر. وإن كانت الكاف في «كعمرٍ» حرفاً كالتي في قولنا: مررت بالذى كزید، فشبيه المتضوب معطوف على «كعمرٍ» جميعاً، لأن الجار والمجرور في موضع نصب؛ لأن هذه لغة حجازية، لأن نصب «شبّي» يدل على أن الأول في موضع نصب، إلا أن هذا موضع متى عطفت على لفظه أفتَّ معنى، فإن عطفت على معناه دون لفظه أفتَّ معنى آخر؛ ألا ترى أنك لو قلت: ما زيد كعمرٍ ولا شبّيها به، فجررت الشبيه، فلما أردت: ولا كشبي به، فقد أثبت له شبّيها، ونفيت أن يكون زيد كالذى يشبه عمرًا وأنت إذا قلت: ما زيد كعمرٍ ولا شبّيها به، فإنما نفيت عن زيد أن يكون شبّيها لعمرٍ، ولم تثبت لعمرٍ شبّيها، وليس كذلك قولنا: ما أنت بعمرٍ ولا خالدًا، لأنك إن نصبت خالدًا على المعنى أو جررته على النقطة، فلما معناه في الموضوعين واحد، أي: ما أنت هذا ولا هذا، فقول سيبويه: «الأنك ترید ما هو مثل هذا ولا مُفْلِحًا، هذا معنى الكلام» يحتمل أمرين: أحدهما أن معنى الكاف معنى مثل وهي حرف، والآخر: أن معنى الكاف معنى مثل وهي اسم، كما أن مثلاً اسم، فإن كانت الكاف اسمًا فالعطف عليها ظاهر، وإن كانت حرفاً كان العطف عليها وعلى ما جرّته؛ لأنهما في موضع نصب على ما تقدم من بياننا.

وقوله: «فإن أراد أن يقول: ولا يمتنعه من يشبهه، جرّه» يقول: إذا جررت شيئاً به فقد أثبت لعمرو شيئاً، لأنك أردت: ولا كمن يُشبهه. ومثل ذلك فقال: وذلك نحو قوله: ما أنت كزيرد ولا خالد، فهذا يبين لك أنك إذا جررته، فعطلته على عمرو وحده، فقد أثبتت هناك شيئاً لعمرو، وهو غيره، كما أنك إذا قلت: ما أنت كزيرد ولا خالد، فقد أثبتت غير زيد، وهو خالد.

وقوله: «فإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريباً منه، فليس ه هنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيئ به» يريد أن قوله: ما أنت بزيد، وما أنت زيداً، معناهما واحد، وإنما جئت بالباء زائدة مؤكدة، على ما تقدم في صدر كتابنا هذا من قول عقيبة:

فلستنا بالجاليل ولا الحديدة.....

وغيره. وأنت إذ قلت: ما أنت زيداً، فله معنى غير معنى: ما أنت كزيرداً لأنك إذا قلت: ما أنت زيداً فإنما نفيت أن يكون هو هو، وإذا قلت: ما أنت كزيرد، فإنما نفيت أن يكون شيئاً له؛ ألا ترى أن من قال: أنا زيد، فمعناه غير معنى من قال: أنا كزيرد، فكما كان الإيجابان مختلفين، كذلك يكون النفيان مختلفين، وهذا واضح.

فقول سيبويه: «فإن أراد أن يقول: ولا يمتنعه من يشبهه، جرّه» يؤكد عندك أيضاً زيادة الكاف في قوله عز اسمه: «ليس كمثله شيء» لأنه إذا نفى أن يكون كمثله شيء، والكاف غير زائدة، فقد أثبت له مثلاً، كما أثبت سيبويه في مسألته إذا جررت أن لزيد من يشبهه.

وقال أبو الحسن في قوله: «ما أنت كزيرد ولا شيئاً به»: «إذا جررت الشيء فقد أثبت لزيد شيئاً، وإذا نصبت لم تشتبه له شيئاً». وهذا هو تلخيص قول

سيبوه، لم يزد فيه شيئاً. وهذا الكلام منهما على أن الكاف في «كزيد» غير زائدة، وليس كالتى فى بيت رواه:

لواحقُ الأفَرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنَقُ

وأجاز لنا أبو على فيها الخبر، والا يكون مع الجر له شبيه، قال: وذلك على اعتقاد زيادة الكاف، فكانه قال: ما أنت زيداً ولا شبيهاً به، ثم زاد الكاف، فقال: ما أنت كزيد ولا شبيه به، فلما جر زيداً بالكاف مع اعتقاده زيادة زياتها عطف الشبيه على زيد، وهذا الذى ذهب إليه أبو على وجه صحيح، وهو رأى أبي الحسن، ونظيره «ليس كمثله شيء»^(١) و«فيها كالمقنق»، ومثله أيضاً قوله عز اسمه: «أو كالذى مرّ على قرية»^(٢) ذهب أبو الحسن إلى أن الكاف زائدة، وعطف «الذى» على «الذى» من قوله عز اسمه: «الم تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ»^(٣).

وأجاز أبو على أن يكون الكلام معطوفاً على المعنى، وذلك أن معنى قوله: «الم تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ»: أرأيت كالذى حاجَ إبراهيم في ربِّه، أو كالذى مرّ على قرية، فلا تكون الكاف على هذا زائدة، وهذا وجه حسن، فاما قول الآخر^(٤):

فَصَبَرُوا مِثْلَ كَعْصَبٍ مَا كُنُونُ

(١) سورة الشورى: آية (١١).

(٢) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

(٣) سورة البقرة: آية (٢٥٨).

(٤) البيت ذكره سيبوه فى «الكتاب» (١/٤٠٨)، وتبه لخميد الارقط، وهو فى ملحقات ديوانه (ص/١٦).

وذكره المبرد فى «المتنسب» (٤/١٤١، ١٤١) بدون تبه لاحده.

فلا بدّ فيه من زيادة الكاف، فكانه قال: **فَصَبَرُوا مِثْلَ عَصْفِ مَاكُولٍ**، فتأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة السكاف في قوله تعالى: **فَلَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ**^(١) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم، وهو «مثل» على الحرف، وهو الكاف، فشبه شيئاً بشيء.

فإن قال قائل: لماذا جرّ عصف؟ بالكاف التي تجاوره أم بإضافة «مثل» إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب: أن «العصف» في البيت لا يجوز أن يكون مجروراً إلا بالكاف وإن كانت زائدة، بذلك أن الكاف في كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة، كما أن «من» وجميع حروف الجسر في أي موضع وقعن زوائد، فلا بدّ من أن يجررن ما يدهن، كقولك: ما جاءني من أحد، ولست بقائم، فكذلك الكاف في «مثل كعصف» هي الجارة للعصف وإن كانت زائدة على ما تقدم.

فإن قيل: فإذا جررت العصف بالكاف فلام أضفت مثلًا؟ وما الذي جررت به؟

فالجواب: أن مثلاً وإن لم تكن مضافة في اللفظ، فإنها مضافة في المعنى، وجارة لما هي مضافة إليه في التقدير، وذلك أن التقدير: **فَصَبَرُوا مِثْلَ عَصْفِ مَاكُولٍ**، فلما جاءت الكاف تؤتى هي جرّ العصف، وبقيت «مثل» غير جارة ولا مضافة في اللفظ، وكان احتمال هذه الحال في الاسم المضاف أوسع منه في الحرف الجار، وذلك لأننا لا نجد حرفاً جاراً معلقاً غير عامل في اللفظ، وقد نجد بعض الأسماء معلقاً عن الإضافة جاراً في المعنى غير جار في اللفظ، وذلك نحو قولهم: **جَتَ قَبْلَ وَبَعْدَ**، وقام زيد ليس غير، وقد قالوا أيضًا^(١):

(١) البيت للفرزدق كما في نسخة (ش)، والبيت في «ديوانه» (ص ٢١٥). وذكره سيبويه في «الكتاب» (٩٢/١)، والمفرد في «المتضصب» (٤/٢٢٩). ونبأ للفرزدق.

يَا مَنْ رَأَى حَارِضًا أَسْرِيهِ بَنْ فَرَاعِنَ وَجَبَّةَ الْأَسَدِ

أي: بين فراعي الأسد وجبهته. وجئت قبل كذا وبعد كذا، وقام زيد ليس
غيره، ومن أبيات الكتاب قول الأعشى^(١):

إِلَّا بِدَاهَةٍ أَوْ عُلَاءٍ لَّهُ سَابِعٌ نَهْدِي لِبُرَّوَةٍ

أي: إلا بدهة سابع أو علاء سابق.

وحكى الفراء عن بعض العرب أنه قال: «برت إليك من خمس وعشرين
الثخاسين» أي: من خمس التخاسين وعشرين الثخاسين. وحكى هو أيضًا: «قطع
الله العدة يد ورجل من قوله» أي^(٢): يد من قاله ورجل من قاله. وهذا كثير،
 وإنما أردت أن أوجنك أن الأسماء قد تعلق عن الإضافة في ظاهر النقط، وأن
الحروف لا يمكن تعلقها في النقط البستة، ومعنى قوله «في النقط»: أن
يوجد بعدها لفظ مجرور جدًا مُظہرًا أو مقدرًا، فالظاهر نحو: مررت بزيد،
والقدر نحو: مررت بهذا وذلك، وغيرهما من المبني، فعلى ما قدمناه ينبغي أن
يكون «عصف» من قوله «مثل كعصف» مجرورًا بالكاف دون أن يكون مجرورًا
بإضافة «مثل» إليه.

فاما قول الشاعر^(٣):

جِيَادُ بْنِ أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

(١) البيت في «ديوانه» (ص ٢٠٩)، وذكره سيبويه في «الكتاب» (١/١، ٩١، ٢٩٥)، وتبه للأعشى، وهو في
«المتضب» للميري، ومعانى القرآن، للقرآن، (٣٢١/٢) بدون شبه.

(٢) ذكر ذلك الفراء في «معانى القرآن» (٣٢٢/٢). وعزم لأبي ثروان العلكي، وكذا عند أبي بكر الآباري
في «المذكرة والموئذن» (ص ٥٩٨).

(٣) البيت في «شرح جمل الزجاجي» (٤/١)، واللسان (كون)، وشرح المفصل للمختiri (٩٨/٧).

فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جرء بكان، من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجبرت مجرى «ما» المؤكدة في نحو قوله عز اسمه: «فِيمَا نَقْضُهُمْ مِّيَثَاقَهُمْ»^(١) و«عَمَّا قَلِيلٍ»^(٢) و«مِمَّا خَطَبَنَا هُمْ»^(٣)، فلذلك جاز لـ«على» وإن كانت حرفاً جاراً أن تتحقق إلى ما بعد «كان» فتجرأ. ولا يجوز في قوله: «كَمَا يُؤْتَيْنَ» أن تكون «ما» مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثانية عاملة للجر، وليس «كان» جارة فتجرى مجرى الكاف في «كَمَا».

فإن قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماد عن الإضافة في اللفظ، ولم يجز في حروف الجر إلا تتصل بال مجرور في نحو ما قدمته؟

فأجلواب: أن ذلك جائز في الأسماء من وجهين:

أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعمّ تصرفاً من المخروف، وهي الأولى الأصول، فغير متكر أن يتوجهوا فيها ما لا يتوجهون في المخروف؛ إلا ترى أن التاء في ربت وثمت علامة تائب، كما أن التاء في مسلمة وعاقلة علام تائب، وقد أبدلوا تاء التائب في الاسم هاء في الوقف، فقالوا: مُسلمة، وعاقلة، ولم يبدلوا التاء في ربت وثمت ولات ولعلت في وقف لا وصل؛ لأنه ليس للحرف قبة الاسم وتصرفه، والفعل أيضًا في هذا جاري مجرى الحرف؛ إلا ترى التاء في قامت وقعت ثابتة غير مبدلة في وصل ولا وقف. فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويُجَزَّ بها، وإنما الإضافة فيها ثانٍ لا أول، فجاز فيها أن تُعرَى في اللفظ من الإضافة، وإن كانت الإضافة فيها منوية. وأما حروف الجر فوُضعت على أنها

(١) سورة النساء: آية (١٥٥). (٢) سورة المؤمنون: آية (٤). (٣) سورة نوح: آية (٢٥).

للجرّ البناء، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور، فلم يكن تعليقها عن الجر والإضافة لثلا يبطل الغرض الذي جرى بها من أجله. فهذا أمر ظاهر واضح.

فإن قال قائل: فمن أين جاز للاسم أن يدخل على الحرف في قوله: «مِثْلَ كُعَصْفَ»؟

فأجلحواب: أنه إنما جاز ذلك لما بين الكاف ومثل من المضارعة في المعنى، فكما جاز لهم أن يدخلوا الكاف على الكاف في قوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَقِينَ

لشبيهه مثل، حتى كانه قال: كَمِثْلٍ مَا يُؤْتَقِينَ، كذلك أدخلوا أيضًا مثلًا على الكاف في قوله: «مِثْلَ كُعَصْفَ»، وجعلوا ذلك تبيهًا على قوة الشبه بين الكاف ومثل.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف في قوله: «مِثْلَ كُعَصْفَ» مجرورة بإضافة «مِثْلَ إِلَيْهَا»، ويكون «العصف» مجروراً بالكاف، فتكون على هذا قد أضفت كل واحد من «مِثْلَ» ومن «الكاف» فيزول عنك الاعتدار لتركهم مثلاً غير مضافة، على ما قدمته، ويكون جر الكاف بإضافة مثل إليها، كجرها بدخول الكاف على الكاف في قوله: «كَكَمَا يُؤْتَقِينَ»، فكما أن الكاف الثانية هنا مجرورة بالأولى كما المجرت يعنى في قول الآخر.

.....
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيِّ أَفْزَعَهُ الرَّجُزُ

فذلك هلاً قلت: إن الكاف في «مِثْلَ كُعَصْفَ» مجرورة بإضافة «مِثْلَ» إليها؟.

فأجلحواب: أن قوله: «مِثْلَ كُعَصْفَ» قد ثبت أن مثلاً أو الكاف فيه زائدة، كما أن إحدهما زائدة في قوله تعالى: «لَيْسَ كُمْثُلَهُ شَيْءٌ»، وإذا ثبت ذلك فلا

يجوز أن تكون «مثل» هي الزائدة؛ لأنها اسم، والاسماء لا تزداد، وإنما تزداد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون «مثل» هي الزائدة ولم يكن بد من زائد، أن يكفي هي الزائدة، وإذا كانت هي الزائدة فلا بد من أن تكون كما قدمتنا حرفاً، وإذا كانت حرفاً بطل أن تكون مجرورة، من حيث كانت الحروف لا إعراب في شيء منها، وإذا لم تكون مجرورة بطل أن تكون «مثل» مضافة إليها كما سألنا السائل، على أن أبا على قد كان أجاز أن تكون «مثل» مضافة إلى الكاف؛ وتكون الكاف هنا اسمًا. وفيه عندي ضعف لما ذكرته.

فأما قول الآخر: «كَمَا يُؤْتَقِنُ» فقد استدللتا بدخول الكاف الأولى على الثانية أن الشانية اسم، وأن الأولى حرف قد جرّ الثانية، وهو مع ذلك زائد، ولا يُذكر، وإن كان زائداً، أن يكون جاراً؛ لما قدمته من قولهم: ما جاءني من أحد، ولست بقائم.

ومن زيادة الكاف قول الشاعر^(١):

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ لِي تَفَرُّقَ فَالْجَعْلِ
فَلِبُوهُ جَرَيْتُ مَعًا وَأَغَدَتْ
إِلَى كَاتِشِرَةِ الْسَّنِي ضَيْعَتِمْ
كَالْغُصْنِ فِي غُلْوَاهِ التَّثْبِتِ
إِنَّا تَقْدِيرَهُ: إِلَّا نَاشرَةً، وَالْكَافُ زَائِدَةً. وَنَحْوُ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ^(٢):
لَوْلَا ابْنَ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ
أَغْضَبَتْ مِنْ شَتَّمِي عَلَى رَغْمِ
إِلَّا كَمْعَرِضِ الْمُحَرَّرِ بَكَرَةً
عَمَدًا يُسْتَبَّنِي عَلَى ظُلْمِ

(١) البيت لعنترة بن دجاجة المازري: كما نسبه ميسريوه في «الكتاب» (٢٢٨)، ونسبه ابن سيده في «المختصر» (٦٨/١٦) إلى الأعشى.

وذكرهما البريد في «المختصر» (٤١٦/٤)، وأiben منظور في «اللسان» (بيت) بدون نسبة.

(٢) البيتان للشابة الجعدي وهو في «ديوانه» (ص ٢٣٤) وذكرهما ميسريوه في «الكتاب» (٢٢٩، ٣٢٩، ٣٢٨)، بدون نسبة.

الكاف زائدة، وتقديره: **إلا مُعرضًا**. وكذلك قول الآخر^(١):

إلا كخارجة المكلف نفسه وابني قيبة أن أعيّب ويشهدوا

الكاف زائدة، وتقديره: **إلا خارجة وهذا كله من الاستثناء المنقطع عن الأول**
معناه: لكن.

ومن زيادة الكاف أيضًا قولنا: **لِي عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا** فالكاف هنا زائدة؛ لأنَّه
لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: **لِي عَلَيْهِ عَدْدٌ مَّا**، فلا معنى للتشبيه
هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة، إلا أنها زيادة لازمة، بمنزلة «أثراً» ما
ونحوه مما تقدَّم ذكره، **و«ذا»** مجرور بها. واستدل أصحابنا على أن **«ذا»** مجرور
بالكاف بقوله عن اسمه: **«وكأيٍّ من قرية»**^(٢)، فالكاف في **«كايٍّ»** هي الكاف
في: **كَذَا وَكَذَا**، وإذا كانت الكاف زائدة فليست متعلقة بفعل، كما أن الباء في
«لَسْتُ بِقَائِمٍ» لما كانت زائدة لم تكن متعلقة بفعل، ولا معنى فعل. وبذلك على
أن الكاف في **«كَذَا وَكَذَا زائدة، وَأَنْهَا قَدْ خُلِطَتْ بِـ«ذا»**، وصارت معه كالجزء
الواحد، أنت لا تضيِّف **«ذا»** ولا توكلها، ولا تؤثِّثها، لا تقول: **لَهْ كَذَا وَكَذَا**
ملحفة، فجرياً مجرري **«جَبَذَاهُ»**، وعلى هذا قالوا: إنَّ كَذَا وَكَذَا درهَمًا مَّالِكَ،
فرفعوا المال لأن الغرض في **كَذَا وَكَذَا**، إنما هو التوكيد والتکثير. وإذا كانت الكاف
غير زائدة تعلق بالفعل؛ لأنها حينئذ بمنزلة غيرها من سائر حروف الجر، فكما
أن تلك كلها متى لم تُرْدَ فهي متعلقة بالأفعال، وكذلك ينبغي أن تكون الكاف
غير الزائدة، وذلك نحو قوله: **أَنْتَ كَزِيدٌ**، فالتقدير **«أَنْتَ كَانْتَ كَزِيدًا** كما أنت
إذا قلت: **أَنْتَ لَزِيدٌ**، فكذلك قلت: **أَنْتَ كَانْتَ لَزِيدًا**.

(١) القائل هو: الأشى وهو في «ديوانه» (ص ٢٨).

(٢) سورة الحج: آية (٤٥).

وفي هذا الفصل مسائلان تحتاجان إلى شرح وبيان:

أما إحداهما فقولنا: كان زيداً عمرو، إن سأله سائل فقال: ما وجه دخول الكاف هنا، وكيف أصل وضعها وترتيبها؟

فالمجواب: أن أصل قولنا كان زيداً عمرو، إنما هو أن زيداً كعمرو، فالكاف هنا تشبّه صريح، وهي متعلقة بمحذف، فكذلك قلت: إن زيداً كان كعمرو، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فازالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّمها إلى أولها لإفراد عنايتها بالتشبيه، فلما دخلوها على «إن» من قبلها وجب فتح «إن»؛ لأن المكسورة لا يتقدمها حروف المبر، ولا نفع إلا أولاً أيها، وبقى معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة بحالة فيها وهي متقدمة، وذلك قولهما: كان زيداً عمرو، إلا أن الكاف الآن لما تقدّمت يُطلّ أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذف، وتقدّمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر إن المحذف، فزال ما كان لها من التعلق بمعنى الأفعال، وأليست هناله زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن كانت قد تقدّمت، وأزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد يقع النظر في «أن» التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عليها عندى أن تكون «أن» في قوله «كأنك زيد» مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إن الكاف الآن ليست متعلقة بفعل، فلم يجر به؟

قيل له: الكاف وإن لم تكن متعلقة بفعل، فليس ذلك يمنع من الجر بها؛ إلا ترى أن الكاف في قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» هي غير متعلقة بفعل،

وهي مع ذلك جارة^(١). ويؤكد عندك أيضًا أنها هنا جارة فتحهم للهمسة بعدها كما يفتحونها بعد العامل الجار وغیرها، وذلك نحو قوله: عجيت من أنت قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنت منطلق، وبلغني أنت كريم، فكما فتحت «أن» لوقعها بعد العوامل قبلها موقع الأسماء، كذلك فتحت أيضًا في «كانت قائم» لأن قبلها عاملًا قد جرّها، فاعرف ذلك.

ونظير هذا الكلام في أنه قد خلط بعضه ببعض، وصارت فيه «كان» حرفاً واحدًا، منهـبـ الخليل في «أن»، وذلك أن أصلها عنده «لا أن»، وكثير استعمالها، فحلفت الهمزة تخفيفاً، فالتفت ألف «لا» وتون «أن» وهما ساكتان، فحلفت الآلف من «لا» لسكونها وسكون التون بعدها، فصارت «لن» فخلطت اللام بالتون، وصار لهاما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر. بذلك على ذلك قول العرب: زيداً لن أضرب، فلو كان حكم «أن» المحددة الهمزة مُبِّيْقٌ بعد حذفها وتركيب التون مع لام «لا» قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدم على «لن» لأنه كان يكون في التقدير من صلة «أن» المحددة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه.

فهذا يدللك على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يسترجا؛ إلا ترى أن «الولا» مركبة من «لو» و«لا»، ومعنى «لو» امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى «لا» النفي أو النهي، فلما رکبا معاً حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء ل الواقع غيره. وهذا في «لن» بمنزلة قوله «كان»، ومصحح له، ومؤنس به، وراد على سببويه ما ألممه الخليل من أنه لو كان الأصل «لا أن» لما جاز: زيداً لن أضرب، لامتناع جوار تقدم الصلة على الموصول. وحجاج

(١) انظر كلام العلامة سببويه في «الكتاب» (٤/٤-٧).

الخليل في هذا ما قدمتنا ذكره؛ لأن المحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد. مضت المسألة الأولى.

المسألة الثانية: قول عمرو بن شاؤس، وهو من آيات الكتاب:

وَكَاءِ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدْجَعٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ بَرَدَى مُقْتَمِّا

وقال الآخر:

وَكَاءِ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُفْجِبٌ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصَهُ فِي النَّكْلِمُ

إن سأله سائل فقال: ما تقول في «كاء» هذه، وكيف حالها؟ وهل هي مرکبة أو بسيطة؟

فأجابوا: أنها مرکبة، والذى علقته عن أبي على عن أصحابنا أن أصلها «كاء» كقوله عن اسمه: «وَكَاءِيْ مِنْ قَرِيَّة». ثم إن العرب تصرفت في هذه اللحظة لكثرة استعمالها إياها، فقد أدمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك في عدة مواضع، نحو «قِيسِ» و«أشْياء» في قوله الخليل، و«شاكِ» و«لاتِ» ونحوهما في قول الجماعة، و« جاءِ» وبابه في قوله الخليل أيفاً، وغير ذلك، فصار التقدير فيما بعد: «كَيِّ»، ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفاً، كما حذفوها في نحو «مَيْتِ»، وهَيْنِ، وَلَيْنِ، فقالوا: مَيْتِ، وهَيْنِ، وَلَيْنِ، فصار التقدير «كَيِّ»، ثم إنهم قلبو الياء الثانى لافتتاح ما قبلها، كما قلبوها في طائى^(١)، وحارى^(٢)، وآية^(٣)، في قوله غير الخليل، فصارت: كَاءِ.

(١) طائى ، ونسبة إلى طيش.

(٢) جاري: نسبة إلى الجبرة.

(٣) آية: أصلها عند غير الخليل: آية، فقلبت الياء الأولى الساكنة الثانى تخفيفاً.

وأخبرنا أبو علي قال: «قرأت على أبي بكر في بعض كتب أبي زيد سمعت أبا عمرو الهمذاني يقول في تضليل دائمة دوائية. قال أبو علي: أراد: دُوَيْة، فقلبت الياء الفاء». وهذا أيضًا كما قلنا في «كاء». وفيها لغات أخرى غير هذه، يقال: كائِ، وكاء، وكأي بوزن كعِين، وكأ، بوزن كعِين. حتى ذلك أحمد بن يحيى. فمن قال «كأي» فهي «أي» دخلت عليها الكاف. ومن قال «كاء» فقد شرحتنا أمره. ومن قال «كأي» بوزن كعِين، فأشبه ما فيه أنه لما أصاره التغيير على ما ذكرنا إلى «كئي» قدم الهمزة، والآخر الياء، ولم يقلب الياء الفاء، وحسن له ذلك ضعف هذه الكلمة وما اعتبرها من الحذف والتغيير. ومن قال «كأي» بوزن كعِين، فإنه حذف الياء من «كئي» تخفيفاً أيضاً.

فإن قلت: إنَّ في هذا إيجحاجاً بالكلمة؛ لأنَّ حذفَه بعد حذفِه.

فليس ذلك يأكثر من مصيرهم من آيمُن الله إلى: مُ الله وَمُ الله. وإذا كُثر استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يحسُن في غيره من التغيير والحدف، فاعرف ذلك إن شاء الله. وهذه حال الكاف الجارة في مواقعها، وانقسامها، وتشعبها.

وأما الكاف غير الجارة فعلى ضربين: أحدهما اسم، والآخر حرف.

فأما الاسم فكاف المذكر والمؤنث المخاطبين. فكاف المذكر مقتبسة، وكاف المؤنث مكسورة، نحو: ضربتك يا رجل، وضربيتك يا امرأة، فهذه اسم بدلالة دخول حرف البير عليها، نحو: مررت بك وبك، وعجبت منك ومنت.

وأما الكاف التي هي حرف فالتي تأتي للخطاب مجردة من الاسمية، وذلك نحو كاف: ذلك، وذلك، وتبك، وتلك، وأولذلك. ومن العرب من يقول: ليس زيداً، أي: ليس زيداً، والكاف لتوكييد الخطاب. ومن ذلك كاف: ذاتك، وتأنكَ

وأَنْصِرْكَ زِيدًا، أَى: أَبْصِرْ زِيدًا، وَكَافِ التَّجَمَّكَ، إِذَا أَرْدَتْ: أَنْجُ، وَكَافِ قُولَهُ عَزِيزًا: «قَالَ أَرَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ عَلَى»^(١). فَهَذَا الكافُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كُلُّهَا حَرْفٌ يَقِيدُ الْخُطَابَ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ. وَالْدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ لَوْ كَانَتْ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ تَلْكَ وَأَوْلَاتِكَ اسْمَمَا، لَمْ تَخْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً أَوْ مَجْرُورَةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً لِأَنَّ الْكَافَ لَيْسَ مِنْ ضَمَيرِ الْمَرْفُوعِ. وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: «ذَلِكَ زِيدٌ» فَلَا تَنْاصِبُ هَذَا لِلْكَافِ. وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً لِأَنَّ الْجَرِ إِلَيْهِ هُوَ فِي كَلَامِهِ مِنْ أَحَدٍ وَجَهِينَ: إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرِ، وَإِلَيْهِ بِإِضَافَةِ اسْمٍ، وَلَا حَرْفَ جَرَّ هَنَا. وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَضْفَفَ اسْمَ الْإِشَارَةِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْغَرْضُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ هُوَ التَّعْرِيفُ، وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَعْرِفُ كُلُّهَا، فَقَدْ اسْتَغْنَيْتَ بِتَعْرِيفِهَا عَنِ إِضَافَتِهَا، وَإِذَا كَانَ مِنْ شُرُوطِ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ لَا يَضْفَفُ الْاسْمَ إِلَّا وَهُوَ نَكْرٌ، فَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْكَرَ الْبَتَّةُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَضْفَفَ الْبَتَّةَ، وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَا لَا يَجُوزُ نَكْرِهِ، فَلَا تَجُوزُ أَيْضًا إِضَافَتِهِ، وَلَأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا لَمْ تَجِزْ إِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَارِفًا.

فَإِنْ قَلْتَ: فَإِذَا كَانَتْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ لَا تُنْكَرُ الْبَتَّةُ، فَمَا تَصْنَعُ بِأَبْحَاثِهِ أَبْرَاهِيمَ زِيدَ مِنْ قُولِهِمْ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ، وَأَيْتَ هَؤُلَاءِ. قَالَ: فَنُوَّبُوكُسْرُوا. قَالَ: وَهِيَ لَعَةُ بَنِي عُقَيْلٍ. وَالْتَّوْرِينَ عِنْدُكُمْ فِي هَذِهِ الْمِنَابِتِ إِلَيْهِ يَجْعَلُ عَلَيْهَا لَتَّكْرِيرَ، نَحْوُ سَبِيلِيَّهُ، وَعَسْمَرُوَيَّهُ وَغَافِي غَافِي، وَصَيْهُ، وَأَيْهَاتِ إِلَيْهِ، وَجَهَهَلَّا، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ؟ فَكَيْفَ يَكُونُ «هَؤُلَاءِ» نَكْرَةً وَهُوَ اسْمٌ إِشَارَةٌ، وَقَدْ تَقْدِمُ مِنْ قُولِكَ مَا يَنْعِنْ تَنْكِيرَ اسْمِ الْإِشَارَةِ؟

(١) سورة الإسراء: آية (٦٢).

فاجبوا من وجهين: أحدهما شلود هذه الحكاية، وأنه لا نظير لها. والآخر ما كان ي قوله أبو على، وهو أنه إنما جاز أن يُنكِّر هذا الاسم وإن كان اسم إشارة من قبيل أنه قد يجوز أن ينظر إلى قوم من بعيد، فيشكُّ في الأشياء: أنسٌ هم أم غيرهم، فلما نون «هؤلاء» من هنا الوجه، إلا أنك لا تقبه ضعفه. ويؤكد عندي أيضًا أن هذه الكاف حرف وليس باسم ثبوت النون في ذاتك وتأنثك، ولو كانت اسمًا لوجب حذف النون قبلها، وجرها هي بالإضافة، كما تقول: قام علامكَ وصاحبكَ وجاريتك. وبدل على ذلك أيضًا قولهم: التجاجكَ، أي: أنتُ، ولو كانت الكاف اسمًا لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها. وكذلك قولهم: «أصيْرَكَ زيدًا»، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا، لأن هذا الفعل لا يتعدي إلى ضمير المأسور به؛ إلا ترك لا تقول: أصيْرَكَ، ولا اقْتُلَكَ إذا أمرته بضرب نفسه وقتله إليها. وكذلك أيضًا قولهم: عندهم رجل أَنْيَكَ زيدًا، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا، لأنك قد نصبت زيدًا، لأنه خبر ليس، ولو كانت الكاف متصوبة لما نصبت اسمًا آخر.

فإن قلت: فاجعل الكاف خبر ليس، واجعل زيدًا بدلاً من الكاف.

فذلك خطأ من قبيل أن ضمير المخاطب لا يُدك منه بدل الكل لأنه في غاية الوضوح والبيان، فلا حاجة به إلى الإبدال منه؛ إلا ترى أنك لا تقول: إنك زيدًا قائم، ولا: خريْنُكَ محمدًا، على أن تحمل زيدًا ومحمدًا بدلاً من الكاف. وأما قولهم: «أَرَأَيْتَكَ زيدًا ما صنَع؟» فإنما الكاف هنا أيضًا للخطاب بمنزلة ما تقدم، ولا يجوز أن تكون اسماء لأن «زيدًا» هو المفعول الأول، و«ما صنَع» في موضع المفعول الثاني، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب.

فَلَمْ قُلْتَ: فَهَلَا جَعَلْتَ الْكَافَ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ«زِيدًا» هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي؟

ذلك غلط من قيل أن السؤال إنما هو عن زيد في صنيعه، ولست تسأل عن المخاطب ما صنع. وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول وزيد هو المفعول الثاني، يجاز أن تقتصر على زيد، فتقول: أرأيتك زيداً؟ كما تقول: ظنتك زيداً، فحاجة زيد إلى ما يبعد تدل على أنه هو المفعول الأول، وإن ما بعده في موضع المفعول الثاني. وأيضاً فإننا نجد معنى: أرأيتك زيداً ماصنع، واحداً، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليس مغيرة شيئاً من الإعراب. وأيضاً فلو كانت بكاف هي المفعول الأول. و«زيداً» هو المفعول الثاني، لوجب أن تقول للمؤنث: أرأيتك زيداً، كما تقول ظنتك قائمة ولوجب أن تقول للاثنين: أرأيتما كمَا الزِيدِينِ، فكسر التاء، كما تقول: ظنتما كمَا قائمين. وكذلك في الجماعة المذكورة والمؤنثة، فترك العرب هذا كله، وإنما يدل على أن لها وللكاف في هذا التحوّل منهياً ليس لهاما في غير هذا الموضع. وإنما فتحت التاء في كل حال، واقتصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قوله للرجل: أرأيتك زيداً ما صنع؟ وللمراة: أرأيتك زيداً ما فعل؟ وأرأيتما، وأرأيتكُمْ، وأرأيتكُنْ، بفتح التاء الباءة لأنها أخلصت اسماء، وجعلت علامه الخطاب فيما بعد، فاعرف ذلك.

وهذه مسألة طريفة عَنْتُ لِنَا فِي أَنَّهَا هَذَا الْفَصْلُ، نَحْنُ نَشْرِحُهَا، وَنَذْكُرُ خَلَفَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، وَنَخْبِرُ بِالصَّوَابِ عَنْدَنَا مِنْ أَمْرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهِيَ قَوْلُ عَزِيزٍ: «إِيَّاكَ نَبْدُو» وَمَا كَانَ مِثْلُهُ.

أخبرني أبو على عن أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس محمد بن يزيد: أن الخليل يذهب إلى أن «إِيَّاكَ» اسم مضمر مضاف إلى الكاف. وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكم عن الخليل في أنه مضمر مضاف.

قال: وحكي أبو بكر عن أبي العباس، عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير متسبب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمررين، وأن الكاف في «إياك» كالتى فى ذلك، فى أنه دلالة على الخطاب فقط، مجردة من كونها علامة للضمير، ولا يجوز أبو الحسن فيما حكى عنه: «إياك وإيّاه وإيّاه زيد، وإيّاه الباطل».

انتهت الحكاية عن أبي على.

وقال سيبويه: «حدثني من لا أنهم عن الخليل: أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السَّيْنَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَّابُ».

وحكي سيبويه أيضاً عن الخليل أنه قال: «لو أن قائلًا قال: إياك نفسك، لم أعنّفه». وحكي ابن كيسان قال: قال بعض التحريين: «إياك» بكمالها: اسم. قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، «إيّاه» عماد لها؛ لأنها لا تتضمن بأنفسها. قال: وقال بعضهم: إيا: اسم مبهم يكتفى به عن المتصوب، وجُعلت الياء والكاف والهاء بياناً عن المقصود ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، كالكاف في ذلك وارأيتك. وهذا هو قول أبي الحسن الأخفش. قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء في موضع خفض. قال: والدليل على هذا قولُ العرب: إذا بلغ الرجلُ السَّيْنَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَّابُ. وهذا قول الخليل. واحتج ابن كيسان في هذا الفصل بحجاج لا غرض لنا في ذكره، وإنما أوردنا ما حكاه لتتبّعه من القرول فيه ما تراه.

وقال أبو إسحاق الزجاج: الكاف في «إياك» في موضع جر بإضافة «إيّاه» إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، ولو قلت: «إيّاه زيد حدثت» كان

فيبحَا؛ لأنَّه خُصّ به المضمر، وحكى ما رواه الخليل من إِيَّاه الشَّوَّابَ.

وتأملنا هذه الآقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتقرير غير قول أبي الحسن الأخفش.

أما قول الخليل: إنَّ إِيَّاه مضمراً مضافاً، فظاهر الفساد، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجه، لأنَّ الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة.

فإن قلت: فقد قالوا: رَبُّهُ رِجْلًا، ورَبُّهَا امْرَأةً، فَادْخُلُوا [رَبَّ] على المضمر، وهو عندك على نهاية الاختصاص، فما وجه ذلك؟

فالجواب: أنه إنما جاز دخول [رَبَّ] في هذا الموضع على المعرفة لمضارعتها التكراة، بانها أضمرت على غير تقدم ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالشَّكْرَة المصورية، نحو [رِجْلًا] و[امْرَأةً]، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير، وليس كذلك إِيَّاه وإِيَّاه وإِيَّاه؟ لأنَّ هذه مخصوصة معروفة بمنزلة أنا وانت وهو، فكمما أن هذه مخصوصات مخصوصة، فكذلك [إِيَّاه] هي مخصوصة مخصوصة. فهذا يفسد قول الخليل والمازني جميعاً. فاما ما حكاه سيبويه عنه من قولهما: فِلَيَاه وَإِيَّاه الشَّوَّابَ، فليس سبيل مثله مع قولهما أن يعرض على السمع والقياس جميعاً؛ لا ترى أنه لم يسمع منهم: إِيَّاه وإِيَّاه الباطل، ولا حُكْمٌ عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد [إِيَّاه].

فأما قول الخليل: «لو أن قاتلاً قال: إِيَّاك نَفِسْك لَمْ أَعْنَهْ» فهذا ليس بتصریح قول ولا مَحْض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهما [فِلَيَاه وَإِيَّاه]

الشواب»، ولو كان ذلك قويًا في نفسه، وسائلًا في رأيه، لما قال: «لم أعتنِ» كما لا يقال في قول من قال: قام زيد، فرفع زيدًا بفعله: إنك في هنا عندي غير مُعْتَفٍ، وإنما يقال له: أصبتَ وافتقتَ صحيح كلام العرب الذي لا مُعْدِلٌ عنه، أو كلام هذا نحوه.

فاما قول من قال: إن إياك بكمالة الاسم، فليس يقوى، وذلك أن «إياك» في أن فتحة الكاف تقييد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تقييد الخطاب المؤنث، بمنزلة «أنت» في أن الاسم هو الهمزة والتون، والناء المفتحة تقييد خطاب المذكر، والناء المسكونة تقييد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل الناء في «أنت» هو الاسم، والناء حرف خطاب، فكذلك «إيَا» هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب؛ أولاً تراك تقول: إياك وإياكم، كما تقول: أنت وأنتم.

وأما من قال: إن الكاف والهاء والياء في إياك وإياه وإيائى هى الأسماء، وإن «إيَا» إنما عُدّت بها هذه الأسماء لقلتها، فغير مرضي أيضًا، وذلك أن «إيَا» في أنه ضمير متصل بمنزلة أنا وأنت ونحن، وهو وهي، في أن هذه ضمائر متصلة، فكما أن أنا وأنت ونحوهما مختلف للفظ المرفوع المتصل، نحو الناء في قمت، والتون والالف في قُمنَا، والالف في قاما، والواو في قاموا، بل هي ألفاظ آخر غير الفاظ الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، وليس شيء منها معروضاً به شيء من الضمير المتصل، وليس «إيَا» اسم ضمير متصل وليس معروضاً به غيره، وكما أن الناء في «أنت» وإن كانت بالفظ الناء في «قمت»، فليست اسمًا مثلها، بل الاسم قبلها هو «أن»، وهي بعده للخطاب، وليس «أن» عماداً للناء، فكذلك «إيَا» هي الاسم، وما بعدها يقييد الخطاب تارة، والغيبة تارة، والتكلم أخرى، وهو حرف، كما أن الناء في «أنت» حرف وغير معروفة بالهمزة والتون من قبلها،

بل ما قبلها هو الاسم، وهي حرف خطاب، فكذلك ما قبل الكاف في «إياتك» اسم، وهي حرف خطاب، فهذا هو مَحْضُ القياس.

وأما قول أبي إسحاق: إن «إياتك» اسم مظهر خُصْنَ بالاضافة إلى المضمر، ف fasid ابضاً، وليس «إياتك» بمظاهر كما زعم. والدليل على أن «إياتك» ليس باسم مُظهر انتصارُهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما انتصروا باتنا وانت وتحوهما على ضرب واحد من الإعراب، وهو الرفع، فما آنَا وانت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمورة، فكذلك «إياتك» اسم ضمér لانتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، ولم نعلم اسمًا مظهّرًا انتصر به على النصب البة إلا ما انتصر به من الأسماء على الظرفية، وذلك نحو: ذاتَ مرة، وبُعدَاتَ بينَ، وذا صباح، وما جرى مجراهن، وشيشاً من المصادر، نحو: سُبْحانَ الله وَمَعَاذَ الله، وَلَبِّيْكَ، وليس «إياتك» ظرفاً ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماء.

فقد صح إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال، ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن: إن «إياتك» اسم مضممر، وإن الكاف بعده ليست باسم، وإنما هي للخطاب بتزلاة كاف ذلك، وأرايتك، وأبصرك زيداً، وليسك عمرك، والنّاجدة.

فإن قال قائل: فإذا كانت الكاف ليست اسمًا في «إياتك» فكيف يصنع أبو الحسن بقولهم: إيه وإياتي، ولا كاف هناك، وإنما هناك هاء ويه، ولم ترهم جردوا الهاء ولا الياء في نحو هذا من مذهب الاسمية، وأخلصوهما حرفين، كما فعلوا ذلك بكاف ذلك وهنالك؟

فالجواب: أنه لا يمتنع أن يكون الهاء والياء في إيه وإياد وتشبيهما وجمعهما حروقاً، كما كانت الكاف في إياك حرقاً، وأن يكون ما بعد «إيَا» إما اختلاف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من المضور والمغيب، ولستا نجد حالاً سوّغتْ هذا المعنى للكاف، وإنكفت عن الهاء والياء. ويؤكّد صحة هذا المذهب عندك أنا قد وجدنا غير الكاف حرقه من سلب الاسمية عنه وإخلاص للحرفية ما لحق الكاف، وهو الناء في أنت، والألف في قول من قال: قاما آخراك، والواو في قول من قال: قاموا إخوتكم، والثون في قول من قال: قُمنَ الہنَدَاتُ، إلا ترى أن من قال: آخراك قاما، فالالف عند علامة الضمير والتشبيه، وإذا قال: قاما آخراك، فالالف في قاما إما هي مُخلصة لمعنى التشبيه، مجردة من مذهب الاسمية لامتناع تقدّم المضمر، وخلو الفعل من عَلَمَ الضمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده. وكذلك من قال: إخوتكم قاموا، فالواو في قاموا عَلَمَ الضمير والجمع، وإذا قيل: قاموا إخوتكم، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية اليتة. وكذلك القول في ثون الجمع، نحو قوله: الہنَدَاتُ قُمنَ، وقُمنَ الہنَدَاتُ، فكما جاز جمیع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواقع دالة على معنى الاسمية والحرفية، ثم تُخلج عنها دلالة الاسمية في بعض المواقع، وكذلك لا يُنكر أن تكون الهاء والياء في نحو ضربه وضربي يدلان على معنى الاسمية والحرفية، فإذا قلت: إيه وإيادي تجربتنا من معنى الاسمية، وخلصتنا للدلالة الحرافية. فاعرف هذه فإنه من طيف ما تضمنه هذا الفصل، وبه كان أبو على - رحمة الله - يتصرّ لمذهب أبي الحسن ويدبّ عنه، ولا غایة في جودة الججاج بعده.

ونحو من الكاف في ذلك وهنالك وإياك، الكاف في قوله للرجل: هاك، وللمرأة: هاك، فالكاف هنا حرف لمعنى الخطاب. ويدلّك على ذلك أن معنى:

هـلَّـ زـيـدـ، أـيـ: حـُـدـ زـيـدـ، فـزـيـدـ هو منصوب هذا الفعل، ولا يتعدي إلى مفعولين، وقد كنا قدمنا أن زـيـدـ في نحو هذا لا يجوز أن يكون بدلاً من الكاف لو كانت اسمـ، وهو أن ضمير المخاطب لا يـيـدـكـ منه، فيقال: ضـرـيـتـكـ زـيـدـ، على أن زـيـدـ بـدـلـ من الكافـ، ويدلـكـ على أن الكافـ في هـلـَّـ وهـلـ حـرفـ لا اسمـ، ليقـاعـهمـ موقعـهاـ ماـ لاـ يـكـونـ اسمـاـ علىـ وجـهـ، وذلكـ قولـكـ: هـاءـ وـهـاءـ، وـعـلـىـ هـذـاـ قولـهـ عـزـ وـجـلـ: «هـأـؤـمـ اـقـرـعـواـ كـاتـبـةـ»ـ وـعـلـىـ هـذـاـ قـالـوـاـ لـلـلـاتـيـنـ: هـأـؤـمـاـ، وـلـلـنـسـاءـ: هـأـؤـنـ، كـماـ يـقـالـ: هـلـَّـ، وـهـاكـ، وـهـاكـمـ، وـهـاكـنـ، وـهـاكـ، وـهـاكـنـ، وـهـاكـ، وـهـاكـنـ، وفيـهاـ لـغـةـ رـابـعـةـ، وـهـيـ قولـكـ لـلـرـجـلـ: هـأـ بـوـزـنـ حـمـ، وـلـلـمـرـأـةـ: هـائـيـ بـوـزـنـ عـاهـيـ، وـلـلـاتـيـنـ وـلـلـاتـيـنـ: هـاءـ بـوـزـنـ هـاءـ، وـلـلـمـذـكـرـيـنـ: هـاءـوـ بـوـزـنـ هـاءـ، وـلـلـنـسـاءـ: هـآنـ بـوـزـنـ هـعنـ، فـهـذـهـ الـلـغـةـ تـصـرـفـ تـصـرـفـ خـفـقـ، وـخـافـقـ، وـخـافـ، وـخـافـوـ، وـخـافـنـ، وـهـيـ لـغـةـ مـعـ مـاـ ذـكـرـاهـ قـلـيلـةـ.

فـامـاـ مـاـ أـشـدـنـيـ أـبـرـ علىـ قـولـ الشـاعـرـ(١)ـ:

أـفـاطـمـ هـاءـ السـيفـ غـيرـ مـلـمـ

فالوجهـ فيهـ أنـ تكونـ علىـ قولـ منـ كـسـرـ الـهـمـزةـ لـلـمـؤـنـثـ؛ لأنـ القرآنـ بهـذهـ الـلـغـةـ نـزـلـ، وـلـغـتهـ أـفـصـحـ الـلـغـاتـ. وـقـدـ يـجـوزـ أنـ يـكـونـ علىـ قولـ منـ قـالـ لـلـمـرـأـةـ «هـائـيـ»ـ بـوـزـنـ خـافـيـ، إـلـاـ أـنـ حـذـفـ الـبـاءـ منـ الـلـفـظـ لـسـكـونـهـاـ وـسـكـونـ السـيـنـ الـأـوـلـيـ منـ «الـسـيفـ»ـ كـمـاـ تـقـولـ فـيـ الـلـفـظـ: خـافـيـ السـيفـ.

(١)ـ الـبـيـتـ فـيـ «جـمـهـرـ الـلـغـةـ»ـ لـدـريـدـ، (١٩٣/١)، وـفـيـ «الـمحـتبـ»ـ (٣٣٧/١).

وفي لغة خامسة، وهي أن تقول للواحد، والواحدة، والتثنية، والجمع:
 «ها» على صورة واحدة. والذى يتبعى أن يحمل هذا عليه أن يجعله بمنزلة صة،
 ومة، ورويد، وإيه، وما أشبه ذلك مما يصلح للواحد والواحدة فما فرقهما.

* واعلم أن من كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ أن يقول:
 «كخير»، ولمعنى: على خير. قال أبو الحسن: فالكاف فى معنى «على». وقد
 يجوز عتدى أن تكون فى معنى الباء. أى: بخير. قال أبو الحسن: ونحو منه
 قوله: كُنْ كما أنت، أى: كن على الفعل الذى هو أنت.

* * *

حَرْفُ الْلَّام

اللام حرف مجهر يكون أصلًا، ويدلا، وزائد^(١).

فإذا كان أصلًا وقع فاء، وعينا، ولاما، فالفاء نحو لِعَبْ، وَلَرَمْ، والعين نحو قَلْبْ، وَسَلَمْ، واللام نحو شُعْلَى، وَجَعَلْ. فاما قول الراجز^(٢):

لَمَرَأَيَ أَنْ لَادَعَةَ لَا شَيْءَ مَالَ إِلَى أَرْطَاهِ حِقْبَ فَالظَّاجِعَ

فلأنه يريد: فاضطجع، فأبدل الصاد لاما، وهو شاذ . وقد دروى: فاضطجع . وبروى أيضًا: فاطجع . وبروى أيضًا: فاضجع .

وأبدلوا اللام من النون في أصيلان، فقالوا: أصيلال .

وإذا كانت اللام زائدة فهس على ضربين: أحدهما أن تزاد في الكلمة مبنية معها غير مقارقة لها . والأخر أن تزاد فيها لمعنى، ولا تكون من صيغة الكلمة.

(١) قال المزادي في المدى العائلي (٩٥) عن حرف اللام: اللام حرف كثير المثاني والاتساع . وقد أفرد لها بعضهم صنيفًا لها نحوٍ من الأربعين معنى، وأقول: إن جميع أنسان اللام التي هي حروف من حروف المعلى، يرجع عند التحقيق إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة نسان: جارة وجازمة، وزاد الكوفيون ثالثاً وهي المناسبة للفضل . وغير العاملة خمسة أنسان لام الاتداء، ولام الفارقة، ولام الجواب، ولام الموطة، ولام التعريف . عند من جمل حرف التعريف أحدياً - فيه شابة أنسان .

(٢) ذكر البيت في شرح شافية ابن الحبيب للاستريابي وشرح شواهدن عبدالقادر البغدادي (٤/٢٧٤)، وقد أورد الزمخشري هذا البيت في المفصل على أن اللام أبدلت من الصاد في (فاطجع) وأصلة فاضطجع وكذلك أورده المزادي وابن هشام في شرح الألفية .

الأول من هذين: ذلك قولهم: ذلك، وأولادك، وهنالك،
وعيدهك، وزيدهك، وفيشلة. فالذى يدل على زيادة اللام فى ذلك قولهم فى معناه:
ذاك. ومعنى أولالك: أولذلك، قال:
أولادك قومى لم يكونوا أشابة^(١) وهل يعظ الضليل إلا أولالك
وقولهم هناك يدل على زيادة اللام فى هنالك. ومعنى عيده كمعنى عيده.
ومعنى زيدك معنى زيد. ومعنى فيشلة معنى فيشة، قال الراجز^(٢):
وفيشة ليست كهندى الفيش^{*} قد ملئت من حرق وطيش
إذا بدأت قلت أمير الجيش

ويقال: إن امرأة من العرب قالت:

وفيشة قد اشتهر حرقها^(٣)

فسمعتها ابتها، فقالت^(٤):

دُونِكُها يَا امْ لَا أُطِيقُها

وقد يمكن أن تكون فيشة من غير لفظ فيشلة^(٥)، فكون الياء في فيشة عيناً

(١) الأشابة: الأشابة من الناس الأخلاط والجمع الأشائب، الضليل: كثير الضلال وقيل: صاحب غرائب وتطاولات والضليل: للذى لا يطلع عن الضلال، وكان المرءليس يسمى الملك الضليل بالضلال.

والبيت لم ينسب إلى صاحبه فى المصحف لابن جن (١٦٦/١).

(٢) ذكر البيت فى لسان مادة [فيش] كما ذكر فى ديوان الخامسة لابن قتام (٤٣٦/٢). والفيش: أمى الهامة، والطيش: خفة العقل.

(٣) المُحْرَقُ والمُحْرَقَةُ: الخان وهو ما استدار بالكمبة من حرقها، وفيشة: الكمرة.

(٤) ذكر فى شرح شاور الذهب لابن هشام (٤٠٠).

(٥) قال ابن منظور فى لسان العرب [فيش] (الفيشلة): كالفيشة اللام فيها عند بعضهم زيادة كريادتها فى عيده وزيدهك وأولادك وقد قيل إن اللام فيها أصل.

وتكون في قييلة زائدة، ويكون وزنها قييلة، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون المقطان، متقررين والأصلان مختلفين.

ونظير هذا قولهم: رجل ضيّاط وضيّطار، فاليء في ضيّاط عين الفعل، وهي في ضيّطار زائدة، قال الشاعر:

وَتَرْكَبُ حَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بِيَهَا وَتَشْقَى الرُّمَاحُ بِالضَّيَاطِرِ الْمُتَرِّ

وقال الآخر:

قَدْ عَلِقْتَ أَحْمَرَ ضَيَاطِي

وقالوا أيضًا: هيق، وهيق، والقول فيهما القول في قيضة، وفييلة. وقالوا للأفجح: فتحيل، فاللام في هذا زائدة لا مسحة. قالوا: ومن هذا أيضًا قولهم: عدد طيس وطيسكل للكثير، وأشدقنا أبو على:

حَتَّى لِحِقْنَا بِعَدِيدِ الطِّيْسِ قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لِيَسِي

والقول في هذا هو القول في قيضة وفييلة.

وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعناس: عنسل، فذهب إلى أن اللام من عنسل زائدة، وأن وزن الكلمة قتعل، واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضرب لقلت: ضرسكل، ومن خرج: خبرجل، ومن صعد: صعدل. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه يتبع أن يكون العمل، وذلك أن «عنسل» عنده فتعل، وهي من العسلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلَانَ الذَّئْبِ أَمْسَى قَارِيًّا بَرَدَ الْلَّيْلَ عَلَيْهِ فَتَسَلَّ

والذى ذهب إليه سيبويه هو القول: لأن زيادة النسون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ إلا ترى إلى كثرة باب قُبْر، وعَنْصَل، وقِنْخَر، وقِنْعَس، وقلة باب ذلك وأوَّلَك.

ويلزم على ذلك أن تكون اللام في فَلَتَدْعَ زائدة، ويجعل وزنه فَلَتَلْعَلْ؛ لأنَّ المثلوى الرجل، فهو من معنى الفداع، وهذا بعيد فاسد.
ونظيره ازْكَبَ الْفَرَسُ أَيْ زَعْبَ، لا يُبَغِّي أن يقال: إن مثال ازْكَبَ
فَلَتَلْعَلْ.

فهذه أحكام اللام المسوغة في أمثلة الكلم وهي زائدة.
وأما اللام التي زيدت لمعنى وهي غير مسوغة في الأمثلة فلتحقق في ثلاثة مواضع: الاسم، والفعل، والحرف.
لها لالأسماء وذلك أيضًا على ضربين: أحدهما أن تكون عاملة، والآخر أن تكون غير عاملة.

فاما العاملة فلام الجر^(١)، وذلك قوله: المَالُ لِزِيدٍ، وَالْقَلَامُ لِعَسْرٍ،
وموضعها في الكلام الإضافة، ولها في الإضافة معنيان: أحدهما الملك نحو: المَالُ
لِزِيدٍ، أي: هو في ملكه. والآخر الاستحقاق والملاية، نحو: هذا الْجَلْلُ للدَّابَّةِ،
أي قد استحقته ولاسته، وكذلك: هذا الْبَابُ لِلْدَّارِ.

(١) وقد قال المرادي في الجشى الدانى (٩٦) في اللام الجارة: اللام الجارة، ولها معانٌ كثيرة، وقد جمعت لها، من كلام التحويين، ثلاثة أقساماً. وهي (الاختصاص، الاستحقاق، الملك، التملك)، شبه الملك: شبه التملك، التعليل، النسب، الشبيه، القسم - المعدية - الصبرورة - التبليغ، أن تكون يعني [إلى]، في، عن، على، عند، بعد، مع، من، وتكون للتبعيض، المستفات به، المستفات من أجله، لام المدح، لام كي، لام المجرود، اللام الزائدة.

* واعلم أن هذه اللام الجسارة مكسورة مع المظهر، نحو: **السلام لـمحمد**، ومفتوحة مع المضمر، نحو: **السلام لـه**. وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح، نحو **واو العطف**، **وكانه**، **وهمة الاستفهام**، **ولام الابتداء**. فاما لام التعريف فستذكر **لـم** أسكنت إذا انتهينا من القول إلى ذكرها بإذن الله.

فقد كان ينبغي للام الجسر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر، إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قوله في الملك: **إن زيداً لهذا، أي هو في ملكه، وإن زيداً لهذا أي هو هذا، فلو فتحت في الموضعين لا تبين معنى الملك يعني الابتداء.**

فإن قلت: فإني أقول أيضًا: إن زيداً لأمير، وإن زيداً لأمير، فهلا فتحت في الموضعين، واعتمد في البيان على الإعراب؟

ففي هذا شأن: أحدهما أن الوقف يُربّل الإعراب، فيعود اللبس، والأخر أنه لما كان كثير من الأسماء لا يبيّن فيه إعراب نحو هذا وهذه، والذى، والتي، والمقصور كلهم، وما أشبه ذلك كسرهوا أن يقع اللبس في ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالحزم، فكسرروا اللام في ما يظهر إعرابه، وفي مالا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أثقل للشك وأحسن للمشيّة. وهذا وجه كسرها مع المظهر.

وأما المضمر فإنما تركت مفتوحة معه لأمرين:

قال بعضهم^(١): إنما فتحت لام الجسر مع المضمر لزوال اللبس، وذلك أن ضمير المجرور في اللفظ غير ضمير المرفوع، وذلك قوله: **إن هذا لك، أي في**

^(١) هذا الرأي للجبرة كما ورد في المقتضب (٢٥٤/١).

ملك، وإنَّ هذا لاتُ، أي: أنت هو، فلما اختلفت علامتاً الضمير ذات الشك، فلزمت اللامُ أصلها، وهو الفتح.

ويلزم من قال هذا القول عندي أن يكسرها في الموضع الذي يشبه فيه ضميرُ المفعَّل ضميرَ المجرور، وكذلك قوله: الزيتون إنْ هؤلاء الغلَمانَ لَهُمْ، أي: في ملكِهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فلذلك تقول: الزيتون إنْ هؤلاء الغلَمانَ لَهُمْ، أي: هُمْ هُمْ. وكذلك قوله: الهدَاتُ إنْ هؤلاء الجواريَ لَهُنَّ، أي: في ملكِهنَّ، وكذلك إذا أردت لام الابتداء، فقلت: الهدَاتُ إنْ هؤلاء الجواريَ لَهُنَّ، أي: هؤلاء الجواريَ هُنَ الهدَاتُ. فإذا كان الأمر كذلك فقد شابَهَ المضمُرُ في هذا الفصل المظہرَ، فمن حيث وجب كسرها مع المظہر إذا جرَّتْ، وتركُها مفتوحة إذا ابتدَىءَ بها، وكذلك كان يلزم أن تقول: الزيتون إنْ هؤلاء الغلَمانَ لَهُمْ، أي: في ملكِهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فلذلك تقول: الزيتون إنْ هؤلاء الغلَمانَ لَهُمْ أي: هُمْ هُمْ. هذا هو الظاهر في الإلزام، إلا أنَّ الذي ينبغي أن يُعْتَدَ به في هذا الموضع أن يقال: لما كان أكثر الضمائر يتبيَّن في المفعَّل ضميرَ المجرور نحو: ذلك، ولاتُ، ولِي ولاتُ، ولَهُ، ولَهُنَّ، ولَنَّ، ولَكُمَا، ولَكُمُّا، ولَكُمْ، ولَكُمُّا، فلما كان الفرق في أكثرِه ماضِيًّا مستمرًا، ثابُتًا مستقرًا، حُملَت البقة التي قد يعرض فيها في بعض الموارض لَبَسٍ على ما لا يعترضه لَبَسٍ. فهذا أحد الاحتجاجات في فتح اللام الجارة مع المضمُر.

والقول الآخر: أنَّ الإضمار يردُّ الأشياء في أكثرِ حواريها إلى أصولها، وقد تقدم ذكر ذلك في صدر هذا الكتاب. وأصل هذه اللام الفتح على ما قدمناه آنفًا؛ لأنَّها حرف وقع أولاً، فلزمت حركته، وكانت الفتحة أحق به، فلما كان أصل

حركة هذه السلام الفتح، وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تُركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة.

وهنا زيادة ما علمتها لأحد من أصحابي، وهي أن يقال: إذا كان الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء واجبًا لما ذكرته من الفرق بين المعينين، فلِمَ كسرت الجارة وتُركت لام الابتداء بحالها مفتوحة؟

فأجلواب عن هذا أن يقال: إن أول أحوال الاسم هو الابتداء، وإنما يدخل الرافع أو الناصب سوى الابتداء والجهاز على المبتدأ، فلما كان الابتداء متقدماً في المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حالاتها جعل الفتح الذي هو أول مع الابتداء الذي هو أول، ولما كان الكسر فيها إما هو ثان غير أول جعل مع الجر الذي هو تبع للابتداء، هذا هو القياس، فاعرفه إن شاء الله.

«واعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظاهر في بعض اللغات»، فيقال: المال لَرِد، يفتح اللام، نقلت من خط أبي بكر محمد بن السري، وقرأه بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس، قال: كان معيناً بن جعير يقرأ: «وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ»^(١) فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح، انتهت الحكاية. ومحكم أن الكسائي سمع من أبي حزام العَكْلَى: ما كنْتُ لآتِيكَ، ففتح لام كَى.

(١) سورة إبراهيم: الآية (٤٦).

الآية في القرآن: «وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ» ولقد ذكر السيوطي في الدر المنثور (٥/٥٣) في قراءة الآية: «وَأَخْرَجَ أَبْنَ حَمْدَ وَسَعِيدَ بْنَ مُنْصُورَ وَأَبْنَ جَعْرَ وَأَبْنَ الْمَنْذِرَ: كَانَ يَقْرَا **«وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ»** بِرْفَعِ الْلَامِ الثَّانِيَةِ وَفَتْحِ الْأَوَّلِيَّةِ. وَأَخْرَجَ أَبْنَ الْأَيْمَرِيِّ عَنْ الْحَسِنِ: كَانَ يَقْرَا **«وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ»** بِكَسْرِ الْلَامِ الْأَوَّلِيَّةِ وَفَتْحِ الْثَّانِيَةِ. وَيَقُولُ فَإِنْ مَكْرُهُمْ أَهُونُ وَأَخْسَفُ مِنْ ذَلِكَ».

واما لام المستعاث به نحو: يا تَبَكُّر، ويا تَلَهُ، فلام جر، وإنما فتح لام المستغاث به منادي، والمنادي واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر.

وقد قيل: إنها إنما فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب، نحو قوله^(١):

يَأَيُّهَا أَيُّهَا يَأْتِيَكُمْ بِالْحَقِيقَةِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ أَمْ إِنَّمَا يَفْتَأِرُكُمْ مَا يَرَى

وحدثني أبو علي قال: حكى أبو الحسن عن أبي عبدة، والأحمر، ويونس أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظاهر، قال: وقال أبو الحسن: وقد سمعته أنا منهم أيضًا.

وقال أبو زيد: سمعت من يقول: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبُهُمْ﴾**^(٢) يفتح اللام. وهذا من الشذوذ يحيث لا يقاس عليه. وأشد منه ما حكاه الحجاني عن بعضهم أنه كسر اللام الجارة مع المضمر، فقال: **الْمَالُ لَهُ**. وإنما كان هذا أشد من الأول من قبل أن أصل اللام الفتح، فإذا ردت في بعض الموضع على ضرب من التأول إليه فله وجه من القياس. وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجور من النزول إلى الفروع. ووجه جوازه أنه لا شبه المظاهر بالمضمر في فتح لام الجر معه نحو قوله سعيد ابن جبير وغيرها، كذلك شبه المضمر بالظاهر في كسر لام الجر مع في هذه الحكاية الشاذة. وكما شبيهت الباء في يزيد باللام في يزيد حتى كسرت مثلها، كذلك جاز أيضًا لبعضهم أن شبه الباء باللام، ففتحتها مع المضمر كما يفتح اللام

(١) ذكر البيت في شرح أشعار المتنلين (٤١٠).

(٢) سورة الانفال: الآية (٣٣).

الأية في القرآن **﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبُهُمْ﴾** يكسر اللام.

معه، وذلك أيضًا في ما حكاه اللحيانى من قول بعضهم: مررت به، بفتح الباء، وهذه التثنية إنما تقع شبيها بالغلط، على أن أصحابنا في كثير مما يحكى اللحيانى كالشوفين، حكى أبو العباس عن إسحاق بن إبراهيم، قال: سمعت اللحيان ينشد^(١):

كم عمة لك يا جرير وختة فداء قد جلبت على عشار
فقلت له: ويحلك! إنما هو: قد حلتْ على عشاري، فقال لي: وهذه أيضًا رواية.

وما صحفه أيضًا قولهم في المثل: «يا حامل اذْكُر حَلَّةً كُنَا رَوَاهْ يَا حَامِل» وإنما هو «يا حايل اذْكُر حَلَّةً أَيْ: يَا مِن يَشُدُّ الْجَبَلَ اذْكُرْ وَقْتَ حَلَّهُ». وذاكرت بنوداره شيخنا آبا علي، فرأيته غير راضٍ بها، وكان يكاد يصلى بتوادر أبي زيد [عظاماً] لها، وقال لي وقت قراءتي إليها عليه: «ليس فيها حرف إلا ولا يزيد تحته غرض ما» وهي كذلك؛ لأنها محشوة بالنكت والأسوار، وأعلم أن اللام في نحو قولهم: جئتُ لأذكركم، قوله تعالى: «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتَحْمَا مُبِينًا لِيَقْفِرَ لَكَ اللَّهُ»^(٢) «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ»^(٣) إنما هي حرف جر، وليس من خصائص الأفعال كلام الأمر، ولا المقسم وغيرهما، وإنما

(١) البيت في ديوان الفرزدق (ص ٤٥١) وفي كتاب سيبويه (٧٢/٢) وفي المعن (١/٥٥) وشرح شواعد المخن (١٧٤)، القدراء: الموجة الرسمخ من البد أو الرجل والعشار: جمع عشار وهو الناقة التي عليها من حملها عشرة أيام وهو يصف نساء جرير بأنهن راغبات له يحملن عليه عشار، والبيت في الكتاب:

كم عمة لك يا جرير وختة فداء قد جلبت على عشاري

(٢) سورة الفتح: الآية (١١).

(٣) سورة الأنفال: الآية (٣٣).

ال فعل بعدها منصوب بـ «أن» مضمرة، والتقدير: جئتُ لأنْ أكرِمكَ، فـ «أنْ» والفعل بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فكانه قال: جئت لـ إكرامك.

وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة نحو قولهم: لا آيا لكَ، وـ: لا يَدِي لكَ بالظُّلْم، أي: لا آيا لكَ، وـ: لا يَدِيتكَ، وهو قول النابعة^(١):

قالت بنو عامرٍ: خالُوا بيْنَ أَسْدٍ يَا بُؤْسَ الْجَهَلِ ضَرَارًا لِّأَقْوَامٍ
أي: يَا بُؤْسَ الْجَهَلِ.

وقد زادوها في أشد من هذا، قال^(٢):

فَلَا وَاهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِيْ وَلَا لِمَا يَهْمِ أَبْدًا دَوَاءُ

أي: لِمَا يَهْمِ، فزاد لاماً آخر مؤكدًا للإضافة بها. فهذه أحوال اللام العاملة في الأسماء.

وأما اللام التي تلحق الأسماء وهي غير عاملة فيها فعلى ضربين: أحدهما لام التعريف، والآخر لام الابتداء.

فاما لام التعريف فهي نحو قوله: الغلام، والجارية، فاللام هي حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها، وقد ذكرنا في باب الهمزة لمْ فُتحت هذه الهمزة، ولم تكسر.

وذهب الخليل إلى أن «أن» حرف التعريف بمنزلة «قد» في الأفعال، وأن

(١) البيت في ديوان النابعة الليبي (٢٢٨) خالوا: أمر من خاله إذا تخلى عنه.

(٢) ذكر في المزانة (١٠٨-٣) البيت لسلم بن معبد الوائلي وذكر البيت في المصادر (٢٨٢/٢) والإنساف (٥٧١). والعيني (٤/١٠٢) نابس: لـ لـ بـ من الكرب وما لـ بـ من الحسد.

الهمزة واللام جمِيعاً للتعرِيف، ومحْكى عنه أنه كان يسمِّيها «آل» كقولنا «قد» وأنه لم يكن يقول الالف واللام، كما لا يقول في قد: الفاف والدال.

ويقرَّى هذا المذهب قطعَ «آل» في أنصاف الآيات، نحو قول عَيْد^(١):

بَا خَلِيلِي ارِبَّا وَاسْتَخِرْرَا إِلٰهٌ سَمْنَلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الْحِلَالِ
مُثْلِ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنْ بَعْدِكِ إِلٰهٌ سَقْطَرُ مَفْتَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَّالِ

وهذه قطعة لعَيْد مشهورة عددها بضعة عشر بيتاً يطرد جمِيعها على هذا القطع الذي تراه إلا بيتاً واحداً من جملتها، ولو كانت اللام وحدها حرف التعرِيف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرَّفتها، لا سِمْنَلَ ولا لام ساكنة، والساكن لا يُنْوِي به الانفصال. ويقرَّى ذلك أيضاً قول الآخر^(٢):

عَجَّلْنَا هَذَا وَأَخْتَنَا بِذَلِكَ الشَّحْمَ إِنَا قَدْ مَلِئْنَاهُ بَجْلَ

في آخره «آل» وإعادته إليها في البيت الثاني يدل من مذهبهم على قوة اعتقادهم لقطعها، فصار قطعهم «آل» وهو يريدون الاسم بعدها كقطع النَّابِغَةِ قدّ وهو يريد الفعل بعدها، وذلك قوله^(٣):

أَنَّدَ التَّرْحُلُ غَيْرُ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَوَّلَ بِرَحَالَنَا وَكَانَ قدَّ

(١) البيتان في ديوان عَيْد بن الإبرَيس (١١٥) الحلال: جمع حِلَّة وهي جماعة البيوت، السَّحْقُ: البال، عَنْ: مِحَا، تَأْوِيبُ الشَّمَّال: ترددُهُوبِها.

(٢) ذكر البيتان في الكتاب (٤/١٤٧) ونسيا إلى غِيلان بن حَرَبٍ، أو غِيلان بن عقبة المعروف بـدَى الرَّمَة وليس في ديوان ذَى الرَّمَة ولا ملحقاته، وذكر في المتنسب (٨٤/١)، والخاصص (١/٢٩١) والمتصف (٦٦/١)، وبِجَلْ: أَيْ حَسَنٍ وَكَفَانِي.

(٣) البيت في ديوان النَّابِغَةِ النَّبِيَّانِ (٩٣).

الا ترى أن التقدير فيه: وكان قد زالت، فقطع قد من الفعل كقطع آن من الاسم.

وعلى هذا قالوا أيضًا في التذكرة: «قام آلي» إذا نویت بعده كلامًا، أي: الحارث أو العباس، فجري هذا مجرى قوله في التذكرة: قدي، أي: قد انقطع، أو قد قام، أو قد استخرج ونحو ذلك.

وإذا كان آن عند الخليل حرفاً واحداً قد كان يعني أن تكون همزة مقطوعة ثانية كقفاف قد وباء يل، إلا أنه لما كسر استعمالهم لهذا الحرف عُرف موضعه، فحُذفت همزة، كما حذفوا لم يك، ولا أدي، ولم أيل.

ويؤكد هذا القول عندك أيضًا أنهم قد أبسوها هذه الهمزة بحيث تُحذف همزات الوصل البستة، وذلك نحو قول الله عز وجل: «الله أذن لكم»^(١) و«الذَّكَرَيْنِ حَرَمَ أُمَّ الْأَشْتَرِينِ»^(٢) ونحو قولهم في القسم: أفالله، و: لاها الله ذا، ولم تَ همزة الوصل ثبتت في نحو هذا. فهذا كله يؤكد أن همزة آن ليست بهمزة وصل، وإنما مع اللام بمنزلة قد، وهل ونحوهما.

وأما ما يدل على أن اللام وحدها هي حرف التعريف، وأن الهمزة إنما دخلت عليها لسكونها، فهو إصالهم جر الجار إلى ما بعد حرف التعريف، وذلك نحو قولهم: عجيت من الرجل، ومررت بالغلام، والغلام كالجارية. فنفرة الجر بحرفه إلى ما بعد حرف التعريف يدل على أن حرف التعريف غير فاصل عندهم بين الجار والجرور. وإنما كان كذلك كذلك لأنه في نهاية اللطافة والاتصال بما عرّفه.

(١) سورة يومن: الآية (٥٩).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

إنما كان كذلك لأنَّه على حرف واحد ولا سبباً ساكناً، ولو كان حرف التعريف عندهم حرفين كـ«قد» وـ«هل» لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور به؛ لأنَّ قد وهل كلامتان باستان قائمتان بأنفسهما؛ إلا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكساني وغيره قراءته «ثُمَّ لَيَقْطَعُ»^(١) يسكنون اللام من «القطع» وكذلك «ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفْتَهُمْ»^(٢) لأنَّ ثُمَّ قائمة ب نفسها؛ لأنها على أكثر من حرف واحد، وليس كواو العطف وفاته؛ لأن تبتك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلطفتا عن نية فصلهما وقيامتها بأنفسهما. وكذلك لو كان حرف التعريف في نية الاتصال لما جاز نفosa الجر إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرفة. وإنما كان كذلك لقلته وضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان حرفين لما لحقته هذه القلة، ولا جاز تجاوز حرف الجر له إلى ما بعده.

ودليل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنى في ما عرفة لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، فصار المعرف كأنه غير ذلك المنكور وشيء سواه؛ إلا ترى إلى إجازتهم الجمع بين رجل والرجل، وغلام الغلام قافيةين في شعر واحد من غير استثناء ولا اعتقاد إيهامه، فهذا يدل على أن حرف التعريف كأنه مبني مع ما كسرته، كما أن ياء التحصير مبنية مع ما حقرته، وكما أن الف التكسير مبنية مع ما كسرته، فكما جاز أن يُجمع بين رجُلُكُمْ ورجُلِكُمْ قافيةين، وبين درهمك ودرهمك، كذلك جاز أيضاً أن يجمع بين رجل والرجل؛ لأن النكرة شيءٌ سوى المعرفة، كما أن المذكر غير المصغر، وكما أن الواحد غير الجمع. فهذا أيضاً دليل قوى يدل على أن حرف التعريف مبني مع ما عرفة أو كالمبني معه.

(١) سورة الحج: الآية (١٥) وهذه قراءة الكساني وعاصم ومحنة، انظر: السبع في القراءات (٤٣٥).

(٢) سورة الحج: الآية (٢٩).

ويزيدك تائياً بهذا أن حرف التعريف تقىض التنوين؛ لأن التنوين دليل التكثير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله يتغى أن يكون حرفًا واحدًا.

فاما ما يحتج به الخليل من انفصاله عنه بالوقوف عليه عند التذكرة، فإن ذلك لا يدل على أنه في نية الانفصال منه؛ لأن لقائل أن يقول: إنه حرف واحد، ولكن الهمزة لما دخلت على اللام، فكثر اللقط بها أشيئر اللام بدخول الهمزة عليها من جهة اللقط لا المعنى ما كان من المحرف على حرفين نحو هـ، وأنـ، ومنـ، وقدـ، فجائز فصلها في بعض الموضع. وهذا الشبه اللقطي موجود في كثير من كلامهم؛ ألا ترى أن أحـمـدـ وباـهـ ما ضـارـ الفـعـلـ لـفـطـ إـنـا رـوـعـيـتـ فيـ مـا شـابـهـ الـلـقـطـ قـمـعـ ما يـخـصـ بـالـأـسـمـاءـ، وـهـ التـنـوـينـ، وـجـذـبـ إـلـىـ حـكـمـ الفـعـلـ مـنـ تـرـكـ التـنـوـينـ.

ومن الشبه اللقطي ما حكاه سيبويه من صرفهم جـنـدـلـاـ (١) وـذـلـلـاـ، وذلك أنه لما قـتـدـ الـأـلـفـ الـتـيـ فيـ جـنـادـلـ وـذـلـلـلـ (٢) منـ اللـقـطـ أـشـهـ الـأـحـادـ تـحـوـ عـلـيـطـ (٣) وـخـرـخـيـزـ (٤)، فـصـرـفـ كـمـاـ صـرـفـهـاـ وإنـ كـانـ الجـمـيعـ مـنـ وـرـاءـ الإـحـاطـةـ بـالـعـلـمـ آـنـهـ لـاـ يـرـادـ هـنـاـ إـلـاـ الجـمـعـ، فـقـلـبـ شـبـهـ اللـقـطـ بـالـواـحـدـ وـإـنـ كـانـ الجـمـيعـ مـنـ وـرـاءـ الإـحـاطـةـ بـالـعـلـمـ آـنـهـ لـاـ يـرـادـ هـنـاـ إـلـاـ الجـمـعـ، فـقـلـبـ شـبـهـ اللـقـطـ بـالـواـحـدـ وـإـنـ كـانـ الدـلـالـةـ قـدـ قـامـتـ مـنـ طـرـيقـ المعـنـىـ عـلـىـ إـرـادـةـ الجـمـعـ.

(١) الجند: الخجارة وهذه سمي الرجل. قال ابن سينا: الجند ما يقل الرجل من الخجارة وقول هو الخجر كلـهـ. الواحدة جـنـادـلـ. اللـسانـ.

(٢) ذـلـلـلـ القـيـصـ: ما يـلـىـ الـأـرـضـ مـنـ أـسـاطـلـةـ. الواحد ذـلـلـلـ اللـسانـ (١٥١٤/٣).

(٣) ثـورـ غـلـيـظـ كـثـيرـ العـضـلـ، وـبـعـدـ خـرـخـيـزـ: ثـورـ شـدـيدـ (الـلـسانـ مـاـدـةـ خـرـزـ).

(٤) غـلـيـطـ: غـنـمـ غـلـيـظـةـ: أـلـوـهـاـ الـخـمـسـونـ وـالـمـائـةـ إـلـىـ مـاـ يـلـغـتـ مـنـ الـعـدـةـ وـقـلـ: هـنـيـ الـكـثـيرـةـ، وـرـجـلـ غـلـيـطـ وـغـلـيـطـ: ضـخمـ عـظـيمـ.

ومن شَبَهَ اللَّفْظَ أَيْضًا أَنْكَ لَوْ سُمِيتْ رَجُلًا بِـ«أَنْظُرْ» لِنَعْتَهُ الْصِّرْفُ لِلتَّعْرِيفِ
وَوْزَنُ الْفَعْلِ، وَلَوْ سُمِيتْ بِـ«أَنْظُرُوا» مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

وَأَنَّى حَيْثُ مَا يُشْرِي الْهُسْوَى بَصَرِي

مِنْ حَيْثُ مَا سَكَكُوا أَدْنُو فَاسْأَطُورُ

لِصِرْفِهِ لِزَوْالِ لَفْظِ الْفَعْلِ وَإِنْ كَنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْوَاوَ إِنَّما تُولَدُتْ عَنْ إِشْبَاعِ ضَمَّةِ
الظَّاءِ، وَأَنَّ الْمَرَادَ عِنْدَ الْجَمِيعِ «أَنْظُرْ» وَانْشَدَنَا أَبُو عَلَى لِعْتَرَةَ^(٢).

يَتَبَاعُ مِنْ ذِئْرَى غَضُوبَ جَسْرَةِ

رِيَافِيَةً مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكَدَّمِ

وَقَالَ: أَرَادَ يَتَبَاعُ، فَأَشْبَعَ فَتْحَةَ الْيَاءِ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كَانَ يَتَبَاعُ إِنَّمَا هُوَ إِشْبَاعٌ يَتَبَاعُ فَمَا تَقُولُ فِي يَتَبَاعُ
هَذِهِ الْلَّفْظَةِ إِذَا سُمِيتْ بِهَا رَجُلًا؟ أَنْصَرْفُهُ مَعْرِفَةً أَمْ لَا؟

فَالْجِوابُ: أَنْ سَيِّلَهُ أَنْ لَا يُصْرِفَ مَعْرِفَةً، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلَهُ يَتَبَاعُ،
فَنَقَلَ إِلَى يَتَبَاعٍ، فَإِنَّهُ بَعْدَ النَّقلِ قَدْ أَشَبَهَ مَثَلًا آخَرَ مِنَ الْفَعْلِ، وَهُوَ يَتَقْعِيلُ، نَحْوُ
يَنْقَادُ، وَيَتَحَازُ، فَكَمَا أَنَّكَ لَوْ سُمِيتْ رَجُلًا بِـ«يَنْقَادُ» وَـ«يَتَحَازُ» لَا صِرْفُهُ مَعْرِفَةً،
فَكَذَلِكَ يَتَبَاعُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَقَدَ لَفْظَ يَتَبَاعُ وَهُوَ يَتَقْعِيلٌ، فَقَدْ صَارَ إِلَى يَتَبَاعٍ الَّذِي هُوَ

(١) تَقْدِيم.

(٢) فِي «دِيْوَانِهِ» (صِ ٤ - ٢).

بورن يَتَحَارُ.

فَلَمْ قُلْتَ إِنْ يَتَبَاعُ يَقْعَالُ، وَيَتَحَارُ يَتَقْعِلُ، وَاصْلَهُ يَتَحَوَّرُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ
أَنْ تُشَبِّهَ الْفَ يَقْعَالُ بَعْنَ يَتَقْعِلُ؟

فَالجواب: أَنَّ إِيمَانَ شَبَهَنَا بِشَبَهَ لِفَظِّهِ، فَسَاعَ لَنَا ذَلِكَ، وَلَمْ تُشَبِّهْ شَبَهَهَا
مَعْنَوِيًّا، فَيُفَسِّدُ ذَلِكَ عَلَيْنَا، عَلَى أَنَّ الْأَصْمَعِي (١) قَدْ ذَهَبَ فِي يَتَبَاعَ إِلَى أَنَّهُ
يَتَقْعِلُ، وَقَالَ: يَتَبَاعُ الشَّجَاعَ يَتَبَاعُ ابْنِياعًا إِذَا اخْرَطَ مِنَ الصَّفَ ماضِيًّا، فَهَذَا
يَتَقْعِلُ لَا مُحَالَةً لِأَجْلِ ماضِيهِ وَمَصْدِرِهِ؛ لَأَنَّ يَتَبَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا اتَّفَعَ، وَالْأَتَبَاعُ لَا
يَكُونُ إِلَّا اتَّفَاعًا (٢)، وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِي، وَقَرَأَهُ عَلَى أَبِي سَهْلٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ عَنْ
أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنِ يَزِيدَ (٣):

يُطْرِقُ حِلْمًا وَإِنَّهُ مَعًا تُمَتَّ يَتَبَاعُ ابْنِياعَ الشَّجَاعَ

فَإِذَا جَازَ أَنْ يُعْتَقِدُ فِي يَتَبَاعَ أَنَّهُ يَتَقْعِلُ، فَهُوَ بَأَنْ يَقْسُمَ شَبَهَهُ، وَهُوَ يَرَادُ بِهِ
يَتَقْعِلُ، بِيَتَقْعِلُ نَحْوَ يَتَحَارُ وَيَتَقَادُ أَجْدَرُ. وَهَذَا الشَّبَهُ الْلَّفْظِيُّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَضْبِطَهُ
لَكَ، فَكَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُشَبِّهَ الْلَّامُ لَمَّا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ عَلَيْهَا فَكَثُرَتْهَا فِي الْلَّفْظِ بِمَا جَاءَ
مِنَ الْحُرُوفِ عَلَى حُرْفَيْنِ نَحْوِ هَلْ، وَقَدْ وَلَوْ، وَكَمَا جَازَ الْوَقْسُوفُ عَلَيْهَا مَعَ
الشَّذِيرِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ مَشَابِهِتَهَا قَدْ، وَبَلْ، كَذَلِكَ جَازَ أَيْضًا قَطْعُهَا فِي الْمَصْرَعِ
الْأَوَّلِ وَمَعْجِيِّهِ مَا تَعْرَفُ بِهَا فِي الْمَصْرَعِ الثَّانِي نَحْوَ مَا أَنْشَدَنَا لِعَيْدَ، وَمَا جَرَى

(١) تُسَبِّبُ هَذَا الْفَوْلُ فِي شِرْجَ الْقَصَادِ الْتَّسْعَ إِلَى أَبِي الْأَهْرَانِ (مِنْ ٤٩١).

(٢) انْظُرْ كَلَامَ الْعَالَمِ أَبِي مَنْظُورِ فِي «الْإِنْسَانُ الْعَرَبُ» مَادَةُ (بَيْعٌ) وَمَادَةُ (بَيْعٌ).

(٣) الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ السَّفَاجُ بْنُ بَكِيرٍ كَمَا فِي (الْمَفْسِلِيِّ مِنْ ٤٠).

مجراء .

وأما قوله سبحانه: ﴿الذَّكَرُينَ حَرَم﴾^(١) وقوله: ﴿أَلَهُ أَدِنَ لَكُم﴾^(٢) فإنما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة الالتباس الاستفهام بالخبر . وأيضاً فقد يقطعنون في المصراع الأول بعض الكلمة وما هو منها أصل ، ويأتون بالباقية في أول المصراع الثاني ، فإذا جاز ذلك في نفس الكلم ، ولم يدل على انقصال بعض الكلمة من بعض ، ففسير متذكر أيضاً أن يفصل لام المعرفة في المصراع الأول ، ولا يدل ذلك على أنها عندهم في نية الانقصال ، كما لم يكن ذلك في ما هو من أصل الكلمة ، قال^(٣):

يَا نَفْسِ أَكْلًا وَاضْطِجَا عََّا نَفْسٍ لَسْتِ بِخَالِدٍ

وهو كثير . ومنه قول الأعشى :

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرْتَى فَبَادَوْ لَى، وَحَلَّتْ عُلُوَّيَّةً بِالسَّخَالِ

إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا اختلاف بينهم فيها نحو ما أنشده أبو الحسن :

إِلَّا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَّتَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

ونحو قول الآخر :

يَا نَفْسِ صَبِرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقِي وَكُلُّ إِثْنَيْنِ إِلَى التَّفَرَّقِ

وقول الآخر :

(١) سورة الانعام : آية ١٤٣ .

(٢) سورة يومن : آية (٥٩) .

(٣) بيت أنشده كثير : كما في «شرح المفصل» للزمخشري (١٩/٩) .

يُقدر في الانفكاك حيثـ والانفصال.

فإن قال قائل: الست تقول: مررتُ بهذا، فتجاور عملَ الباء إلى ذا، فتجزأه وبيهـما «ها» وهي على حرفين، فـما تذكر أيضـاً أن يكون حرف التـتعريف «آل» هـلـينـ الحـرـفـينـ، أعنيـ الـهـمـزةـ وـالـلـامـ، ويـكونـ تـجـاورـ الـجـارـ لـهـمـاـ إـلـىـ ماـ بـعـدـهـمـاـ فـيـ نحوـ: مرـرـتـ بـالـرـجـلـ كـتـجـاورـ الـجـارـ قـبـلـ «هاـ» إـلـىـ «ذاـ» فـيـ قولـكـ: مرـرـتـ بـهـذاـ؟ـ
فـاجـلـوابـ: أـنـ بـيـنـ الـمـوـضـعـينـ فـرـقـاـ، وـذـلـكـ أـنـ «هاـ» إـلـاـ معـناـهـاـ التـنبـيـهـ، وـالتـنبـيـهـ ضـرـبـ مـنـ التـوكـيدـ؛ أـلـاـ تـرىـ أـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ: الـسـلامـ عـلـيـكـمـ فـأـنـتـ مـخـبـرـ غـيرـ مـؤـكـدـ، فـإـذـاـ قـلـتـ: هـاـ السـلامـ عـلـيـكـمـ كـنـتـ بـالـتـنبـيـهـ مـؤـكـداـ، فـلـمـاـ كـانـتـ هـذـهـ حـالـ «هاـ» ضـارـعـتـ عـنـدـهـمـ «ماـ» المـؤـكـدةـ نـحـوـ قـولـهـ عـزـ اسـمـهـ: «فـيـمـاـ تـقـضـهـمـ مـيـثـاقـهـمـ»^(١) وـ«عـمـاـ قـلـيلـ»^(٢) أـيـ: فـيـقـضـهـمـ، وـعـنـ قـلـيلـ. فـكـمـاـ جـارـ لـ«ماـ» هـذـهـ أـنـ تـعـتـرـضـ بـيـنـ الـجـارـ وـالـجـرـورـ مـؤـكـدةـ لـلـكـلـامـ، فـكـذـلـكـ شـيـبـهـتـ «هاـ» لـأـنـهـ لـتـنبـيـهـ، وـالتـنبـيـهـ يـفـيدـ التـوكـيدـ، بـ«ماـ» المـؤـكـدةـ، فـزيـدـتـ بـيـنـ الـجـارـ وـالـجـرـورـ مـعـرـضـةـ مـؤـكـدةـ كـمـاـ زـيـدـتـ «ماـ» فـيـ قـولـهـ: «عـمـاـ قـلـيلـ» وـنـحـوـهـ، وـلـيـسـ كـذـلـكـ حـرـفـ التـعرـيفـ؛ لـأـنـهـ لـيـسـ الغـرـضـ فـيـ التـوكـيدـ، إـلـاـ عـرـضـ نـقـلـ النـكـرةـ إـلـىـ مـعـنـيـ الـعـرـفـ، فـهـذـانـ مـعـيـانـ كـمـاـ تـراـهـمـاـ مـتـبـاـيـانـ، وـأـنـ تـجـدـ مـعـنـيـ مـرـرـتـ بـهـذاـ كـمـعـنـيـ مـرـرـتـ بـهـذاـ، وـلـيـسـ بـيـهـمـاـ أـكـثـرـ مـنـ تـوكـيدـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـمـعـنـيـ الـأـوـلـ، وـلـاـ تـجـدـ بـيـهـمـاـ الـفـرـقـ الـذـيـ تـجـدـهـ بـيـنـ مـرـرـتـ بـرـجـلـ، وـمـرـرـتـ بـالـرـجـلـ، فـدـلـلـ هـذـاـ عـلـىـ أـنـ اـنـصـالـ حـرـفـ التـعرـيفـ بـمـاـ عـرـفـهـ لـيـسـ كـاتـصـالـ «هاـ» بـمـاـ تـبـهـ عـلـيـهـ، قـالـ تـعـالـيـ: «هـاـ أـنـتـ هـؤـلـاءـ جـادـلـتـ»^(٣) وـقـالـ الشـاعـرـ^(٤):

(١) سورة النساء : آية (١٥٥).

(٢) سورة المؤمنون : آية (٤).

(٣) سورة النساء : آية (١ - ٩).

(٤) الـبـيـتـ ذـكـرـهـ أـبـنـ مـنـظـورـ فـيـ الـلـسـانـ مـادـةـ (جـمـ).

وقتنا، فقلنا: ها السلامُ عَلَيْكُمْ فانكرها ضيق المَجَمُونَ

وقال الآخر:

هَا (١) إِنَّمَا تَضَقِّنِ الصَّدُورُ لَا يَنْفَعُ الْقُلُوبُ وَالكَثِيرُ

ويذلك على أن «ها» لم يتتجاوزها حرف الجسر إلى «ذا» من حيث كانت شديدة الاتصال به على ما يظنه هذا السائل بيت الكتاب، وهو قوله (٢):

وَنَحْنُ أَقْسَمْنَا مَالَ نَصْفِينَ بِيَتْنَا فَقَلْتُ لَهَا هَذِهِ لَهَا وَذَلِيلًا

أى: وهذا لي، فتقديم «ها» على حرف العطف يدل على أنه ليس متصلة

بـ«ذا».

وإذا جاز أن يعتريوا بـ«ما» بين الجازم والمجزوم وليس فيها غرض أكثر من التوكيد نحو قوله: «أَبْشِرْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» (٣) و«أَيَا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» (٤) و«فَإِنَّمَا تَرَى مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا» (٥) و«وَإِنَّمَا تُعَرِّضُنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ» (٦) مع أن الجازم أضعف من الجازم؛ لأن عوامل الأفعال في الجملة أضعف من عوامل الأسماء، فالاعتراض بـ«ما» ومشهتها «ها» بين الجازم والمجزوم أولى بالجواز. فهذا عندي جوابٌ بهذه الزيادة والانفصال منها، وليس يُجَاب عنها

(١) انظر اللسان مادة [ها].

(٢) البيت للبيهقي: كما ذكر المبرد في «المقتضب» (٣٤٤/٢).

(٣) سورة النساء: آية (٧٨).

(٤) سورة الأسراء: آية (١١).

(٥) سورة مريم: آية (٢٦).

(٦) سورة الأسراء: آية (٢٨).

يُأْبِلُغُ وَلَا أَحْوَطُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَاعْرُفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَدْ صَحَّ بِمَا أُورَدَنَاهُ، وَلَخْصَنَاهُ، وَاسْتَقْصَنَاهُ، أَنْ حَرْفَ التَّعْرِيفِ إِنَّا هُوَ اللام وَحْدَهَا دُونَ الْهَمْزَةِ. وَبِقِيمَهَا بَعْدَ هَذَا كُلَّهُ أَرْبَعَةُ سُؤَالَاتٍ، وَهِيَ:

أَنَّهُ إِذْ قَدْ صَحَّ أَنَّ اللام وَحْدَهَا حَرْفَ التَّعْرِيفِ، فَمَا الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ جَعَلُوهُ مُفْعِدًا لِلتَّعْرِيفِ حَرْقًا وَاحِدًا؟ فَهَذَا سُؤَالٌ وَاحِدٌ.

وَالآخِرُ: إِذْ جَعَلُوهُ حَرْقًا وَاحِدًا، فَلِمَ جَعَلُوهُ سَاكِنًا؟

وَالثَّالِثُ: إِذْ جَعَلُوهُ حَرْقًا وَاحِدًا سَاكِنًا، فَلِمَ جَعَلُوهُ اللام دُونَ سَافِرٍ لِلْمَرْوُفِ؟

الرَّابِعُ: إِذْ جَعَلُوهُ حَرْقًا وَاحِدًا سَاكِنًا، وَهُوَ اللام، فَلِمَ جَعَلُوهُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ دُونَ آخِرِهِ؟

* وَاعْلَمُ أَنَّ الْأَجْوِيَةَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائلِ إِنْ اخْتَلَفَتْ جَهَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى تَصْحِيحِ غَرْضِ وَاحِدٍ وَتَأْكِيدِهِ. وَإِذَا كَانَتِ الْأَجْوِيَةُ تَسْاقُ إِلَى وَجْهِ وَاحِدٍ دُلُّ ذَلِكَ عَلَى صَحَّتِهِ فِي النَّفْسِ وَشَهَادَةِ بَعْضِهَا لِبَعْضِ.

فَإِمَّا لَمْ يُجْعَلْ حَرْفُ التَّعْرِيفِ حَرْقًا وَاحِدًا فَقَدْ تَقْدَمَ مِنْ قَوْلِنَا مَا يَكُونُ جَوَابًا لَهُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَمْ يَأْرِدُوا خَلْطَهُ بِمَا بَعْدِهِ وَمَزْجَهُ بِهِ لِمَا أَحْدَثَ فِيهِ مِنْ انتِقالِ الْمَعْنَى، أَشْبَعُوا مَا قَصَدُوا لَهُ يَأْنَ جَعَلُوهُ عَلَى حَرْفِ وَاحِدٍ لِيُضْعُفَ عَنِ الْفَصْلَةِ مَا بَعْدِهِ، فَقُلْمَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ اعْتَزَمُوا عَلَى خَلْطِهِ بِهِ.

وَإِمَّا لَمْ يَسْكُنُوهُ فَإِلَيْهِ سَبِيلُهُ أَشَدُ وَأَبْلَغُ فِي إِضْعافِهِمْ إِيَاهُ وَإِعْلَامِهِمْ حَاجَتِهِ إِلَى مَا اتَّصلَ بِهِ؛ لَأَنَّ السَاكِنَ أَضْعَفُ مِنَ الْمُتَحْرِكِ وَأَشَدُ حَاجَةً

وافتقاراً إلى ما يتصل به.

وأنا لم اختاروا له اللام دون سائر حروف المعجم، فالجواب عنه أنهم إنما أرادوا إدغام حرف التعريف في ما بعده؛ لأن الحرف المدغم أضعف من الحرف الساكن غير المدغم، ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله وأقوى منه عليه لو كان ساكتاً غير مدغم، فلما أثروا إدغامه في ما لما بعده ذكرناه اعتبروا حروف المعجم، فلم يجدوا فيها حرفاً أشد مشاركة لأكثر الحروف من اللام. وقد ذكرنا هذا وغيره من حال اللام عند ذكر مخارج الحروف ومدارجها في أول الكتاب، فعدلوا إلى اللام لأنها تجاور أكثر حروف الفم التي هي معظم الحروف؛ ليصلوا بذلك إلى الإدغام الترجم عمما اعتزموه من شدة اتصال حرف التعريف بما عرّفه، فيستدل بذلك على أنه قد نقله عن معنى التكبير إلى معنى التعريف كما نقلتْ ياءُ التحبير معنى التكبير، وأفادت التصغير، وكما أفادت الفُ التكبير معنى الجمع بعد الإفراد، ولو جاءوا بغير اللام للتعریف لـما أمكنهم أن يكتبوا إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام. وإدغامهم إياها مع ثلاثة عشر حرفاً، وهي : الشاء، والذاء، والذال، والراء، والزاء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والقطاء، والثون، وذلك قولهم: التَّسْمُرُ، والثَّرِيدُ، والذِّبْسُ، والذِّرْقُ، والرُّطْبُ، والزِّيدُ، والسَّقْرَجَلُ، والشَّعْرُ، والصَّنَابُ، والضَّرُورُ، والطَّيْخُ، والظَّبَى، والثَّيْقُ. ويدلّك على إيمانهم بالإدغام لللام للتعریف لما قصدوا من الإيابة عن غرضهم، أنك لا تجد لام التعريف مع واحد من هذه الأحرف الثلاثة عشر إلا مدغماً في جميع اللغات، ولا يجوز إظهارها ولا إخفاؤها معهن ما دامت للتعریف البتة، وأنك قد تجد اللام إذا كانت ساكتة وهي لغير التعريف مُظہرة غير

مدغضة مع أكثر هذه الحروف السلسلة عشر، وذلك نحو التفتت، وهلْ قَمَ أحد، وهلْ دَخَلَ، وألْرَمَ به، وهلْ رَأَى ذاك أحد، وألْسِنَة، وانشدوا^(١):

نَقُولُ إِذَا أَنْفَقْتَ مَا أَلْلَدْتَهُ نَكْبِيَّهُ هَشَّيْ بِكَبْيَكَ لَاتْقُ

أى: هلْ شَيْءَ، فادغم، وليس ذلك براكب كرجوب إدغام الشِّم والشَّراب، ولا جمיהם يُدْعِمُ هلْ شَيْءَ، ولا جمיהם يقرأ: «نَقُولُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»^(٢) وإنما قرأها الكسائي^(٣). وكذلك «هَشَّوْبَ الْكَتْنَارُ»^(٤) إنما قرأها بالإدغام الكسائي أيضًا^(٥). وكذلك قول مزاحم العقيلي^(٦):

فَذَرْ ذَا وَلْكَنْ هَتَعِينُ مُتَبَّهَا عَلَى ضَوْءِ بِرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبُ

أى: هلْ ثُعِنْ، وذلك غير واجب، وإنما هو جائز، فتحييرهم في هذه الأشياء بين الإدغام وتركه دائمًا، وإن جماعهم مع لام التعريف على التزامه الباءة، دليل قاطع على عنایتهم بإدغام حرف التعريف، وإنما ذلك لما ذكرت ذلك من تبييهم على مزوجه بما بعده.

واما لم جعلت لام التعريف في أول الاسم دون آخره، فابجواب عن ذلك

(١) انشد طريف بن غيم العنبر، كما ذكر سيروي في الكتاب (٤١٧/٢)، والزمخشري في «شرح المفصل» (١٤٤١/١٠).

(٢) سورة الأعلى: آية (١٦).

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي ومثام: إلْعَافُ فَضْلَالِ الْيَتَمْ (٥٩٨/٢).

(٤) سورة المطففين: آية (٣٦).

(٥) قرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائي، النظر: السبعة في القراءات (ص ٦٧٦)، ومعاني القراءات للأزهري (١٣٢/٣).

(٦) انظر: شرح المفصل (١٤١/١٠، ١٤٢).

من وجهين:

أحدهما - وهو اللطيف القرى - إنهم إنما خصوا لام التعريف بأول الاسم دون آخرين من قبل أنهم صانووه، وشَعُوراً عليه حاجتهم إليه، فجعلوه في موضع لا يحذف فيه حرف صحيح البة، واللام حرف صحيح، وذلك الموضع هو أول الكلمة، ولما كان آخر الكلمة ضعيفاً قابلاً للتغيير في الوقف وغيره، وقد يحذف فيه أيضاً ما هو من نفس الكلم نحو قولهم في الترخيص: يا حار وبِي مَنْصُ وغَير ذلك، كرهوا أن يجعلوا اللام في آخر الاسم، فيتطرق علىها الحذف في بعض الأحوال مع قوة حاجتهم إليها وشدة عيّاتهم بها، ف Hutchinson، واحتاطوا عليها بأن وضعوها في أول الاسم تبعده عن الحذف والاعتلال، فهذا هو الجواب القرى الحسن اللطيف.

والجواب الآخر: إنها حرف زائد لمعنى، وحرروف المعنى في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم لا سيما وهي لام، فأجريت مجرى لام الابداء، ولام الإضافة، ولام الأمر، ولام القسم، وغير ذلك، فقدّمت كما قدّمن، والقول الأول هو الروجه، وهذا الثاني لا يأس به.

قد أتينا على أحكام لام التعريف كيف حالها في نفسها، واثبّتنا من الحاج في ذلك ما هو مُقْسَع كافٍ، وبقى علينا أن نذكر مواقعها في الكلام، وعلى كم قسماً تتبع فيه.

* أعلم أن لام التعريف تقع من الكلام في أربعة مواضع، وهي: تعريف الواحد بعهد، وتعريف الواحد بغير عهد، وتعريف الجنس، وزائدة.

الأول: نحو قولهك ملـن كنت معـه في ذكر رجل: قد وافـي الرـجل، أي:

الرجل الذي كنا في حديثه وذكره.

الثاني: قولك من لم تره فقط ولا ذكرتة: يا أبا الرجل أَفْيَلُ، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: نحو قولك: الْكَلَكُ أَفْضَلُ من الإنسان، والعسل حلو، والخل حامض، وأهلك الناس الدينار والدرهم، فهذا التعريف لا يجوز أن يكون عن إحاطة بجميع الجنس ولا مشاهدة له، لأن ذلك متعذر غير ممكن، لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع الدر衙م، ولا جميع الدنانير، ولا جميع العسل، ولا جميع الخل، وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقل دون حاسة المشاهدة، أفضل من كل واحد من هذا الجنس الآخر، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وكُلَّ جزء من الخل الذي لا تتمكن مشاهدته جميعه حامض.

الرابع: قوله عز وجل: «الآن جئت بالحق»^(١) فالالف واللام في الآن زائدة، وكذلك لام الذي والتي وتنبيهما وجمعهما، ولام اللات والعزى في قول أبين الحسن، ولا أعرف لسيوريه فيه خلافاً، ولهذا نظائر سأذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.

فالذى يدل على أن اللام في الآن زائدة أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخالفنا أو تكون زائدة لنبر التعريف كما نقول نحن. فالذى يدل على أنها لغير التعريف أنا اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو الرجل وزَجْلُ، والغَلَامُ وغَلَامٌ، ولم يقولوا: أَفْعَلَهُ آنَّ، كما قالوا أَفْعَلَهُ الآنَّ، فدل هذا على أن اللام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة كما يزداد غيرها

(١) سورة البقرة: آية (٧١).

من الحروف، وإذا ثبت أنها زائدة فقد وجب النظر في ما تعرف به الآن، فلا يخلو من أحد وجوه التعريف الخمسة، إما لانه من الأسماء المضمرة، أو من الأسماء الأعلام، أو من الأسماء المبهمة، أو من الأسماء المضافة، أو من الأسماء المعرفة باللام.

فمحال أن يكون من الأسماء المضمرة لأنها معروفة محددة، وليس «الآن» واحداً منها.

ومحال أيضاً أن يكون من الأسماء الأعلام نحو زيد وعمره لأن تلك تخص الواحد بعيته، والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إن الآن من الأسماء الأعلام.

ومحال أيضاً أن يكون من أسماء الإشارة؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو هذا، وهذه، وذلك، وتلك، وهولاء، وما أشبه ذلك.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الآن إنما تعرف[ُ] بالإشارة، وأنه إنما يبني لما كانت الآلف واللام فيه لغير عهد متقدم، إنما تقول: الآن كان كذا وكذا، ملن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر.

فاما فساد كونه من الأسماء الإشارة فقد تقدم. وأماماً ما اعتبر به من أنه إنما يبني لأن الآلف واللام فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضاً؛ لأننا قد نجد الآلف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء مع كون اللام فيها معرفة، وذلك نحو قوله: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون «الآن» من الأسماء المشار بها.

ومحال أيضاً أن يكون من الأسماء المعرفة بالإضافة، لأنّا لا نشاهد بعده اسمًا هو مضاف إليه، فإذا بَطَّلت، واستحالَت الاربعة الأوجه المقدمة ذكرها، لم يبق إلا أن يكون معرفاً باللام نحو الرجل والغلام. وقد دلت الدلالة على أنّ الآن ليس معرفاً باللام الظاهرة التي فيه؛ لأنّه لو كان معرفاً بها لجاء سقوطها منه، فلزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعرِيف، وإذا كان معرفاً باللام لا محالة، واستحال أن تكون التي فيه هي التي عرّقته، وجب أن يكون معرفاً باللام آخر محدودة غير هذه الظاهرة التي فيه، بمثابة أمن في أنه تعرف بلام مراده، والقول فيهما واحد، ولذلك بنياً تضمنتهما معنى حرف التعرِيف، وهذا رأي أبي على، وعنه أخذته، وهو الصواب الذي لا بد من القول به.

وأما الألف واللام في الذي والتي وباهما من الأسماد الموصولة، فيدل على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها معرفة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة، وتلك: مَنْ، وَمَا وَأَيْ في نحو قوله: ضربتُ مَنْ عَنِّكِ، وأكلتُ مَا أطعْمَتِي، ولا يُؤْخِذُونَ أَيْمَنَ يَقْسُومُ، بتعْرِفُ هذه الأسماء التي هي آخرات الذي والتي بغير لام، وحصوْلُ ذلك لها بما تبعها من صفات دون اللام يدل على أن الذي إنما تعرفه بصفاته دون اللام التي فيه، وأن اللام فيه زائدة، إلا أنها زيادة لازمة.

فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي وتحوّلها حتى إنها لما زيدت لزمت؟

فالجواب: أن الذي إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل تكرارات؛ إلا تراها تجسرى أو صافياً على التكرارات في نحو قوله:

مررت بِرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ، وَنَظَرْتُ إِلَى غَلَامٍ قَامَتْ أَخْتَهُ، فَلَمَّا أَرِيدَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ لَمْ يَكُنْ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ وَصَفًا لَزِيدٍ لَأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْجَمْلَةَ نَكْرَةٌ، وَمَحَالَ أَنْ تُوَصِّفَ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكْرَةِ، فَجَرِيَ هَذَا فِي الْأَمْتَانَعِ مَجْرِيَ امْتَاعِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَرِيمٌ، عَلَى الْوَصْفِ، فَلَمَّا كَانَ الْوَصْفُ جَمْلَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ، لَمْ يَكُنْ إِذَا أَرَادُوا وَصْفَ الْمَعْرِفَةِ بِنَحْوِ ذَلِكَ أَنْ يُدْخِلُوا الْلَّامَ عَلَى الْجَمْلَةِ؛ لَأَنَّ الْلَّامَ مِنْ خَواصِ الْأَسْمَاءِ، فَجَاءُوا بِـ«الَّذِي» مَتَوَصِّلِينَ بِهِ إِلَى وَصْفِ الْمَعْارِفِ بِالْجَمْلَةِ، وَجَعَلُوا الْجَمْلَةَ الَّتِي كَانَتْ صَفَةً لِلنَّكْرَةِ صَفَةً لـ«الَّذِي» فَقَالُوا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ، وَبِهِنْدِ الَّتِي قَامَ أَخْرَاهَا، فَالْأَزْمَوْا الْلَّامَ هَذَا الْمَوْضِعَ لِمَا أَرَادُوا التَّعْرِيفَ لِلْوَصْفِ لِيُعْلَمُوا أَنَّ الْجَمْلَةَ الْآنَ قَدْ صَارَتْ وَصَفًا لِلْمَعْرِفَةِ، فَجَاءُوا بِالْحُرْفِ الَّذِي وَضَعَ لِلتَّعْرِيفِ، وَهُوَ الْلَّامُ، فَأَوْلَوْهُ الَّذِي لِيَتَحَصَّلَ لَهُمْ بِذَلِكَ لِفَظُ التَّعْرِيفِ الَّذِي قَصْدُوهُ، وَيَطَابِقُ الْفَظْنَ الْمَعْنَى الَّذِي حَاوَلُوهُ. وَنَظِيرُهُمْ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ أَرَادُوا نَدَاءً مَا فِيهِ لَامُ الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَكُنُوهُمْ أَنْ يَبْاشِرُوهُ بـ«يَا» لِمَا فِيهَا مِنْ التَّعْرِيفِ وَالإِشَارَةِ، تَوَصَّلُوا إِلَى نَدَائِهَا بِإِدْخَالِ أَيِّ بَيْنَهُمَا، فَقَالُوا: يَا أَبُوهُ الرَّجُلِ، فَالْمَقصُودُ بِالنَّدَاءِ هُوَ الرَّجُلُ، وَأَيِّ وُصْلَةٍ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْقَصْدُ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي قَامَ أَخْرَهُ، أَنْ يُوَصِّفَ الرَّجُلُ بِقَيْمَ أَخْيَهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنُوهُمْ ذَلِكَ لَمْ ذَكَرُنَاهُ تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ بِـ«الَّذِي».

فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَوْصُولَةَ كَثِيرَةٌ، فَلَمْ يَقْتَصُرُوا فِي وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الَّذِي دَوْنَ مَا، وَمَنْ، وَأَيْ؟ وَهَلَا قَالُوا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ: أَلَّمْ أَخْرُوهُ مَنْطَلِقًا، وَنَظَرْتُ إِلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي قَامَ صَاحِبَاهُ، كَمَا تَقُولُ: الَّذِي أَخْرُوهُ مَنْطَلِقًا، وَالَّذِي قَامَ صَاحِبَهُ؟

فأجلواب: إنهم إنما قصدوا في هذا الموضع إصلاح لفظ الوصف على ما تقدم من قولنا، ولم يكن ينبغي مع الاحتياط لذلك أن يعدلوا إلى مَنْ، وما، وأي دون الذي، وذلك أن مَنْ، وما كل واحد منها على حرفين، وليس في الأوصاف شيء على حرفين، وإنما أقل ذلك ثلاثة نحو صَغِيرٍ، وَخَلْدٌ، وَبَطْلٌ، وَنَجْدٌ ومَرْسٌ، فلما قلَّ لفظ ما، ومنَّ عن عدد الأوصاف، وكان أصل الذي ثلاثة أحرف، وهو «الذِي» كملت فيه العدة التي يكون عليها الوصف، وذلك نحو مَحْكٍ وَغَيْرِيٍّ، وَمَرْجٍ، فقالوا: مررت بزيد الذي قام آخره، كما تقول: مررت بزيد العَمِيِّ، والمَكَانُ الْتَّدِيُّ.

فإن قلت: فَتَأْيِيدًا على ثلاثة أحرف، فهلا دَحَلت اللام عليها، فقيل:

مررت بزيد الآيَّ آخره متعلق، كما تقول: الذي آخره متعلق، ويكون الآيَّ في الوصف بمنزلة الرَّثَّ، والصَّبَّ، والخَبَّ، كما كان الذي بمنزلة العَمِيِّ، والجَحْوِيِّ، والتَّدِيِّ؟

فأجلواب: إن في آيَ سِرًا يمنع من هذا الذي سُمِّته فيها، وأن الحكمة في عدولهم عنها إلى الذي، وذلك أن آيَا في أي موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست متفركة من معنى الإضافة لأنها آيَا بعض من كُلِّ، فلا بدَّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظاً أو معنى فيها، فلما شاع فيها معنى الإضافة يَعْدُت عن الصفة، فلم توضع موضعاً يُقتصر بها لأجله على الصفة البتة كما فعل ذلك بالذِي، وإنما منعت الإضافة من ذلك لأنها تُنافر الصفة في اللفظ والمعنى، أما في النقطة فلأن كل صفة معرفة فلا بدَّ فيه من لام المعرفة على ما تقدم، ولام المعرفة لا يجتمع الإضافة لأنهما يعتقدان الكلمة، فلا يجتمعان معًا، فاما قولهم: الحَسَنُ الوجه، الْكَرِيمُ الْأَبُوبَايِهِما فإن الإضافة فيما غير محضة،

وتقدير الانفصال فيهما واجب؛ الا ترى أن المعنى: **الحسن وجهه**، وال الكريم أبوه، على أن هذا الاتساع في اللقط بالجمع بين اللام والإضافة إنما جاء في الصفات المشتقة من الأفعال نحو **الحسن من حسن**، والظريف من ظرف، و**أي** ليست بصفة ولا جارية على فعل، فيعدت من أحكام الصفات.

واما المعنى فلأن الإضافة تُكتب التعريف والتخصيص، والصفة مشابهة لل فعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، فاما الذي فتعرّفه بالصلة دون اللام على ما قدمنا.

فإن قلت: فإذا كانت الصفة مشابهة لل فعل، والفعل لا يكون معرفة أبداً، فما بالك تقول: مررت بزيد أخي عمرو، فتصف بأخي عمرو وهو مضاد إضافة محضة إلى اسم علم؟

فإليكم بحثاً: أن قولنا: مررت بزيد أخي عمرو، ونظرت إلى هند بنت محمد، ونحوه ليس بصفات محضة، وإنما هي في الحقيقة عطف بيان، ولكن التحويين أطلقوا عليها الوصف لأنها تقييد ما تقييد الأوصاف؛ الا ترى أن معنى مررت بزيد أخي عمرو كمعنى مررت بزيد المعروف بأخوه عمرو، وكذلك مررت بهند بنت محمد، إنما معناه مررت بهند المشهورة بنت محمد، فلما كان المعنى معنى الصفات جاز أن يُطلق عليها أنها صفات اتساعاً لا حقيقة، وكيف يكون ذلك وقد أجمعوا أنه لا تكون الصفة معرفة إلا باللام.

ونظير هذا الإطلاق في الوصف في هذا الموضع قولهم في مررت بهذا الرجل: إن الرجل صفة لهذا، وليس في الحقيقة بصفة، لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه بما فيه وبين الفعل نسبة، ولكنه لما كان **هذا** و**الرجل** في هذا الموضع كالشيء الواحد،

والثاني منها يقيد الأول ببياناً وإضاحاً، أشبه ذلك حال الصفة الصريرة نحو مررت بزيد الكريم، ونظرت إلى محمد العاقل، فجاز لهم أن يسموا الرجل ونحوه وصفاً مجازاً لا حقيقة، فلاجل ما شرحته من حال أيّ ما عذلوا عنها لخصمتها معنى الإضافة إلى الذي لانه ليس فيه معنى إضافة، ولا ما ينافي الصفة لفظاً ولا معنى، وكذلك اللاتي لأنهما يوزن القاضي والداعي، واللاد يوزن قولهما: رجل مال ونال، ويوم راح، وكبش صاف، واللاتي يوزن الخطم والليل، واللواتي يوزن الجواري والشواني جمع غانية، فاعرف هذه النكت، فقد استودعتها ما لا يكاد كتاب ينطوي عليه لفظها.

ولاجل ما ذكرناه من أن الذي إنما وقع في الكلام وصفاً لا مجالة ما وجب عندهم أن يعود ضميره عليه أبداً يلفظ الغيبة لا المخصوص، وذلك قوله: أنت الذي قام آخره، ولا تقول: «آخرك» إلا في ضرورة شعر، وإنما الذي قام صاحبه، ولا تقول «صاحب» إلا ضرورة، وإنما ذلك لأن التقدير: أنا الرجل الذي قام صاحبه، وأنت الرجل الذي قام آخره، كما قال طرفة^(١):

أنا الرجل الضربُ الذي تَعْرِفُونَه خشاش كرأس الحبة المُتوقدِ

ولم يقل: الذي تعرفوني. وعلى هذا كلام العرب الفصيح.

وقد جاء أيضاً الحال في مثل هذا على المعنى دون اللفظ، قال^(٢):

وأنا الذي قُتلتُ يَكْرَمَ بالقَنَا وتركتُ تَقْلِبَ غَيْرَ ذاتِ سَنَامِ

(١) انظر: عيون الشعر العربي القديم للدكتور علي الجندى في «شرح المعلقات السبع» (س ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢)، وهو في ديوانه (ص ٤٢). وجمهرة شعر العرب (٤٤٦/١).

(٢) انشد الماهيل، كما في «المختسب» (١٣٢/٤)، ولم يتبه الزمخشري في «شرح المفصل» (٢٥/٤).

فقال: قُتْلَتُ، ولم يقل: قُتِّلَ. وأنشدني أبو علي^(١):
يا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ يَا أَنْثَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُهْنَمًا
كَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَكَدْ أَسَانَا

فقال: طَلَقْتَ، ولم يقل: طَلَقَ، ولله نظائر. قال أبو عثمان في كتاب الألف
 واللام: ولو لا أنا سمعناه من الشقة يرويه لما أجزناه. فهذه أحوال اللام في الذي
 وبابه.

وأما اللات والعزى فذهب أبو الحسن إلى أن اللام فيهما زائدة. والذى يدل
 على صحة مذهبة أن اللات والعزى علماً بمنزلة يَعْرُوثَ، ويَعْوَقَ، وَتَسْرُ، وَمَنَّا،
 وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى
 اللام، وليس من باب المخارث والعباس من الأوصاف التي نقلت، فجعلت
 أعلاماً، وأقرت فيها لام التعريف على ضرب من توهم رواج الصفة فيها،
 فتحمل على ذلك، فوجب أن تكون اللام فيها زائدة، وبؤكد زيادتها فيها أيضاً
 لزومها إياها كلزم لام الآن والذى، وبابه.

فإن قلت: فقد حكى أبو زيد: لقبته قيبة والقبة، وقالوا لشمس إلهة
 والإلهة، ليست قيبة ولا إلهة بصفتين فيجوز تعريفهما وفيهما اللام كالمخارث
 والعباس.

فإيجواب: إن قيبة والقبة وإلهة والإلهة مما اعقب عليه تعريفان: أحدهما
 بالالف واللام، والأخر بالوضع والعلمية، ولم نسمعهم يقولون لات ولا عزى

(١) الشاعر: سالم بن دارة المقطاني، كما في التوادر لأبي زيد (ص ٤٥٥).

يغير لام، فدل لزوم اللام على زيتها وأن ما هي فيه ليس مما اعتقب عليه تعریفان، وأنشدا أبو على^(١):

أَمَا وَدَمْسَاءِ لَا تَرَالْ كَانَهَا
عَلَى قُتْهِ الْعَزِّيِّ وَبِالنَّسْرِ عَنَّهَا
قَالَ أَبُو عَلَى: «وَاللَّامُ فِي النَّسْرِ زَادَةٌ» وَهُوَ كَمَا قَالَ، لَا نَسْرٌ بِمَنْزَلَةِ
عَمْرُو.

* واعلم أنك لا تجد في كلامهم اسمًا ينطبق على واحد من أمته وفيه لام التعريف لازمة له إلا وهو مشتق أو مشتق منه صفة كان أو مصدرًا، فالصفة نحو الحارت والعباس والحسن والمظفر؛ لا ترى أن أصل هذا أن تقول: مررت بـرجل حارت، ونظرت إلى آخر عباس. ثم إن الصفة غلت على واحد يعنيه، فقلت: مررت بالعباس، وجاءني الحارت. والمصدر نحو القفضل والعلاء، وإنما دخلهما اللام لأنك قدرتهما قبل على قول من قال: مررت بـرجل قاضي، وكنتني رجل علاء، كما يقال: ماء غور، ورجل عدل، ثم صار التقدير: مررت بالرجل القاضي والعلاء، ثم نقلته إلى العلم وفيه اللام، فأقررتها فيه على أنه الشيء يعنيه، كما قال الخليل في الحارت والعباس.

وقد يجدر في العزي أن تكون تابيت الأعز. بمثابة الشخصي من الأفضل، والكبير من الأكبر، والصغرى من الأصغر، فإذا كان ذلك كذلك فاللام في العزي ليست بزائدة، بل هي فيها على حد اللام في الحارت والعباس والخليل والوجه هو القول الأول وأن تكون زائدة؛ لأنها لم نسمع في الصفات العزي كما سمعنا فيها الصغرى والكبرى.

(١) البيت في «المآخذ النحوية» للمعین (٦٠ - ٦١).

فإن قلت: فانا لم نسمعهم أيضاً قالوا رجل علاء، ولا : مررت بالرجل العلاء، وقد أجزت أنت أن تكون بمثابة رجل عَلَى، وفقط، فإذا أجزت اعتقاد الصفة بالمصدر الذي ليس بصفة على الحقيقة، وإنما هو واقع موقع الصفة الصرحية، فانت باعتقاد المُزَوِّد أن تكون صفة ممحضة جارية على الموصوف لأنها من أمثلة الصفات نحو الفضلى، والكُوْسَى، والخُسْنَى أحذَر.

فالجواب: أن اعتقاد الوصف في المصدر وإن لم تغير أوصافاً مستعملة في اللفظ أحذر من اعتقاد مثال الصفة وصفاً إذا لم يجر به استعمال، وذلك أن المصدر ليس في الأصل مما سببه أن يوصف به، وإنما جرى في بعض المواضيع وصفاً على أحد أمرين: إما على اعتقاد حذف المضاف، وإما على جعل الموصوف الذي هو جوهر عرضاً للمبالغة، ولو لا اعتقاد أحد هذين المعنين لما جاز وصف الجسوه بال المصدر الذي هو عرض؛ لأن حكم الوصف أن يكون وفق الموصوف، وإذا كان الأمر كذلك فغير منكر أن يعتقد في ترك إجرائهم المصدر وصفاً أنه إنما فعلَ به ذلك لأنه ليس مما سببه في الحقيقة أن يوصف به، وذلك قلل الوصف به في اللفظ، واستتر، فغير خطأ أن يستند وصفاً في المعنى وإن لم يخرج الوصف به إلى اللفظ، والصفات الصرحية ليست كذلك لأنها مما حكمه وسيله أن يستعمل في اللفظ صفة يستعمل في المعنى، فترك إجرائهم الصفة الصرحية صفة في اللفظ، كما يستعمل في المعنى، في ترك إجرائهم الصفة الصرحية صفة في اللفظ يدل على أنهم قد هجرواها صفة في المعنى؛ إذ لو كانت مقدرة في المعنى صفة للزم خروجها على ذلك إلى اللفظ إذ ليس إجراء الصفة في اللفظ صفة مُستكِرَّها، وأما المصدر فجريانه وصفاً في اللفظ فيه استثناء، فغير منكر أن يمتنع منه في اللفظ ويُعتقد في المعنى، وإنما جاز اعتقاده في المعنى وإن لم يكن الوصف

بالمصدر في قوَّةِ الوصف بتصريح الصفة؛ لانه وإن كان كذلك فهو على كل حال جائز مستعمل في بعض الموارض، فاعرف ذلك إن شاء الله.

ونظير هذا الذي أريتك قولُ سيبويه في عِدَّةٍ إذا سميت به رجلاً ان تقول: عِدَاتٌ، وعِدُونَ، فتجيز جمعه بالثاء، وبالواو والتون، ولا يمتنع من ذلك فيه وإن كان قبل التسمية به لم يُجمع، وإنما جاز فيه الجمع بالثاء، والواو والتون بعد التسمية به وإن لم يكن ذلك جائزًا ولا مسموعاً فيه قبل التسمية من قبل أنه كان قبل التسمية مصدرًا، والمصادر يقلُّ الجمع فيها، فلما سُمِّيَ به خرج عن مذهب المصدر إلى الأسمية، فلحق بستة وعِضَّةٍ، فجرى عليه ما يجري عليهم من جواز الجمع لأنهما ليسا مصدرين؛ أفلأ ترى إلى سيبويه كيف احتاج لترك جمعهم عِدَة وهي مصدر يان المصادر يضعفُ جمعها، فبيَّنَ في اللفظ، وكذلك أيضًا يضعفُ في القياس أن تحرى المصادر أوصافًا إلا على ضرب من التأول. فلما ضعف ذلك فيها في القياس قلل استعمالهم إليها في النقط أو صفات، وحصل فيه بعض الاستثناء، فلذلك لم يسمع عنهم: مررتُ بالرجل العلاء لضعف جريان المصادر أو صفات في القياس، فمن هنا جفأ ذلك في اللفظ وإن كان قد يجوز تخيله على ضرب من التوسيع في المعنى.

فأما العَزِّيَّ فمن أمثلة الأوصاف بميزة الصغرى والكبيرى، فلو اعتقدوا الوصف بها لما مَنَعَ من خروجها إلى اللفظ صفة مانع، فمن هنا ضعف أن تكون العَزِّيَّ صفةٌ وتأنيث الأَعْزَى، وإذا لم تكن صفة فاللام فيها زائدة كما قال أبو الحسن. فهذا ما اقتضاه الوارد إلىَّ عنهم في باب العَزِّيَّ إذ كتبت لم اسمعها وصفًا، فإن وجدتها قد استعملت وصفًا في شعر قديم، أو حكاكها بعض النقاط في كتابه أنها صفة، وأنها تأنيث الأَعْزَى بميزة الفُضلى من الأفضل، والكبيرى من

الأكبر، والصغرى من الأصغر، فاللام فيها بمنزلة اللام في العباس والخليل ونحو ذلك، ولم يذكره على ما ذكر أبو الحسن، على أنه رحمة الله كان من سعة الرواية بحيث لا يُنسَر عليه حال هذه اللفظة، ولو علم أنها قد استعملت صفة لما قطع بزيادة اللام، ولما أحقها باللات.

فاما اللات فلا إشكال مع ما قدمناه من كونها غير صفة أن اللام فيها زائدة، وكذلك اللام فيها أيضاً في قراءة من قرأ **﴿أَقْرَأَيْمَ الْلَّاتِ﴾**^(١) بكسر الناء؛ لأنها أيضاً ليست بصفة.

فاما اللام في الاثنين من قوله: **الْيَوْمُ الْاثْنَانِ فَلِيَسْ بِزِيَادَةِ لَامِ الْيَوْمِ الْاثْنَانِ** وإن لم يكن الاثنين صفة. قال أبو العباس: وإنما جاز دخول اللام عليه لأن فيه تقدير الوصف؛ إلا ترى أن معناه اليوم الثاني. وكذلك أيضاً اللام في الأحد، والثلاثاء، والأربعاء، ونحوها؛ لأن تقديرها: الواحد، والثالث، والرابع، والخامس، والخميس، والسابع، والسبت، والسبت: القطع، وقيل: إنه سمي بذلك لأن الله جل وعز خلق السموات والأرض في ستة أيام أولها الأحد، وأخرها الجمعة، فأصبحت يوم السبت متبعة، أي: قد ثبتت واقعه العمل فيها، وقيل: سمي بذلك لأن اليهود كانوا ينقطعون فيه عن تصرفهم، ففعلاً كل القراءين معنى الصفة موجود فيه. فاما **ما أَنْشَدَنَا أَبُورُ عَلَى عَنْ أَبِي عَمَانَ**^(٢):

(١) سورة النجم: آية (١٩).

قال الأخفش في «معاني القرآن» (٤٨٦/٢): فإذا سكتَ قلتَ: **«اللام»** وكذلك **«منتهى»** تضوئ: منه، وقال بعضهم: **«اللات»** يجعله من اللات الذي يأتُ، ولغة للعرب يسكنون على ما فيه الهاء بالثاء، يقولون: رأيت طلحت، وكل شيء في القرآن مكتوب بالثاء، فلما نقف عليه بالثاء، نحو: **«نَعْصَتْ رِبَّكُمْ**، و**«شجرت الزقوم»** ا.هـ.

(٢) البيتان ذكرهما الزمخشري بغير نسبة في «شرح المفصل» (١٥٣/٣).

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديدين المُحَمَّلِينَ

فإنه إنما شبه الذي **بـ«امن»** و**«اما»** فحذف صلتها، ووصفها كما يفعل ذلك **بـ«امن»** و**«اما»** ويجيء هذا في قول البغداديين على أنه وصلها **يُمثل لأنهم يُجرؤونها** مجرى الظرف.

ومن زيادة اللام ما أخبرني به أبو على أن أبي الحسن حكى عنهم: الخمسة عشر درهماً، فاللام في العشر لا تخلو من أن تكون للتعریف، أو زائدة، فلا يجوز أن تكون للتعریف لأن خمسة عشر اسمان في الأصل جعلاً كاسم الواحد، وقد تعرف الاسم من أوله باللام في الخمسة، ومحال أن يتعرف الاسم من جهتين ويلامين، فثبت أن اللام في العشر زيادة. إلا أنها ليست لازمة لزومها في الان والذى ونحو ذلك.

ومن ذلك ما أخبرني به أبو على، قال: أخبرني أبو يكر عن أبي العباس عن أبي عثمان، قال: سالت الأصمي عن قول الشاعر^(١):

ولقد جنِيْتُكَ أَكْمُوا وعساقلاً ولقد نهِيْتُكَ عن بُنَاتِ الْأَوْيَرِ

لمْ أدخل اللام في الأویر، فقال: أدخله زيادة للضرورة كقول الآخر^(٢):

يَا عَدَمَ الْعَمَرُو مِنْ أَسِيرَهَا حُرَاسُ بُوَابَ عَلَى قُصُورِهَا

وجائز أيضًا أن يكون أوير نكرة، فشعرقه باللام كما حكى سيبويه أن عرساً من بن عرس قد نكره بعضهم، فقال: هذا بن عرس مُقبيل. ولو قال مثيلاً ما صحت هذه المسألة.

(١) ذكره صاحب «المستحب» (٤٨/٤)، والنصف في «النصف» (١٣٤/٣) بتدوينة تسبة. وكذلك في المصالحة له (٥٨/٣).

(٢) البستان اشدهما أبو النجم العجلي، كما في شرح المفصل (٤٢/١).

وأشدنا أبْر علىَ، عن أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عن أَبْنِ الْأَعْرَابِ^(١):

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمَرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشَى عَلَى الرَّاكِبِ

بِرِيد: أُمَّ عَمَرُو، وَقَالَ الْآخَرُ^(٢):

يَقُولُ الْمُجَلُّونَ عَرْوَسَ تَمَّ شَوَّأْ أُمَّ الْحَبِيبِينَ وَرَأْسُ فَيلِ

بِرِيد: أُمَّ حَبِيبِينَ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ الْلَّامِ فِيهَا زَانَةُ.

فَامَا قَوْلُهُمْ فِي الْمِنْيَةِ شَعُورٌ بِغَيْرِ لَامِ، وَالشَّعُورُ بِلَامٍ فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَفَةً فِي الْاَصْلِ لَأَنَّهُ مِنْ أَمْثَالِ الصَّفَاتِ بِمِنْزَلَةِ قُتُولٍ وَصَبَوْرٍ وَضَرُوبٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ خَالِلَامُ فِيهَا بِمِنْزَلَتِهَا فِي الْعَيَّاسِ وَالشَّمَرْدَكِ وَالْحَسَنِ وَالْحَارَثِ. وَيُؤَكِّدُ هَذَا عِنْدَكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي اشْتِقَاقِهَا: إِنَّهَا سُمِّيَتْ شَعُورًا لِأَنَّهَا تَشَعَّبُ أَيْ تَفَرَّقُ، وَهَذَا الْعَنْيُ يُؤَكِّدُ مَذَهَبَ الرَّوْصَفَيَّةِ فِيهَا، وَهَذَا أَقْوَى فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ تُجْعَلِ الْلَّامَ زَانَةً. وَمَنْ قَالَ شَعُورُ بِلَامٍ فَقَدْ خَلَّصَتْ عَنْهُ اسْمًا صَرِيقًا، وَعَرَّاهَا فِي الْفَطْفَةِ مِنْ مَذَهَبِ الصَّفَةِ، فَذَلِكَ لَمْ يُلْحِقْهَا الْلَّامَ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ قَالَ عَيَّاسَ وَسَعِيدَ وَحَارَثَ وَحَسَنَ إِلَّا أَنْ رَوَاهُ الصَّفَةُ فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ لَامٌ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ أَبَا عَلَى حَكَى عَنْ أَبِي زِيدِ أَنَّهُمْ يُسَمِّونَ الْخَيْرَ جَابِرَ بْنَ حَبَّةَ، وَإِنَّمَا سَمَّوْهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجْبَرُ الْجَانِعَ، فَقَدْ تَرَى مَعْنَى الصَّفَةِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْهُ الْلَّامُ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ وَاسِطَ، قَالَ سَبِيِّوْهُ: «سَمَّوْهُ وَاسِطًا لَأَنَّهُ وَسَطَ مَا بَيْنَ الْعَرَقِ وَالْبَصَرَةِ» فَعَنْ الصَّفَةِ فِيهِ قَائِمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ لَامٌ.

(١) الْبَيْتُ فِي «الْمِنْصَفِ» لَابْنِ جَنْتِي، بِغَيْرِ تَسْبِيْهِ، وَكَذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْفَصْلِ» (٤٤/٤٤).

(٢) اَنْشَدَ جَرِيرٌ: عَلَى مَا ذُكِرَ أَبِنَ مَنْظُورٍ فِي الْلِّسَانِ [سِنَنٌ].

* واعلم أن لام المعرفة قد أدخلت في بعض الموضع على الفعل المضارع لضارعة اللام لـ«الذى»، قرأت على أبي على في نوادر أبي زيد^(١):

فيستخرج اليربوع من نافقاته ومن بيته ذى الشبيحة يتقصّع
أى: الذى يتقصّع فيه.

يقول الختاو أبغضُ السُّجُمْ ناطقاً إلى ربه صوتُ الْحَمَارِ يُجَدِّعُ
أى: الذى يُجَدِّعُ.

وحكى الفراء أن رجلاً أقبل، فقال آخر: ها هو ذا، فقال السابع: تعم الها هو ذا، فادخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تشبيهاً لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل. فهذه أحكام لام التعريف، وما علمت أحداً من أصحابنا رحمهم الله وصل من كشف أسرارها إلى هذه الموضع التي شرحناها وأوضحتها، نسأل الله عز وجل المغونة، ونستمدّه التوفيق.

وأما لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهي مفتوحة مع المظاهر والمضمر، تقول: لزيد أفضل من عمرو، ولانت أكرم من محمد. ورأيت بعض متاخرى البغداديين وقد صنف كتاباً سماه كتاب اللامات، ثم قسمها فيها كما وكذا قسمًا، فقال في بعض تلك الأقسام: ومنها لام التفضيل كقوله تعالى ذكره: «لِيُوسُفَ وَآخْرَهُ أَحَبُّ إِلَيْيَنَا مِنْهُ»^(٢) وقد كان هذا الرجل في غناء عن هذه السمة لهذه اللام؛ لأنها لام الابتداء كيف شاءت فلتقطع من تفضيل أو نقص أو مدح أو ذم أو

(١) البيان الذي أطرق كما في نوادر أبي زيد (ص ٢٧٦).

(٢) سورة يوسف: آية (٨).

تقرّب أو تبعيد أو تكبير أو تصغير ونحو ذلك من وجوه الكلام، وإذا كان هذا الرجل قد وسّم لام قوله تعالى: «لَيُوسُفُ وَآخْوَهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِيهِ مَا تَهْوِي» بلام التفضيل، فقد كان من الواجب عليه على ما عقده على نفسه أن يُسمّي اللام في قول قيس بن الخطيب^(١):

ظَارَنَاكُمْ بِالْبَيْضِ حَتَّى لَا تُمْ

بلام النقص والتحقيق لأنها موجودة في أول الجملة المستفادة من أحد جزائها معنى النقص والتحقيق كما وسّعها في آية يوسف عليه السلام بلام التفضيل لما وُجّدت في الجملة المستفادة من أحد جزائها معنى التفضيل، وأن يُسمّي اللام في قوله عز اسمه «إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ»^(٢) بلام التطور والإنعمان، لأنها قد وُجّدت في جملة مستفادة من أحد جزائها معنى الإنعام. وهذا أوسع من أن يُخصّ، ولم تكن به حاجة إلى هذا التشعيّب الذي يقوده إلى هذا الإلزام، وفي هذا الكتاب الذي ذكرته لهذا الرجل أشياء من هذا التحسّن تركت إبرادها لوضوح أمرها، ولأن كتابنا هنا ليس مشروطاً فيه إصلاح ألغاف كتاب أحد، وإنما ربّما اعترض الكلام شيء، فذكرناه لاتصاله بما يكون فيه.

* واعلم أن لام الابتداء موضعاً من الكلام الأسم المبتدأ نحو: لزيد كريم، ولمحمد عاقل، ولا تأشجع من أسامي، ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا على أحد وجهين كلاهما ضرورة إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها، والآخرى مرجوع إلى السماع فيها:

الأولى: أن تدخل هذه اللام على الجملة التي في أولها إن المقلدة المحققة،

(١) انظر: ديوان قيس بن الخطيب (ص ٤٦).

(٢) سورة غافر الآية: (٦٦).

فيلزم تأثير اللام إلى الخبر، وذلك قوله: إن زيداً لمنطق، فما فعل هذا: إن زيداً منطق، ثم جاءت اللام، فصار التقدير: لأن زيداً منطق، فلما اجتمع حرفان معنى واحد، وهو التحقيق والتوكيد، كُرِّه اجتماعهما، فأخرجت اللام إلى الخبر، فصار الكلام: إن زيداً لمنطق. واعلم أن هذا الشرح قد اشتمل على ثلاثة أشياء يتبين أن يُسأل عنها، وهي: أن اللام في المرتبة قبل إن، وتقدير الكلام: لأن زيداً منطق، وأنه ليس المرتبة أن تكون اللام بعد إن نحو إن زيداً منطق.

والثاني: لم لا اجتمع حرفان للتوكيد فصل بينهما، وهلا كان اجتماعهما أبلغ وأوكرد؟

والثالث: لم لا وجوب الفصل بينهما أخْرَت اللام إلى الخبر دون إن؟

فالذى يدل على أن اللام في المرتبة قبل إن ثلاثة أشياء:

الأول: أن العرب قد نطقوا بهذا نطقاً، وذلك مع إيدال الهمزة هاء في نحو قولهم: أهْنَكَ قاتم، إما أصلها: الإِتَّكَ قاتم، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلت هاء في نحو هِيَّاكَ، وهرَكَتُ الماء، فلما زال لفظ الهمزة، وحلت مكانها الهاء صارت ذلك مُسْهَلًا للجمع بينهما إذ حَلَّت الهاء محل الهمزة، فزالت لفظ إن، فصارت كأنها حرف آخر، قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، أو قُرِيَ عليه وأنا حاضر عن أحمد بن يحيى، وحدثنا به عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد محمد بن سَكَمة^(١):

ألا يَا سَنَّا بِرْقِ عَلَى قُلُّ الْجِيْمِ أَهْنَكَ مَنْ بِرْقِ عَلَى كَرِيمٍ

(١) أنشده غلام من بنى كلاب كما في اللسان (له)، وأمالى الفالى (٢٢٠ / ١)، والخصائص (٣١٥ / ١).

والدليل الثاني: أن «إن» وما عملت فيه جمبيعاً في رفع اسم مرفوع بالابتداء بدلالة قوله عز وجل: «أَنَّ اللَّهَ بِرَىٰ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ»^(١) وعلى هذا قالوا^(٢):

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وإذا كانت إن وما نصبه في تقدير اسم مرفوع وجوب أن تكون اللام داخلة عليهما كليهما لأنهما في موضع اسم مبتدأ كما تدخل على الاسم المبتدأ، وهذا أيضاً واضح.

والدليل الثالث: أن «إن» عاملة للنصب، وهي تقضي الأسماء لتنصبها، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها وأن يكون التقدير: إن لزيداً قاتم، لأن «إن» لا تلي الحروف لا سيما إذا كان ذلك الحرف مما يُحصن الاسم من العوامل ويصرفه إلى الابتداء.

فإن قيل: فقد ثبت أن اللام كان سببها أن تكون في أول الكلام، وصح بما قدمته، فهلا جُمع بينها وبين إن، فكان ذلك يكون أوكد، ولم يُفصل بينهما؟

فأجابوا: أنه ليس في الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان والصلة في ذلك أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار، إلا ترى أن «هل» تترتب عن استفهم، و«ما» تترتب عن أتفى، وقد تقدم نحو هذا في أول هذا الكتاب، فإذا كان الغرض فيها إنما هو الاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد، إذ في الواحد كافة من الآخر

(١) سورة التوبة الآية: (٣).

(٢) أشده الضابن بن الحارث البرجمي: كما في النواير (ص ١٨٢)، والشعر والشعراء، (ص ٣٥١).

وَغَنَاءَ عَنْهُ، وَلَوْ جُمِعَ مَعَهُ لَانْتَقَضَ الْغَرْضُ بِتَكْرِيرِهِ وَالْإِكْتَارِ بِيَاعَادَتِهِ، فَإِذَا تَبَاعَدَ عَنْهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِي الْفَظْطِ مَعَهُ اسْتُجْزِيزُ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْجَمْلَةِ الْوَاحِدَةِ كَمَا جَازَ الْجَمْلَةُ بَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ لِتَبَاعُدِهِمَا فِي تَحْوِيلِ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَمَا أَشْبَهُهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِمَ أَخْرَتِ الْلَّامُ إِلَى الْخَبِيرِ، وَأَقْرَتِ إِنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَهَلَا عَكْسُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ؟

فَالْجَوابُ: أَنَّ إِنَّا أَخْرَتِ الْلَّامَ إِلَى الْخَبِيرِ، وَجَعَلْتُ إِنَّ مَعَ الْمِبْدَأِ مِنْ قَبْلِ إِنَّ عَامِلَةً، وَالْمِبْدَأُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، فَجَعَلْتُ مَا يَعْمَلُ فِي الْاسْمَاءِ مَعْهَا، وَالْلَّامُ لَيْسَ عَامِلَةً، وَالْخَبِيرُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، فَقَدْ يَجْسُرُ أَنْ يَكُونَ جَمْلَةً وَظَرْفًا، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْخَبِيرَ اسْمًا مُفْرَدًا، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِبْدَأًا وَخَبِيرًا، وَفَعْلًا وَفَاعْلًا، وَظَرْفًا، جَعَلْتُ الْلَّامَ الَّتِي هِيَ غَيْرُ عَامِلَةٍ فِي مَا قَدْ لَا يَكُونَ مُفْرَدًا، وَجَعَلْتُ إِنَّ الْعَامِلَةَ تَلِي الْاسْمِ الَّذِي سَبَّلَهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، فَالضَّرُورةُ الَّتِي أَخْرَتَ لَهَا الْلَّامَ إِلَى الْخَبِيرِ، وَمَوْضِعُهَا فِي الْأَصْلِ الْمِبْدَأِ، هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ دُخُولِ إِنَّ فِي الْكَلَامِ وَكَرَاهِيَّتِهِمْ اجْتِمَاعَهُمْ مَعَ الْلَّامِ، فَاعْرُفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* وَاعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْلَّامَ دَاخِلُهُ عَلَى خَبِيرِ إِنَّ، وَكَانَ خَبِيرِ إِنَّ هُوَ خَبِيرُ الْمِبْدَأِ فِي الْأَصْلِ، وَكَانَ خَبِيرُ الْمِبْدَأِ عَلَى الْمَعْرُوفِ الشَّعَالِيِّ مِنْ حَالِهِ اسْمًا مُفْرَدًا، وَجَمْلَةً مُرْكَبَةً مِنْ مِبْدَأً وَخَبِيرًا، وَجَمْلَةً مُرْكَبَةً مِنْ فَعْلٍ وَفَاعْلٍ، وَظَرْفًا، فَسِيلُ هَذِهِ الْلَّامِ أَنْ تَدْخُلَ كُلَّ ضُربٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، تَقُولُ: إِنَّ زِيدًا لَقَاتَمْ، وَإِنَّ زِيدًا لَأَبُوهُ مَنْطَقَ، وَإِنَّ زِيدًا لِيَقُومَ أَخْرَهُ، وَإِنَّ زِيدًا لَقَنِ الدَّارِ، فَإِنَّ كَانَ الْخَبِيرُ فَعْلًا مَاضِيًّا لَمْ تَدْخُلِ الْلَّامُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضَارِعٍ لِلْأَسْمَاءِ كَمَا ضَارَعُهُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ، فَلَا تَقُولُ إِذَا: إِنَّ زِيدًا لَقَاتَمْ، وَلَا: إِنَّ بَكْرًا لَقَعَدَ، وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْلَّامُ عَلَى فَعْلٍ وَلَا عَلَى

غيره من أمثلة الفعل إلا الفعل المضارع للاسم. فاما قول امرئ القيس^(١):

حَلَقْتُ لَهَا بِالله حَلْقَةً فَاجْزَرَتْ نَامُوا إِنَّمَا مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

فليست هذه اللام بلام الابتداء، وإنما هي اللام التي يلتقي بها القسم نحو:

وَالله لَقَامَ زَيْدٌ، أَى: لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وَسَذَكْرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فإن كانت الخبر إن فضيلة تتعلق به من ظرف أو مصدر أو حرف جر، فتقدمت تلك الفضيلة في النقط على الخبر، جاز دخول اللام عليها قبل الخبر، ثم يأتي الخبر في ما بعد، وذلك قوله: إن زيداً لقى الدار قائم، وإن بكرأ لطعامكَ أكل، وإن محمدًا تقابلاً حسناً قائم، وإن أخاكَ لَيْكَ مَا خُوذَ، وإن الأمير لَعْلِيكَ واجد، قال أبو زيد:

إِنَّ امْرَءًا حَصَنَى عَمَدًا مُودَتَهُ عَلَى التَّنَانِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

أى: لَغَيْرٌ مَكْفُورٌ عِنْدِي، وَرِبَّا كُرِرَتْ اللام فِي الخبر إِذَا تقدَّمتْ فضيلته عليه، فقالوا: إن زيداً لَيْكَ مَا خُوذَ، وإن محمدًا لَقِيكَ لِرَاغِبٍ. وَحَكِيَ قَطْرَبُ عن يوْنَسَ: إِنَّ زَيْدًا لَيْكَ لَوَاقِنَّ.

فإن تأخرت الفضيلة دخلت اللام في الخبر الذي قبلها، ولم تدخل فيها، وذلك قوله: إن زيداً لقائِمٌ عندك، ولا يجوز: إن زيداً قائِمٌ لعِنْدِك. والفرق بين: إن زيداً لعِنْدِكَ قادِمٌ، و: إن زيداً قائِمٌ لعِنْدِكَ في جوهر المسألة الأولى وفساد الثانية، أنك إذا قدمتَ الفضيلة على الخبر، وأدخلتَ اللام عليها فليغاً قصدك بها الخبر دون فضيلته، وجاز دخول اللام على الفضيلة التي قبل الخبر لأن موضع الخبر

(١) انظر: ديوانه (ص ٣٢).

أن يكون قبل فضله عَقِيبَ الاسم، فلما تقدمت الفضلة، فوقيع موقع الخبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر، فاما إذا تأخرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه، فدخلت اللامُ عليه لأنَّه أحق بها.

فإن قيل: ولمَ دخلت اللام على خبر إنَّ المكسورة دون سائر آخرتها؟

فأجلواب: إنها إنما اختصت بخبر المكسورة من قبل أن كل واحدة من اللام ومن «إن» يجات بها القسم، وذلك قوله: **وَاللَّهُ إِنْ زَيْدًا** قائم، **وَاللَّهُ إِنْ زَيْدًا** قائم، فلما اشتراكنا في هذا الوجه، وكانت كل واحدة منها حرف توكيد أدخلت اللام على خبر إنَّ للبالغة في التركيد، وفرق بينهما لما ذكرنا من كراهيتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن في آخروات إنَّ شيء يجات به القسم كما يجات بها لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها.

* واعلم أن هذه اللام لا تدخل على اسم إنَّ كما ذكرنا، إلا أن يُفضل بينها وبينه فَتَبَاعِدَ مِنْهُ، وذلك نحو قوله عز اسمه: **«إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَرَاهُ»**^(١) و**«إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَرَاهُ»**^(٢) و**«وَإِنْ فِي هَذَا لَبَلَاغًا»**^(٣).

فهذا دخول اللام على خبر إنَّ وذكرُ الضرورة التي دعت إلى تأخيرها. ولست أعني بهذه الضرورة أنها جارية مجرى ضرورة الشعر، كيف ذلك والقرآنُ وفصيحُ الكلام قد جاءا بذلك، ولكن هذا يجري مجرى الضرورة التي دعت إلى إعلال فاء يَعِدُ وَيَرَى، وعين باع وقام، ولا م غزا ورمى، وغير ذلك من العلل التي

(١) سورة البقرة: آية (٢٤٨).

(٢) سورة الانعام: آية (٩٩).

(٣) سورة الأبياء: آية (٦ - ٧).

تلحق فتوث، وهي مع ذلك مطردة في الاستعمال مُتقبلة في القياس.
وإذا كانت إن مشددة فاتت في إدخال اللام في الخبر وتركها مُخيرة، تقول:
إن زيداً قائم، وإن زيداً لقائم، فإن خففت إنْ لزمت اللام، وذلك قوله: إن زيداً
لقائم، و«إن كُلُّ نفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(١) فعلوا ذلك للا تلبس «إن» المؤكدة
(بيان) النافية في قوله عز وجل: «إنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ»^(٢) فهذا يعني ما،
واما قول أبي حزام العكلي^(٣):

وأعلمُ أَنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَّا مِتَابِهَانَ وَلَا سَوَاءُ

فإنما أدخل اللام وهي للإيجاب على لا وهي للنفي من قبل أنه شبيهها بغيره،
فكأنه قال: أَنْتُرُّ مِتَابِهِينَ، كما شَبَهَ الْآخَرُ «ما» التي للنفي بـ«ما» التي في معنى
الذى، فقال^(٤):

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَبِنْتُنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت ذلك من
الشَّيْءِ اللَّفظِيِّ، كما قال الآخر^(٥):

وَرَجَّ الفَتِي لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنَّ خَيْرًا لَا يَرَى إِلَّا يُزِيدُ

فَزَادَ إِنْ مَعَ مَا، وَلَيْسَ لِلنَّفِيِّ، فَاعْرُفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) سورة الطارق: الآية (٤).

(٢) سورة الملك: الآية رقم (٢٠).

(٣) الخزانة (٤ / ٣٣١).

(٤) قائل هو: النافعة النبواني، كما في ديوانه (ص ٢٠٥).

(٥) هو المخلوط بن القرني، انظر: المصادر للمصنف (١ / ١١)، والمساند (كتاب).

وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير إن فمن ضرورات الشعر،
ولا يقاس عليها، فرأى على أبي على بإستاده إلى يعقوب^(١):

أُمُّ الْحَلِيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَةٍ ترضى من الشاة بعظام الرقبة

والوجه أن يقال: لأُمُّ الْحَلِيْسِ عجوز شهرة، كما تقول: لزيد قائم، ولا
تقول: زيد لقائم. وقال الآخر^(٢):

خَالِي لَا تَتَ، وَمَنْ جَرِيرُ خَالِهِ يتل العلاء ويكرم الأخوالا

فهذا يتحمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: لخالي أنت، فاختر اللام إلى
الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد: لآنت خالي، فقد تم الخبر على المبتدأ وإن
كانت فيه اللام ضرورة. وأخبرني أبو على أن أبي الحسن حكى «إن زيد وجهه
لحسن» فهذه أيضًا ضرورة.

وربما أدخلوها في خبر أن المفتوحة، أخبرنا على بن محمد برفعه بإستاده
إلى قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايِّبَكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطَيِّبِ

والوجه الصحيح هنا كسر إن لتزول الضرورة، إلا أنها سمعناها مفتوحة
الهمزة.

وقد أدخلت في خبر أمسى، قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن
أحمد بن يحيى، وانشدناه أبو على:

(١) انظر: اللسان [شهرب]. وشرح القفص (٢ / ١٣٠ / ٥٧).

(٢) انظر: اللسان [شهرب]

مروا عجalaً وقالوا: كيف صاحبكم؟ قال الذي سأله: أنسى لتجهّردا
وروينا عن قطرب ياسناده أن بعضهم قال: فإذا آتى آبيه، قال: وسمعتنا
بعض العرب يقول: أراك لشائني، وإن رايته لسمحأ، قال: وقال يونس: زيد
ـ واللهـ لواتق بك، وقال كثير^(١):
وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَ الْهَامُ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
وهذا كله شاذ. ومثله:

.....
ولكتنى من حبها لكميدُ

وأخبرنا أبو على أن أبي إسحاق ذهب في قوله تعالى: «إِنَّ هَذَانِ
لَسَاحِرَانِ» إلى أن «إِنَّ» يعني نعم، وهذا مرفوع بالابتداء، وأن اللام في
ساحران داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره: نعم هذا لهما
ساحران. وحكى عن أبي إسحاق أنه قال: هذا الذي عندي فيه، والله أعلم،
وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق، فقبلاه،
وذكر أنة أجود ما سمعاه.

* وأعلم أن هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدحول غير
صحيح، وانا أذكره لتتفق منه على ما في قوله. ووجه الخطأ فيه أن مما المحنوقة
التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تختلف إلا بعد العلم بها والمعرفة موضعها، وكذلك
كل محلوف لا يختلف إلا مع العلم به، ولو لا ذلك لكان في حذفه مع الجهل

(١) انظر: ديوانه (ص ١١٥)، (ص ٤٤٣).

يمكّنه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفاً فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ إلا ترى أنه يقيّع أن تأتي بالمؤكّد وترك المؤكّد فلا تأتي به؛ إلا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والخلف من مواضع الاكتفاء والاختصار، فهـما إذن كما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام. ويزيد ذلك وضوحاً امتناع أصحابنا من تأكيد المضمون المحتلوف العائد على المبتدأ في نحو «زيدٌ ضربتُ» في من أجازه، فلا يجوزون «زيدٌ ضربتُ نفسه» على أن تجعل النفس توكيـداً للهـاء المراد في ضربته؛ لأنـ الخلف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك فقد استغنـي عن تأكيـده. ويؤكـد عندك ما ذكرـت لك أنـ أبي عثمان وغيرـه من التحـويـين حملـوا قولـ الشاعـر:

أمـ الحـلـيـسـ لـعـجـورـ شـهـرـيةـ

على أنـ الشاعـرـ أدخلـ اللـامـ علىـ الشـبـرـ ضـرـورةـ. ولوـ كانـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ أبوـ إـسـحـاقـ وجـهـاـ جـائزـاـ لـمـاـ عـدـ عـنـ النـحـويـينـ ولاـ حـمـلـواـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـاضـطـرـارـ إـذـاـ وـجـدـواـ لـهـ وجـهـاـ ظـاهـراـ قـوـياـ، وـحـذـفـ المـبـتـداـ إـنـ كـانـ شـائـعاـ فـيـ مـوـاضـعـ كـثـيرـةـ مـنـ كـلـامـهـ فـإـنـهـ إـذـ نـقـلـ عـنـ أـوـلـ الـكـلـامـ فـيـ حـذـفـهـ إـلاـ تـرـىـ إـلـىـ ضـعـفـ قـرـاءـةـ مـنـ قـرـاءـ، «ـعـمـاـ عـلـىـ الذـيـ أـحـسـنـ»^(١) قـالـواـ: وـقـبـحـهـ أـنـ أـرـادـ عـلـىـ الذـيـ هـوـ أـحـسـنـ، فـحـذـفـ المـبـتـداـ فـيـ مـوـاضـعـ الـإـيـضـاحـ وـالـبـيـانـ؛ لـأـنـ الـصـلـةـ لـذـلـكـ وـقـعـتـ فـيـ الـكـلـامـ، إـذـاـ كـانـ ذـلـكـ مـوـاضـعـ إـكـثـارـ وـإـيـضـاحـ فـغـيرـ لـاتـقـ بـهـ الـخـلـفـ وـالـاختـصارـ.

(١) سورة الانعام: آية (١٥٤)، وقرتها الحسن، والأعشن، انظر: إنعام الفضلاء (١/٢٢٠).

فإن قلت: فقد حكى سيبويه في الكتاب: «الْحَقُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ، فَيُضَيِّفُونَ، كَانَهُ قَالَ: تَبَقَّيْنُ ذَلِكَ أَمْرُكَ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ كُلِّ الْعَرَبِ» فَأَمْرُكَ هُوَ خَيْرٌ يَقِينٌ؛ لَأَنَّهُ قد أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ، إِذَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ عَنْهُ، قَالَ سِيبُويهُ: «سَمِعْنَا فَصَحَّاهُ الْعَرَبُ يَقُولُونَهُ» فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَحْلُّفُ الْخَيْرُ وَاللَّامُ فِي أُولَى الْكَلَامِ، وَقَدْ شرطَتْ عَلَى نَفْسِكَ أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَلْيَقُ بِالْمُتَوْكِيدِ؟ فَالْجِوابُ أَنَّ هَذِهِ الْكَلْمَةَ لَيْسَ كُلَّ الْعَرَبَ يَقُولُهَا كَمَا قَالَ سِيبُويهُ وَقَالَ أَبُو الْحَسْنِ: «لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ مِنَ الْعَرَبِ، إِنَّمَا وَجَدْتُهَا فِي الْكِتَابِ وَوَجَهَ جُوازَهُ عَلَى قَلْتَهُ طُولَ الْكَلَامِ بِمَا أَصْبَفَ هَذَا الْمِبْتَدَأَ إِلَيْهِ، إِذَا طَالَ الْكَلَامُ جَازَ فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِذَا قَصَرُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّمَا أَنَا بِالَّذِي قَاتَلَ لَكَ شَيْئًا» وَلَوْ قَلْتَ: «إِنَّمَا أَنَا بِالَّذِي قَاتَلَ لَكَ شَيْئًا» (١)؛

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتْيَانِ فِي غَيْرِ الدِّرْ

أَيْمَانَ يَسْنُونَ مَا عَاقِبُهَا

فَالْوَرْجَهُ أَنْ تَكُونَ «مَا» اسْتَهْمَاماً، وَ«عَاقِبَهَا» الْخَيْرُ، كَقُولَهُ تَعَالَى ذَكْرُهُ: «وَمَا أَذْرَاكُمْ مَا الْحُطْمَةُ» (٢) أَيْ: مَا أَذْرَاكُمْ أَيْ شَيْءٍ الْحُطْمَةُ، فَكَانَهُ قَالَ: أَيْ شَيْءٍ عَاقِبُهَا، عَلَى مَذَهَبِ التَّعْجِبِ مِنْهَا وَالْاسْتَعْظَامِ لَهَا. فَهَذَا أُوْجَهٌ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ يَنْسُونَ الَّذِي هُوَ عَاقِبُهَا، لَفْلَةٌ «إِنَّمَا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» وَقَالَ أَبُو الْحَسْنِ فِي هَذَا الْفَصْلِ: «لَوْ قَلْتَ: لَعِبْدُ اللَّهِ، وَأَضَمَرْتَ الْخَيْرَ لَمْ يَحْسُنْ» إِنَّمَا لَمْ يَحْسُنْ عَنْهُ لَأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَطْلُ هُنْتَ كَمَا طَالَ فِي الْحَقِّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ. الْقَضَى دُخُولُ الْلَّامِ عَلَى الْخَيْرِ.

* وَاعْلَمُ أَنَّ لَامَ الْابْتِداءِ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ الْمُوجَبَيْنِ الَّذِيْنِ يُتَلْقَى بِهِمَا الْقَسْمُ،

(١) أَنْشَدَهُ عَدَى بْنُ زَيْدٍ، كَمَا فِي «الْأَلْفَانِ» (١٢١/٢) وَنُسِبَ فِي «الْحِمَاسَةِ الْبَصَرِيَّةِ» (٤٢١/٢) إِلَى الْجِبَّةِ بْنِ الْجَلَاجَ.

(٢) سُورَةُ الْهُمَزَةُ: آيَةُ (٥).

وهما: اللام، وإن، وذلك قوله: **وَاللَّهِ لَزِيدٌ عَاقِلٌ**، و: **وَاللَّهِ إِنَّ زِيدًا عَاقِلٌ**، إلا أن هذه اللام قد تتعري من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، فهو لذلك أخص معنيها بها، وذلك قوله: **أَعْمَرُكَ لِأَقْوَمِنَ**، و:

..... **لَيَمْنُ اللَّهُ مَا نَدْرَى**

فهذه اللام لام الابتداء مُعرَّةً من معنى الجواب، وذلك أن قوله «العمرك» قسم، ومحال أن يجap القسم بالقسم، فلا يجوز إذن أن يكون التقدير: والله **أَعْمَرُكَ لِأَقْوَمِنَ**، كما يجوز إذا قلت: **لَزِيدٌ قَانِمٌ**، أن يكون تقديره: والله **لَزِيدٌ قَانِمٌ**، فاعرف ذلك إن شاء الله.

* * *

باب ساق اللام الأفعال

وتلحقها على ضربين: عاملة وغير عاملة:

فالعاملة: لام الأمر، وهي مكسورة جارمة، وذلك قوله: **لِيَقُمْ زِيدٌ**، **وَلِيَقْعُدْ عَمْرُو**. وزعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انسجم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: **لِيُكْرِمْ زِيدٌ عَمْرًا**، و: **لِتَعْلَمْ ذَلِكَ**.

ومتي اتصل بهذه اللام من قبلها وأو العطف أو فاءه فاسكتها للتخفيف جائز، وذلك قوله: **وَلَيَقْمِ زِيدٌ**، **فَلِيَقْعُدْ جَعْفَرٌ**. وإنما جاز إسكتها لأن الواو والفاء كل واحد منها حرف منفرد ضعيف لا يمكن الرقوف عليه دون اللام، فأشبّهت اللام لاتصالها بما قبله واحتياجه إليها إلها من فخذ، واللام من علم، فكما تقول: **فَخَذْ**، **وَعْلَمَ اللَّهُ ذَلِكَ**. كذلك جاز أن تقول: **فَلَيَقُمْ**، **وَلِيَقْعُدْ**، وقد فعلوا هذا أيضًا في غير هذا الموضوع، فقالوا: **أَرَاكَ مُتَسْفِحًا**، فاسكتوا الفاء لأن

تفتحا من متسعه ضارع بالوزن فـَخْلَدَا وَكَيْدَا. فاما قراءة الكسائي وغيره^(١) «ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفْتَنَهُمْ»^(٢) و«ثُمَّ لِيَقْطُلُ»^(٣) فعدودة عند أصحابنا، وذلك أن «ثُمَّ» حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزmk الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز باتفاق، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه، فلم يجزئه. وسألت أبا على يوماً عن هذا، فقلت له: هل جازت قراءة الكسائي هذه على تشبيه ثم بالواو والفاء إذ كانت حرف عطف كما كان حرف المضارعة على بعض في نحو قوله: أَعْدُ، وَتَعْدُ، وَتَعْدُ إِلَّا تَرَى أَنْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْمُلَائِكَةُ مُحَمَّلَةُ عَلَى الْيَاءِ فِي قَوْلِكَ: يَعْدُ، لَأَنَّ الْوَao مِنْ يَعْدُ لِوَقْعِهَا بَيْنَ يَاءَ وَكَسْرَةَ، وَحَمِلَتْ الْهَمْزَةُ وَالْتَّوْنُ وَالثَّاءُ فِي هَذَا عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتِ الْوَao مَعْنَهُ كَمَا حُذِفَتِ مَعَ الْيَاءِ لَتَلا يَخْتَلِفُ الْبَابُ، وَكَمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ مَضَارِعِ أَكْرَمٌ إِذَا قَلْتَ: أَكْرَمُ، وَأَصْلَهُ أَكْرَمُ، لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، ثُمَّ حُمِلَتِ التَّوْنُ فِي تَكْرَمٍ، وَالثَّاءُ فِي تَكْرَمٍ، وَالْيَاءُ فِي يَكْرَمٍ عَلَى الْهَمْزَةِ فِي أَكْرَمٍ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مَعْنَهُ كَمَا حُذِفَتِ مَعَهَا لِيَتَفَقَّدَ الْبَابُ وَلَا تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ.

فقال: الفرق بين الموصيدين أن حروف المضارعة أشد اشتباهاً بعض بعض من حروف العطف، وذلك أنها تجري مجرى الحرف الواحد؛ إلّا ترى أن سيبويه قال: إنهم امتنعوا من إمالة فتحة تاءٍ تَحْسِبُ لِكَسْرَةِ سِيَّنَهَا، من حيث كانت الياء في يَحْسِبُ لا تجور إما أنها استكارة للإمالة في الياء كما تُسْتَكِنُ الكسرة في الياء؛ أفلا ترى أنهم أجرروا الثاء في تَحْسِبُ مجرى الياء في يَحْسِبُ، فدل ذلك على أن

(١) هي قراءة عاصم والكسائي وحمزة، وناتج أيضًا كما في «القراءات السبعية» (ص ٤٣٤)، ومعانى القراءات للأذرعري (١٧٧٦/٢، ١٧٧٧)، والخطبة في القراءات (ص ٢٥٢).

(٢) سورة الحج: آية (٢٩).

(٣) سورة الحج: آية (١٥).

حروف المضارعة بعضها قوى الشبه ببعض أشدّ من قوة شبه حروف العطف بعضها ببعض، ويؤكد عندك قوة اشتباه حروف المضارعة أن كل واحد منها على حرف واحد، وحرروف العطف تجدها مختلفة أعداد الحروف، منها ما هو على حرف واحد، وهو الواو والفاء، ومنها ما هو على حرفين، وهي: أوا، ولا، وأم، وبل، ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهو ثم، ومنها ما هو على أربعة أحرف، وهو لكن، وإنما، وحتى. وليس كذلك حروف المضارعة، بل جميعها على حرف حرف، وهي آخر، وهو أنا تجده ببعض حروف العطف يدخل على بعض، وذلك نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، وقام إما زيد وإنما عمرو، والأضرية حتى يتضمن بحقي، وحتى لا يبقى لي عنده شيء منه. وتنسخ من خط أبي بكر محمد بن السري، وقرأته على أبي علي، قال: قال أبو العباس: إذا أضطر الشاعر أدخل الواو من حروف العطف على سائر حروف العطف، وأشد للاعشي^(١):

وَمُتَّمَّتْ لَا تَبَرُّونِي بَعْدَ ذَاكُمْ ولكن سِيجَزِينِي إِلَّهٌ فَيُعْقِبَا
قال: واستعمله أبو نواس، فقال^(٢):

البَدْرُ أَشَبُّهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حين استوى وبدا من الحُجُبِ
وَتَلَ الرَّشَادُ لِمَ يُخْطِلُهَا شَبَّهَا في الجيد والعينين واللب

وأشد أبو الحسن بيضا فيه «فَيُمْ»^(٣) فأدخل الفاء على ثم. فهذا كله يؤكد عندك اختلاف حروف العطف بجواز دخول بعضها على بعض إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتضادان، ولما كانت حروف المضارعة كلها كاحرف الواحد لم يجز أن يدخلوا بعضها على بعض، كما لا يجمعن بين حرفي استفهام ولا حرفى نفي، فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض، فما عرف ذلك إن شاء الله.

(١) انظر: جواهـ (ص ١٦٧).

(٢) انظر: جواهـ (ص ٧١).

(٣) القائل هو زهير: كما في شرح ديوان زهير لعلب (ص ٢٨٥)، وشرح المفصل (٩٦/٨)، واللسان المعمـ.

* واعلم أن هذه اللام الخازمة أيضاً حرف مفرد جاء لمعنى كواو العطف، وثانية، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح كما فتحن، إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيره حرف الجر في الأسماء؛ إلا ترى أن كل واحدة منها مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: زِيَّدَ مَا وَلَعْقَرَ، للفرق بينها وبين لام الابتداء، كذلك أيضاً وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيره تلك في الأسماء.

ولو قال قائل: إنما كسرت لام الأمر للمفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لاسم الفاعلين لكن قوله لا يقوى، إلا ترى أنك تقول: إن زيداً ليضرب، أي: ليضارب، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: إن زيداً ليضرب، فيتبس بقولك: إن زيداً ليضارب.

فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إن زيداً ليضرب، فتجعل خبر إن، أمراً حتى تختلف التباسه بالغير في قوله: إن زيداً ليضرب فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر إن وخبر المبتدأ، وخبر كأن، ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب، قال الجمبيح^(١).

ولو أصابت لقالت وهي صادقة إن الرياضة لا تصيب للشيب

والنبي كالامر في هذا. وعلى هذا قال سيبويه: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبني الفعل على الاسم، وذلك قوله: عبد الله اضربه، ابتدأت عبدالله، فرقته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر» فهذا نص من سيبويه يحوار كون خبر المبتدأ أمراً ونهي، وعلى هذا يجوز: زيد لا يقم أخيه. وقرأت على أبي على في توادر أبي زيد، وسمعت أبي على ينشده أيضاً غير مرة^(٢):

(١) انظر: شرح اختيارات المفضل (ص ١٥٣).

(٢) البيان في التوادر لابن زيد (ص ٦ - ٢).

ألا يا أَمْ فَسَارِعُ لَا تَلْسُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ يَهْ سَمَاعِي
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِيَّشِي وَدَلِيلِي دَلِيلُ مَاجِدَةِ صَنَاعِ

أي: وكوني بالكارم مذكورة، وغير منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ إلا
ترى إلى قوله تعالى: «فَقُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلَيَمْدُدْنَاهُ الرَّحْمَنُ مَذَاهِبُه»^(١) أي:
فَلَيَمْدُدْنَاهُ لَهُ، وعلى هذا قول الآخر^(٢):

بَشْ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ أَمْرِسُ إِسَاعِلِي قَعْدَوْ إِيمَانُ الْعَتَّيْسِ

أي: مقام يقال له فيه: أمرس أمرس، وقوات على محمد بن الحسن عن
أحمد بن سليمان عن ابن اخيه أبي الوزير عن ابن الأعرابي^(٣):
فَلَيَأْتِي أَنْتَ أَخْ لَا تَعْدَمْهُ

أي: لا تعدمه، فنقل ضمة الهاه إلى الباء، كما قال الآخر:

عَجِيبُ الدَّهْرُ كَثِيرُ عَجَبَهُ مِنْ عَزِيزِي سَبَبَنِي لَمْ أَضْرِبْهُ

أي: لم أضربه، وهذا واسع عنهم كثير.

وكما أن لام الجر قد تفتح مع المظہر في ما حكيناه من قراءة سعيد بن
جيبر: «فَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزَوَّلُ مِنْهُ الْجَبَالُ»^(٤) وغير ذلك، وكذلك قد فتحت لام
الأمر في ما حكيناه عن القراء من قوله: لَتَقْتُمْ زِيدًا، والعلة في فتح هاتين اللامين
في هذه الموضع القليلة أن أصل حركتهما الفتح، فربما خرجنا على أصلهما.

(١) سورة مرثیم: ٧٥.

(٢) انظر: التصنف لابن جنی (١٤/٣)، واللسان [مرس] بغير نسبة، والأمالی الشجرية (١٤٩/٢).

(٣) هو لأبي محمد الخنلي كما في مجالس تعجب (ص ١٩٥).

(٤) سورة إبراهيم: ٤٦.

* واعلم أن هذه اللام الخازمة لا تُنْسَمِر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يُحذف إلا في الضرورة. قرأت على أبي على، قال: أنشد أبو زيد:

فُتُضْحِي صَرِيعًا مَا تُجِيب لِدُعْوَةِ
أَيْ: وَلَيْسِمُكْ. وَقَالَ الْآخِرُ:
فَلَا تَسْتَطِلُّ مَنِي بِقَاتِلِي وَمَدِنِي
أَيْ: لِيَكُنْ. وَأَنْشَدَ سَبِيلِيَّةً^(١):
عَلَى مُثْلِ أَصْحَابِ الْبَهْوَةِ فَاخْمُشِي
قَال: أَرَادَ أَوْ لِيَكُنْ وَحَسْنَ ذَلِكَ لَهُ قَلِيلًا أَنْ قَبْلَهُ امْرَأٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْزُونًا
فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَجْزُونِ؛ إِلَّا تَرَى أَنْ مَعْنَى الْخَمْشِيِّ: لِتَخْمُشِيِّ. وَمِنْ أَبْيَاهُ أَيْضًا^(٢):
مُحَمَّدٌ تَقْدِنَتْ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَّا
أَرَادَ: لِتَقْدِنَتْ نَفْسَكَ، فَخَنَفَ اللام، وَهُدَا أَقْبَحُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا
فِي مَعْنَى السَّلَامِ وَهُوَ الْخَمْشِيُّ، لَأَنَّ مَعْنَاهُ لِتَخْمُشِيُّ، وَهُدَا لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ مَعْنَاهُ
مَعْنَى اللام. وَمِثْلُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلَيْ^(٣):
فَقَلَتْ: أَدْعُ وَأَدْعُ فَلَانَ أَنْدَى لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ
أَيْ: وَلَا يَنْعُ، لَأَنَّ مَعْنَى أَدْعُ: لِتَدْعُ، وَأَنْشَدَ الْبَغْدَادِيُّونَ:
مَنْ كَانَ لَا يَرْعِمُ أَنِي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مَنِي تَنَاهُ الْمَرَاجِرُ

(١) أَنْشَدَ مُتَّسِمَ بْنَ تَوْرِيَةَ: كَمَا ذُكِرَ الْمِيرَدُ فِي «الْمُتَضَبِّ» (٢/١٣٠)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «أَمَالِيَّةٍ» (١/٣٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية للفرصي (٤٩٦/٢) فَقَدْ نَسِيَ حَسَانٌ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِ وَسِيَهِ ابْنِ هَشَامِ فِي شَفَوْرِ الْذَّهَبِ صَ ٢١١ لَا يَنْعُ طَالِبٌ.

(٣) نَسِيَ سَبِيلِيَّةً فِي «الْكِتَابِ» لِلْأَخْشِيِّ (٤٢٦/١)، وَتَسِيبُ لِلْفَرَزِدِقِ. انظر: أَمَالِيَّ ابْنِ الْفَالِيِّ (٢/٩٠). وَلَرِبِيعَةَ بْنِ جَشْمَ عَنْ الرَّمَخْشِرِيِّ فِي «شَرْحِ الْمَفْصِلِ» (٧/٣٣).

و: البصائر أيها، أراد: فَلَيْدَنْ وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه. فهو
اللام العاملة في الأفعال.

وأما اللام غير العاملة فلام القسم، وتدخل من الأفعال في موضوعين:
أحدهما الماضي، والآخر المستقبل:

فاما الماضي فكقولك: والله لقد قمتُ، وقوله تعالى: ﴿تَاهَ لَقِدْ أَرَكَ اللَّهُ
عَلَيْنَا﴾ وربما حذفت اللام، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا. وَقَدْ خَابَ مَنْ
دَسَاهَا﴾ أي: لقد أفلح من زakah، وقد خاب من دساه، وربما حذفت قد، قال
امرو القيس:

حلفتُ لها بِاللهِ حَلْفَهُ فَاجِرٌ نَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي
أَيْ: لقد ناموا. وكذلك قولهم: والله لو قمتَ لقمتُ، ولو قعدتَ لقعدتُ،
قال:

وَاللهِ لَوْ كُنْتُ لَهُدا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا كَائِنَ الْأَبَارِصَا

وأما قول الآخر:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعْزَاءً لَبَعْدَ لَقْدْ لَاقِيتُ لَا بُدَّ مَصْرَعاً

فاللام الأولى في لَبَعْدَ زائدة مؤكدة، والتي في لَقْدْ هي الجواب، ولا يُبعد
أن يكون هذا الكلام على معنى القسم، كأنه قال: والله لو أن قومي.

وقد تُحذف هذه اللام من بعد لو إذا لم يكن القسم ظاهرًا، قال:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقُنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ، وَلَكِنَ الرِّمَاحُ أَجْرَاتٍ

أى: أَنْطَقْتُ. ومثل هذه اللام اللامُ التي في جواب لولا، نحو قوله عز وجل: «وَلَوْلَا رَهِطْتَ لَرْجُمَنَاكَ»^(١) و«وَلَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنُّ مُؤْمِنِينَ»^(٢) وقال الشاعر^(٣):

فَوَاللهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ لِزُعْرَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَاهِيهُ

فَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي فِي جَوَابِ لَوْلَا إِنَّمَا هِيَ جَوَابُ الْقَسْمِ.

وَرِبِّا حَذَقْتَ إِذَا لَمْ يَظْهُرِ الْقَسْمُ إِلَى الْلَّفْظِ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكْمَ^(٤):

وَكُمْ مُوْطِنِ لَوْلَايِ طَحْتَ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلْةِ النُّبُقِ مُنْهَوِي

أى: أَطْحَنْتَ.

ولَا تدخل اللام في جواب لو، ولو لا إلا على الماضي دون المستقبل، وكان أبو على قد قال لي قدِيمًا: إن اللام في جواب لولا زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها. وكذلك مذهب في لو على هذا القياس بجواز خلو جوابها من اللام، أنسد ابن الأعرابي^(٥):

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ دِبْخَانٍ جَرِي الدَّمْيَانِ بِالْحِبْرِ الْبَقِينِ

أى: أَجْرَى الدَّمْيَانَ. وأما ما أنسدناه أبو على من قول الشاعر:

لَمَّا أَغْفَلْتَ شَكْرَكَ فَاصْطَعْنَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

فإنما أدخل اللام وهي موجبة على ما وهي نافية، وهذا أمران خidan من قبل أنه شبه ما في اللفظ بما الموصولة التي في معنى الذي، وقد تقدم ذكرنا لهذا الشبه المقطفي.

(١) هود: ٩٦. (٢) سـ: ٣١. (٣) في «النـاج» [زـعـرـع].

(٤) في «الكتـاب» (٢/ ٣٧٤).

(٥) في «الخـراـة» (٣٤٩/ ٣).

وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمهها التون للتوكيد والإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال كالذى فى قول الله عز وجل: «إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»^(١) أي: حاكم. فإن زال الشك بغیر التون استغنى عنها، قال الله تعالى: «فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ»^(٢) لأن سوف تختص الاستقبال، وذلك قوله: والله لا قومنَ ولا تقدنَ.

«واعلم أن هذه اللام إذا وليت المستقبل فلحقته التون لم تأت إلا على نية القسم، قال سيبويه: «سألت الخليل عن تيقعلن إذا جاءت مبتدأة، فقال: هي على نية القسم» فكانك إذا قلت على هذا: لأضربيك، فكانك قلت: والله لا أضربيك، وإذا قلت: أينطلقون زيد، فكانك قلت: والله أينطلقون زيد، وكذلك قوله عز اسمه: «وَتَعْلَمُنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينَ»^(٣) أي: والله لتعلمون. وإذا كان ذلك كذلك فقوله تعالى: «وَلَكُنْ شَيْنَا لَتَهَبِّنَ بِالذِّي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^(٤) ليست اللام في التهاب بجواب القسم، إنما الجواب لتهابين، وعليه وقع الحال، واللام في التهاب هي زائدة مؤكدة، يدللك على أن اللام الأولى زائدة وأن اللام الثانية هي التي تلقت القسم جواز سقوط الأولى في نحو قول الشاعر، قوله على أبي على في توادر أبي زيد لقيس بن جبرة الطائي الجاهلي^(٥):

فاقتَّمْ لَا أَحْتَلُ لَا بَصَهْوَةٍ حِرَامٌ عَلَى رَمَلَهُ وَشَقَائِقَهُ
فَإِنْ لَمْ تُغْبَرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَا تَتَعَجَّبْ لِلْعَظَمِ ذُو اِنْعَارَقَهُ
وَلَمْ يَقُلْ: فَلَئِنْ لَمْ تُغْبَرْ، فَهَذِهِ نَفْسِيَرْ قوله عز اسمه: «إِنْ لَمْ يَتَهَوْهَا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمْسِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٦) أي: والله إن لم يتهموا ليمسن. وقد شبه بعضهم

(١) التحل: ١٢٤. (٢) الشعراء: ٤٩. (٣) من: ٨٨. (٤) الإسراء: ٨٦.

(٥) البيتان في: اللسان (عرق).

(٦) المائدة: ٧٣.

«إذْ يَهُنْ» فَأَوْلَاهَا اللام، فَقَالَ^(١):

غَضِبْتُ عَلَىٰ وَقَدْ شَرِبْتُ بِحَرَجٍ فَلَمَّا غَضِبْتُ لِأَشْرَبْتُ بِحَرَجٍ

ويدل أيضًا على أنك إذا قلت: والله لن قمت لا تقومنَ فاعتماد القسم على اللام في لا تقومنَ، وأن اللام في لن قمت رائدة منها بدُّ قولٍ كثير^(٢):

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنَهَا وَأَنْكَثَنِي مِنْهَا إِذْنَ لَا أَقِلُّهَا

فرفعه أقِلُّها يدل على أن اعتماد القسم عليه كقوله عن اسمه: «لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنْهُمْ»^(٣) أي: والله لا يخرجون معهم إن أخرجوا، ولو كانت اللام التي في «لن عاد لي عبد العزيز» جواب القسم لأنجزم لا أقِلُّها، كما تقول: إِنْ تَقْمِ إِذْنَ لَا أَقُمْ، وأما قوله تعالى ذكره: «وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِبْحَانَ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا أَظْلَلُوا»^(٤) فقال الخليل: «معناها أَبْطَلُوا» فما فوق الماضي موقع المستقبل، ومثله مما وضع فيه الماضي موقع المستقبل قوله الحطيئة^(٥):

شَهِدَ الْحَطِيشَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ أَنَّ الْوَلِيدَ أَحْتَقَ الدُّنْدُرَ

أي: يشهد. وانشدنا أبو علي:

وَإِنِّي لَا يَكِنْ تَشَكُّرَ مَا مَضَىٰ
من الأمر واستجاح ما كان في الغدٍ
أي: ما يكون. وأما قوله تعالى ذكره: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَهُ مَا لَهُ فِي
الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ»^(٦) فاللام في «لقد علموا» لام قسم محنوف مقدر، ومعناه:
والله لقد علموا، واللام في «لن اشتراه» لام الابتداء، ومنْ بِنْزَلَةِ الذِّي، وتقديره

(١) البيت الأعرابي: أمالى الفالى (١٥ - ١٥). (٢) في ديوانه (ص ٥ - ٣). (٣)

(٤) المشر: ١٢. (٥) الروم: ٥١. (٥) في ديوانه (ص ٢٣٣ - ٢٣٣). (٦) البقرة: ٢.

-والله أعلم - والله لقد علموا **لَهُمْ** أشتراء ما له في الآخرة من خلاق، والذى فى موضع رفع بالابتداء، وصلته اشتراه، وقوله عز وجل: «**مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ**» خبر الذى ، والجملة التى هى مبتدأ وخبر فى موضع نصب بعلموا، كما تقول: قد علمت **أَرْبَدَ** أَفْضَلَ مِنْكَ، ولقد علمت أَرْبَدَ عَنْكَ أَمْ عَمْرُو، فلام الابتداء فى هذا وهمزة الاستفهام فى انتطاعهما الاسم من العامل الذى قبله، وحوّلتهما بينه وبينه سواه . فهذا هو الوجه أن يجعل من **بِمَنْزِلَةِ** الذى ، واللام فيه لام الابتداء ، وهو مذهب سيبويه .

وفيه وجه ثانٍ ذهب إليه غيره ، وهو أن يجعل من شرطا ، ويجعل اللام فيه كالتى تتعرض زائدة بين القسم والمقسم عليه نحو قوله عز وجل: «**وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِبِّكَاهُ**^(١) فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ» والله لقد علموا **لَهُمْ** أحد اشتراه ما له في الآخرة من خلاق» فيجرى هذا مجرى قوله تعالى: «**وَإِذَا أَخْذَ اللَّهُ مِثْاقَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ**^(٢)» أي: لشن آتيتكم شيئاً من كتاب وحكمة . على أن مذهب سيبويه والخليل أن ما هنالك بمنزلة الذى ، واللام فيها لام الابتداء . وفي اعتقاد من جعل من في قوله عز اسمه: «**وَلَقَدْ عَلِمُوا مِنْ أَشْتَرَاهُ**» شرطا بعض الضعف ، وذلك أن **«عِلْمُوا**» تتضمن مفعولها ، فإذا أوقعت القسم بعدها حتى يصيير كأنه قال: ولقد علموا والله لشن اشتراه أحد ما له في الآخرة من خلاق ، وأصل والله كما علمتـ أحلفـ باللهـ فقد صار التقديرـ واللهـ أعلمـ ولقد علموا أحلفـ باللهـ لشن اشتراهـ أحدـ ليكونـ كذاـ وكذاـ ، وإذا تأدى الأمرـ إلىـ هذاـ فسيـعـ أنـ يـلىـ علمـتـ فعلـ القـسمـ؛ لأنـ علمـتـ وأخواتـهاـ إغاـ تدخلـ علىـ المـبـداـ وـ خـبرـهـ لاـ علىـ الفـعلـ وـ قـاعـلهـ .

(١) سورة الروم: آية ٥١ .

(٢) آل عمران: ٨٦ .

فإن قلت: فعلامْ تجيز كون مِنْ شرطاً وقد قدمتْ فُحْ ذلك؟
 قالجواب: أن جواز ذلك على أن تجعل «علموا» نفسها قسماً، وقد استعملتها العرب بمعنى القسم، ومن أبيات الكتاب^(١):
 ولقد علمتُ لثائينَ متينَ إِنَّ الْمَنَى لَا تطيش سِهَاهُها
 فكأنه قال: واللهِ لثائينَ متينَ.

فإن قلت: فإذا جعلت علموا جاري القسم بما ذكرته، وعندك أن اللام في لقد دالة على القسم المحنوف، فكأنه عندك: واللهِ لقد علموا، وقوله: «قد علموا» جارٌ مجرى القسم، فكيف يجوز على هذا دخول القسم على القسم؛ أولاً ترى أن سبويه والخليل ذهباً في قوله تعالى ذكره «والشَّمْسُ وضحاها»، والقمر إذا تلاها؟ أن جميع ما بعد الواو الأولى من الوايات إنما هو واإ عطف، وليس بواء قسم ثلثاً يدخلن قسم على قسم، فيفيق الأول منها غير مُجب؟

قالجواب: أن ذلك إنما جاز في علموا من حيث كان إنما هو في معنى القسم، وليس قسماً صريحاً، وإنما هو يتزلة أشهدُ لقد كان كذا، وما جرى مجرى هذا ما ليس بقسم ممحض، فلاحاجل هذا جاز أن تكون مِنْ في قوله سبحانه: «لَمَنْ اشْتَرَهُ شرطاً، واللام في أولها مؤكدة للشرط، فاعرف ذلك إن شاء الله..

وذهب أبو إسحاق في قوله جل ثناؤه: «يَدْعُو لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ»^(٢) إلى أن التقدير: يدعوه من أضره أقرب من نفعه، قال: فقدمت اللام عن موضعها، وحكي هذا القول عن البصريين والковفين جمِيعاً. وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه في ما حكاه أبو إسحاق غير جائز ولا مرضي، وقد انكره أبو علي، وذهب في فساده إلى أن اللام على هذا التقدير مِنْ صلة مِنْ، ومحال أن تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

(١) فاته: ليذ كما في «ديوانه» (ص ٣٠٨). (٢) الحج: ١٣.

فإن قلت: فما تقول في هذه اللام، وكيف موقع الكلام؟

فأجبوا: أن فيه أربعة أوجه غير ما حكاه أبو إسحاق:

أحدها: أن يجعل يدعو تكراراً لـ«يدعو» الأولى، وترك إعمالها لأنها قد أعملت مقدمة، فاستثنى فيها عن إعادة العمل، كما تقول: ضربت زيداً ضرباً، حكى ذلك سيبويه، أعني قولهم: ضربت زيداً ضرباً، وتكون اللام في «من» لام الابتداء و«من» مرفوعة بالإبتداء، قوله عز وجل: «لبشَّ الْمَوْلَى» خير «من» كانه قال: لئذى ضرب أقرب من نفسه ليس المولى، واللام التي في «لبش» هي اللام التي يتلقى بها القسم في نحو^(١):

لَامَوْ فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وهي تدل على بعين محدوفة، فكانه -والله أعلم- لئذى ضرب من نفسه والله ليُبَشِّ المولى، كما تقول: زيد والله لقد قام. فهذا وجه.

والثاني: أن تكون هناك هاء محدوفة منصوبة بـ«يدعو»، وتكون الجملة في موضوع نصب على الحال من «ذلك» في قوله عز وجل: «ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ» التقدير: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً، وغير منكر حذف الهاء من الحال لأنها تضارع الصفة، والصفة قد يجوز فيها حذف الهاء جوازاً حتى، وذلك نحو قوله^(٢): النساء رجلان فرجل أكرمتُ ورجل أهنتُ، والقسم مختلفون فواحد ضربني وأخر ضربت، قال، وهو من آيات الكتاب^(٣):

أَبْحَثَ حَمِيَّ تِهَاماً بَعْدَ تَجْدِيدٍ وَمَا شَيْءَ حَمِيَّتَ بُسْتَبَاجٍ

أي: حميته، فعلى هذا تقول: نظرت إلى زيد تضرب هنداً، أي: تضربه هنداً، فتحذف الهاء من الحال لمضارعتها الصفة.

(١) تقدم. (٢) هو تحرير كما في «ديوانه» (ص ٨٩).

والوجه الثالث: أن تجعل «ذلك» بمنزلة «الذى» وتحمل الجملة التى هي قوله تعالى: **«هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ»** صلة له، وتتصبب «ذلك» الذى يعنى «الذى» **يَبْدُعُ** فيصير التقدير: يدعى الذى هو الضلال البعيد، ثم يُقدم المفهوم الذى هو «الذى» فيصير التقدير: الذى هو الضلال البعيد يدعى، كما تقول: زيداً يضرب، وهذا قد استعملت بمعنى الذى، نحو قوله تعالى: **«وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنَفِّقُونَ**» في من رفع الجواب، فقال: **«فَلُلَّعْقُوْمُ**^(١) أى: ما الذى ينفقون؟ فرفع **«العُقُوْمُ**» يدل على أن ما مرفوعة بالابتداء، وذا خيرها، ويتفقون صلة ذا، وأنه ليس **«ماذَا**» جميعاً كالشىء الواحد، هذا هو الوجه عند سيبويه، وإن كان قد أجاز الوجه الآخر مع الرفع.

والوجه الرابع: أن يكون **«يَدْعُونَ**» بمنزلة يقول، أى: يقول **لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبَ** من نفعه إله أو رب، فشتكون من مرفوعة بالابتداء، وخبرها محنوف مقدر كما أريتك. ويدل ذلك على أن **«يَدْعُونَ**» بمنزلة يقول قول عترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَرَمَاحُ كَانَهَا أَشْطَانُ بَثَرَ فِي لَيَانِ الْأَدَمِ

أى: يقولون: يا عترة، فدلت **«يَدْعُونَ**» علية. وقد ذهب أيضاً أبو إسحاق في هذه الآية إلى أن **«يَدْعُونَ**» بمنزلة يقول، وهو صحيح.

فإن قلت: فلم جعلت خبر **مَنْ مَحْلُوقًا** دون أن يكون قوله: **«لِبِشِنَ الْمَوْلَى**» كما أجزت أنت ذلك في ما تقدم من كلامك؟

فاجواب: أن الكفار ليسوا يقولون **لَمَنْ يَدْعُونَهُ إِلَيْهَا** **«لِبِشِنَ الْمَوْلَى وَلِبِشِنَ الْعَشِيرَ**^(٢) لأنهم لو قالوا ذلك لكان سوء ثائمتهم عليه، والكافر لا ي sis الشفاعة على معبوده؛ لأنه لو ساء شفاعة عليه لما عبده أصلاً، وتحن في أول الأمر لم ينك ذلك عنهم، وإنما أخبرنا أن **مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ** من نفسه فإنه بشن المولى، وكذلك هو عقده، وليس هو كذلك عند من يكفر بالله تبارك وتعالى.

(١) البقرة: ٢١٩. (٢) الحج: ١٣.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَقُولَ: يَدْعُو لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهٌ، وَالْكَافِرُ لَا يَقُولُ: لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهٌ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا سَوْ ثَنَاءً مِنْهُ عَلَيْهِ، كَمَا أَنْ يَقُولَ: «لِبَشِ الْمُلْوَى»^(١) سَوْ ثَنَاءً عَلَيْهِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرْضِعِينَ؟ وَلِمَ جَازَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخِرِ؟

فَالْجَوابُ: أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ عَلَى حَكَاهَةِ قَوْلَنَا تَحْنُّ فِيهِ. وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلَكَ لَمْ تَرِيدْ أَنْ تَرْدِعَهُ عَنِ الشَّيْءِ، وَتُنْثِيهُ إِلَى غَيْرِهِ: اتَّسِعْ عَنْ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّهُ باطِلٌ، فَيَقُولُ الْمَزْجُورُ مُجِيبًا: مَا هُوَ إِلَّا الْحَقُّ، فَيَقُولُ أَنْتَ مُنْكَرٌ عَلَيْهِ وَمُتَعَجِّبٌ مِنْهُ: هَذَا يَقُولُ: الْبَاطِلُ حَقٌّ، وَيَقُولُ: الْغَيْرُ رُشْدٌ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ باطِلٌ، وَلَا إِنَّهُ غَيْرٌ، بَلْ هُوَ يَعْتَقِدُ فِيهِ ضَدَّ الْبَطْلَانَ وَالْغَوَائِيَّةِ، وَلَكِنْ صَارَ تَقْدِيرُهُ: هَذَا يَقُولُ: إِنَّمَا يَفْعَلُهُ -وَهُوَ باطِلٌ عِنْدِهِ- حَقٌّ عِنْدِهِ، فَسَمِّيَّ بِالْبَاطِلِ عَلَى طَرِيقِ الْحَكَاهَةِ لَا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدِهِ باطِلٌ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ باطِلٌ، ثُمَّ يَعْتَقِدُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ حَقٌّ، هَذَا ظَاهِرُ التَّاقْضِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: «يَدْعُو لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ»^(٢) مِنْهُ: يَقُولُ: أَنْ مَعْبُودَهُ الَّذِي ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ عِنْدِهِ إِلَهٌ عِنْدَهُ. وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْحَكَاهَةُ عَنْهُمْ مُجِيبًا مُتَسَعًا، أَنْشَدَنِي أَبُو عَلَى لِرْجَلٍ يَهْجُورُ جَرِيرًا:

أَلْتَعَنْ كُلِّيَا، وَأَلْبَعَ عَنْكَ شَاعِرَهَا أَنِي الْأَغْرِيَ وَأَنِي زُهْرَةُ الْيَمَنِ

فَقَالَ جَرِيرٌ مُجِيبًا^(٣):

الْمَنْ تَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمَّتُ بِهَا مِنْ حَانَ مَوْعِظَةً يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ

فَسَمَاهُ زُهْرَةُ الْيَمَنِ عَلَى مِذَهَبِ الْحَكَاهَةِ لِقَوْلِهِ، أَيِّ: يَامِنْ قَالَ إِنِّي زُهْرَةُ الْيَمَنِ وَلَسْتُ عِنْدِي كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لُدُقْ إِنْكَ أَنْتَ الْمَرِيزُ الْكَرِيمُ»^(٤) وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدِهِ الدَّلِيلُ الْمَهَانُ، وَلَكِنْ تَقْدِيرُهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-

(١) ، (٢) الْجَعْل: ١٣.

(٣) فِي «دِيْوَانِهِ» (ص: ٧٤٦) (٤) الدَّخَان: ٤٩.

إنك أنت الذي كان يقول له رحمه وعشيرته: أنت عزيز كريم. وكذلك قوله تعالى أيضًا: «وقالوا يا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا زَكَرًا»^(١) وإنما قالوا هذا بعد إيمانهم به، ولكن تقديره - والله أعلم - يا أيها الساحر عند أولئك القوم الذين يدعونك ساحرًا، فاما نحن فنعلم أنك لست ساحرًا. وعلى هذا تأول أهل النظر قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَا إِلَى مَائِةِ الْفِ أوَّرْبِيزِدُون»^(٢) قالوا: معناه وأرسلناه إلى جماع لو رأيتكم لهم لقلتم أنت فيهم: هؤلاء مائة ألف أو بزيدون. فهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكمة لقول المخلوقين؛ لأن الحال في جلل جلاله وتقدست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره. وهذا الطفل وأوضحت معنى من قول قطرب: إن أو يعني الواو، ومن قول الفراء: إن أو يعني بل. فهذا ما احتمله هذه الآية من القول.

* واعلم أن اللام قد لحقت من الحروف موضوعين، جاءت في أحدهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصيل إلى النطق بالساكن.
الأول نحو قوله: لعل زيدًا قائم، إنما هو عَلَى، واللام زائدة مؤكدة، قال الشاعر^(٣):

يا آيُّنَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

أي: لَعَلَّكَ. وقال الآخر^(٤):

عَلَّ صُرُوفُ الدهرِ أوْ دُولَاتُها يُدْلِلُنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَانَهَا
فَتُسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ رَقَارَاتُهَا

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى:

عَلَّ فِي مَا أَبْغَى أَبْغِيشِ

(١) الزهرف: ٤٩.

(٢) الصاقات: ١٤٧.

(٣) قالبه: رؤبة كما في «شرح المفصل» (١٢٠-١٢٣).

(٤) الرجز في: اللسان (لم).

أى: لَعْلَى. وحكي أبو زيد أن لغة عقيل لَعْلَ زيد متعلق بكسر اللام الأخيرة من لَعْلَ، وجَرَ زيد، وقال كعب بن سعد الغنوبي:

فقلت: أدعُ أخرى وارفع الصوت ثانية لَعْلَ أبي المسوار منك قریبٌ
وقال أبو الحسن: «ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مقتولة في لغة من يجر
في قول الشاعر:

لَعْلَ اللَّهِ يُمْكِنْتَى عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهْبِرٍ أَوْ أَسِيدٍ

وقال الراجز:

قَبَادَ حَسْنِي لَكَانَ لَمْ يُسْكِنْ
فَالْيَوْمَ أَبْكِي، وَمَنِي لَمْ يُكْنِي
فَأَنْكَدَ الْحَرْفَ بِاللَّامِ. وَقَالَ الْآخِرُ:
لَلَّوْلَا حُصَيْنٌ عَيْنُهُ أَنْ أَسْرَهُ
وَأَنْ بْنِي سَعْدَ صَدِيقَ وَوَالْدَ

وقال الآخر:

لَلَّوْلَا قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ لَقَدْ جَرَتْ عَلَيْكَ يَدُ عَشْنُومُ

وأما قولنا: إن زيداً لفى الدار، وإن زيداً لَيْكَ واقت، فاللام دخلة فيه على خبر إن لا على الحرف. وكذلك ما أشبهه، وكذلك قوله تعالى: «فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ»^(٥)، «فَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رُبُّكَ فَرَفِنْتِي»^(٦) إنما اللام دخلة فيه على الفعل لا على الحرف.

(١) البيت في «التوادر» لأبي زيد (ص ٢١٨).

(٢) البيت قاله: خالد بن جعفر كما في «الخزانة» (٤/٣٧٥).

(٣) البيت قاله: خالد بن جعفر كما في «الخزانة» (٤/٣٧٥).

(٤) البيت في «الخزانة» للبغدادي (٤/٣٣٢).

(٥) الشهراوي: ٤٩. (٦) الفحياني: ٥.

الثاني منها: قولنا في حروف المعجم «هـ وَ لـ ي» ولا يقال هنا: لام الف كما يقول المعلمون، إنما يقال: «لـ ي» ووجه ذلك أن الف «لا» إنما هي المدة الساكنة في نحو قام، وحِمار، وكتاب، ولا يمكن الابتداء بهذه الألف؛ لأنها لا تكون إلا مدة ساكنة، وأرادوا النطق بها كما أرادوا النطق بسائر حروف المعجم غيرها، فدعّمها واضعُ الهجاء بحرف يقع الابتداء به، وهو اللام، توصلًا إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا).

فإن قال قائل: ما انكرت أن يكون إنما أراد واضع الحروف أن يربينا كيف تتركب اللام والالف، فشكل هذا الشكّل الذي هو (لا) دون ما ذهبت إليه من أنه أدخل اللام لسكون الالف؟

فأجلوّاب: أنه لو كان غرض واضع حروف المعجم أن يربينا في هذا الموضوع كيف تتركب اللام والالف، لارأينا أيضًا كيف تتركب الجيم والطاء، وكيف تتركب السين والياء، وكيف تتركب القاف والدال، وغير ذلك، ومعلوم أنه ليس بذلك غرضه، وإنما غرضه تصوير هذه الحروف منفردة غير مركبة، وأن يُنطق بها ليناق جرسها، وأول كل حرف من اسم كل واحد من هذه الحروف الحرف المقصود؛ إلا ترى أن أول قولنا «قاف» قاف، وأول قولنا «طاء» طاء، وأول قولنا «جيم» جيم، فلما كانت الألف التي هي مدة ساكنة لا يمكن الابتداء بها، وأرادوا مع ذلك ذوق جرسها قدموها أمامها اللام ليقع الابتداء بها، وتذائق الألف ساكنة على جسها، فقالوا: (وَ لـ ي) فقوّلنا «لا» كقولنا «ما» و«ها» في التبيه، و«يا» في النداء، و«وا» في الندب.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر كذلك فلِمْ خُصّت اللام بالابتداء في هذا الموضع دون غيرها من سائر الحروف؟

فاجلواب: أن واضع حروف المعجم أجرى هنا الخط على منذهب المقط، وقف في ذلك سُنة العرب، وذلك أنه رأى العرب لما أرادت النطق بلام المعرفة وهي ساكنة مبتدأة توصلت إلى ذلك بأن الحسقها الألف المترسبة ليقع الابتداء بها، وذلك قولهم: الغلام، والجارية، فكما أدخلوا الألف المترسبة في هذا ونحوه ليقع الابتداء بها، كذلك أدخل واضع الحروف اللام المترسبة على الألف الساكنة لام يمكن الابتداء بها، فقال «لا» فهذا هنا كذلك ثمة.

فإن قال قائل: فإن أصل حركة الحرف المدخل للابتداء به إنما هو الكسر، نحو اذهب، انطلق، امش، استخرج، اقطع، ولا تضم هذه الهمزة إلا إذا كان ثالثها مضموماً، نحو أقتل، اقطع بزيد، فهلا إذا كان الأمر كذلك أدخلت اللام على الألف مكسورة كما كسرت الهمزة في الأمر الشائع المطرد على ما ذكرناه آنفاً؟

فاجلواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن اللام في قولنا «لا» إنما هي مشبهة بالهمزة اللاحقة للام المعرفة، نحو الغلام والجارية، وتلك الهمزة أبداً مفتوحة، فكذلك فتحت لام «لا».

والوجه الآخر: أنهم لو جاؤوا باللام مكسورة كالعادة في ما أدخل للابتداء به في غالب الأمر، لوجب قلب الألف ياء لانكسار اللام قبلها، فكان يلزم أن يقال «إلى» فيصار إلى لفظ الياء، وليس إلى هذا قصد الواضع للحرف. وكذلك لو ضم اللام لوجب أن تقلب الألف واوً لانضمام اللام قبلها، فيقال «أُلُّو» وهذا

فـ الامتناع كالذى قبله، فمن هنا وجب أيضـاً أن تكون لام «لا» مقتـوضة لتصـحـ الـأـلـفـ المـقـصـودـةـ بـعـدـهاـ إـذـ كـانـتـ الـأـلـفـ لاـ يـكـونـ ماـ قـبـلـهاـ أـبـداـ إـلاـ مـفـتوـحاـ،ـ قدـ أـتـيـناـ بـحـمـدـ اللهـ وـمـنـهـ عـلـىـ مـاـ فـيـ الـلامـ مـنـ الـاحـکـامـ يـأـبـلـغـ مـاـ يـكـنـ،ـ وـالـلـهـ تـعـالـىـ الـمـوـقـعـ .ـ للـصـوابـ.

* * *

حَرْفُ الْمِيمُ

* اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلًا، وبدلًا، وزائدًا، فإذا كانت أصلًا وقعت، فاء وعيناً ولاماً، فالباء نحو مسْكٍ، ومسْكٌ، والعين نحو سَمْرٍ، وعَمِّرٍ، واللام نحو قَلْمٍ، وعَلِمٍ.
وأما البديل فقد أبدلت الميم من أربعة أحرف، وهي: الواو، والنون، واللام، والباء.

أما إبدالها من الواو فقولهم فَمٌ، وأصله قَوْةٌ بوزن سَوْطٍ، فحذفت الهاء تخفيفاً كما حذفت من ستة في من قال^(١):

لِيْسْ بِسْتَهَاءَ

و عملت معه مُساندَةً، ومن شَاءَ، ومن شَفَقَةَ، ومن عِصْبَةَ في من قال: بغير عِاصَمَةَ، ومن أَسْتَ، فصار التقدير قَوْ فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منها حرف لين كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو؛ لأنهما شهيتان، وفي الميم هُوَيٌ في الفم يضارع امتداد الواو.

(١) القائل: هو سعيد بن الصامت الانصاري، وقام البيت: ليس بستهاء ولا رجبية.

ولكن عرايا في الستين الجواب

انظر: اللسان (فرح)، (سنة)، (وجب)، (عمر).

ويدل على أن قمّا مفتوح الفاء وجودك إليها مفتوحة في اللقط، هذا هو المشهور في هذه اللقطة، فاما ما حكاه فيها أبو زيد وغيره من كسر الفاء وضمها فضربي من التغريب لحق الكلمة لإعلالها بحرف لامها وإبدال عينها، وأما قول الراجز^(١):

يَا لِيْهَا قَدْ سَرَجْتَ مِنْ قُمّةِ حَتَّى يَعُودَ الْمَلْكُ فِي أَصْطَبِمِ

يروى بضم الفاء من قمّة وفتحها، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفًا، إنما التصرف كله على (ف و ه) ومن ذلك قوله تعالى:

«يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ»^(٢) وقال الشاعر^(٣):

فَلَا لِغُوْ وَلَا تَائِمَّ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مَقِيمُ

وقالوا: رجل مُقوءٌ إذا أجاد القول؛ لأنّه يخرج من فمه. ومنه الأقواء الأولى. وقالوا: ما تقوهتُ به، وهو تقوّلتُ منه، كما قالوا: تلقّمتُ بكلنا وكذا أي: حرّكتُ به مَلَاغِمِ، وهي ما حول الشفتين. وقالوا في جمع أقواء وهو الكبير الفم- قُوَّة، قرأت على أبي علي للشفرى:

مُهَرَّةٌ قُوَّةٌ كَانَ شُدُوقَهَا شُقُوقُ الْعِصَمِ كَالْحَلَاتِ وَبِسْلُ

ولم نسمعهم قالوا أقواء، ولا تقوّلتُ، ولا رجل أقواء، كما قالوا: أصمّ،

(١) البيتان من الرجزة العجاج كما في ملحقات ديوانه (٣٢٧/٢) والحزنة (٤٨٢/٢).

(٢) سورة آل عمران : آية (١٦٧).

(٣) هو أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه (٤٧٥).

ولا شيئاً من هذا التحروّع ما لم تذكره، فدلّ اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على أن الشدید في «فَم» لا أصل له في نفس المثال، وإنما هو عارض لحق الكلمة.

فإن قال قائل: فإذا ثبت بما ذكرته أن الشدید في «فَم» عارض ليس من أصل الكلمة، فمن أين أنها هذا الشدید؟ وكيف وجه دخوله إليها؟

فأجلّوا: أن أصل ذلك أنهم نقلوا الميم في الوقف، فقالوا: هذا فَم، كما يقولون: هذا خالد، وهو يجعل، ثم إنهم أجرروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فَم، ورأيتم فَمًا، كما أجرروا الوصل مجرى الوقف في ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثلاثة أربعة، وكما أشده من قول الراجز^(١):

ضخماً يحبّ المثلث الأضخم

وكما أشده أبو علي:

ببسازلِ وجنساءَ أو عيَّهلُ كأنَّ مهواها على الككلكلُ

يريد: العيَّهلُ والككلكلُ، وقد مضى نظير هذا، فهذا حكم تشديد الميم عندى، وهو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذات التضعيف بمثلة هَمْ، وجَمْ.

فإن قلت: فإذا كان أصل فَم عندك فَسْوَه فما تقول في قول الفرزدق أشده أبو علي:

هُما نَتَّافِي فِيَّ من فَسَوَيْهَا على النَّابِعِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

^(١) نسبة في اللسان (ضخم) إلى رقبة.

وإذا كانت الميم بدلًا من الواو التي هي عين فكيف جاز له الجمع بينهما؟
الجواب: أن آيا على حكى لنا عن أبي بكر وأبي إسحاق أنهما ذهبا إلى أن
الشاعر جمع بين العرض والمعرض منه؛ لأن الكلمة مجاهدة متقوصة. وأجاز أبو
على أيضًا فيه وجهاً آخر، وهو أن تكون الواو في «فَمَوْيِهِمَا» لاماً في موضع الهاء
من أقواء، وتكون الكلمة تعتبّع عليها لامان هاء مرة وواو أخرى، فيجري هذا
 مجرى سنة، وعضة؛ إلا تراهما في قول من قال سنوات، وأستروا، ومسانا، و:
وينصواتْ تَقْطُلُ الْهَارِمَا

واوين وتحدهما في قول من قال^(١):

لِسْتَ بِسْتَهَاءَ
.....
وَيَعِيرُ عَاصِيَهَاَيْنِ
وَكَذَلِكَ مِنْ قَالَ^(٢):
تَأْوِيَةُ الرَّجُلِ الْحَزِينِ

فاللام عنده هاء. ومن قال:
فَأَوْلَذْكِرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرَهَا
فاللام عنده واو؛ لأن «أو» بمنزلة قُوْ زيدًا. فهذا وجه كما تراه.
ونظير ما حكاه عن أبي بكر وأبي إسحاق من الجمع بين العرض والمعرض
منه ما أنشده البغداديون وأبو زيد^(٣):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَتِنَا أَتُوْلِي يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) القائل هو: سعيد بن الصامت الأنصاري كما في اللسان [فرح]، و[سنة]، و[argin]، و[غيرها].

(٢) تبه في «شرح اختبارات المفضل» (ص ١٢٦٢). للمنتقب البهدي.

(٣) انظر: اللسان [آله] ، [الم] ، والتوادر (ص ٤٥٨)، والقائل هو: أبو خراش الهمذاني.

الا تراه جمع بين «ياء» والميم المشددة، وهي عند الخليل بدل من «ياء»، وكذلك ما أنشدوه أيضًا من قول الجارية لأنها^(١).

يا أمّنا أبصّرني راكبٌ في بلد مُسْحَقِي لا حِبْ

الا ترى أن الناء في «يا أمّنا» إنما هي بدل من ياء أمّى، والألف في «يا أمّنا» التي بعد الناء هي ياء أمّى، وإنما أبدلها الفاء للتخفيف، أفلأ تراه كيف جمع بين العوض والمعرض منه، فهذا يؤكد مذهب أبي بكر وابن إسحاق في فمّيهما، وما ذكرنا فيه من هذين الجوابين أحسن من أن تُحمل الكلمة على الغلط منهم، كهمز مصائب، وحالات السويق، وغير ذلك. وفراة على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: قال يلال بن جرير^(٢):

إذا ضيقْتُمْ أو سَأَلْتُمْ وَجَدْتُ بَهْمَ عِلْمَ حاضرَةٍ

فإنَّ أَحْمَدَ كَانَهُ لَمْ يُعْرَفْهُ، فلَمَّا قَوِّمَهُ قَالَ: هَذَا جَمْعُ بَيْنِ الْمَغْتَسِنِينِ، فَالْهَمْزَةُ فِي هَذَا هِيَ الْأَصْلُ، وَهِيَ التِّي فِي قَوْلِكَ: سَاءَلْتُ زِيدًا، وَالْيَاءُ هِيَ الْمَوْضِعُ وَالْقَرْعُ، وَهِيَ التِّي فِي قَوْلِكَ: سَأَلْتُ زِيدًا، فَقَدْ تَرَاهُ كَيْفَ جَمْعُ بَيْنِهِمَا فِي قَوْلِهِ: «سَأَلْتُهُمْ» فَوْزَنَهُ عَلَى هَذَا: فَعَالَتْهُمْ، وَهَذَا مَثَلٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ فِي الْلُّغَةِ نَظِيرٌ.

فإذا ثبت بما قدمناه أن عين «قَمْ» في الأصل واو، فينبغي أن يقضى بسكونها، لأن السكون هو الأصل حتى تقوم الدلالة على الحركة الزائدة.

فإن قلت: فهلا قضيت بحركة العين بجمعك إياه على أقواء؛ الا ترى أن

(١) الـيت في «اللسان» (سوز)، و(آيا).

(٢) انظر: المصادص لابن جنى (١٤٦/٣).

أفعالاً إنما هو في الامر العام جمع فعلٍ نحو بطل وأبطال، وقدم وأقسام، ورَسَنْ وَأَرْسَانْ؟

فاجلوب: أن قُعْلاً ما عينه واو باهه أيضًا أفعال، وذلك نحو سُوْط وآسوَاط، وحَوْض وآحْواض، وطَرْق وآطْوَاق، فـ«قوَة» لأن عينه واو أشيه بسط منه بقدَمْ ورَسَنْ، فاعرف ذلك.

وأما إبدال الميم من التون فـ«كُلْ تون ساكنة وقعت قبل ياء قُلْبت في اللفظ ميِّمًا، وذلك نحو عَبَرْ، وامرأة شَبَاء، وقَبَرْ، ومِنْرْ، وقَبْ وقَبَّلَة، ونساء شَتَبْ، فإن تحركت أظهرت، وذلك نحو قولك: شَتَبْ، وعَنَبْرْ، وقَبَّلَرْ، ومتَابِرْ، وقَنَابِلْ». وإنما قُلْبت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قبل أن الباء أخت الميم، وقد أدغمت التون مع الميم في نحو: مَنْ مَعْكْ، وَمِنْ مُحَمَّدْ، فلما كانت تدغم التون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها في نحو الميم، ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من التون لم تدغم في الباء في نحو أَيْمَ بَكْرًا، لا تقول: أَيْبَكْرًا، ولا في تَمْ بالله تَبَالله، كانت التون التي هي من الباء أبعد منها من الميم لجدر بـ«أَيْ» لا يجوز فيها إدغامها في الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام التون في الباء أعلوها دون إعلال الإدغام، فـ«قربيها من الباء بـ«أَيْ» قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء، وهو الميم، فقالوا: عَمَّيرْ، وقَمَّيلَة، فاعرف ذلك.

وأما قول رؤبة:

يَا هَالَّ ذَاتَ الْمَنْطَقِ الْمَنَامِ وَكَلْكَ الْحَضَبِ الْبَسَامِ

فيإنه أراد: البَنَان، فأبدل التون ميِّمًا. وإنما جاز ذلك لما فيها من الغنة

والهُوَى، وعلى هذا جمعوا بينهما في القوافي، فقالوا^(١) :

يَا رَبَّ جَمِيعِ فِيهِمْ لَوْ تَذَرِّينَ يَضْرِبُ ضَرَبَ السُّبْطِ الْمَقَادِيمِ

وقال الآخر :

يَطْعَنُهَا بِخَجْرٍ مَسْنَ لَحْمٍ دُونَ اللَّذَابِي فِي مَكَانٍ سُخْنٍ

وهو كثير.

وأما إيدالها من اللام فُبروي أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من أمير أوصيام في امسفري»^(٢) يزيد: ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميمًا. ويقال: إن النمر لم يرو عن الشيء غير هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوع القياس عليه، ونحوه في الشذوذ ما قرأه على أبي علي بإسناده إلى الأصمعي، قال: «يقال: بنت مَخْرٍ، وبنت يَخْرٍ، وهن سحائب يأتين قَبْلَ الصيف يبضم متنصبات في السماء، قال طرفة»^(٣).

كِبَنَاتِ الْمَخْرِ يَمَدَنَ كَمَا أَنْبَتَ الصِّيفُ عَسَالِبَ الْمَخْرِ

(١) البيتان في «اللسان» [جمد]، وتهذيب اللغة [جمد].

(٢) حدث صحيح:

روايه البخاري في الصorum (١٩٤٦)، ومسلم في الصيام (١١١٥)، وأبي داود في الصorum (٢٤٠٧) والنسائي في الصorum (١٧٧٦/١ : ١٧٧)، وأحمد في «السنة» (١٧٢١) وابن أبي شيبة في «الصنف» (٣٩٩، ٣١٩/٣) والدارس في «السنة» (٩/٢) والطبراني في «السنن» (١٧٢١) وابن أبي شيبة في «الصنف» (٣٩٩)، وأبي داود في «السنة» (١٤١/٢)، والطحاوي في شرح معان الأئمة (٢٢/٢)، وأبي الحارث في «المنقى» (٣٩٩)، وأبي ذئبة في «صحيحة» (٢ - ١٧)، والبيهقي في «السنن» (٤/٢٤٢، ٢٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٧٦١)، وأبي نعيم في «مسندة الصحابة» بتحقيقنا.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٥٩).

قال أبو علي: كان أبي بكر محمد بن السرى يشتق هذه الأسماء من البحار.
فهذا يدلل من مذهب أبي بكر وأبي علي - لانه تقبله عن أبي بكر ولم يدفعه
على أن الميم في مَخْرِي بدل من الباء في بَخْرِ.

ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في مَخْرِي أصل غير مبدل على أن يجعله من
قوله عز اسمه: «وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَا وَحْدَكَ»^(١) وذلك أن السحاب كانها تَمْسَخُ
البحر، لأنها في ما يُذهب إليه عنه تشاً، ومنه تبدأ، لكن عندى مصيّاً غير
مُبِيدٍ، ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب^(٢):

شَرِينَ بَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّعَتْ مَنِي لَحْجَ حُسْنِ لَهْنِ نَسْجَ

وأخيرنا أبو علي أيضًا يرفعه بأسناده إلى أبي عمرو الشيباني قال: «يقال: ما
زلت رائنا على هذا ورائي، أى مقيمة» فالظاهر من أمر هذه الميم أن تكون بدلًا من
باء راتب؛ لأننا لم نسمع في هذا الموضع رَتَمَ مثل رَتَبَةٍ. وتحتمل الميم في هذا
عندى أن تكون أصلًا غير بدل، من الريمة، وهي شيء، كان أهل الجاهلية يرونوه
بينهم، وذلك أن الرجل منهم كان إذا أراد سفرًا عَمِدَ إلى غصتين من شجرتين
تقرُب إحداهما من الأخرى، فقد أحدهما بصاحبها، فإذا عاد ورأى الغصتين
معقودتين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى الغصتين قد انحلّا قال:
امرأته قد خانته، قال الراجز^(٣):

هَلْ يَنْفَعُنَّكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ كُثْرَةُ مَا تُوصِى وَتَعْقَادُ الرَّتَمْ

(١) سورة فاطر: آية (١٢).

(٢) انظر: شرح أشعار الهنالين (ص ١٢٩).

(٣) هو في «اللسان» (رتب).

والرَّثْمَةُ أَيْضًا خَبِيطٌ يُشَدَّ فِي الْأَصْبَحِ لِيُذَكِّرُ الرَّجُلَ بِهِ حَاجَتَهُ، وَكَلَّا هَذِينِ
الْمَعْنَيَيْنِ تَأْوِيلَهُ الْإِقَامَةُ وَالثَّبُوتُ، فَيُجَرِّزُ أَنَّ يَكُونَ رَاتِمٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَإِذَا أَمْكَنَ
أَنْ تُتَأْوِلَ اللَّفْظَةُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَسْعُ الْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى الْبَاطِلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالدَّلِيلُ
هُنَا إِنَّمَا يَؤْكِدُ الظَّاهِرَ لَا الْبَاطِلَ، فَيُبَيِّنُ أَنَّ يَكُونُ الْعَمَلُ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقَرَأَتْ عَلَى أَبِي عَلَى بْنِ سَنَدٍ إِلَى يَعْقُوبَ، قَالَ: «يَقَالُ: رَأَيْتَهُ مِنْ كُتُبِ
وَمِنْ كَتَبِ» ثُمَّ إِنَّا رَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ أَكْتَبَ لَكَ الْأَمْرُ إِذَا قُرِّبَ، وَلَمْ نَرْهُمْ يَقُولُونَ
قَدْ أَكْتَمَ، فَالْبَاءُ عَلَى هَذَا أَعْمَ تَصْرِيفًا مِنَ الْمَيْمَ، فَالْوَرْجَهُ لِذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْبَاءُ هِيَ
الْأَصْلُ لِلْمَيْمِ. وَقَدْ يَجُرُّ أَنْ تَكُونَ الْمَيْمَ أَصْلًا أَيْضًا لِقَوْلِهِمْ: أَخْلَدْنَا عَلَى الطَّرِيقِ
الْأَكْثَمِ، أَيِّ الْوَاسِعِ. وَالسُّعَةُ قَرِيبَةُ الْمَعْنَى مِنَ الْقَرْبِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي
تَسْهُلٍ سُلُوكَهُمَا؛ وَأَنَّهُ لَا يَسْعُ الطَّرِيقَ، وَلَا تَكُونُ سَابِلَتُهُ إِلَّا لِأَنَّهُ أَنْصَدَّ مِنْ غَيْرِهِ،
وَالْأَنْصَدُ كَمَا تَرَاهُ هُوَ الْقَرْبُ، فَقَدْ آلَى إِذْنَ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

وَقَرَأَتْ عَلَى أَبِي عَلَى بْنِ سَنَدٍ إِلَى يَعْقُوبَ، قَالَ: قَالَ الْأَحْمَرُ:

يَقَالُ: طَانَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ، وَطَامَهُ، أَيْ: جَبَّلَهُ، وَهُوَ يَطْبِئُهُ، وَأَنْشَدَ:

الْأَتْلَكَ نَفْسٌ طَيْنَ مِنْهَا حِيَاوَهَا

وَالْقَوْلُ فِيهِ: إِنَّ الْمَيْمَ فِي طَامَهُ يَدُلُّ مِنَ التَّوْنِ فِي طَانَهُ؛ لَأَنَّا لَمْ نَسْمَعْ
لِـ«طَامَ» تَصْرِيفًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَامَّا قَوْلُ الْآخَرِ^(١):

فَبَادَرَتْ شِرِّبَتْهَا عَجَلَى مُشَابِرَةً

فَذَكَرَ أَبْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ أَرَادَ تُغَبَّا، وَهُوَ عَنْدِي كَمَا قَالَ.

(١) هو في «اللسان» (أنسب).

وأما زيادة الميم فموضعها أول الكلمة، وحال الميم في ذلك حال الهمزة، فمتسى اجتماع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلًا، وذلك نحو **مشهيد**، **ومضربي**، **ومقياس**؛ لأن الآلف زائدة.

فإن كانت معك أربعة أحرف أصول وقبلها ميم، فاقض بكونها من الأصل، ك فعلك بالهمزة، وقد ذكرناها في بابها، وذلك نحو: **مرّجُوش**، **ميده** **فاء**، **ووزنه** **فَلَلُول** **بوزن** **عَصْرُقُوط**، **وقربيوس**.

فاما ميم **مهدد** فاصل، ومثاله **فَلَلْ كِحْمَقَر**، **وحيث**. وبدل على ذلك أنه لو كان **مَفْعَلاً** لوجب أن تدغمه، فتقول **مهدد**، كما قالوا **مسد**، **ومردة**.

واما **محبب** فمفعمل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد ذاتي كثيراً مخالفة للأصول الاجناس، وذلك نحو **تهليل**، **ومورق**، **وموظب**، **ومزید**، **وحبيبة**، **ومعدي** **تكرب**.

فإن قلت: فهلا قلتَ في **مهدد** إنه مفعمل كما قلتَ في **محبب**؟

فالجواب: أن محبياً لو وجدنا له أصلاً نصرفه به إلى أنه **فَعَلَل** لفعلنا، ولكن ذلك أكثر عنتنا من أن نحمله على ضرورة العلم، ولكننا لم نجد في كلام العرب «م ح ب» متصرقاً، ووجدنا فيه «ح ب ب» فعدلنا إلى «ح ب ب» ضرورة. وأما **مهدد** - وإن كان علماً بدلالة قول الأعشى:

وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسبت قبل اليوم خلة مهددًا

- فإنما إنما حملناه على أنه **فَعَلَل**، ولم نحمله على أنه **مَفْعَل** مُظاهر التضعيف لضرورة العلم؛ لأننا قد وجدنا في كلامهم «م ه د» متصرقاً، فحملناه على هذا دون أن نحمله على أنه «ه ب د» لما فيه من الضرورة، فاعرف ذلك.

* واعلم أن الأعلام إنما جارت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنها كثرة استعمالها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز في ما أقل استعماله من الاجتناس، وكما غيرت في نفسها وذواتها، وكذلك غير إعرابها أيضًا على حكم إعراب النكارات؛ ألا تراهم يقولون من قال مررت بزيد؟ من زيد؟ ولن قال ضربت يكرًا؛ من يكرًا؟ ولا يقولون من قال رأيت رجالًا؟ من رجالًا؟ ولا؛ من غلام؟ من قال نظرت إلى غلام.

* واعلم أنك إذا حصلت حرفين أصلين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة؛ وذلك أنا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثُبَّةً تترك هذه القضية إليه، وذلك نحو مُوسى، وأرْوَى، وأفْعَى، ومثالهما مُفْعَل، وأفْعَل، وذلك أن مُفْعَلًا في الكلام أكثر من فَعْلَى، وأفْعَلَ أكثر من فَعْلَى؛ إلا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة.
واما معزى ففعلى، لقولهم معز، ومعز، ومعز، ومعز.

واما أرطى ففعلى، لقولهم: أديم مأروط وحكي لنا أبو على أن أبي الحسن حكى: أديم مَرْطِي، فارطى على هذا: أفعى.

وقد زيدت الميم حشروا في دلماص في قول الخليل، وزورنه شعاعيل لأنه من الدلماص، وهو البراق، قال الأعشى:

إذا جُرِدت يوماً حسبت خَيْصَةً عليها وجِرْيَال التَّضِير الدَّلَامِصَا

وقد قلبوه، فقالوا: دُمالص، وزورنه على هذا فُعَاعيل. وحدفوا أيضًا الفهمان تخفيفًا، فقالوا: دَلَمِص، ودَلَمِص، وزورنها فُعَاعيل، وفَعَاعيل. وأما أبو عثمان فأجاز في دلماص أن يكون رباعيًا قريباً من لفظ دلماص، كما قالوا لولو ولأَلَّا،

وسيط وسيطر، ودَيْت ودَسْتُر. وقد أحكمتُ هذا، وقصصته في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان رحمه الله.

ونظيرِ دُمَالِص ما حديثنا به أبو على قال: يقال: آئِنْ قُمَارِص، يعني القارص، فالميم إذن هنا زائدة، ومثاله فُعَالِل.

وحديثنا أبو على أيضًا، قال: قال الأصمى: قالوا للأسد هِرْمَاس، وهو من الهرس، فمثاله على هذا فُعَالِل.

ويجوز على قياس قول الحليل أن يكون حُكْقُوم: فُعَلْمُ؛ لأنَّه من الخلق، وبِلْعُوم: فُعَلْمُ أيضًا؛ لأنَّه من البَلْع. وسَرَطْمَ: فَلَمْ؛ لأنَّه من الاستراتط. ورَأْسَ صَلَادِمَ: فَعَالِمَ؛ لأنَّه من الصَّلَد. وأَسَد ضَبَارِمَ: فَعَالِمَ؛ لأنَّه من الضَّبَّرِ والتَّضَبَّر. وأن يكون أيضًا ضماريط من قول القصيم بن مسلم البكاني:

وَبَيْتَ أَمَّهَ فَاسْأَاغْ تَهْسَا ضماريط استها في غير نار

وزنه: فُعَالِل؛ لأنَّه من الضَّرَط.

وقد زيدت الميم آخرًا أيضًا، وذلك قولهم: اللَّهُمَّ، فالميم مشددة عوض في آخره من ياء في أوله، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر، قال:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَمَّا أَتَوْلُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وخففها الأعشى، فقال^(١):

كَحَلَقَةٍ مِّنْ أَبْسِرِيَّ يَسْمِعُهَا لَا هُمُ الْكُبَارُ

^(١) انظر: ديوانه (ص ٣٣٣)، والسان (الله).

ولحقت أيضًا في آخر المتمكن، وذلك نحو شَدْقَم؛ لانه العظيم الشدق.
وشتَّجَعُم، لقولهم^(١):

الأَقْمَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعُمَا

إما هو توكيده ومن لفظه. ودرِّدم من الأدرَد، ودِلْقَم من الدَّلْق وسيف
دَلْقَق. ودِقَعَم من الدَّقَعَم. وزُرْقَم، وفَسْحَم، وسُنْثَم؛ لأنها من الزُّرْقَة،
والفُسْحة، والأسْتَه. ويجوز أن يكون قِرْطَم من ذلك لانه يُقرَط. وقالوا: امرأة
خَدَلَم للخدَلَة، وشَيْخٌ كَهْكَم، وهو الذي يَكْهِكُهُ في يده، قال الأَغلَب^(١):

يا روب شيخ من لَكَبِيزِ كَهْكَم فَلَّصْ عن ذات شباب خَدَلَم

وقال آخر:

لِيسْ بِرَسْحَاءِ وَلِكَنْ سُنْثَمْ لَا يَكْرَوَاءِ وَلِكَنْ خَدَلَمْ

وقال ابن دريد: دَخْشَم اسم رجل من دَخْشَنَ يَدْخُشُ دَخْشَنَا إذا امتلاه لحمًا.
والصلَّمَ: الشديد الصرَّاح، من الصَّلَق.

« واعلم أن الميم في أنتما، وانت وقمتما، وقمتمو، وضربيكم،
وضربيكمو، ومررت بهما وبهمو، إما زيدت لعلامة تجاوز الواحد، وأن الآلف
بعدها لإنخلال التثنية، والواو بعدها لإنخلال الجمع.

« واعلم أن الميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تزداد في الأفعال إلا شاذًا،
وذلك نحو: تَمَكَّنَ الرَّجُلُ من السِّكَّة، وَتَمَدَّرَّعَ من المِرَّعَة، وَتَمَنَّكَ من
المِنَدِيل، وَتَمَنَّطَ من المِنَطَقَة، وَتَمَسَّلَ الرَّجُلُ إذا كان يُدعى زيدًا أو غيره ثم صار

(١) انظر: المخصاص لابن جين (٤٣٠ / ٢)، وكذا المصنف (٦٩ / ٣).

يدعى مُسِّلماً. وحكي ابن الأعرابي عن أبي زياد: فلان يتَّعوَّك علينا. فهذا كله مَقْعُلَ. وقالوا مَرْجِبُكَ الله وَمَهْلُكَ. وقالوا مَخْرُقُ الرجل، وضَعْفُها ابن كيسان، وهذا كله مَقْعُلَ. ولا يقاس على هذا إلا أن يشد الحرف فتُضْمِنه إليه.

* * *



جزءاً من الكتاب الموسوم بـ“صناعة الإعراب” تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنى.
والحمد لله أولاً وأخرًـ وظاهرـ وباطنـ والصلـة على نبـيـ محمدـ وآلـهـ وصحـبهـ والسلامـ.
يتلـوهـ فيـ أولـ الجـزـءـ الثـانـيـ حـرـفـ التـونـ إـنـ شـاءـ اللهـ تعـالـىـ.

**فهرس الموضوعات
(الجزء الأول)**

٣	مقدمة المحقق
٧	مقدمة المؤلف
١٩	فرق ما بين الصوت والحرف
١٩	ذوق أصوات الحروف
٢٠	تشبيه الخلق والضم بالآلات الموسيقى
٢١	اشتقاق الصوت
٢٥	اشتقاق الحرف
٢٨	الحركات أبعاض حروف المد
٣٧	مرتبة الحركة من الحرف
٤١	معنى حروف المعجم
٤٣	اشتقاق (ع ج م) ومعناها
باب أسماء الحروف وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها	
المستحسنة وفروعها المستقيحة وذكر خلاف العلماء فيها مستقصى	
٤٩	مشروحاً
٥٣	ذكر الحروف على مراتبها في الاطراد
٥٤	الحروف الفرعية المستحسنة
٥٤	الحروف الفرعية المستقيحة
٥٤	مخارج الحروف

أقسام الحروف:	٦٧
المجهود والمهوس	٦٧
الشديد والمرخو والمتوسط	٦٨
المطبق والمفتوح	٦٨
المستعلي والمنخفض	٦٨
الصحيح والمائل	٦٩
الساكن والمتحرك	٦٩
الأصلي والزائد	٦٩
حروف البدل	٦٩
المنحرف	٦٩
المكرر	٦٩
المشرب	٦٩
المهتوت	٧٠
حروف الذلاقة والإصمات	٧٠
حسن تأليف الكلمة من الحروف	٧١
باب الهمزة	٧٣
صفاتها العامة	٧٣
إيدالها:	٧٥
١ - إيدالها من الألف	٧٦

٢- إيدالها من الياء والواو:	٩٢
١ - إيدالها منها وهم أصلان	٩٢
ب- إيدالها منها وهم زائدتان	٩٧
٣- إيدالها من الهاء	٩٨
زيادتها	١٠٥
زيادة همزة الوصل	١٠٨
 باب الياء	 ١١٥
صفاتها العامة	١١٥
معنى كون الياء والكاف واللام زوائد	١١٥
معاني الياء	١١٧
علة الجر بحروف الجر	١١٨
زيادتها:	١٢٦
١ - زيادتها مع المفعول به	١٢٧
٢ - زيادتها في المبدأ	١٣٠
٣ - زيادتها في الخبر	١٣١
٤ - زيادتها في الفاعل	١٣٣
٥ - زيادتها في خبر لكن	١٣٣
إيدالها :	١٣٥
إيدالها وأوًّا في القسم	١٣٥

حركات المخروف المفردة في أول الكلم	١٣٦
حرف الثاء	١٣٧
صفاتها العامة	١٣٧
إيدالها :	١٣٧
١- إيدالها من الواو	١٣٧
٢- إيدالها من الياء	١٤٣
٣- إيدالها من السين	١٤٥
٤- إيدالها من الصاد	١٤٦
٥- إيدالها من الباء	١٤٧
٦- إيدالها من الطاء	١٤٧
زيادتها:	١٤٧
قانون يعرف به من طريق القياس كون الثاء أو التون أصلًا أو زائدة	١٥٦
كون الثاء اسمًا مضمرًا	١٥٧
كون الثاء حرفاً للخطاب	١٥٧
حذف الثاء عيناً	١٥٧
حرف الثاء	١٥٩
صفاتها العامة	١٥٩

إيدالها إذا وقعت فاء الفعل وما تصرف منه	١٥٩
 حروف الجيم	
صفاتها العامة	١٦١
إيدالها من الياء	١٦١
أصل رَمَتْ وغَزَّتْ ونحوهما	١٦٣
 حروف الخاء	
صفاتها العامة	١٦٥
إيدالها:	١٦٥
١- إيدالها من الخاء	١٦٥
٢- إيدالها من الثاء	١٦٦
القلب في الحروف إنما يكون فيما تقارب منها	١٦٦
حذف الخاء	١٦٧
 حروف الخاء	
صفاتها العامة	١٧٩
 حروف الدال	
صفاتها العامة	١٧١

إيدالها من تاء افتتعل	١٧١
حرف الذال	١٧٥
صفاتها العامة	١٧٥
حرف الراء	١٧٧
صفاتها العامة	١٧٧
حرف الزاي	١٧٩
صفاتها العامة	١٧٩
إيدالها من السين في لغة كلب	١٧٩
حرف السين	١٨١
صفاتها العامة	١٨١
مواضع زيادتها	١٨١
باب الشين	١٨٧
ـ حرف الشين	١٨٧
صفاتها العامة	١٨٧
إيدالها	١٨٧

حرف الصاد	١٨٩
صفاتها العامة	١٨٩
إيدالها من السين	١٨٩
 حرف الضاد	١٩٣
صفاتها العامة	١٩٣
إدغامها فيما قاربها	١٩٤
 حرف الطاء	١٩٥
صفاتها العامة	١٩٥
إيدالها من تاء افتعلَ وتأءَ قُتلتُ	١٩٥
وجه شبه تاء قُتلتُ بتاء افتعلَ	١٩٧
استدلال أبي علي الفارسي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة	١٩٧
استدلال ابن جني على شدة اتصال الفعل بالفاعل بخمسة أدلة ..	١٩٨
 حرف الظاء	٢٠٣
صفاتها العامة	٢٠٣
الظاء ليست في كلام النبط	٢٠٣

٢٠٥	حرف العين
٢٠٥	صفاتها العامة
٢٠٥	إيدالها: عنترة غيم، وتللة بهاء، وكشكشة ربيعة، وككسكة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة
٢٠٥	الاشتقاق من الأصوات
٢٠٩	إيدال العين من الهمزة
٢١٣	إيدال العين من الحاء
٢١٤	إيدال الغين عيناً
٢١٥	باب الغين حرف الغين
٢١٥	صفاتها العامة
٢١٥	إيدالها
٢١٩	حرف الفاء
٢١٩	صفاتها العامة
٢١٩	ما يكرر من أصول الكلمات
٢٢٠	إيدالها من الثاء
٢٢٣	معاني الفاء:
٢٢٤	١ - فاء العطف والاتباع

٢٢٤	- فاء الإتباع دون العطف
٢٢٦	المجازاة فإذا الفجائية
٢٥٧	معنى «معول» في قول امرئ القيس:
	وإن شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول
	دخول الفاء في أخبار المعارف الموصولة والتكرارات
٢٢٨	الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط
٢٣١	أخص المعنيين بالفاء الإتباع دون العطف
٢٣١	- آفاء الزائدة
	اختلاف العلماء في الفاء من قول العرب: خرجت فإذا
٢٣٢	زيد
٢٣٣	من الزوائد ما يلزم البستة:
٢٣٥	أمثلة من زيادة الفاء
٢٣٦	حذف الفاء اختصاراً
٢٣٧	دخول الفاء في جواب أمّا
٢٣٨	الفاء في قوله تعالى «إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ إِنَّهُ مَلَاقِيكُمْ»
٢٣٩	الفاء في قوله تعالى: «فَضَرَبَ بَيْنَهُمْ بَسْرَ لَهُ بَابٌ» ونحوه
٢٤٠	أمثلة أخرى من زيادة الفاء
٢٤٠	الحرروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف
٢٤١	الفاء قد يجاب بها سبعة أشياء
٢٤٢	إضمار أنْ بعد فاء السبيبة

مذهب البغداديين في ناصب المصارع بعد فاء السبيبة	٢٤٥
حذف الفاء	٢٤٦
 حرف القاف	
صفاتها العامة	٢٤٧
إيدالها	٢٤٧
 حرف الكاف	
صفاتها العامة	٢٤٩
إيدالها:	٢٤٩
١- إيدالها من القاف	٢٤٩
٢- إيدالها من التاء	٢٥٠
الكاف جارة وغير جارة:	٢٥١
أ - الكاف الجارة على ضربين: حرف، واسم:	٢٥١
١- الكاف التي هي حرف	٢٥١
٢- الكاف التي في تأويل الاسم	٢٥٢
الكاف في قول الأعشى:	٢٥٤
هل تنتهون ولن ينهى ذوي شطط	
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتيل	
الفرق بين خبر كأنّ والفاعل	٢٥٤

الفرق بين الفاعل والمبتدأ	٢٥٦
زيادة الكاف في قوله تعالى: «ليس كمثله شيء»	٢٥٨
زيادة الكاف في قول رؤبة: لواحد الأقرب فيها كالحقن	٢٥٩
مسألة من الكتاب: ما أنت كعمر و لا شبيها به . وما عمرو كخالد ولا مفلحًا	٢٥٩
شواهد وأمثلة على زيادة الكاف	٢٦٣
سألتان:	٢٦٩
الأولى: كان زيدًا عمرو	٢٦٩
مذهب الخليل في لن	٢٧٠
الثانية: قول عمرو بن شاس:	٢٧١
وكأنه ردنا عنكم من مُذَاجَح	
يجيء أسماء الآلـف يردي مـقـنـعاـ	
وقول الآخر:	
وكأنه ترى من صامت لك معجب	
زيادته أو نقصـصـه في التكلـم	
بـ- الكاف غير الجارة: وهي على ضربين: اسم ، وحرف	٢٧٢
١ـ- الكاف التي هي اسم	٢٧٢
٢ـ- الكاف التي هي حرف	٢٧٢
مسألة: «إياك» في قوله تعالى: «إياك نعبد» وما كان مثله	٢٧٥

حروف اللام ٢٨٣	صفاتها العامة ٢٨٣
إيدالها: ٢٨٣	إيدالها من الصاد، والتون ٢٨٣
زيادتها: تزداد على ضربين: ٢٨٣	١ - زيادة تكون فيها مصوغة في أمثلة الكلم ٢٨٤
	٢ - زيادة تكون فيها المعنى، وهي غير مصوغة في الأمثلة ٢٨٦
	أ - لخاقها للأسماء: ٢٨٦
١ - اللام العاملة، وهي لام الجر: ٢٨٦	١ - اللام العاملة ٢٨٦
	معناها ٢٨٧
	حركتها ٢٨٧
لماذا فتحت مع المضمر ٢٨٧	قد تفتح مع المظهر في بعض اللغات ٢٨٩
	حركة لام المستغاث به ٢٩٠
اللام الزائدة ٢٩٢	٢ - اللام غير العاملة: ٢٩٢
	١ - لام التعريف: ٢٩٢
مذهب الخليل في حرف التعريف ٢٩٢	الاحتجاج لمذهب الخليل ٢٩٣
	الشبيه النقطي ٢٩٦

قطع همزة الوصل	٢٩٩
أربعة سؤالات:	٣٠٣
١- لم كان حرف التعريف واحداً؟	٣٠٣
٢- لم أسكنوا حرف التعريف؟	٣٠٣
٣- لم جعلوه اللام دون سائر الحروف؟	٣٠٤
٤- لم جعلوه في أول الكلمة دون آخرها؟	٣٠٥
موقع لام التعريف:	٣٠٦
١- تعريف الواحد بعهد	٣٠٦
٢- تعريف الواحد بغير عهد	٣٠٧
٣- تصريف الجنس	٣٠٧
٤- الزيادة	٣٠٧
زيادة السلام في الآن	٣٠٧
مذهب الزجاج في تعرف الآن	٣٠٨
الآن: تعرف بلام محنوقة	٣٠٩
الآلف واللام في الذي والتي وبابهما رائدتان	٣٠٩
عود الضمير على الذي بلفظ الغيبة	٣١٣
اللام في اللات والعُزَى	٣١٤
اللام في الاثنين	٣١٨
زيادة اللام في: الخمسة عشر درهماً	٣١٩
اللام في الأدبر، والعمرو، وأم الحسين، والشعوب	٣١٩

دخول لام المعرفة على الفعل المضارع ٣٢١	
ب- لام الابتداء: ٣٢١	
موقعها ٣٢١	
لا تدخل في الخبر إلا على أحد وجهين كلاهما ضرورة، إلا أن إحداثها مقيس عليها،	
والآخرى مرجع فيها إلى السماع: ٣٢٢	
الأولى: أن تدخل على الجملة التي في أولها إن ٣٢٢	
لم دخلت اللام على خبر إن دون سائر أخواتها ٣٢٧	
الثانية: أن تدخل في خبر غير إن ٣٢٩	
دخولها في خبر أن المفتوحة ٣٢٩	
دخولها في خبر أمسى ٣٢٩	
مذهب الزجاج في قوله تعالى: «إن هذان لساحران» ٣٣٠	
لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يتلقى بهمما القسم، وهما: اللام، وإن ٣٣٢	
ب- حاقدتها للأفعال: تكون على ضربين، عاملة، وغير عاملة: ٣٣٣	
١- اللام العاملة: هي لام الأمر: ٣٣٣	
اتصال قاء العطف أو واؤه باللام من قبلها ٣٣٣	

دخول الواو من حروف العطف على سائر حروف العطف	٣٣٥
العلة في كسر اللام الجازمة	٣٣٦
وقوع الأمر والنهي موضع الخبر	٣٣٦
إضمار اللام الجازمة	٣٣٨
٢- اللام غير العاملة: هي لام القسم: تدخل على الماضي والمضارع	
١- اللام الداخلة على الماضي	٣٣٩
حذف هذه اللام	٣٣٩
ب- اللام الداخلة على المستقبل	٣٤٠
وضع الماضي موضع المستقبل	٣٤٢
قوله تعالى: «ولقد علموا من اشتراء ما له في الآخرة من خلاق».	
استعمال علم بمعنى القسم	٣٤٤
مذهب الزجاج في قوله تعالى: «يدعو من ضره أقرب من نفعه»	
وقد ذكر فيه ابن جني أربعة أوجه	٣٤٤
خاق اللام للحروف: لحقت في موضعين	٣٤٨
١- لحقت في أحدهما للتوكيد	٣٤٨
٢- وجاءت في الآخر للتوصيل إلى النطق بالساكن	٣٤٩

٣٥٣	حرف الميم
٣٥٣	صفاتها العامة
٣٥٣	إيدالها:
٣٥٣	١- إيدالها من الواو:
٣٥٣	٢- إيدالها من الواو في فم
٣٥٤	تشديد الميم في فم
٣٥٦	القول في قموميهما
٣٥٧	الجمع بين العوض والمعوض
٣٥٨	٢- إيدالها من التون:
٣٥٨	الجمع بين التون والميم قافيتين
٣٥٩	٣- إيدالها من اللام
٣٥٩	٤- إيدالها من الباء
٣٦٢	زيادتها:
٣٦٢	زيادتها أولاً
٣٦٣	الاتساع في الأعلام
٣٦٣	زيادتها حشوأ
٣٦٤	زيادتها آخرأ
٣٦٥	الميم في أنتما وأنتم وقمنتم ونحوها
٣٦٥	الميم من خواص زيادة الأسماء

